شؤون فلسطينية

١١٤ أيار (مايو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	العقيد الركن حسن أبولبدة	جيش التحرير في الثورة درع وسيف
١٤	أنيس فوزي قاسم	الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام
٤٢	عبدالعزيز قباني	الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام
٥٩	حنّه شاهين	فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل
٧٠	وفيق أبو حسين	التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا
٩٥	مجدي حسين	الخالدان: الشعب والموطن
١٢٣	**تقارير**	حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية، بيروت، ٢٣-٢٥ آذار (مارس) ١٩٨١، زينب الغنيمي

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ذكرى الاجتياح الاسرائيلي (١٩٧٨)، شهر من الفعاليات الثقافية لخدمة الجنوب والقضية الفلسطينية، عاصم الجندي

المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، حيفا، ١١-١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١، السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني، محمد عبدالرحمن

القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني، سلوى العمد

١٤٦ **شهريات**

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية - سياسياً، غسان حسام الدين

المناطق المحتلة، صلاح عبدالله

اسرائيليات، م.ع.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **توفيق عبد العال**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقياً: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

العقيد الركن
حسن أبو لبدة

جيش التحرير في الثورة درع وسيف

نبذة تاريخية

كانت الحرب البدائية، بصورة عامة، حرباً شاملة فظيعة. بمعنى مشاركة جميع الرجال فيها. اما نتائجها، فكانت تشمل جميع السكان. فالقبيلة التي كانت تتعرض للغزو، كان يتصدى للدفاع عنها جميع رجالها. وإذا ما نجح الغزاة في قهر القبيلة، يصبح جميع الرجال عرضة للقتل والاسترقاق، وجميع النساء عرضة للسبي والعبودية. هذا، إضافة إلى حرق ممتلكات القبيلة المنكوبة ونهبها كلها.

ومع ولادة الجيوش الدائمة، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب، أكثر تنظيماً وأقل شمولاً. تلك هي مرحلة الحرب التقليدية؛ حيث لا يجابه فيها شعب شعباً آخر، بل تتجابه فيها مجموعتان مسلحتان. وتتميز هذه الحرب عن غيرها بوجود المعركة؛ وهي أزمة عنيفة يضع فيها كل جيش من الجيشين المتخاصمين امكاناته وخبرته وفنه لقهر خصمه وفرض ارادته عليه.

وفي وسعنا، أن نعيد أصل الجيش الدائم إلى سرايا الحرس الملكي التي أسسها شارل السابع ملك فرنسا، خلال الأعوام ١٤٤٥ – ١٤٤٨. ولكن الجيش الفرنسي، لم يصبح نموذجاً لكل الجيوش الدائمة، خلال أكثر من قرن من الزمن، إلا عندما اعيد تنظيمه بعد هزيمة الجيش الاسباني في روكرو على يد كونيريه العظيم[١].

وبعد أن عمَّ استخدام الجيوش الدائمة، بين الامم المختلفة، أصبح المدنيون منفصلين انفصالاً تاماً عن الحرب. يقول لورنس ستيرن: «أثناء حرب السبع سنوات، غادرت لندن إلى باريس على عجلة من أمري، لدرجة لم يخطر على بالي أن بلادي كانت في حالة حرب مع فرنسا...»[٢] ويضيف أنه عندما وصل إلى دوفر، لاحظ أنه لا يحمل جواز سفره، غير أن ذلك لم يعرقل سفره إلى باريس!

وكانت الاستراتيجية التي تعتمد عليها الجيوش المتصارعة، تستهدف الانهاك لا الابادة، واستنزاف العدو لا قتله. وكانت تستهدف، أساساً، ضرب خطوط تموين العدو وقلاعه. يقول الكونت اوريري: «إننا نخوض الحرب كالثعالب لا كالأسود، ونقوم بعشرين حصاراً من أجل معركة واحدة»[٣].

ولما تطورت معدات القتال وأساليب استخدامها، وامتد مجال المناورة، اتسعت رقعة الأرض التي تدور عليها المعارك، وبات ازدياد عدد الجيوش أمراً محتماً. وهنا وجد الحل في اتباع سياسة التجنيد.

وفي البدء، كانوا يجندون الأفراد بالتطويع أو بالتعاقد، وبالقوة أحياناً. وفي أغلب الأحيان، كان التجنيد يتم بالحيلة والخداع؛ إذ أنهم كانوا يضعون المال سراً في جيب الشخص، ثم يقال له: أنت جندي. وكان يتم تجنيد معظم الجنود من الطبقات الدنيا في المجتمع. لذا كان الانضباط الذي يفرض عليهم شديداً وشرساً[٤].

ولم يصبح التجنيد العام في حيز التنفيذ الكامل، إلا في ٢٣ آب (اغسطس) سنة ١٧٩٣. وذلك عندما صدر مرسوم مجلس التوفيق الفرنسي. وقد صيغت المادة الاولى من هذا القانون على الشكل التالي:

«من هذه اللحظة وإلى أن يتم طرد كل الأعداء من أرض الجمهورية، يعتبر كل الفرنسيين مصادرين بصفة دائمة. وسيذهب الشبان إلى القتال، سيصنع الرجال المتزوجون الأسلحة وسينقلون التموين والاعاشة. وستصنع النساء الخيام والملابس وسيخدمن في المستشفيات. وسيحول الأطفال الملابس القديمة إلى ضمادات صحية، وسينتقل المسنون إلى الميادين العامة لتأجيج شجاعة المقاتلين واثارة الحقد ضد الملوك والدعوة إلى وحدة الجمهورية»[٥]. ومن هنا عادت الحرب لتأخذ صفتها الشمولية من جديد.

ثم كانت الحرب العالمية الثانية، التتويج الكامل للحرب الشاملة. حيث شملت ساحتها الجزء الأكبر من المعمورة. ولم يكن ضحاياها من المقاتلين فقط، بل من جميع السكان الذين تواجدوا فوق ميادينها.

والآن، ونتيجة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وفي ظل توازن القوى القائم بين المعسكرين المتصارعين، فقد باتت الحرب العالمية الشاملة في حكم المستحيلة. وغدا الصراع تقليدياً أو ثورياً، يأخذ شكل الحرب المحدودة التي لا تتعدى حدوداً معينة في المكان والوسيلة، مع أنها قد تشمل السكان جميعهم. وكان انتصار الثورة في فيتنام على القوة الأميركية العاتية، مثلاً يحتذى على فاعلية الحرب الثورية في ظروف الحرب المحدودة.

تكوين جيش التحرير وبروز المقاومة الفلسطينية

بعد النكبة، وبالتحديد في ٢٣ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٨، اجتمعت اللجنة

العربية العليا في غزة، واعلنت تشكيل حكومة عموم فلسطين، وعيّن أحمد حلمي باشا رئيساً للوزراء وجمال الحسيني وزيراً للخارجية. بيد أن هذه الحكومة لم تكسب أي وجود سياسي فعلي. فقد ولدت ميتة، وخصوصاً أنه، في ٢٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٠، أُعلن عن اتحاد الضفة الغربية مع شرقي الاردن[٦]. وهكذا جاء ميلاد المملكة الاردنية الهاشمية على أنقاض فلسطين المسلوبة.

لم يستكن الشعب الفلسطيني، بعد الهزيمة والتشرد، سواء في المنافي أو على ما تبقى من أرضه. فمنذ سنة ١٩٤٩، كانت تقوم مجموعات صغيرة مسلحة من الفلسطينيين بهجمات ضد العدو الاسرائيلي، وذلك انطلاقاً من قطاع غزة وسوريا والضفة الغربية. ولم يكن وقتها يجري الحديث عن فدائيين وإنما عن متسللين.

وبعد عام من قيام ثورة تموز (يوليو) المصرية، أي في عام ١٩٥٣، تم تشكيل أول كتيبة فلسطينية من متطوعين فلسطينيين؛ حيث كان الاقبال على التطوع منقطع النظير. وفي ذلك الحين، رددت جنبات مخيمات اللاجئين، أهازيج النساء، تذرف الشجن على ما فات، وتبشر بالأمل في المتطوعين.

ولما فاجأ العدوان الاسرائيلي الذي تم على غزة في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٥، الرئيس جمال عبدالناصر، قرر الانتقال إلى مرحلة العمل. فأنشأ وحدة مغاوير مشكّلة، أساساً، من الفلسطينيين وسمّى عناصرها بالفدائيين. كما باشر في زيادة الكتائب النظامية الفلسطينية التي أطلق عليها حرس حدود فلسطين.

وفي سنة ١٩٥٥، تبع قرار الرئيس عبدالناصر القاضي بجعل غزة القاعدة الاولى للفدائيين الذين باشروا قتالاً مؤثراً خلف خطوط العدو، قرار سوري يقضي بانشاء قاعدة فدائية ثانية في منطقة دمشق. وشكلت، فعلاً، وحدة مغاوير تألّفت من الفلسطينيين أساساً[٧].

في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٠، أُعلن عن تكوين جيش فلسطين في العراق، ودعا عبدالكريم قاسم الفلسطينيين كلهم إلى الانخراط فيه. وقامت العناصر الأولى من هذا الجيش، بعرض عسكري في بغداد، في ١١ آب (اغسطس) من العام نفسه[٨].

ويتبين، مما تقدم، إن ولادة جيش التحرير الفلسطيني، والتي تمت، رسمياً، بقرار من مؤتمر القمة الثاني المنعقد بالاسكندرية في ٥/٩/١٩٦٤، لم تأت من فراغ؛ أذ جاءت هذه الولادة الرسمية على أرضية وحدات نظامية مشكلة من كوادر وعناصر فلسطينية أساساً. والجدير بالذكر، أن أحد الأسباب الرئيسية التي بررت بها اسرائيل اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، هو ما تعرضت إليه من أعمال عنف بواسطة الفدائيين الفلسطينيين. وابان العدوان الثلاثي، كانت القوات الفلسطينية في قطاع غزة تعد بالآلاف. حيث شاركت تحت اسم الفرقة الثامنة في الدفاع عن قطاع غزة ضد الغزو الاسرائيلي. كما اشتركت في تأمين انسحاب الجيش المصري من سيناء.

وأثر العدوان الثلاثي، اعيد تنظيم القوات الفلسطينية في مصر تحت اسم اللواء ١٠٧

الذي تمركز في القنطرة شرقاً في منتصف سنة ١٩٥٧ وما بعدها. وفي أوائل الستينات، على وجه التحديد، أصبح التمركز النهائي للواء في قطاع غزة. ورغم التعداد المحدود، والامكانات المتواضعة، قام ذلك اللواء بجهد مشكور في تدريب آلاف الفلسطينيين في القطاع على حمل السلاح. وانبثقت عنه قوات الحرس الوطني شبه النظامية.

وكان على رأس القوات الفلسطينية في القطاع قادة مصريون، وكانت تبعيتها تبعية مباشرة لقيادة الجيش المصري. وغني عن البيان، إنه لم يكن هناك خلاف جوهري بين وضع هذه القوات وأوضاع الوحدات الفلسطينية في كل من سوريا والعراق. وعلى الرغم من قيام جيش التحرير الفلسطيني وقيادته الفلسطينية، رسمياً، في سنة ١٩٦٤، كجناح عسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه لم يتغير الكثير في العلاقة التي كانت قائمة بين القوات الثلاث لهذا الجيش (عين جالوت: حطين؛ القادسية) بجيوش كل من مصر وسوريا والعراق. فكل قوة من قوات جيش التحرير، ارتبطت مع جيش القطر العربي المضيف، بموجب اتفاقات قبلت بها قيادة منظمة التحرير، تخول الجيش العربي حق الاشراف المباشر على حجم هذه القوات وتحركاتها وتنقلات أفرادهـا. وادى ذلك إلى محدودية صلاحيات قيادة جيش التحرير المعينة من قبل قيادة المنظمة على جسم الجيش، وكانت هذه الصلاحيات، في بعض الأحيان، شكلية فقط.

ثم انطلقت الأعمال القتالية الاولى لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الفاتح من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٥. فشكلت هذه الانطلاقة بحق، بداية المقاومة الفلسطينية الثورية ضد العدو الاسرائيلي، على الرغم من أن المقاومة لم تأخذ سماتها الخاصة، كحركة ثورية مسلحة، إلا بعد الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧.

لقد ارتبطت اليقظة الفلسطينية، بانطلاق الحياة الثقافية والعلمية، وتفجر الشعور العميق بالوطن والعروبة. ولم يشكل الانبعاث الفدائي المؤشر الوحيد على هذه اليقظة. فقد تعددت الجماعات السياسية السرية، وانبرى العديد من الكتاب والشعراء والسينمائيين، يعبرون عن الأحاسيس المريرة التي يشعر بها الفلسطينيون، من حنين وغضب، ورغبة في الثأر[٩].

وبعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أعادت قيادة حركة التحرير الوطني (فتح) تقييم الوضع. وقد تعلقت المسألة في ذلك الوقت، بالاستفادة من الفراغ الذي خلفته الهزيمة، لاظهار أي دور يمكن أن تلعبه حرب العصابات. وقدمت الضفة الغربية وقطاع غزة الأرض الخصبة لهذا النشاط. فالسكان جميعهم من الفلسطينيين، ولم يتوفر الوقت بعد لاسرائيل كي ترسخ جذورها، وتسيج الأرض وتنشىء أجهزة مراقبة الحدود الجديدة. وبعد مداولات جادة وعنيفة، جرت بين التيار المنادي بالعمل الفوري، وبين من يرون التريث، فازت وجهة النظر الاولى. واتخذ القرار التاريخي القاضي بتنظيم المقاومة فوراً في الأرض المحتلة. فاجتاز ياسر عرفات، برفقة بعض قادة الحركة، نهر الاردن. ومن ثم انطلقت فتح من جديد الى العمل المسلح ممسكة باللحظة التاريخية المناسبة. وهنا حذت حذوها تنظيمات فدائية أخرى.

ورغم ما حل بجيش التحرير الفلسطيني، اثر الهزيمة، فقد بقي يمثل الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبقيت له بعض الخلايا المقاتلة في قطاع غزة. وحاول أن يواكب الانطلاقة الجديدة في النضال الفلسطيني. فأنشأ في شباط (فبراير) سنة ١٩٦٨، قوات التحرير الشعبية كتنظيم فدائي يتبع مباشرة قيادة الجيش، ويعمل تحت اشراف منظمة التحرير. أما الجسم الرئيسي لجيش التحرير، بسبب من بنيته وارتباطاته، فقد بقي بعيداً، إلى حد ما، عن هذا النوع من العمل(١٠).

وبعد أن نجحت المقاومة الفلسطينية في اقامة العديد من قواعدها شرقي الاردن، قام العدو الاسرائيلي بمحاولته الكبيرة لتدمير هذه القواعد واجهاض المقاومة. ففي يوم ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، اجتازت أربعة أرتال اسرائيلية نهر الاردن، الساعة الخامسة والنصف صباحاً، وفي الوقت نفسه، كانت الحوامات تفرغ وحدات الكوماندوس الاسرائيلية على التلال الواقعة شرقي الكرامة. وما أن قطعت الدبابات الاسرائيلية النهر، حتى تعرضت للنيران الكثيفة من الدبابات والمدافع الاردنية المتمركزة في وادي الاردن، بينما انتشرت وحدات الفدائيين في مدينة الكرامة وحولها(١١). وقد قاوم الفدائيون الفلسطينيون مقاومة باسلة. فأطلقت نيران الأسلحة الاتوماتيكية من كل مكان، وقذفت القنابل اليدوية من أسطح المنازل. وقام أحد الفدائيين بعمل خارق؛ إذ دمر دبابة، بالقاء نفسه بين جنازيرها وهو محاط بحزام ناسف. وكانت معركة ضارية اثبت فيها الفدائيون أنهم نهر يصعب قهره. وكانت المرة الاولى التي ينشأ فيها تنسيق، على أرض المعركة، بين الفدائيين وبين جيش عربي بمبادرة ذاتية من قادته المحليين. ومن الكرامة بدأ المد التصاعدي لحركة المقاومة الفلسطينية.

وبعد الكرامة، بات واضحاً أن النضال الفلسطيني قد تجاوز البنية القائمة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان لا بد من اعادة النظر لإعادة تنظيمها. وكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٨ في القاهرة، بداية تصلب واضح في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد تم ذلك بتأثير المنظمات الفدائية التي تمثلت في المجلس لأول مرة. وكان أهم قرار اتخذه ذلك المجلس هو اقرار ميثاق جديد للمنظمة حل محل الميثاق الذي وضعه مؤتمر القدس سنة ١٩٦٤(١٢).

وبتأثير من التيار المحافظ في المجلس، وكان هذا التيار لا يزال قوياً، رغم ما طرأ من تغيير في بنية المجلس، لم تنتخب لجنة تنفيذية فاعلة. وانما بقيت قيادة جيش التحرير التي تمثل قوة التيار المحافظ متمسكة بتقديرها القائل أن القوات العسكرية النظامية هي القادرة على التصدي للقوة الاسرائيلية، وعلى خوض معركة التحرير. ولكن بروز التنظيمات الفدائية وقوة التيار الثوري الذي اندفع يقتحم آفاق المستقبل، أثبت قوته وحيويته في الدورة الخامسة للمؤتمر الوطني الذي عقد في الفترة الممتدة من ١ إلى ٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩. فانتخبت لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات، ضمت ممثلين عن معظم التنظيمات الفدائية(١٣). ومن هنا، انتقلت قيادة منظمة لتحرير الفلسطينية إلى المنظمات الفدائية وعلى رأسها فتح.

ونتيجة أسباب، بعضها يتعلق بجيش التحرير والمنظمات الفدائية والبعض الآخر يتعلق بالدول العربية المعنية، لم تقم علاقة تكامل بين الجيش والفدائيين. واستمر كل فريق يمثل تياراً مختلفاً في بنيته ومنطلقاته. فالجيش بقي، إلى حد ما، بعيداً عن التفاعل مع الأفكار الثورية. والمقاومة لم تستطع أن تسخر، بالقدر الكافي، الطاقات الفنية والتقنية والقوة المادية للجيش لصالح الثورة.

والجدير بالملاحظة، أن الحركة الصهيونية سبق لها أن رأت الامكانات الفاعلة التي توفرها الوحدات النظامية لمستقبل صراعها مع العرب. فشجعت الانكليز على تشكيل وحدات صهيونية وتدريبها. وكانت هذه الوحدات التي اشتركت في الحرب إلى جانب الانكليز أساس القوة العسكرية الصهيونية والعمود الفقري للجيش الاسرائيلي. يقول آلون: «لا شك أن الحرب العالمية الثانية، بصورة عامة، قد زادت من قوة المجتمع اليهودي في فلسطين زيادة كبيرة. لقد اكتسب عشرات الالوف من المتطوعين اليهود في مختلف فروع القوات البريطانية المسلحة تدريباً عسكرياً قيماً وخبرة فنية طيبة... وقد جلبوا خبراتهم معهم إلى الهاغاناه، مما عاد عليها بفوائد كبرى في مراحل تالية»(١٤).

وبرغم المعوقات، فقد شارك جيش التحرير في كل المعارك الهامة التي خاضتها المقاومة. كما شارك في معارك الجيوش العربية ضد العدو الاسرائيلي. فعدا عن قوات التحرير الشعبية، التي عملت، منذ البدء، ضمن المقاومة، اشترك هذا الجيش في مقاومة مجزرة أيلول بالاردن عامي ١٩٧٠ و١٩٧١. وخاض مع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حرب السنتين في لبنان ٧٥ و٧٦. وعندما نشبت أزمة بين قيادته وقيادة منظمة التحرير، انحازت قوة كبيرة منه إلى المقاومة وأصبحت جزءاً من قواتها التي تخوض صراعاً مصيرياً ضد العدو الاسرائيلي.

تطور المقاومة وجيش التحرير في الحرب الثورية

منذ البيان الأول لحركة فتح، وعبر المسيرة الطويلة للكفاح المسلح الفلسطيني، مرت المقاومة الفلسطينية بالعديد من التجارب الايجابية والسلبية. وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها في الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٠، فقد تمكنت من أن تضرب العدو الاسرائيلي بفاعلية، وأن تشن هجمات ذات مدى واسع نسبياً. وتحولت بسرعة إلى بؤرة استقطاب ثورية للجماهير العريضة.

وكان دوي الكرامة، الذي ضخمته الاسطورة بشيء من الرومنطيقية، هائلاً في العالم العربي. حتى أن الملك حسين قال، في مؤتمر صحافي في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٨، «قد يأتي يوم نصبح فيه جميعاً فدائيين...»(١٥) وقد ترك كثير من الشبان أعمالهم في أماكن متعددة من العالم العربي، لينخرطوا في صفوف المقاومة بدرجة كانت أكبر من قدرة المنظمات الفدائية التنظيمية على استيعابهم، وسوف يكون لذلك تأثير خطير فيما بعد.

ومن المؤسف، حقاً، أن تتعرض المقاومة، على يد النظام الاردني، عامي ١٩٧٠

و١٩٧١، وهي في أوج صعودها، إلى ضربة مريرة أدت إلى إخراجها من الأردن. مع أنها خاضت مع الجيش الاردني معارك ضارية، تحولت على عكس ما توقعت القيادة الاردنية إلى حرب أهلية. ولم تحدث هزيمة المقاومة في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠، بل تمت في العام التالي. فالحرب الأهلية علّمت القادة الاردنيين أمرين: أولهما، أنه لا يمكن ازالة المقاومة بشكل عنيف ومرة واحدة. وثانيهما، أن الدول العربية لن تتدخل للدفاع عن الفدائيين. كما أنه، حيال التصميم الاردني، لم تقدم المقاومة الخطة المتماسكة المناسبة.

وعلى الرغم مما حدث في الاردن، فقد استفادت المقاومة من تجاربها وتعلمت من أخطائها، ونمت على مر السنين امكاناتها وقدراتها. وأصبح لها، في الضفة الغربية، جهاز منظم يتمثل في الجبهة الوطنية الفلسطينية. ولم يعد الأمر بالنسبة للاسرائيليين ملاحقة عدد من الرجال المعزولين، بل صار عليهم أن يجابهوا آلاف المتظاهرين، في مظاهرات صاخبة تتحول إلى انتفاضات أحياناً(١٦).

وفي لبنان، وقفت الجماهير اللبنانية العريضة بجانب المقاومة. ورغم المؤامرات التي تعرضت لها، ورغم الحرب الأهلية اللبنانية، فقد كسبت المقاومة وجوداً شرعياً واعترافاً دولياً، ولا تزال تحظى بتأييد الجماهير الفلسطينية واللبنانية والقوى الثورية في العالم. ولكنها، لاعتبارات ذاتية وخارجية، لم تصل بعد إلى متطلبات الحرب الثورية الشاملة.

وحرب العصابات، كما لا يخفى، طور من الأطوار الابتدائية للحرب الثورية، وهي لا تمكّن من الوصول إلى النصر إلا بعد تطورها إلى جيش العصابات الذي يستند إلى مجموعات المقاومين السريين، وإلى جموع الشعب المقاتل، والذي يكسب بنموه الثابت خصائص الجيش النظامي وقدرته على الحسم. يقول ماو: «إنه إذا ما أخذنا الحرب الثورية، في مجملها، بعين الاعتبار، فإن عمليات حرب العصابات من جهة، وعمليات الجيش الأحمر النظامي من جهة أخرى، تتكاملان مثل تكامل ذراعي الانسان اليمنى واليسرى. فنحن سنكون كمحارب بذراع واحدة إذا كان لدينا الجيش الأحمر دون حرب العصابات الشعبية. وعندما نتحدث عن عامل الشعب في القاعدة، نعني على وجه التحديد، وخصوصاً، فيما يتعلق بعمليات الحرب، إن فيها شعباً مسلحاً. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل العدو خائفاً من الاقتراب من قواعدنا...»(١٧).

وحتى تنجح الحرب الثورية الفلسطينية في فرض ارادتها، على العدو، لا بد لنا من تبني حرب الشعب وتطويرها، وتجذير أداتها الفاعلة التي تشمل المقاومين الثوريين والميليشيا والقوات النظامية، بالوعي الثوري والايمان العميق بالقضية على أساس استراتيجية واضحة وخطة مرنة، تشرف على تنفيذها قيادة دؤوبة موحدة.

إنه من بين كل القوى التي عملت على خلق الكيان الاسرائيلي ودعمت وجوده يبقى العامل الذاتي هو الأساس في تجسيد الكيان الغريب والحفاظ على بقائه حتى اليوم. ويبقى بالتأكيد تكوين الجيش الاسرائيلي الذي نجح في أن يتجانس وبالتالي أن يكون فعالاً، رغم التيارات والقوى السياسية المتعددة التي احتوتها الحركة الصهيونية، أضخم انجازات الكيان على الاطلاق. يقول آلون: «... أما بقية المنظمات السرية شبه المستقلة،

فقد أمرتها الحكومة بأن تحل نفسها، واستوعب الجيش أعضاءها كأفراد. وبصورة ما، كان تحول الهاغاناه إلى جيش رسمي للدولة عملاً شكلياً أكثر منه فعلياً. فقد ظل التنظيم العام وسلسلة القيادة والأشخاص والولاء دون أي تغيير. ولكنه بصورة أُخرى كان تغييراً حقيقياً بالفعل... فقد كان رمزاً للتحول التاريخي لفلسطين إلى دولة يهودية»[١٨].

وقد سبق ولادة جيش التحرير الفلسطيني، خلق وحدات نظامية فلسطينية، اعتمد وجودها على منظور قومية معركة التحرير بواسطة الجيوش العربية التي هي، من وجهة النظر هذه، المؤهلة لخوض المعركة. وعملت بعض الأنظمة العربية على تكريس هذا المفهوم في وعي الجماهير، فأنشأت قوات فلسطينية نظامية للمشاركة في معركة المستقبل.

ومن خلال الرؤية نفسها، ولكن، مع إعطاء دور أكبر للفلسطينيين، كانت ولادة منظمة التحرير وجيش التحرير: جناحها العسكري. وبالتالي، فقد كان وجود جيش التحرير سابقاً على انطلاق المقاومة الفلسطينية الحالية ولم يكن نتيجة لها؛ وهذه إحدى أهم خصوصياته. فإذا أضفنا، إلى ذلك، القيود والالتزامات التي يرتبط بها هذا الجيش مع الجيوش العربية، بناءً على اتفاقات عربية مع منظمة التحرير الفلسطينية، تصورنا مدى حساسية وضعه ومحدودية فعاليته.

وعندما انطلق العمل الفدائي الفلسطيني، جاءت انطلاقته وكأنها بديل غير مؤهل عن جيش التحرير. فكان لا بد، والحالة هذه، من أن يبرهن أنه الأقدر على التصدي للنضال الفلسطيني، فكانت قوات التحرير الشعبية، هي تنظيم مقاومي الجيش. وبالرغم من أن هذه الخطوة جاءت وثبة إلى الامام في مجرى دور الجيش، إلا أنها لم تأت من منظور ثوري شامل. وإنما جاءت مجاراة للعمل الفدائي وتوسيعاً لدور جيش التحرير، دون أن يواكبها تغيير يذكر في مفاهيمه وبنيته وارتباطاته. ومن منظور مختلف، وجدت المقاومة، في هذا الجيش، مؤسسة تقليدية عتيقة معوقة. ورأت أن ارتباطه بإرادات غير فلسطينية يجعله خطراً، وبالتالي يجب الحد من فعاليته. ولما كان الانصاف يقتضينا أن نقرر أن هذا الجيش قد أثبت في مواقف النضال كلها، أنه جيش فلسطين، وأنه قادر على الفعل إذا تهيأت له الفرصة المناسبة. وإذا ما أضفنا ما يتمتع به من قدرات تكتيكية وفنية وخبرة عسكرية يمكن الافادة منها دائماً. فإن الموقف من الجيش كان يتطلب نظرة أكثر واقعية وشمولاً.

صحيح أن الروح الثورية عامل رئيسي في الحرب الثورية، لكن هذا لا يمنع من أن تكون المعنويات الثورية غير كافية للانتصار، ما لم تكن مدعومة بوسائل تكتيكية وعلمية وتقنية، تكتسبها الحركات الثورية عبر نضالها الطويل من خلال نمو العصابات وتحوّلها إلى وحدات نظامية.

وكي تحسم الثورة الصراع لصالحها، لا بد لها من جيش ثوري منظم، قادر على القتال بكتلة كبيرة؛ وذلك لما تحققه قوة الصدمة من امكانية قهر القوة الرئيسية للجيش المعادي، بالاضافة إلى امكانات هذا الجيش على احتلال الأرض والاحتفاظ بها واقامة السلطة الثورية عليها. والجدير بالملاحظة، إن العصابات الثورية غالباً ما تفرز جيشها.

لكن هذا لا ينفي أن هناك ثورات حولت الجيش القائم إلى جيشها الثوري الذي كانت له اليد الطولى في حسم الموقف لصالحها. فثورة اكتوبر، ١٩١٧، الاشتراكية التي واجهت العديد من الأعداء في الداخل والخارج، تمكنت من الانتصار النهائي بفضل الجيش الأحمر، ذلك الجيش الذي انبثق من أرضية الجيش القيصري القديم؛ وذلك عبر استيعابه لعشرات الالوف من جنوده وضباطه. يقول توخا تشفسكي: «ان نضج الجندي الأحمر ووعيه لمسؤولياته على الصعيد السياسي هما وحدهما اللذان، في وسعهما، أن يمنحاه ارادة النصر وروح التصميم والصمود التي بدونها لا يستطيع هضم الاعداد التكنيكي والانضباط في الصف»(١٩).

والدور الذي تلعبه حرب العصابات، بمجموعها، في مؤخرة العدو، من أضعافه وتشتيته وعرقلة تحركاته، عامل مهم في الحرب الثورية. اضف إلى ذلك دورها البناء، على مدى الصراع الطويل، في تكوين جيش الثورة وبلورته، واعطاء هذاالجيش – سواءنشأ من خلالها أو كان موجوداً وواكبها – الوقت الكافي ليشترك معها بقوة في الصراع الاستراتيجي حتى الانتصار.

والجيش، عادة، أداة النظام القائم. فجيش النظام القمعي هو أداته القوية في قمع الجماهير. وجيش الشعب هو حامي الوطن والمدافع عن منجزات الشعب وحارس مسيرة تقدمه. والثورة التي تخوض صراعاً مصيرياً تحتاج إلى جيش ثوري ذي بنية قوية ومرنة قادرة على مواكبة الثورة وخدمة أهدافها. جيش لا يستهدف وجوده الحفاظ على أمر واقع، وإنما لتغيير أمر واقع غير عادل إطلاقاً. وهذا يتطلب قاعدة من الجنود المحترفين والثوار في آن معاً. فالجندي الذي لم يكن شجاعاً البارحة في الجيش القديم، يصبح في جيش الثورة متمتعاً بشجاعة فائقة، وذلك بفضل ما يتميز به من وضوح في الرؤية ، ومن قناعات ثورية عميقة.

لقد ركز الفكر التقليدي العربي على أن تحرير فلسطين سوف يأتي عبر الجيوش العربية، وإن على الفلسطينيين أن يساهموا في معركة التحرير بجيشهم الخاص، أي جيش التحرير. وأيا كان نقدنا لهذا الفكر ومنطلقاته، فإن هناك من تبناه عربياً وفلسطينياً اما لمصالح ذاتية واما بسبب رؤية محدودة لم تستطع أن تنفذ بفكرها إلى آفاق العمل الثوري وامكاناته الرائعة. ففي افتتاحيتها، يوم ١٩٧٢/١/١٦ تحدثت النهار قائلة: «ما دام الفلسطينيون قد تحولوا، عبر المنظمات الفدائية، إلى شبه جيوش منظمة، بدل أن يظلوا فدائيين بالمعنى الأصيل، فماذا يمنع من حشدهم كجيش فلسطيني...»(٢٠) فالكاتب، هنا، ينادي بتحويل العمل الفدائي الرائد للتغيير العربي، ثورياً، إلى جيش نظامي تابع للأطر القائمة. وبالتالي يصبح النضال الفلسطيني مرهوناً بالأوضاع العربية القائمة، وليس عاملاً أساسياً في تغييرها.

وأما الذين رفضوا هذا الفكر بحق، فانهم، للأسف، قفزوا إلى الجانب الآخر من السرج بدلاً من أن يأتوا فوقه. وهكذا أدانوا جيش التحرير بدلاً من أن يدينوا بنيته

وروابطه، وعملوا على اجهاضه بدلاً من بذل الجهد كله لإعادة بنائه ثورياً بعد تخليصه من قيوده.

ان التنظيم الهرمي والأقدمية وتسلسل الروابط والانضباط الصارم والمفروض، من خلال شكلية العلاقة وتحديدها بين المراتب المختلفة، قادرة على ضمان الحد المعقول من الوحدة والترابط والقدرة على التنفيذ، الذي يمكن الجيش، أي جيش، من العمل والقتال كفريق. ولما كانت الشكلية في الجيش الثوري عاملاً معوقاً ولا تتناسب مع ديناميكية العمل الثوري وسرعته، اضف إلى ذلك اصطدامها مع الروح الثورية التي تصهر الجميع في بوتقة واحدة وتجعل من مثل هذا الجيش قوة لا تقهر، كان التخفيف من الشكلية في جيش التحرير مطلباً ثورياً.

فتنمية الروح الثورية والوعي السياسي المستند على فكر ثوري واضح المعالم محدد الهدف، هي مهمة أصيلة يجب النهوض بها في جيش التحرير الفلسطيني، فهي القادرة على الغاء الشكلية واحلال الأخاء الثوري بين المراتب، مما يكسب هذا الجيش الالتزام العميق والصلابة الحديدية. أما الغاء الشكلية فقط، على اعتبار انها مظهر تقليدي مقيت فإنها تنقل العسكريين إلى وضع ضبابي، يزيل الشكلية المشكو منها، دون أن يسمح بالامساك بزمام الجوهر الثوري.

انه من نافلة القول الحديث عن أهمية جيش التحرير في الثورة، أو الحديث عن أهمية دوره في معركة التحرير، فالمسألة هنا بديهية. ولكن ما يجدر التأكيد عليه هو الأهمية القصوى لتطوير قواته وتوحيدها على أرضية فكرية ثورية واستراتيجية بعيدة المدى ترتكز عليها. لقد بات من السفسطة القول بما هو فدائي وما هو عسكري في الثورة. وآن الأوان كي نكون بصدد مقاتل ثوري. فالفارق هنا في مهام كل شكل من أشكال النضال الثوري، التي تتطلب اطاراً تنظيمياً وبعض المواصفات التفصيلية التي تناسب تلك المهام. فالجيش يقاتل بكتل كبيرة يمكنها أن تخل بتوازن العدو بقوة الصدمة، إذا تحقق له بنيان عسكري صلب ومتجانس تسيطر عليه قيادة قوية واعية تحظى بثقة جميع أفراده لما تتمتع به من كفاءة والتزام.

وبعد، فعلى أثر النكبة والشتات، تحول الشعب الفلسطيني إلى تجمعات متباعدة تعاني القهر والاحباط مادياً ومعنوياً. وجاء الجندي الفلسطيني ليحيي الأمل في تكريس الوجود الفلسطيني القادر على الفعل. ثم كانت مساهمات جيش التحرير القتالية إضافة لقوى المقاومة الدافعة في احياء روح الشعب الفلسطيني الشجاع وتنمية ثقته بنفسه، وقدرته على الثورة. وعلى الرغم من حجم هذا الجيش وبنيته وقيوده فإن امكاناته التكتيكية والتقنية وخبرته العسكرية، غذت المقاومة بكوادر وعناصر مقاتلة ومدربين أكفاء.

ان جناحي الحرب الثورية هما: مجموعات المقاومين وجيش التحرير، ومن خلالهما تنبثق كل أشكال القتال الثوري الذي يشارك فيه الشعب بكل طاقاته. وتطور المقاومة الفلسطينية إلى ثورة شاملة تقتضي، إضافة إلى تعبئة الجماهير الفلسطينية العريضة ثورياً

وسياسياً، تطوير جيش التحرير الفلسطيني فكرياً ومعنوياً ومادياً، وذلك كي يكون جيش الثورة وقاعدتها القوية وأداتها الفاعلة في الحسم النهائي والتحرير.

---

(١) الجنرال ج.ف.س. فوللر، **ادارة الحرب** (ترجمة أكرم ديري)، بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٧١، ص ٢١.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.
(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.
(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ٤١.
(٦) كارفييه بارون، **الفلسطينيون شعباً** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨، ص ٧٨.
(٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٩.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.
(٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٤.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٨.
(١٤) يغئال آلون، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** (ترجمة عثمان سعيد)، بيروت: دار العودة، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١، ص ١١٩.
(١٥) كارفييه بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥.
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٧.
(١٧) ماوتسي تونغ، **المؤلفات المختارة**، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، المجلد الأول، ١٩٦٨، ص ٣٤٧.
(١٨) آلون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.
(١٩) المارشال م.ت. توخاتشفسكي، **جيش الثورة** (ترجمة ابراهيم سلامة)، بيروت: دار الطليعة، أيار (مايو) ١٩٧٠، ص ٦١.
(٢٠) ناجي علوش، **نحو ثورة فلسطينية جديدة**، بيروت: دار الطليعة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٣٥٢.

أنيس فوزي قاسم

الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام

القسم الأول: المقدمة

إن منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة. كما أنها لا تدير اقليما محددا. وليست لها مؤهلات حكومة دولة[١].

وفي الوقت نفسه فان مجلس (الأمن) يقرر أيضا بالتصويت على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المداولات وبموجب تلك الدعوة، يكون لها (للمنظمة) نفس حقوق المشاركة التي تمنح للدولة العضو حين تدعى للإشتراك...[٢].

يؤكد الناطقون باسم منظمة التحرير الفلسطينية (المنظمة) ان منظمتهم هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما كان تواجد هذا الشعب. وهم يقدمون دعواهم هذه بالحاح وباستمرار في جميع المحافل الاقليمية والدولية[٣]. وقد تكللت جهودهم بقرار كاسح أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، حيث قررت الجمعية دعوة المنظمة للاشتراك في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٤]، وكانت هذه هي المرة الأولى، في تاريخ المنظمة، التي تعطى فيها هيئة غير دولة مثل هذا الوضع. كما أن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط، المغرب، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤، اعترف بوضع المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، كما اعترف بحق المنظمة في اقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من الاقليم الفلسطيني تجلو عنه اسرائيل[٥].

أعدت هذه المادة باللغة الانكليزية وترجمت باشراف كاتبها.

إن مثل هذه التطورات المثيرة تدعو للتساؤل عما يكون عليه الوضع القانوني لمنظمة مثل منظمة التحرير الفلسطينية في القانون الدولي العام. والاجابة على هذا السؤال تستدعي، بالضرورة، تحليلا شاملا لتعريف أشخاص القانون الدولي وتحديدهم. وهذا ما سوف يعالجه القسم الثاني من هذه الدراسة. أما القسم الثالث فسوف يتناول الاطار القانوني المقترح لأشخاص القانون الدولي، وذلك على ضوء السوابق القانونية الدولية مع تحديد المبادىء القانونية ذات العلاقة. ويتناول القسم الرابع الوقائع المتعلقة بدعوى المنظمة بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وبأنها تتمتع بوضع قانوني، وذلك استنادا للسوابق الماثلة في القانون والممارسة الدوليين. أما القسم الخامس، فسوف يقيّم ادعاءات المنظمة في ضوء القانون الدولي العام. ويسجل القسم السادس النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

القسم الثاني: أشخاص القانون الدولي

(أ) المفاهيم القانونية التقليدية والمعاصرة

كانت الدولة، في المفاهيم القانونية التقليدية، تعتبر الشخص الوحيد والرئيسي الذي يتعلق به مفهوم القانون الدولي. ومجموع هذه الدول هو المسؤول وحده عن انشاء مبادىء القانون الدولي العام وتطبيقها وتعديلها وانهائها.

أما حديثا، فان هذا الاتجاد المتشدد بدأ يفسح المجال لدخول أشخاص وهيئات اخرى غير الدول ذات السيادة. وهناك شواهد كثيرة تدل على أن بعض هذه الهيئات تمتع بأوضاع اعترف بها القانون الدولي المعاصر[٦]. وهناك مدارس فقهية مختلفة أيدت هذا الاتجاه الجديد ودعمته. بل أنه يمكن القول أن المدارس الفقهية المتناقضة تكاد لا تجمع على قضية قانونية مثل اجماعها على وجوب الاعتراف بتلك الهيئات ودخولها ضمن دائرة القانون الدولي العام.

إن فقهاء القانون في الدول الاشتراكية، وهم عادة يتحفظون كثيرا على مسألة تحديد أشخاص القانون الدولي، يعترفون بأن التجمعات الوطنية التي لم تصل لمرحلة الاستقلال التام يجب أن تتمتع بحقوق معينة في كنف القانون الدولي. والفقهاء السوفيات يؤيدون حق الاعتراف بحركات التحرير الوطني التي تناضل للوصول إلى الاستقلال[٧]. ويلاحظ القاضي فام فان باخ، وهو أول رئيس للمحكمة العليا في جمهورية فيتنام الديمقراطية، أنه «إضافة الى الدول، فان هناك هيئات تمثل ارادة الشعب، وهذه الهيئات يمكن أن تكون ايضا من أشخاص القانون الدولي...»[٨]. ومن ضمن هذه الهيئات، عدد القاضي باخ الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وجبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام.

أما مدرسة ماكدوغل – لاسويل الفقهية، فهي، من بين المدارس الفقهية في الدول الغربية والولايات المتحدة، من أكثر المدافعين عن حق الاعتراف في القانون الدولي بالهيئات غير الدول[٩]. ويقول الاستاذ ماكدوغل ان جميع الأشخاص الذين يشاركون في المجال الدولي، يشاركون، في الواقع، في تشكيل القرار ذي الصبغة الدولية[١٠]. وحين يعدد

هؤلاء «الاشخاص»، فانه يذكر الوحدات الاقليمية، والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والهيئات الخاصة[١١]. وتجدر الاشارة كذلك الى ان وزارة الخارجية الاميركية، في آخر مطبوعاتها القانونية، عرّفت اشخاص القانون الدولي بأنهم إضافة الى الدول، المنظمات الدولية، المناطق التي لا تتمتع بحكم ذاتي، المتحاربون والثائرون[١٢].

(ب) التقسيم المقترح لأشخاص القانون الدولي

إن الاتجاه الذي تبنته المدارس الفقهية المعاصرة لادخال اشخاص غير دول في نطاق القانون الدولي هو اتجاه صحيح. إلّا ان تقسيم هذه المدارس لأشخاص القانون الدولي (غير الدول) يحتاج الى اعادة ترتيب. ان هذه الدراسة تحاول اعادة تصنيف هؤلاء الاشخاص درءاً للالتباس وتحديداً لمقومات كل شخص من هؤلاء الاشخاص وحقوقه والتزاماته.

إن وجهة نظر القاضي فام فان باخ القائلة بان الاتحاد الدولي لنقابات العمال وجبهة التحرير الفيتنامية، مثلا، هما من أشخاص القانون الدولي، تحتاج الى ايضاح. ان الفرق بين الاتحاد الدولي وجبهة التحرير واضح تماماً. فالأول، هيئة مهنية لا تمارس، وبالأحرى لا تطمح في اقامة، سلطة سياسية. أنها تجمّع من النقابات العمالية لا تستند الى اقليم ولا تسيطر على ارض. اما جبهة التحرير، فانها ذات أهداف سياسية محددة مؤداها قلب المؤسسة السلطوية القائمة واقامة سلطتها السياسية. وهي، في ذلك، تستند الى اقليم جنوب فيتنام وشعبه.

ان مدرسة ماكدوغل – لاسويل تعتبر الوحدات الاقليمية «المشارك الرئيسي» في مجال القانون الدولي، وذلك بسبب «سيطرتها على ارض محددة»[١٣]. ان عنصر الأرض، من وجهة نظر هذه المدرسة، هو مصدر القيم الرئيسية التي قد يتمتع بها أي شخص من اشخاص القانون الدولي[١٤] ونظراً لأهمية عنصر الأرض، فان هذه المدرسة اعتبرته معيارا للتفرقة في تسمية بعض الهيئات. ان اي مجموعة من الأشخاص ليس لها قاعدة اقليمية ولا تسيطر على اقليم معين يمكن أن نسميها «جماعة» أو «جمعية»، وهذه عادة مجموعة تربط بينها مفاهيم منسجمة وتوقعات مشتركة[١٥]. اما ان كانت هذه المجموعة تعيش على ارض محددة وتقيم عليها فانه يمكن تسميتها بـ «الشعب»[١٦].

وبرغم الأهمية البارزة التي أولتها هذه المدرسة لعنصر الأرض، الا انها تجاهلته حين شرعت بتعريف أشخاص القانون الدولي. تقول هذه المدرسة ان هذه المجموعات التي ليس لها قاعدة اقليمية ناضلت في الماضي لتشكيل دول ذات سيادة، وذلك بالمطالبة بمبدأ حق تقرير المصير. وان هذه المجموعات، بتمتعها بـــوضع شبيه بوضع الدولةوبأنها قامت بتوقيع اتفاقيات دولية، قد شكلت تهديدا جديا للمفاهيم التقليدية لمبدأ «السيادة»[١٧]. وزيادة في الخلط، فقد اطلقت هذه المدرسة على مثل هذه المجموعات اسم «الجمعيات الخاصة» وعرفتها بأنها «منظمات غير حكومية شكلت للقيام بتحقيق بعض القيم باستثناء تأسيس سلطة»[١٨]. ومثل هذه الجمعيات تتشكل للقيام بتحقيق غايات مثل التجارة

الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات) او الدفاع عن حقوق المهنة (اتحاد المعلمين، العمال، الأطباء... الخ) او حماية البيئة او الآثار الدينية والتاريخية او الدفاع عن حقوق الانسان، او حمايته اثناء الحرب (جمعيات الهلال الاحمر والصليب الأحمر)... الخ.

وهكذا يبدو واضحا أن القبول بمفهوم هذه المدرسة، واعتبار ان الجمعيات الخاصة يمكن أن تنقلب من غايات تجارية او انسانية او مهنية الى غايات سياسية والى المطالبة بتأسيس سلطات دولة، يشكل تهديداً خطيراً للسلامة الاقليمية[١٩] للدول المضيفة لهذه الجمعيات، كما انه يؤدي بالضرورة الى تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين، وهما مبدآن اساسيان من مبادىء مدرسة ماكدوغل - لاسويل[٢٠].

ان هذه الدراسة تقر بأهمية عنصر الارض في تقسيم الهيئات واعتبار عنصر الاقليم المعيار الذي على اساسه يمكن تقسيم هذه الهيئات الى «جماعة»؛ اذا لم يكن لها اقليم معين او لا تستند الى ارض محددة، و«شعب» اذا كان محددا باقليم ومقيما على ارض معينة. فهما اذن يشتركان في صفة ان كليهما يعتبران من اشخاص القانون الدولي، الا انهما يختلفان من حيث عنصر الأرض او الاقليم. استنادا الى الصفة المشتركة، فإنه يمكن تسميتها بـ«الهيئة»، واعتمادا على الفرق في عنصر الاقليم تسمى الاولى «غير اقليمية» والثانية «اقليمية»، وهذه الاخيرة هي ما تسميها مدرسة ماكدوغل - لاسويل بالجماعات التي تناضل لتأسيس سلطتها كدولة ذات سيادة[٢١].

ان هذا التقسيم المقترح ليس تقسيما مدرسيا بحتا، بل تقسيم له اسبابه ونتائجه القانونية. ان اجراءات تأسيس الهيئات غير الاقليمية واغراضها والاعتراف بها وصلاحيتها وسلطاتها تختلف اختلافا جذريا عن الهيئات الاقليمية[٢٢].

القسم الثالث: الهيئات العامة

(أ) الهيئات غير الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

يمكن انشاء الهيئات غير الاقليمية، أو تصفيتها، من خلال اتفاقية دولية ثنائية او جماعية[٢٣]. هناك اذن شرطان اساسيان يجب توفرهما في هذا الصدد. اولا: ان الأشخاص الذين يتولون انشاء مثل هذه الهيئات يجب أن يكونوا دولا ذات سيادة. ان الشخص الفرد او الجمعيات غير الدول لا تملك مثل هذه الصلاحية[٢٤]. وليس من قبيل الصدفة ان تسمى الهيئات غير الاقليمية بـ«المنظمات الدولية»؛ حيث ان الدول هي التي تملك صلاحية انشائها وانهائها. وثانيا: يجب أن يكون هناك دولتان او اكثر لتأسيس مثل هذه الهيئة غير الاقليمية؛ حيث انه «لا يمكن لدولة واحدة ان تقوم بتأسيس مثل هذه الهيئة بمفردها»[٢٥]. وعلى سبيل المثال، قضت محكمة فرنسية بان هيئة حملة السندات الصادرة عن شركة سكة حديد الدانوب - الادرياتيك، وهي اساسا هيئة خاصة، اصبحت من أشخاص القانون العام واكتسبت شخصية دولية بموجب معاهدتين دوليتين[٢٦].

لقد شهد العالم، في اعقاب الحرب العالمية الثانية، انتشار ظاهرة الهيئات غير الاقليمية، وعكست هذه الظاهرة رغبة الدول في التعاون في شتى المجالات ولخدمة اغراض مختلفة. فمثلا، تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة لخدمة الأمن والسلم الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الامم وتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية[٢٧]، كما انشئت الهيئات المتفرعة عن هيئة الأمم لخدمة اغراض اخرى. وفي المجال الاقليمي، انشئت الهيئة الاوروبية للفحم والحديد، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ومنظمة الدول الاميركية وجامعة الدول العربية.

وكما ان الهيئات غير الاقليمية لا تقام الا بارادة دولتين او اكثر، فان تصفية هذه الهيئات او انهاء وجودها لا يتم الا بالطريقة نفسها، اي بارادة الدول المنشئة لها. وهكذا تم حل عصبة الامم بالتصويت الجماعي لأربع وثلاثين دولة، وهي الدول الأعضاء فيها، وكانت هذه هي «المرة الاولى، في التاريخ، التي تختفي فيها تماما منظمة دولية رئيسية»[٢٨].

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

ان الاعتراف بالهيئات غير الاقليمية، كأشخاص من اشخاص القانون العام، لم يعد مجالا للنقاش. وقد عبر الاستاذ كوربت عن هذه القاعدة فقال: «يجب الاعتراف بأن الدول، والتي بارادتها المشتركة تنشىء القانون (الدولي)، تملك صلاحية انشاء اية هيئات تريدها... وان الدول بانشائها هيئة غير دولة محددة لها حقوقها وواجباتها فانها بذلك تخلق شخصا (من أشخاص القانون الدولي)»[٢٩]. ومن البديهي القول ان الدول، وهي تقوم بخلق شخص من أشخاص القانون الدولي، انما تمحضه الاعتراف القانوني اللازم.

ان الاتفاقية التي تنشأ بموجبها هيئة غير اقليمية قد تحدد الشخصية القانونية لهذه الهيئة اما صراحة او ضمنا. لقد حدد دستور منظمة الأغذية والزراعة وضعها القانوني صراحة حيث نص على ان يكون للمنظمة «القدرة كشخص قانوني على القيام بأي عمل قانوني طبقا لأغراضها ولا تتجاوز بذلك الصلاحيات المعطاة لها بموجب هذا الدستور»[٣٠]. كما نصت المادة ٣٩ من دستور منظمة العمل الدولية على أن يكون للمنظمة الأهلية القانونية للتعاقد، والتصرف بالأموال المنقولة والثابتة واتخاذ الاجراءات القانونية[٣١].

ويمكن تحديد الشخصية القانونية للهيئة غير الاقليمية ضمنا دون النص صراحة على ذلك. وابرز مثال على ذلك ما ورد في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في القضية المشهورة بقضية **التعويضات عن أضرار نجمت أثناء العمل في خدمة هيئة الأمم المتحدة**[٣٢]. لقد رفضت المحكمة اولا المفهوم القانوني التقليدي، وأكدت أن التزايد المستمر في النشاط المشترك للدول ادى الى ظهور هيئات غير الدول ذات السيادة[٣٣]. وأوضحت المحكمة أنه ليس، بالضرورة، أن يكون هؤلاء الأشخاص الجدد في القانون الدولي دولا أو متماثلين في طبيعتهم، أو في مدى الصلاحيات المعطاة لهم[٣٤]. وخلصت المحكمة الى القول بأن هيئة الأمم المتحدة «شخص من أشخاص القانون

الدولي»، وهذا الوضع يمكن استخلاصه ضمنا من الصلاحيات الأساسية التي اعطيت لها في الميثاق[٣٥].

(ب) الهيئات الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

لقد شهد العالم ظهور حركات وطنية التزمت بأهداف سياسية مؤداها قلب نظام الحكم القائم وتأسيس سلطتها هي كبديل. والسلطة المستهدفة بالثورة قد تكون سلطة وطنية أو أجنبية (مثل سلطات الاحتلال أو سلطات حكم استعماري).

ان الهيئة الاقليمية، في هذا المجال، تتألف من مجموعة من الأفراد، وليست دولاً. ان الهيئة الاقليمية عادة تتمثل في وجود نخبة تعلن عن نفسها بنفسها وتدعي أنها الممثل الواقعي للشعب الذي تنتمي اليه[٣٦]. فهي لا تؤسس بارادة دول ولا باتفاقيات ثنائية او جماعية. اما السمة الأخرى للهيئة الاقليمية، فهي أنها تنتمي الى اقليم محدد تستهدف اقامة سلطتها عليه. والنخبة عادة تدّعي الوصاية على عنصري الشعب والاقليم في آن واحد.

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

ان اعتراف الدول بالهيئة الاقليمية هو، في الواقع، اعتراف غير منشىء لها. انه اعتراف يشبه إلى حد بعيد، اعتراف الدول بالدول أو الحكومات الجديدة[٣٧]. تاريخياً، كان الاعتراف بالثوار في حرب أهلية ما، يعني أن الدول المعترفة سوف تلتزم بمبادىء الحياد[٣٨]. اما في العصر الحديث، فان الاعتراف بالحركات الثورية يعني ان الدول المعترفة اما أنها تؤيد مثل هذه الحركات أو انها تقر بوجود حقيقة ثابتة[٣٩]. فمثلا، قامت في اوروبا، في اعقاب الغزو النازي، مجموعة من حكومات المنفى اتخذت لندن مقراً لها. وقد اعترفت دول عديدة بهذه الحكومات ومنحتها وضعا ديبلوماسياً معيناً[٤٠]. فقد قامت الولايات المتحدة - على سبيل المثال - بندب سفيرها لدى بولندا بأن يكون أيضا ممثلها الديبلوماسي لحكومة المنفى لكل من بلجيكا، وهولندا والنرويج ويوغوسلافيا[٤١]. كما وافقت حكومة الولايات المتحدة مع ممثل الجنرال ديغول، رئيس الهيئة الوطنية لفرنسا الحرة «على منح الاسطول البحري التابع لفرنسا الحرة حق دخول الموانىء البحرية الاميركية واجراء التصليحات اللازمة، وذلك على قدم المساواة مع السفن الحربية البريطانية...»[٤٢].

ان حركات المقاومة التي خاضت حروب التحرير ضد الاحتلال النازي قد اعتبرت من أشخاص القانون الدولي[٤٣]. هناك نصوص عديدة وردت في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ كانت قد صيغت للاعتراف بهذا الوضع القانوني. فقد أشارت الاتفاقية المتعلقة بأسرى الحرب الى «اعضاء القوات المسلحة النظامية التي تدين بالولاء الى حكومة أو سلطة غير معترف بها من قبل الدولة التي تحتفظ بأسرى الحرب»[٤٤]. ان كلمة «سلطة»، بالمقارنة مع كلمة «حكومة»، تدل بوضوح على أن الهيئة التي تنتمي تلك القوات المسلحة لها قد لا تكون بالضرورة «دولة».

ان بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧، والخاص بالنزاعات الدولية[٤٥] أكد هذا المفهوم. لقد شمل البروتوكول المذكور، في حمايته لأسرى الحرب جميع القوات المسلحة والجماعات والوحدات التي تكون تحت اشراف «طرف»، سواء هذا «الطرف» كان «ممثلا بحكومة أو سلطة...»[٤٦]. وذهب البروتوكول المشار اليه أبعد من ذلك، حيث أضاف نصاً قانونياً جديداً حين شمل «الشعوب... التي تكافح ضد سيطرة استعمارية أو احتلال أجنبي أو نظام عنصري...»[٤٧].

ان العرف الدولي اعترف مؤخراً بالوضع القانوني للهيئات الاقليمية الممثلة في حركات التحرير الوطني التي تقود حروباً ضد السيطرة الاستعمارية[٤٨]. ان حركة التحرير الوطني الجزائرية، وحكومتها المؤقتة، تمتعت بوضع ديبلوماسي معين. فقد اعترف بها العديد من الدول العربية والافريقية كما خصصت لها جامعة الدول العربية ميزانية سنوية[٤٩]. وحصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، على اعتراف خمس وعشرين دولة، ومعظم هذه الاعترافات كانت اعترافات «قانونية» ولم تكن اعترافات واقعية[٥٠]، كما وقعت عدداً من الاتفاقيات الدولية مع دول أُخرى[٥١]. ومنحت تونس والمغرب جبهة التحرير، وبعدها الحكومة المؤقتة، حق الاشراف على قوات جبهة التحرير المرابطة في أراضي تلك الدولتين[٥٢]. وعقدت الحكومة المغربية اتفاقية سرية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اعترفت المغرب بموجبها بأن تخطيط الحدود الجزائرية المغربية كان قد فُرض عشوائيا من قبل فرنسا على كل من المغرب والجزائر وسوف تتم معالجته بشكل ودي وعن طريق المفاوضات بين المغرب وحكومة الجزائر المستقلة[٥٣].

وقد تم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام، ومن بعدها بحكومة الثورة المؤقتة، من قبل سبع وعشرين دولة، حيث تمتعت البعثات الديبلوماسية الفيتنامية فيها بحصانات وامتيازات ديبلوماسية[٥٤]. ومن المناسب الاشارة الى ان الحكومة الكوبية، على سبيل المثال، كانت قد رفعت مستوى التمثيل الديبلوماسي مع الجبهة الفيتنامية إلى مستوى سفارة، واعطت كوبا ممثلها لدى الجبهة رتبة سفير فوق العادة[٥٥]. واشتركت الجبهة في مؤتمر باريس حول فيتنام كطرف أصيل في تلك المفاوضات ووقعت الاتفاقيات التي ترتبت على تلك المفاوضات. لقد اشارت تلك الاتفاقيات الى «طرفي فيتنام الجنوبية»[٥٦]. وذلك يعني حكومة جمهورية (جنوب) فيتنام والحكومة الثورية.

ان استعار الكفاح المسلح في المستعمرات الافريقية قد ساعد على بلورة الوضع القانوني لحركات التحرير الافريقية كهيئات اقليمية. وقد اعترفت منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة اضافة الى العديد من الدول، بهذه الحركات باعتبارها ممثلا شرعيا لشعوب المستعمرات التي تنتمي هذه الحركات اليها[٥٧]. وفي مجموعة من القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم، وردت الاشارة صراحة الى «الشعوب» الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والدعوة الى الدول والمنظمات الدولية لتقديم كافة انواع المساعدات لتلك «الشعوب». كما أكد المؤتمر الدولي الخاص بحقوق الانسان والذي عقد بمساعي هيئة الأمم المتحدة في طهران، ايران سنة ١٩٦٨، على حق جميع الأفراد الذين يقاتلون ضد نظام

الأقليات العنصرية، او الحكم الاستعماري، «في الحماية ضد المعاملات القاسية أو اللاانسانية» ويجب حين اعتقالهم «معاملتهم كأسرى حرب او كمعتقلين سياسيين بموجب القانون الدولي»[٥٨].

لقد عقدت الحكومة البرتغالية اتفاقيات ذات صفة دولية مع الهيئات لكل من غينيا – بيساو[٥٩] وموزامبيق[٦٠] وسواتوميه وبرنسبيه[٦١] وانغولا[٦٢]. ان الصفات الرئيسية لتلك الاتفاقيات تتمثل في انها نصت على اعتراف الحكومة البرتغالية بوضع تلك الهيئات على انها الممثلة لشعوبها، واعترافها كذلك بمطالب تلك الهيئات في الاستقلال والسيادة. وتجدر ملاحظة أمر هام آخر في تلك الاتفاقيات، وهو انها عالجت موضوع «الوراثة الدولية»، حيث نصت المادة ١٤ من الاتفاقية الموقعة مع جبهة تحرير موزامبيق على ان تعلن الجبهة «استعدادها لتحمل الالتزامات المالية التي التزمت بها الدولة البرتغالية باسم موزامبيق، وبشرط أن تكون تلك الالتزامات قد عقدت لمصلحة هذا الاقليم»[٦٣].

القسم الرابع: الهيئات العامة في فلسطين

(أ) المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية

إن المنظمة الصهيونية العالمية هي أساساً مجموعة من الأفراد الذين لم تكن لهم قاعدة اقليمية، ولكن جمعتهم تصورات معينة حول البحث عن حل لما أسموه بالمسألة اليهودية[٦٤]. وقد ولدت المنظمة في اعقاب المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل، سويسرا سنة ١٨٩٧. وكان الدكتور تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية، يعي تماماً ان منظمته لا تتمتع بأي وضع قانوني، ومن هنا باشر فوراً للحصول على اعتراف واقعي لمنظمته. فقد قام بالاتصال بالقيصر الالماني والباب العالي، ولكنه فشل في الحالتين في كسب أي اعتراف ديبلوماسي. كما أن خليفته الدكتور حاييم وايزمن فشل أيضاً في الحصول على اعتراف للمنظمة الصهيونية، حتى مع اصدار «وعد بلفور»[٦٥]، من قبل بريطانيا سنة ١٩١٧. وهكذا يمكن القول ان الاتصالات والمفاوضات الديبلوماسية التي أجراها قادة الصهيونية مع مختلف الدول لم تؤد الى خلق وضع قانوني للمنظمة الصهيونية[٦٦]. ولم يحدد الوضع القانوني للمنظمة الصهيونية إلا بموجب الاتفاقية الجماعية المتعلقة بصك الانتداب على فلسطين[٦٧] والذي نص على: «**ان يتم تشكيل وكالة يهودية مناسبة يتم الاعتراف بها كهيئة عامة وذلك لكي تقوم بتقديم المشورة والتعاون مع الادارة في فلسطين وذلك فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمور الأخرى التي قد تؤثر على تأسيس وطن قومي يهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتكون الوكالة دائما تحت هذه الادارة... وستكون المنظمة الصهيونية معترفا بها كوكالة يهودية طالما كان تنظيمها ودستورها مناسبين في اعتقاد الادارة...**»[٦٨].

وتأكد وضع المنظمة الصهيونية، في القانون الدولي، في القضايا المشهورة بقضية **مافروماتيس**، حيث قررت محكمة العدل الدولية الدائمة[٦٩] «ان الوكالة اليهودية هي في الواقع هيئة عامة، مرتبطة مباشرة بالادارة الفلسطينية ومهمتها التعاون، ولكن تحت اشراف تلك الادارة، وذلك لغرض تطور ذلك البلد»[٧٠]. كما اكد الكتاب الأبيض الصادر

سنة ١٩٣٠ (باسفيلد) والمراسلات الرسمية الاخرى على وضع المنظمة الصهيونية كهيئة عامة ممثلة للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين.

(ب) اللجنة التنفيذية العربية/الهيئة العربية العليا

ان الاطار القانوني الذي فُرض على فلسطين كان قد حدده صك الانتداب الخاص بذلك الاقليم[٧٢]. لقد اشترط صك الانتداب، في مادته الثانية، على دولة الانتداب أن تهيىء لفلسطين «الظروف السياسية والادارية والاقتصادية» التي تضمن «تطوير مؤسسات الحكم الذاتي وكذلك حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن العرق أو الدين». اما المادة الثالثة، فقد الزمت دولة الانتداب بتشجيع الادارة الذاتية. وفي تلك الفترة، كان الشعب الفلسطيني يواصل تطوير الهيئة التي تمثله وتكون نابعة منه بعيداً عن سلطة الانتداب.

وقد ظهرت اللجنة التنفيذية العربية في اعقاب المؤتمر الفلسطيني العربي الذي عقد في حيفا سنة ١٩٢٠. وارسل المؤتمر الى المندوب السامي تقريرا مفاده أن المؤتمر يعتبر نفسه «الممثل قانونا لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره...»[٧٣]. واقترحت حكومة الانتداب على اللجنة التنفيذية العربية أن تشكل وكالة عربية تكون في «وضع مماثل تماما لذلك الذي منح للوكالة اليهودية» بموجب المادة الرابعة من الانتداب[٧٤]. وقد رفضت اللجنة ذاك الاقتراح على أساس أن القبول به سوف يعتبر اعترافا منها بالوكالة اليهودية[٧٥]، وان العرب باعتبارهم أصحاب الأرض الاصليين لا يستطيعون القبول بأي اقتراح من شأنه أن يضعهم على قدم المساواة مع اليهود[٧٦]. وقبل ذلك، رفضت اللجنة عرضاً من سلطة الانتداب يقضي بالاشتراك في المجلس التشريعي المشار إليه في دستور فلسطين. وكان الرفض مؤسسا على ان المندوب السامي البريطاني احتفظ لنفسه بصلاحيات واسعة تصبح معها صلاحيات المجلس اسمية، وأن الاشتراك الفلسطيني في هذا المجلس قد يتضمن اعترافا بالانتداب وخطته الرامية الى تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين[٧٧]. واخيرا اعترفت حكومة الانتداب باللجنة التنفيذية العربية ممثلا للشعب الفلسطيني. وقد اعترف لها بهذا الوضع حين ظهرت أمام لجنة التحقيق المكلفة بالبحث عن أسباب الاضطرابات التي وقعت سنة ١٩٢٩[٧٨].

وتأسست الهيئة العربية العليا ابان ثورة سنة ١٩٣٦[٧٩]. وكانت الهيئة عبارة عن جبهة عريضة ضمت الأحزاب السياسية في فلسطين جميعها[٨٠] واظهرت الهيئة درجة بارزة من الفعالية في اوساط الشعب الفلسطيني، حيث كانت لها شبكة من اللجان في القرى والمدن الفلسطينية[٨١]. وكانت القرارات الصادرة عن القيادة تنفذ في أنحاء البلاد جميعها.

وإن لم تكن الهيئة مسؤولة عن نشوب ثورة سنة ١٩٣٦ منذ البداية، إلا انه انيط بها، فيما بعد، مسؤولية العمليات الحربية والسياسية[٨٢]. وقد اعتبرت، من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وحين عقدت اللجنة البريطانية الملكية اجتماعاتها سنة ١٩٣٧، ظهرت أمامها الهيئة العربية، وبشكل غير

منازع فيه، على أنها الممثل لشعب فلسطين واستمعت إلى أقوال ممثليها بصفتهم تلك[٨٣]. ووجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى الهيئة العربية لحضور مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ وتم استقبال وفد الهيئة باعتباره ممثلا للشعب الفلسطيني[٨٤]. ووجهت دعوة مماثلة، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٦ لحضور مؤتمر لندن الثاني[٨٥]. أما اللجنة الخاصة بفلسطين، والمنبثقة عن هيئة الامم المتحدة فقد وجهت الدعوة الى الهيئة العربية سنة ١٩٤٧ لتقديم بيان يعبر عن وجهة نظر الشعب الفلسطيني[٨٦]. وشاركت الهيئة العربية، كممثل معترف به، في المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة الأولى لهيئة الأمم في أيار (مايو) ١٩٤٧[٨٧]. وفي الشهر نفسه، اصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم قرارا أكدت فيه «ان قرار اللجنة الاولى بمنح الهيئة العربية حق تقديم بيان، يعطي تفسيرا صحيحا لقصد الجمعية [العامة]»[٨٨]. وفي أول نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ناشد مجلس الأمن الدولي **«الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا لارسال ممثلين عنهما لمجلس الأمن وذلك لترتيب هدنة بين العرب واليهود في فلسطين، وأكد على ثقل المسؤولية التي ستقع على الطرف الذي لا يلتزم بهذه الهدنة»**[٨٩].

لقد عاملت الحكومات العربية الهيئة العربية العليا وكأنها الممثل الشرعي لشعب فلسطين. وكان هذا في مقام اعتراف واقعي اكثر منه قانوني بوضع الهيئة العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من المراسلات الديبلوماسية والاتصالات السياسية التي أجرتها تلك الحكومات مع الهيئة العربية أثناء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦[٩٠]. وفي مرات عديدة، استخدمت الحكومة البريطانية المساعي الحميدة لحكومات الدول العربية لحمل الهيئة على انهاء اضراب سنة ١٩٣٦[٩١]، او على الاشتراك في المؤتمرات التي عقدت في لندن[٩٢] او للاشتراك في المناقشات التي كانت تجري، انئذ، امام هيئة الامم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية[٩٣]. وحين تناول مجلس الجامعة العربية موضوع تمثيل فلسطين في المجلس، انتهى الى اتخاذ قرار بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ ينص على أن الطريقة التي سيتم بها اختيار الوفد الفلسطيني ستكون من خلال تسمية الهيئة العربية العليا لأعضاء هذا الوفد ثم يقوم المجلس بتثبيت هذا التعيين[٩٤]. وبتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٦ وافقت الجامعة العربية على اعتبار الهيئة بأنها «الوحيدة التي تمثل جميع العرب في فلسطين وتتحدث باسمهم وتوحد جهودهم ومساعيهم لمصلحة فلسطين»[٩٥].

وحين أصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة توصيتها الخاصة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧[٩٦]، اعلنت الهيئة العربية العليا نفسها «حكومة عموم فلسطين» وكان مقرها مدينة غزة. وتم تشكيل مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وعقدت الجمعية الوطنية الفلسطينية في الاسبوع التالي، حيث وافقت على تشكيل الحكومة الجديدة، واعترفت بالحكومة الفلسطينية كل من مصر وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية وافغانستان. وانضمت الحكومة الجديدة الى الجامعة العربية حيث شاركت في مناقشة المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، وكان لها صوت كامل في هذا المجال[٩٧]. وظلت حكومة عموم فلسطين تتمتع بهذا الوضع حتى خلفتها سنة ١٩٦٤ منظمة التحرير الفلسطينية.

(ج) منظمة التحرير الفلسطينية

١ - اجراءات تأسيسها

اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن نفسها في أعقاب المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٤[٩٨]. وقد حضر الى المجلس مندوبون فلسطينيون ادعوا انهم ممثلون للجاليات الفلسطينية التي أتوا منها. وحلت المنظمة محل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية وادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني. ومما عزز ادعاء المنظمة هو انضمام منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي ظهرت بين الفلسطينيين قبل واثر احتلال كامل فلسطين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وادعت المنظمة أن لا سلطة إلا سلطتها ولا ممثل إلّا هي لجميع الفلسطينيين سواء اولئك الذين ما زالوا تحت الاحتلال او الذين يعيشون في الشتات.

ان أحداً لم يعارض على هذا الادعاء سوى حكومة المملكة الاردنية التي قالت انها هي، وليست منظمة التحرير، الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأيدت الحكومة قولها بأن معظم الفلسطينيين يعيشون على اراضيها ويتمتعون بجنسيتها ويحملون جوازات سفر اردنية. ثم تخلت الحكومة الاردنية، تدريجيا، عن هذا الموقف حيث قبلت ادعاء منظمة التحرير[٩٩]. وتأكد هذا مؤخرا في اتفاقية وقعت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير[١٠٠]، حيث نصت المادة الاولى، الفقرة ١ على اعتبار المنظمة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي فان الاردن يتعاون معها بهذه الصفة...». وفي الفقرة ٧، نص الاتفاق على «رفع مستوى تمثيل المنظمة في الاردن بما يتمشى مع متطلبات التنسيق المشترك».

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

لقد تمتعت المنظمة في القانون الدولي العام، باعتراف ووضع لم تتمتع بهما أية منظمة اقليمية اخرى. ان السلطات التي تمارسها المنظمة تشبه الى حد بعيد السلطات التي تمارسها حكومة قائمة.

(أ) **الاعتراف الديبلوماسي**: تتمتع المنظمة باعتراف ما يزيد عن مئة دولة[١٠١]. وقد افتتحت لها مكاتب مشابهة أو معادلة لمكاتب البعثات الديبلوماسية الحكومية لدى أكثر من ستين دولة. فقد أصدر مجلس الوزراء اللبناني، مثلا، قرارا سنة ١٩٦٤، وافق فيه على فتح مكاتب لمنظمة التحرير في بيروت، بحيث تتمتع تلك المكاتب والمدير المسؤول عنها بالاعفاءات والحصانات الديبلوماسية المناسبة[١٠٢]. ومنحت الحكومة الصينية سنة ١٩٦٥ مكتب المنظمة في بكين «كافة الحصانات الديبلوماسية»[١٠٣]. اما الحكومة الاردنية، فقد أعفت مكاتب المنظمة جميعها والعاملين فيها من الضرائب ومنحت أعضاء الهيئة التنفيذية جوازات سفر ديبلوماسية[١٠٤]. وأصدرت الحكومة العراقية قانونا أعفت بموجبه جميع مستوردات المنظمة من الجمارك والرسوم والضرائب[١٠٥]. وبتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، أصدرت حكومة الهند بيانا رسميا أعلنت فيه اعترافها بالمنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ووافقت على فتح مكاتب للمنظمة في نيودلهي. وقد وقع

السفير الهندي في بيروت مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الوثائق اللازمة لذلك والتي نصت على منح مكاتب المنظمة اعفاءات وحصانات ديبلوماسية معينة[١٠٦].

ومع نمو منظمة التحرير وتدعيم عناصر قوتها الذاتية، فانها حظيت باعترافات أوسع على النطاق الدولي. فقد «رحب» مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالاسكندرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ بتشكيل المنظمة باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني[١٠٧]. وجاء مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ معترفا بالمنظمة «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»[١٠٨]. وفي دورتها التاسعة والعشرين سنة ١٩٧٤، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا باعتبار المنظمة «ممثلاً للشعب الفلسطيني...»[١٠٩]. وصدر ذاك القرار بأغلبية ساحقة[١١٠]. وفي قرار آخر لم تكن له سابقة في تاريخ المنظمة الدولية، أقرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ «دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، للاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط والتي تعقد تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة، وذلك على قدم المساواة مع الأطراف الآخرين»[١١١].

وهناك تطور آخر، في هذا المجال، يحمل دلالة خاصة. فقد قرر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ دعوة المنظمة للاشتراك في المناقشات المتعلقة ببحث الغارات الاسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ووجهت الدعوة الى المنظمة كما لو أنها كانت دولة عضواً، وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٧، وليس المادة ٣٩ من قواعد الاجراءات التي يتبعها المجلس. والمادة ٣٧ تخص «أي عضو في هيئة الأمم المتحدة ولكنه ليس من أعضاء مجلس الأمن...». بينما تتعلق المادة ٣٩ بـ«الأشخاص». وعلى القاعدة نفسها وجه المجلس دعوته للمنظمة سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٨ للاشتراك في المناقشات الدائرة حول أزمة الشرق الأوسط[١١٢].

(ب) العضوية في الهيئات الدولية: عززت المنظمة بانضمامها إلى هيئات دولية مختلفة الأهداف والأغراض، من وضعها في القانون الدولي. فقد انضمت المنظمة إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والذي أسس سنة ١٩٧٤ من قبل ثماني عشرة دولة وذلك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية الانمائية في افريقيا. ويتمتع هذا المصرف، طبقا لأحكام الاتفاقية المنشئة له، بالشخصية الدولية[١١٣]. واعتبرت فلسطين، ممثلةً بالمنظمة، عضوا في هذا المصرف لها كافة الحقوق المقررة للحكومات الأخرى الأعضاء في المصرف[١١٤]. وحين قامت إحدى وعشرون دولة عربية، سنة ١٩٧٦، بتوقيع اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي، وذلك لأغراض منها تعديل ميزان المدفوعات للدول الأعضاء[١١٥]، انضمت المنظمة الى الصندوق كعضو كامل ممثلٍ لفلسطين.

لقد تم انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٦٨[١١٦]. وبموجب القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس محافظي الصندوق قبول فلسطين، ممثلة بالمنظمة عضوا كامل الحقوق والواجبات[١١٧]. وبموجب القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس المحافظين أيضا، بعد الاطلاع على المادة ١٢ من اتفاقية انشاء الصندوق، على ان

«يقبل الصندوق ضمان منظمة التحرير الفلسطينية للقروض التي يقدمها لتمويل مشروعات تقوم في الأراضي الفلسطينية...»[١١٨]. وتنص المادة ١٢ المذكورة على أن تكون جميع عمليات الاقراض التي يقوم بها الصندوق لصالح هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة «مضمونة من حكومة الدولة أو البلد الذي يقوم فيه المشروع». وهكذا يتضح أن قرار مجلس المحافظين قد اعتبر المنظمة وكأنها «حكومة». والبنك الاسلامي هيئة دولية اخرى انضمت اليها المنظمة كعضو على قدم المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين[١١٩]، حيث ساهمت المنظمة في رأسمال البنك ولها ممثل في مجلس المحافظين[١٢٠].

وفي دورته السادسة والستين المنعقدة في القاهرة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، قرر مجلس الجامعة العربية قبول فلسطين، ممثلةً بالمنظمة، عضوا كاملا، وعلى قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء[١٢١]. وبالنظر إلى ان الجامعة العربية منظمة دولية ذات أهداف سياسية تضطلع، من جملة مهامها، بمسؤولية الأمن الجماعي[١٢٢] وبالمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء فيها، فان قبول المنظمة فيها كعضو كامل، يعتبر من الناحية القانونية تطوراً هاماً في وضع المنظمة القانوني في القانون الدولي.

(ج) **الصلاحيات الحكومية**: تمارس المنظمة صلاحيات تشبه إلى حد بعيد الصلاحيات التي تمارسها حكومات الدول. والمنظمة تمارس هذه السلطات بأشكال مختلفة وعلى مستويات عدّة.

١ - في حالة الحرب: يجب التنبيه، أولاً، إلى أن البحث، هنا، لا ينطوي على إعطاء صفة قانونية للحرب التي تكون المنظمة فيها طرفا. ان هذه الدراسة لا تعالج ما اذا كانت المنظمة تخوض حربا دفاعية أو هجومية او انها طرف في حرب أهلية[١٢٣]. المقصود، هنا، فقط هو أن المنظمة طرف في «وضع حرب» بالمفهوم القانوني، وهذا بالضرورة يعني أنها طرف في وضع ينطبق عليه القانون الدولي وليس القانون الوطني لأي دولة. في مثل هذه الأوضاع المشار اليها، مارست المنظمة على الفلسطينيين ما مارسته مختلف الدول على مواطنيها في أوضاع مشابهة.

في سنة ١٩٦٩، وفي أعقاب حرب طويلة دارت بين المنظمة والجيش اللبناني، تم التوقيع على اتفاقية بين المنظمة والحكومة اللبنانية[١٢٤]. وبموجب هذه الاتفاقية فان السلطة اللبنانية اعترفت بحق الفلسطينيين المقيمين في لبنان بالاقامة والعمل والتنقل في لبنان، وباقامة لجان محلية في مخيمات اللاجئين لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وحق اقامة للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، وتسهيل العمل الفدائي وحق تأمين مرور قوات الثورة الى منطقة العرقوب.

وفي أعقاب الحرب الدموية التي نشبت في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بين القوات الفلسطينية والجيش الأردني، وقعت اتفاقية القاهرة من قبل عشر دول عربية لوضع حد لتلك الحرب[١٢٥]. وكان ذلك تصرفاً جماعياً اتخذته تلك الدول لفرض وقف اطلاق النار بين الحكومة الاردنية والمنظمة، وطالبت تلك الدول الطرفين المعنيين بالدخول في مفاوضات

لتنظيم علاقة أحدهما بالآخر. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ وقعت الحكومة الاردنية والمنظمة اتفاقية [١٢٦] تقرر فيها ان يكون الاردن قاعدة للثورة الفلسطينية، كما نصت على وضع جميع الموارد المدنية والعسكرية للاردن في خدمة تحرير فلسطين كما تعهدت الحكومة الاردنية بموجبها بألا تسمح بوجود أي منظمة او فريق يكون من شأنه المساس بمصلحة الثورة الفلسطينية أو التدخل في شؤون قوات الثورة الفلسطينية. ومنحت الاتفاقية أجهزة المنظمة جميعها الحرية التامة في العمل، وقد شمل ذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقوات المليشيا والفتوة والأشبال وجمعية رعاية أسر الشهداء وصحف المنظمة واذاعتها ومركز الدراسات والبحوث العلمية. وباختصار، فإن الاتفاقية قررت للمنظمة صلاحيات شبه حكومية. ثم اعيدت صياغة هذه الصلاحيات في جو اقل عنفا سنة ١٩٧٨ بين الحكومة الاردنية والمنظمة[١٢٧].

ان الغزو الاسرائيلي الشامل لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، اعلنت اسرائيل عنه أنه حرب موجهة الى المنظمة[١٢٨]. وصدر قرار مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ يطلب فيه من اسرائيل «ان توقف فورا عملياتها العسكرية ضد سلامة الاقليمية اللبنانية وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية»[١٢٩]. وقرر مجلس الامن كذلك تشكيل قوات حفظ السلام الدولية المؤقتة للمرابطة في جنوب لبنان[١٣٠]. وبرغم أن قرار مجلس الأمن لم يذكر المنظمة صراحة، الا ان رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلي اعترف بأن نجاح مهمة قوات حفظ السلام الدولية يعتمد بالدرجة الأولى على قبول المنظمة بوقف اطلاق النار في جنوب لبنان. فقد نقلت جريدة **الجيروزاليم بوست** عنه في مقابلة اجرتها معه قوله: «**إن احدى النتائج التي ترتبت على دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى جنوب لبنان هي أنها جعلت منظمة التحرير الفلسطينية، عمليا، طرفا في أي اتفاقية تتعلق بتلك المنطقة**» و «**ان هذه حقيقة**». **وقال رئيس الأركان مضيفا: «انها حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت طرفا في الاتفاقيات السابقة... إن من يدعي خلاف ذلك، يخدع نفسه... ومن وجهة نظر عملية، فان جميع الاتفاقيات السابقة كانت تربط بتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية وهذا أمر ما زلنا نرغب في تجاهله حتى الآن**»[١٣١].

وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٨ قام الجنرال أرسكين، قائد قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان بنقل نداء وجهه السكرتير العام للأمم المتحدة الى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يعرب فيه السكرتير العام عن رغبته في وقف اطلاق النار. وقد قبل رئيس اللجنة التنفيذية هذا النداء بموجب كتاب رسمي وجهه الى السكرتير العام[١٣٢].

٢ – حق الاسترداد: إن السياسة الرسمية المعلنة للمنظمة، فيما يتعلق بخطف الطائرات، تتمثل في اعتبارها هذا العمل جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات الفلسطيني[١٣٣]. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، قام خمسة أشخاص ادعوا انهم فلسطينيون، بخطف طائرة تابعة لشركة البان أميركان من مطار روما، ثم اختطفوا طائرة لوفتهانزا الى الكويت حيث استسلموا فيها. وتقدمت المنظمة بطلب استردادهم من

الحكومة الكويتية. ونقل عن الاستاذ عبدالعزيز حسين، وزير الدولة الكويتي، قوله «إذا اثبتت التحقيقات مع المسلحين انهم فلسطينيون» فانه سيتم تسليمهم للمنظمة استجابة لطلبها بالاسترداد(١٣٤). وفي حادث مماثل وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، قام بعض المسلحين باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية من مطار دبي حيث استسلموا في مطار تونس. وقد تم تسليم هؤلاء المختطفين الى المنظمة التي طلبت استردادهم وأعلنت المنظمة، فيما بعد، أنها قدمتهم للمحاكمة وأوقعت بهم العقوبات المناسبة(١٣٥).

٣ - فرض الضريبة(١٣٦): تمارس المنظمة صلاحية فرض الضريبة وجمعها، بشكل مباشر وغير مباشر، من الفلسطينيين العاملين في مختلف الدول. وتجدر الاشارة الى ان الضريبة تفرض على الفلسطينيين بغض النظر عن الجنسية التي يتمتعون بها حاليا، أو جوازات السفر التي يحملونها.

صدر القانون العراقي رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ ويقضي بخصم ٣٪ من رواتب جميع الموظفين والمستخدمين الفلسطينيين العاملين في الدوائر والشركات الحكومية وغير الحكومية وتحويل هذه المبالغ لحساب الصندوق القومي الفلسطيني؛ وهو المؤسسة المالية والنقدية للمنظمة. وينص القانون، كذلك، على أنه سيطبق على من هم من أصل فلسطيني ولو كانوا يحملون جنسيات اخرى. ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٩ والذي اضاف الى القانون السابق، من جملة النصوص الأُخرى، المادة التالية: «**للمكلف المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة أن يعترض على التقدير المذكور خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه به لدى لجنة استئنافية تؤلف من مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد وأربعة اعضاء من أعضائها على أن يكونوا من غير المشتركين في التقدير الابتدائي ويكون قرار اللجنة الاستئنافية نهائياً**».

كما صدرت قوانين أو تعميمات مماثلة للقانون العراقي في سوريا(١٣٧) والكويت(١٣٨) وليبيا(١٣٩) والامارات العربية المتحدة(١٤٠) وقطر(١٤١)، ونصت جميعها على خصم نسبة تتراوح بين ثلاثة وستة بالمئة من رواتب الموظفين والعاملين الفلسطينيين في الدوائر الحكومية أو الشركات الاهلية.

القسم الخامس: التقييم القانوني لوضع المنظمة

(أ) الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا

كانت الوكالة اليهودية عبارة عن مجموعة من الأفراد جمعت بينها آراء وتوقعات مشتركة، إلا أنها لم تكن تستند إلى اقليم محدد ولم يكن لها ارض تقيم عليها وتعتبرها من مقومات انشائها. وحدد وضع الوكالة القانوني بموجب اتفاقية دولية هي صك الانتداب على فلسطين(١٤٢). لقد حددت تلك الاتفاقية بشكل واضح وصريح الواجبات والقيود المفروضة على الوكالة. ان تلك الاتفاقية الدولية هي التي «انشأت» الوكالة اليهودية كشخص من أشخاص القانون الدولي. وهكذا يمكن تصنيف الوكالة اليهودية كهيئة غير

اقليمية، سواء من حيث اجراءات تأسيسها أو من حيث الاعتراف بها في القانون الدولي(١٤٣).

وبالمقارنة، فان الهيئة العربية العليا كانت منظمة ادعت لنفسها حق تمثيل جماعة تعيش على اقليم فلسطين وادعت ان ذلك الاقليم هو قاعدتها الذي تستند اليه في تأسيسها. لم تؤسس الهيئة العربية بقرار حكومي أو باتفاقية دولية. بل العكس صحيح، حيث رفضت الهيئة العربية اقتراحا من سلطة الانتداب بتشكيلها كهيئة عامة معترف بها. اعتبرت الهيئة ان الاعتراف بها ليس إلّا اجراء «اعلانيا» فحسب. وهكذا فان الهيئة العربية يمكن تصنيفها كهيئة اقليمية، سواء من حيث اجراءات تشكيلها أو من حيث الاعتراف الدولي بها(١٤٤).

(ب) وضع المنظمة القانوني

من الناحية القانونية، يمكن القول ان المنظمة – مثل سابقتها الهيئة العربية العليا – هيئة اقليمية. فهي مجموعة من الافراد ادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني وحق اقامة سلطتها السياسية على اقليم فلسطين. فهي لم تنشأ بقرار حكومي ولا بمعاهدة دولية، وانما اعلنت عن تأسيس نفسها بارادتها المنفردة، وتم اعتراف الدول بها بصفتها هذه(١٤٥). لقد شكلت المنظمة نفسها، داخليا، وكأنها حكومة في طور التكوين(١٤٦). وان ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي قد نظرا الى أجهزة المنظمة وكأنها أجهزة حكومة. فالمجلس الوطني الفلسطيني يمارس أعماله وكأنه «البرلمان» الفلسطيني؛ اذ أنه يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية. واللجنة التنفيذية تتصرف وكأنها «مجلس الوزراء» بكل وزاراته المختلفة. فالدائرة السياسية هي، في الواقع، وزارة الخارجية ومكاتبها المنتشرة في مختلف الدول تعمل كسفارات أو بعثات ديبلوماسية. والدائرة العسكرية تعمل بوصفها وزارة الدفاع المسؤولة عن جميع العمليات الحربية وعن تدريب القوات. أما الصندوق القومي الفلسطيني، فهو وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وهناك دائرة الاعلام المسؤولة عن الصحف ومحطات الاذاعة ووكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ودائرة الثقافة والتعليم، ودائرة الشؤون الاجتماعية، ومركز الأبحاث والتخطيط، والصحة وشؤون الأرض المحتلة.

كما قامت المنظمة بتشكيل الجهاز القضائي. ففي دورته السادسة سنة ١٩٦٩ قرر المجلس الوطني الفلسطيني تشكيل محاكم الثورة. وبموجب القرار التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٩، الصادر في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، وضع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة قانون العقوبات الفلسطيني، وقانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري، وقانون مراكز الاصلاح الثوري، موضع التنفيذ. وتنطبق هذه القوانين على فصائل المقاومة المنضمة الى المنظمة جميعها، وعلى «جميع قطاعات الشعب الفلسطيني»(١٤٧). وجعل نظام المحاكم مستقلا؛ وذلك فيما عدا الاجراءات الادارية الخاصة بالعاملين فيها.

ويمكن القول أن ترتيب أجهزة المنظمة على نسق أجهزة حكومة قائمة لا يشكل، في حد ذاته، مبررا لادعاء المنظمة بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أو مبرراً

لممارسة صلاحياتها. ويبدو أن الأهم من ذلك هو انها تثبت سيطرتها الفعالة على الشعب الذي تدعي تمثيله. ان هذه السيطرة يمكن اثباتها في غياب تحدّ جدّي لسلطة المنظمة على الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها. هناك معارضة فلسطينية لبعض ممارسات المنظمة السياسية إلا انه يمكن القول ان هذه المعارضة شبيهة بمواقف الحزب غير الحاكم لسياسات الحزب الحاكم في الدول الديمقراطية. حتى ان المعارضة الفلسطينية، والتي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد ان لا سلطة تمثل الشعب الفلسطيني الاّ المنظمة، ولجنتها التنفيذية[١٤٨].

وقد جرت محاولات عديدة لايجاد بديل للمنظمة. وقاد هذه المحاولات أطراف عدّة من بينهم اسرائيل، ولأسباب مفهومة، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل[١٤٩]. ثم قامت حكومة الولايات المتحدة ببذل جهود كبيرة لخلق هيئة بديلة أو منافسة للمنظمة. وبرغم أن الولايات المتحدة تعتقد ان المنظمة تمثل الى حد بعيد الشعب الفلسطيني إلا انها اعترفت بانها تحاول «تقديم سلطة أُخرى» بدلا من المنظمة[١٥٠].

تقول بعض الاطروحات أن المنظمة لا تسيطر على اقليم محدد وبالتالي فهي لا تستطيع الادعاء بوضع قانوني أو الادعاء بحق تمثيل الشعب الفلسطيني[١٥١]. ان السيطرة الرسمية على الاقليم ليست هي المعيار الحاسم في هذا المجال. ان التجربة الفيتنامية خير دليل على ذلك. ان القوات الاميركية كانت تسيطر تماما على «اقليم» جنوب فيتنام، إلا أن قوات الفيتكونغ كانت تسيطر على عنصر «السكان». كان الاميركيون يخوضون حربا تقليدية وهي حرب على الأرض، بينما ذهب الفيتناميون في حرب جديدة أسموها «حرب الشعب»[١٥٢]. وفي مثال آخر، يمكن الاشارة الى حرب الجزائر، حيث كانت القوات الفرنسية تسيطر على «الاقليم» الجزائري بينما كانت القوات الجزائرية تسيطر على عنصر «السكان». ويمكن اضافة أمثلة اخرى من تجربة الحرب العالمية الثانية حيث سيطرت المانيا النازية على فرنسا بينما احتفظت لجنة فرنسا الحرة بولاء الشعب الفرنسي لها[١٥٣].

تشارك المنظمة في عملية صنع القرار، على قدم المساواة مع الدول الأُخرى، في الهيئات الدولية. وتتمثل مشاركتها هذه في مجالات توزيع الثروة والمصادر البشرية (بسبب عضويتها مثلا في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي) وفي اتخاذ قرارات سياسية ذات صفة دولية (بسبب عضويتها في مجلس الجامعة العربية ومؤتمر الدول الاسلامية والسكرتاريا الدائمة لدول عدم الانحياز)[١٥٤]. وعلى سبيل المثال، فان الحرب الأهلية اللبنانية لم تبحث في أي مؤتمر إلا وأخذ موقف المنظمة بعين الاعتبار باعتبار أن حل هذا النزاع سوف يؤثر بشكل ما على الفلسطينيين المقيمين في لبنان[١٥٥]. وكذلك الحال حين تبحث القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة؛ إذ تعتبر المنظمة الطرف الأصيل في المناقشات. وعلى النطاق الدولي، فان ما يزيد عن مئة دولة تعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني[١٥٦]. وما من دولة، من هذه الدول، جعلت اعترافها مشروطا أو

موقوفاً على شرط ما . وبهذا كانت هذه الاعترافات «اعلانية» وليست «انشائية» لوضع المنظمة، وهذا أمر شبيه تماما بالاعترافات الديبلوماسية المتعلقة بالحكومات أو الدول الجديدة. واستثناء لذلك، فان الولايات المتحدة الاميركية أعلنت أنها مستعدة للاعتراف بالمنظمة اذا اعترفت المنظمة بدولة اسرائيل وقبلت المنظمة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧[١٥٧]. وحيث أن القانون الدولي يؤكد على ان يكون الاعتراف بالحكومات والدول تاما وغير معلق على شرط[١٥٨]، فان موقف الولايات المتحدة يبدو متعسفا وينقصه السند القانوني. والتناقض في موقف الولايات المتحدة يدعو الى السخرية، فحين اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل لم تعلق اعترافها على أي شرط، علما بأنه في الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة باسرائيل، كانت هذه الأخيرة تحتل أراضي خصصت، بموجب قرار التقسيم، لاقامة دولة فلسطينية[١٥٩].

ان سلسلة القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة هيئة الأمم المتحدة والخاصة بقضية فلسطين والمنظمة، تؤكد حقيقة أن المجتمع الدولي يعترف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. وأهم هذه القرارات هو قرار مجلس الأمن الدولي الصادر سنة ١٩٧٥، والذي دعا المجلس فيه المنظمة للاشتراك في مداولاته كما لو كانت دولة عضواً[١٦٠]. وفي انتقاد لاذع لهذا القرار وصفه البروفسور ليوجروس بأنه باطل[١٦١]، وفي مجال تحليله لهذا القرار، قال البروفسور جروس أن القرار اخطأ من حيث اتباعه أصول الاجراءات ومن حيث مخالفته للدستور[١٦٢]. واسهب جروس، في تحليله، حيث قال أن مجلس الأمن في الماضي كان يوجه الدعوات الى الدول غير الأعضاء على أسس مختلفة وتحت أسماء كثيرة ولكن ليس على اساس المادة ٣٧ من الاصول المتبعة، حيث أن هذه المادة خاصة فقط بالدول الأعضاء. ثم أشار الى المواد ٣٠ و٣٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وخلص الى القول أن المنظمة «ليست عضوا وليست دولة غير عضو» في هيئة الأمم كما ان المنظمة نفسها «لا تدعي انها دولة أو حكومة لدولة»[١٦٣].

وردا على الاستاذ جروس، يمكن القول أنه طالما أن مجلس الأمن، في ممارساته السابقة، لم يتبع اسلوبا موحدا في دعوته للدول الأخرى، فان دعوته للمنظمة، على اسس جديدة، لا تبدو غريبة أو شاذة. بل يمكن القول ان المجلس استحدث سابقة هامة، وذلك استنادا الى توقعات المجتمع الدولي الذي يمنح الشعوب المطالبة بحق تقرير المصير وضعا متقدما في القانون الدولي. ان ميثاق هيئة الامم المتحدة لا يشتمل فقط على المادتين: ٣١ و٣٢ المتعلقتين بـ«الدول» الأعضاء في مجالات اجرائية، بل انه يشتمل على نصوص أساسية تتعلق بـ«الشعوب». ان اولى كلمات الميثاق هي: «نحن الشعوب»[١٦٤]. والمادة الأولى منه، الخاصة بأغراض هيئة الأمم المتحدة، لا تذكر كلمة حكومات أو دول، وانما تشير إلى «شعوب» و«أمم». والفصل الثاني عشر من الميثاق، والخاص بالاقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولي، يعالج موضوع «الشعوب»، وقد نص صراحة على وجوب عدم تفسير أي نص في الفصل الثاني عشر منه يكون من شأنه «أن يغير بأي شكل حقوق أي من الدول أو الشعوب»[١٦٥].

ولا يستطيع الاستاذ جروس أن يتغاضى عن مطالبة المنظمة باقامة دولة أو تأسيس سلطتها كحكومة. فان المنظمة، من الناحية الواقعية والقانونية، هي وريث الهيئة العربية العليا، وفيما بعد، حكومة عموم فلسطين. يضاف الى ذلك أنه لا يوجد مؤتمر دولي تناول قضية الشرق الأوسط، او النزاع العربي – الاسرائيلي،دون أن يأخذ في الاعتبار موقف المنظمة ومطالب الشعب الفلسطيني في اقامة دولته. ان المنظمة تتحاشى – عن قصد – تسمية نفسها بحكومة(١٦٦). ومع ذلك، فانها تمارس سلطات حكومية واسعة لم تمارسها أي هيئة اقليمية من قبل.

يقول جروس ان دعوة مجلس الأمن للمنظمة كان يجب احباطها لأن ذلك كان «من ضمن صلاحيات، وفي الواقع، من مسؤولية الأعضاء الدائمين» الذي يقع عليهم عبء حماية المجلس من «وطأة الأغلبية المنتشرة في الجمعية العامة»(١٦٧). ان توقعات جروس قد منيت بالفشل، حيث يمكن القول ان عدم ممارسة الدول الأعضاء ذوي العضوية الدائمة في المجلس للحق الذي يدعي به جروس يعتبر مؤشرا على استحداث سابقة هامة ذات وزن قانوني مؤثر(١٦٨). ان هذه السابقة تعبر في الواقع عن موقف جديد مؤاده أن المجلس يدرك أن خدمة الأمن والسلم الدوليين تتطلب السماح للمنظمة بأن تمارس حقوقها بالوسائل السلمية وان تعيد المنظمة ثقتها بالهيئة الدولية.

القسم السادس: النتائج القانونية

ان محاولات تشكيل حكومة منفى فلسطينية قد جرت داخل المجموعات الفلسطينية وخارجها. والفريق الذي نادى بتأسيس مثل هذه الحكومة أيد وجهة نظره بالقول ان ذلك سوف يعزز من وضع المنظمة الدولي، وان بعض الدول التي لا ترى من المناسب أن تعترف بـ«المنظمة» تجد الأمر أسهل عليها لو شكلت المنظمة «حكومة» في المنفى(١٦٩). وحين سئل رئيس وزراء استراليا، مثلا، عن سبب عدم اعتراف حكومته بالمنظمة، أجاب بأن الاعتراف «من الأمور التي تمنح عادة للحكومات، ومنظمة التحرير لم تشكل الآن حكومة»(١٧٠).

أما وجهة النظر المعارضة، فان مسؤولي المنظمة يقولون أن تشكيل مثل هذه الحكومة يكون أجدى حين تقترب المنظمة من تحقيق اغراضها وتكون مسؤولية الحكومة آنئذ هي معالجة الأوضاع في الفترة الانتقالية. وتقول وجهة النظر هذه كذلك، ان حكومة في المنفى تثير اشكالات خاصة بالولاء المزدوج للفلسطينيين الذين يعيشون في دول شتى. يضاف الى ذلك أن تشكيل حكومة منفى قد يسبب احراجات معينة مع الدول المضيفة لهذه الحكومة. ويعلن مسؤولو المنظمة ان الوقت غير مناسب لاعلان مثل هذه الحكومة؛ حيث ان الفلسطينيين ما زالوا بعيدين عن تحقيق أهدافهم(١٧١).

قد يبدو ان اسم «حكومة» اكثر وجاهة من اسم «المنظمة» إلا ان المعيار الأهم هو عناصر القوة التي يستند اليها والسلطات التي تمارس. ان حكومة عموم فلسطين، كانت «حكومة» إلا انها، بالمقارنة مع «المنظمة»، مارست القليل من الصلاحيات الحكومية ولم

تستند الى عناصر فعالة في تدعيم سلطاتها على الفلسطينيين. لقد تمتعت حكومة عموم فلسطين باعترافات دولية إلا انها لم تنجح في تثبيت عنصر تمثيلها للشعب الفلسطيني على أي مستوى ذي أهمية. ان المنظمة تمارس سلطات حكومية من فرض الضرائب، وحق استرداد المجرمين، والحصول على قروض والدخول في اتفاقيات دولية والاشتراك في حروب ذات صفة دولية، وتكون طرفا في اتفاقيات وقف اطلاق النار وتتمتع بحصانات ديبلوماسية وبعضوية كاملة في العديد من الهيئات الدولية. ويمكن القول ان المنظمة لو شكلت نفسها كحكومة منفى، فانها سوف لا تكسب أكثر مما حصلت عليه إلا القليل.

ان الادعاء بأن بعض الدول تتردد في الاعتراف بالمنظمة لأنها منظمة وليست «حكومة» هو ادعاء غير مقبول. وهناك سوابق قانونية عديدة لدحض الادعاء. فحين اعلنت اللجنة الوطنية البولندية عن تأسيس نفسها سنة ١٩١٧، واعتبرت نفسها السلطة السياسية العليا لبولندا، بادرت فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الى الاعتراف بها[١٧٢]. وحين تحولت اللجنة الى حكومة بولندا المؤقتة سنة ١٩١٩، تم الاعتراف بها ايضا من قبل الدول العشر الممثلة في مؤتمر باريس للسلام[١٧٣]. كذلك اعترفت الدول الحليفة بلجنة فرنسا الحرة ابان الحرب العالمية الثانية[١٧٤]. ان منظمة التحرير ليست أقل من اللجنة البولندية أو لجنة فرنسا الحرة. بل يمكن القول أن المنظمة حصلت على اعترافات أكثر ومارست صلاحيات أوسع.

ان وصف منظمة التحرير بأنها هيئة اقليمية يضفي عليها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي. واذا كانت المنظمة تتمتع بوضع معين في القانون الدولي، فان هذا بالضرورة يستتبع ان تتمتع المنظمة بحقوق وتتحمل التزامات يرتبها القانون الدولي على أشخاصه. ان المنظمة، وهي تتمتع بهذا الوضع تكرس واقعاً يعني أنه لا أحد يستطيع مخاطبة الشعب الفلسطيني دون مخاطبة المنظمة، والذين يتجاهلون هذه الحقيقة يرتكبون أخطاء جسيمة. والدليل على ذلك ان جميع ما يسمى بالحلول السلمية للقضية الفلسطينية أو للنزاع العربي – الاسرائيلي، والتي تبحث دون اشراك المنظمة وأخذ مطالبها بعين الاعتبار، قد باءت بالفشل. والفشل الذي حاق باتفاقيات كامب ديفيد ليس آخر دليل على ذلك[١٧٥]. وفي الوقت الذي تدرك فيه الدول المعنية هذه الحقيقة، يستطيع المجتمع الدولي أن يتطلع إلى اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

المصـــادر:

1. Ambassador Daniel P. Moynihan, Permanent Representative of the United States to the United Nations. *Reprinted in* U.S. DEP'T OF STATE, SELECTED DOCUMENTS No. 4, at 66 (1976). This publication covers United States policy in the Middle East from November 1974 to February 1976. [Hereinafter cited as SELECTED DOCUMENTS.]

2. 30 U.N. SCOR, U.N. Doc. S/INF/31, at 7 (1975). The decision was adopted by

nine votes to three, with three abstentions, on Dec. 4, 1975. *Id.* The same decision was adopted in 1976 by 11 votes to 1 (the United States), with 3 abstentions. S/INF/32, at 1 (1976). When the Council convened on Mar. 19, 1978, to discuss Israel's invasion of southern Lebanon, the PLO was invited to participate, at the request of Kuwait. The United States representative objected to Kuwait's request and suggested that the question be put to a vote. The proposal of Kuwait was adopted by 10 votes to 1, with 4 abstentions. *See* U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 6.

3. The PLO attended the nonaligned nations conference and the Conference of the Muslim States as a full member. It attends, in the capacity of observer, all conferences held under the auspices of the United Nations, from the Law of the Sea Conference to the Geneva Conference concerning International Armed Conflicts. *See* G.A.Res. 3237, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31) 4, U.N. Doc. A/L. 742 and Add. 1 (1974).

4. G.A.Res. 3210, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31) 3, U.N. Doc. A/L. 736 and Add. 1, 2 (1974). The vote was 105 to 4, with 20 abstentions. Voting against the resolution were Bolivia, the Dominican Republic, Israel, and the United States. *See* 28 Y.B.U.N. 226 (1974). *See also* G.A. Res. 3236, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31) 4, U.N. Doc. A/L. 741 and Add. 1 (1974), whereby, among other things, the Secretary-General was requested to establish contacts with the PLO on all matters concerning the question of Palestine; and G.A.Res. 3237, note 3 supra.

5. The official text (in Arabic) was released by the PLO Political Department in Oct. 1974. The resolutions adopted by the Rabat Summit were published in Al-Siyasah (Kuwait), Dec. 5, 1977, at 19, cols. 1-8. *See also* Middle East Economic Survey, Nov. 1, 1974, at 2.

6. D. BOWETT, THE LAW OF INSTITUTIONS 273 *passim* (1963).

7. Ginsburgs, *"Wars of Liberation" and the Modern Law of Nations - The Soviet Thesis,* in THE SOVIET IMPACT ON INTERNATIONAL LAW 66 (G. Ginsburgs ed. 1964).

8. *See* Van Bach, *International War Crimes Tribunal (Decision of the First Session held in Stockholm from April 30 to May 10, 1967),* in JURIDICAL SCIENCE INSTITUTE (DEMOCRATIC REPUBLIC OF VIET NAM), U.S. WAR CRIMES IN VIET NAM 273, 297 (undated).

9. *Id.* at 298.

10. McDougal, Lasswell & Reisman, *The World Constitutive Process of Authoritative Decision,* 19 J. LEGAL EDUC. 253,261 (1967) [hereinafter cited as McDougal *et al*]. The second part of this article appeared at 19 J. LEGAL EDUC. 403 (1967). *See also* Lasswell & McDougal, *Criteria for a Theory About Law,* 44 S. CAL. L. REV. 362 (1971); Mayo & Jones, *Legal-Policy Decision Process: Alternative Thinking and the Predictive Function,* 33 GEO. WASH. L. REV. 318 (1964); and McDougal, *International Law, Power and Policy: A Contemporary Conception,* 82 RECUEIL DES COURS 137 (1953).

11. McDougal *et al., supra* note 10, at 263-67.

12. A. ROVINE, DIGEST OF UNITED STATES PRACTICE IN INTERNATIONAL LAW - 1973, at 17, 59, 67 (1974).

13. McDougal *et al., supra* note 10, at 263.

14. *Id.*

15. *Id.* at 255.

16. *Id.*

17. *Id.* at 270-71.

18. *Id.* at 267.

19. An example of Private Associations seeking values other than power are the multinational corporations, which are primarily concerned with the value of wealth.

20. In most of their writings, McDougal and Lasswell, as well as other scholars who adhere to this school of jurisprudence, emphasize the "world public order" as the desired value sought to be maximized by using the instrument of law. *See, e.g.*, M. McDOUGAL & ASSOCIATES, STUDIES IN WORLD PUBLIC ORDER (1960); M. McDOUGAL & F. FELICIANO, LAW AND MINIMUM WORLD PUBLIC ORDER (1961); M. McDOUGAL, H. LASSWELL, & J. MILLER, THE INTERPRETATION OF AGREEMENTS AND WORLD PUBLIC ORDER (1967); and *Dedications to Professor Myres McDougal,* 1 DEN. J. INT'L L. & POL'Y 1 (1971).

21. McDougal *et al., supra* note 10, at 263.

22. As to the "scope of authority," especially with regard to the right of using force, it will be dealt with in a forthcoming continuation of this study, tentatively entitled *The Palestine Liberation Organization's Claim to the Use of Force.*

23. *Mallison, The Legal Problems Concerning the Juridical Status and Political Activities of the Zionist Organization/Jewish Agency: A Study in International and United States Law,* 9 WM. & MARY L. REV. 556, 565 (1968); RESTATEMENT (SECOND) OF THE FOREIGN RELATIONS LAW OF THE UNITED STATES § 5 (a) (1965).

24. In Godman v. Winterton, [1919-1920] Ann. Dig. 205, 206-07 (C.A.), it was held that the Inter-Governmental Committee for Refugees could not be sued on the ground that it was "a committee of representatives of sovereign States," and any suit filed against it would be "an action against sovereign States." In International Refugee Organization v. Republic S.S. Corp., 18 I.L.R. 447, 449 189 F.2d 858 (4th Cir. 1951), the court said that a "suit by an international organization is a suit by the United States as well as by the other nations which are parties to the organization."

25. Mallison, *supra* note 23, at 565. However, a single state can create a "juristic body" under its municipal law.

26. Vigoureux v. Comité des Obligataires Danube-Save-Adriatique, 18 I.L.R. 1, 2 (Tribunal Civil de la Seine, France 1951).

27. U.N. CHARTER art. 1, paras. 1, 2, 3.

28. Myers, *Liquidation of League of Nations Functions, 42 AM. J. INT'L L. 320 (1948).*

29. Corbett, *What Is the League of Nations?,* 5 BRIT. Y.B. INT'L L. 119, 142-43 (1924). The same conclusion was reached by the International Court of Justice in the *Reparation* Advisory Opinion, *infra* note 32, at 185.

30. Constitution of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Oct. 16, 1948, 60 State. 1886, T.I.A.S. No. 1554.

31. Constitution of the International Labour Organisation, June 28, 1919, 49 Stat. 2713, T.S. No. 874.

32. [1949] I.C.J. 174.

33. *Id.* at 178.

34. *Id.*

35. *Id.* at 179-80.

36. This is evident in all movements launched against incumbent governments, such as the United States Revolution and Civil War, and the Cuban, Algerian, Vietnamese, and Iranian Revolutions.

37. The Tinoco Claims Arbitration (Great Britain v. Costa Rica 1923), 1 R. Int'L Arb. Awards 375 (1948).

38. On the rights and duties of neutral states towards belligerents, *see* the Hague Conventions of Oct. 18, 1907, 36 Stat. 2310.

39. Both instances have juridical consequences for legal principles concerning the law relating to neutrality and belligerency. *See e.g.,* United States Military Assistance Command, Vietnam, Directive No. 381-46 and Annex, Dec. 27, 1967, concerning the screening of detainees; and Abi-Saab, *Wars of National Liberation and the Laws of War,* 3 ANNALS INT'L STUD. 93, 102-116(1972).

40. Brown, *Sovereignty in Exile,* 35 AM. J. INT'L L. 666, 667 (1941).

41. *Id.* at 666.

42. 2 U.S. DEP'T OF STATE, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES — 1942, at 502 (1962).

43. INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS, COURSE OF FIVE LESSONS ON THE GENEVA CONVENTIONS 65 (H. Coursier & J. Pictet eds. 1962).

44. Art. 4, para. A(3), Aug. 12, 1949, 6 U.S.T. 3316, T.I.A.S. No. 3364, 75 U.N.T.S. 135.

45. Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), adopted by consensus on June 8, 1977, by the Diplomatic Conference on Reaffirmation and Development of International Humanitarian Law Applicable in Armed Conflicts. Text at 72 AM. J. INT'L L. 457 (1978).

46. *Id.* art. 43, para. 1. *See also* Mallison & Mallison, The Juridical Status of Privileged Combatants under the Geneva Protocol of 1977 Concerning International Conflicts (unpublished and undated study): "The comprehensive word 'authority' refers to nongovernmental public bodies". The writer wishes to thank the Mallisons for making their valuable study available to him.

47. Geneva Protocol, art. 1, para. 4.

48. Lauterpacht, *The Subjects of the Law of Nations,* 63LAWQ. REV. 438, 444-45 (1947); Abi-Saab, supra note 39, at 107 passim.

49. Fraleigh, *The Algerian Revolution as a Case Study in International Law,* in THE INTERNATIONAL LAW OF CIVIL WAR 179, 213 (R. Falk ed. 1971).

50. M. BEDJAOURI, LAW AND THE ALGERIAN REVOLUTION 110-38 (1961). *See also* the Note sent by the Algerian Provisional Government to other states. *Id.* at 15.

51. *Id.* at 181-85. *See also* Fraleigh, *supra* note 49, at 238.

52. M. BEDJAOURI, *supra* note 50, at 54.

53. F. OKOYE, INTERNATIONAL LAW AND THE NEW AFRICAN STATES 101 (1972).

54. U.S. DEP'T OF STATE, BACKGROUND NOTES: NORTH VIET-NAM 7-8 and supplemental note listing the countries that recognized the Provisional Government (1971).

55. Meyrowitz, *The Law of War in the Vietnam Conflict,* in 2 THE VIETNAM WAR AND INTERNATIONAL LAW 516, 534 n.40 (R. Falk ed. 1969).

56. 68 DEP'T STATE BULL. 169, 171 (1973).

57. *See, e.g.,* R.A. Res. 2918, 27 U.N. GAOR, Supp. (No. 30) 75, U.N. Doc. A/8889 (1972).

58. Text *reprinted in* REV. INT'L COMM'N JURISTS, Mar. 1969, at 50. *See also* G.A. Res. 2444, 23 U.N. GAOR, Supp. (No. 18) 50, U.N. Doc. A/7433 (1968), and the analysis in Mallison & Mallison, *supra* note 46, at 4-5.

59. Agreement Granting Independence of Portuguese Guinea (Guinea-Bissau and the Cape Verde Islands), Aug. 26, 1974, African Party for the Independence of Ginea - Portugal, 13 INT'L LEGAL MATERIALS 1244 (1974).

60. Agreement Concerning the Self-Determination and Independence of Mozambique, Sept. 7, 1974, Mozambique Liberation Front - Portugal, 13 INT'L LEGAL MATERIALS 1467 (1974).

61. Agreement Concerning the Self-Determination and Independence of São Tomé and Principe, Nov. 26, 1974, Portugal - Liberation Movement of São Tomé and Principe, 14 INT'L LEGAL MATERIALS 39 (1975).

62. To the writer's knowledge, the agreement between Portugal and Angola was not made public; however its content is known to be nearly identical to those

involving Guinea-Bissau, Mozambique, and São Tome and Principle.

63. *Supra* note 60, at 1470.

64. *See* Mallison, *supra* note 23, at 566-69.

65. Letter of Nov. 2, 1917, from Lord Arthur James Balfour to Lord Rothschild, in PALESTINE ROYAL COMMISSION, REPORT PRESENTED BY THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES TO PARLIAMENT BY COMMAND OF HIS MAJESTY, CMD. NO. 5479, at 22 (1937) [REPORT hereinafter cited as CMD. No. 5479].

66. *See* Mallison, *supra* note 23, at 566-69.

67. The Mandate for Palestine Confirmed by the Council of the League of Nations on July 24, 1922, *reprinted in* Report to the General Assembly of the United Nations Special Committee on Palestine, Vol. II, U.N. Doc. A/364 Add. 1 (1947) [hereinafter cited as Manadate for Palestine].

68. *Id.* art. 4.

69. [1924] P.C.I.J., ser. A, No. 2; [1925] P.C.I.J., ser. A, No. 5; [1927] P.C.I.J., ser. A, No. 11. For an analysis of these cases, *see* Mallison, *supra* note 23, at 572-74

70. [1924] P.C.I.J., ser. A, No. 2, at 21.

71. THE JEWISH AGENCY FOR PALESTINE, BOOK OF DOCUMENTS SUBMITTED TO THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS RELATING TO THE ESTABLISHMENT OF THE NATIONAL HOME FOR THE JEWISH PEOPLE 69 (1947); THE ANGLO-AMERICAN COMMITTEE OF INQUIRY, REPORT TO THE UNITED STATES GOVERNMENT AND HIS MAJESTY'S GOVERNMENT IN THE UNITED KINGDOM 20 (1946).

72. Note 67 *supra.*

73. INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES, THE ARAB PALESTINE RESISTANCE DOCUMENTS, 1918-1939, at 16 (1968) [hereinafter cited as PALESTINE DOCUMENTS]. *See also* R. GABBAY, A POLITICAL STUDY OF THE ARAB-JEWISH CONFLICT: THE ARAB REFUGEE PPROBLEM 18-19 (1959).

74. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 181.

75. *Id.* at 183.

76. *See PALESTINE DOCUMENTS, supra* note 73, at 78, 81. *See also* ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, GREAT BRITAIN AND PALESTINE, 1915-1939, at 37 (1939).

77. *Id.* at 59, 60.

78. 1 A SURVEY OF PALESTINE 24 (2 vols. Gov't Print. Jerusalem 1946).

79. F. KHOURI, THE ARAB-ISRAELI DILEMMA 24 (1969).

80. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 96.

81. *Id.* at 98; J. HUREWITZ, THE STRUGGLE FOR PALESTINE 67-68 (1968).

82. *See generally* J. MARLOWE, REBELLION IN PALESTINE (1946); and N. BARBOUR, NISI DOMINUS (1946).

83. CMD. No. 5479, supra note 65, at 97, 102, 103.

84. See the text of the Palestine submission in PALESTINE DOCUMENTS, *supra* note 73, at 646. *See also* J. HUREWITZ, *supra* note 81, at 95-96, 98-99.

85. *Id.* at 271-72.

86. *See* 1 Y.B. U.N. 284 (1947); F. KHOURI, *supra* note 79, at 45-46.

87. 1 Y.B. U.N. 288 passim (1947).

88. G.A. Res. 105, U.N. Doc. A/310, at 6 (1947); 1 Y.B. U.N. 286 (1947).

89. S/714, 3 U.N. SCOR (277th mtg.) 35 (1948); *see also* S/723, 3 U.N. SCOR (284th mtg.) 41 (1948).

90. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 100, 102, 103.

91. *Id.;* F. KHOURI, *supra* note 79, at 25.

92. F. KHOURI, *supra* note 79, at 26, 31-32, 36-37.

93. *Id.* at 45-46.

94. 2 THE ARAB STATES AND THE ARAB LEAGUE: A DOCUMENTARY RECORD 161-62 (M. Khalil ed. 1962) [hereinafter cited as M. Khalil].

95. *Id.* at 162.

96. G.A. Res. 181 (Resolution Concerning the Future Government of Palestine), U.N. Doc. A/519, at 131-32 (1948).

97. M. Khalil, *supra* note 94, at 579.

98. For summary information, *See* SELECTED DOCUMENTS, *supra* note 1, at 60-62; Hamid, *What Is the PLO?,* J. PALESTINE STUD., vol. IV, no. 4, at 90 (1975); F. EPP, THE PALESTINE: PORTRAIT OF A PEOPLE IN CONFLICT (1976).

99. At the Arab Summit held at Algiers in Nov. 1973, Jordan's Prime Minister, Bahjat Talhouni, expressed the official rejection of the PLO claim to represent the Palestinian people. 22 ARAB REPORT & RECORD 554 (1973). Jordan's position was changed positively at the Arab Summit held at Rabat in 1974.

100. The text was published in Al-Watan (Kuwait), Dec. 13, 1978, at 1, cols. 3-6.

101. At a press conference held in Abu Dhabi, Mr. Yassir Arafat claimed that 103 states had recognized the PLO. Al-Ittihad (Israel), Mar. 22, 1974, at 3, cols. 5-6.

102. Release by the Director General of Lebanon's Council of Ministers, Record No. 42.Nov. 26, 1964. Prior to this, a lawsuit had been filed by the Attorney General of Lebanon against Dr. Anis Sayegh because of the latter's book, THE HASHEMITES. The Lebanese Government considered the book as damaging to the Lebanese-Jordanian relationship. The suit was abandoned when Dr. Sayegh became the Director General of the PLO Research Center and obtained diplomatic status.

103. From a statement made by a PLO spokesman on Aug. 23, 1965. *See 2* PALESTINE RESEARCH CENTER, PALESTINE DIARIES 87 (1965) [hereinafter cited as PALESTINE DIARIES]. The Minister of Foreign Affairs of the Provisional Government of South Vietnam also extended similar recognition to the PLO as the only legitimate representative of the Palestinian people. *See* Falastine Al-Thawra, the official newspaper of the PLO, Mar. 28, 1973, at 4.

104. Statement by Jordan's Minister of Foreign Affairs, Dec. 6, 1965. PALESTINE DIARIES, *supra* note 103, at 247.

105. *Id.* at 203.

106. Press release by WAFA (the PLO news agency), Jan. 10, 1975. *See also* WAFA press release of Jan. 13, 1975, and Al-Nahar (Beirut), Dec. 11, 1975, at 1, cols. 1-2.

107. MINISTRY OF NATIONAL GUIDANCE (EGYPT), DOCUMENTS AND PAPERS ON PALESTINE, PART II, at 1283 (undated). It should be noted that the Summit did not "establish" or "onstitute" the PLO as is generally misunderstood.

108. 22 ARAB REPORT & RECORD 554-55 (1973). Official text released by PLO Political Department Nov. 26-28, 1973.

109. G.A. Res. 3210, note 4 *supra.* For a Zionist analysis of General Asseembly Resolutions 3210, 3236, and 3237 of 1974, *see* Stone, *Palestinian Resolution: Zenith Nadir of the General Assembly, 8 N.Y.U. J. INT'L L. & POL. 1 (1975).*

110. Note 4 *supra.*

111. G.A. Res. 3375, 30 U.N. GAOR, Supp. (No. 34) 3, U.N. Doc. A/L. 768/Rev. 1 and Rev. 1/Add. 1 (1975). The vote was 101 in favor, 8 opposed, with 25 abstentions. 29 Y.B. U.N. 247 (1975).

112. Note 2 *supra.*

113. Agreement establishing the Arab Bank for Economic Development in Africa, art. 3, para. 1, Feb. 18, 1974 (English text released by principal office of the Bank, at Khartoum, Sudan).

114. *Id.* at 24.

115. Articles of Agreement of the Arab Monetary Fund, art. 4(a) official English text, Nov. 1977).

116. Agreement Establishing the Arab Fund for Economic and Social Development, May 16, 1968 (English text released by Head Office of the Fund, at Kuwait).

117. *See* the record of the Fifth Meeting of the Board of Governors of the Arab Fund for Economic and Social Development, held at Rabat, Apr. 28-29, 1976, at 66. *See also* the statement of Dr. Walid Qamhawi, Chairman of the Palestine National Fund, at that meeting. *Id.* at 52.

118. *Id.* at 67.

119. Second Annual Report of the Islamic Development Bank, Dec. 10, 1977, Annex III.

120. *Id.*, Annexes IV, V and VI. The PLO's equity in the share capital of this Bank is equal to the equities of 14 member states. *Id.*, Annex IV.

121. Document No. D3462/S. 66/M.2-9/9/1976, released by the Secretariat of the League of Arab States. *See also* Al-Ra'y Al-Aam (Kuwait), Sept. 10, 1976, at 13, col. 5.

122. *See* U.N. CHARTER arts. 52-54, on regional arrangements.

123. Note 22 *supra.*

124. The unofficial text was published in Al-Nahar (Beirut), Apr. 20, 1970, at 1, cols. 7-8.

125. The unofficial text as published in Fateh, Sept, 30, 1970, at 2; *see also* N.Y. Times, Sept. 28, 1970, at 1, col. 7.

126. the unofficial text was publisheds in Fateh, Oct. 20, 1970; *see also* N.Y. Times, Oct. 15, 1970, at 3, col. 1.

127. Note 100 *supra.*

128. Maariv (Israel), Mar. 15, 1978, quoted an Israel Army spokesman as saying that the invasion was aimed at uprooting Fatah and the PLO from their bases in southern Lebanon. He added that his army did not intend to engage the Lebanese Army or the Arab Deterrence Forces. Davar (Israel), Mar. 16, 1978, quoted Israel's Minister of Defense as saying that the military operation was aimed at the "terrorists" bases. Yediot Aharonot (Israel), Mar. 16, 1978, quoted the official Israeli Government statement as saying that the purpose of the war was to prevent Fatah, the leading element in the PLO, from launching attacks against Israel. (All translations from Hebrew into Arabic were made by and appeared in BULL. INST. FOR PALESTINE STUD., vol. VIII, no. 4 at 185 *passim* (1978). *See also* the statement of Ambassador Chaim Herzog, Permanent Representative of Israel to the United Nations, summarized in U.N. CHRONICLE, May 1978, at 9.

129. Security Council Res. 425. For text, *see* U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 22.

130. *Id.*

131. Jerusalem Post, Mar, 31, 1978, at 1, cols. 1-4.

132. U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 13.

133. Art. 162 This provision is also applicable to unlawful seizure of a person, train or vessel belonging to a foreign state. However, the Arab Civil Aviation Council unanimously approved a draft resolution, submitted by the PLO delegation, by which it regarded that El-Al Israel Airlines is a military institution and that all its pilots are military reserve officers. *See* the statement released by the PLO Political Department, Dec. 5-14, 1974.

134. N.Y. Times, Dec. 21, 1973, at 14, col. 1.

135. N.Y. Times, Jan. 26, 1975, at 1, col. 7.

136. Most of the cited documents concerning the tax decrees were provided by Dr. Walid Qamhawi, Chairman of the Palestine National Fund, to whom the auther wishes to express his appreciation. All these decrees are in Arabic; the Enlish translations were made by the author.

137. Decree No. 880 of the Syrian Cabinet, Dec. 24, 1964.

138. Circular No. 10 (1964); Circular No. 1 (1965); Circular No. 19 (1972).

139. Cabinet decision of Jan. 25, 1970; Law of June 13, 1970.

140. Amiri Decree No. 48 of the Ruler of Abu Dhabi, Dec. 10, 1968; Federal Law No. 13 of the United Arab Emirates (1973).

141. Decree No. 102 (1964).

142. Note 67 *supra.*

143. See the text accompanying notes 23-35.

144. See the text accompanying notes 36-63.

145. See the text accompanying notes 98-141.

146. The ensuing text is based on F. Epp and Hamid, *supra* note 98.

147. The three Codes were compiled by the PLO Information Department. They superceded all previous legislation passed by Fatah in 1976 and 1978. That legislation had been prepared by Brig. Gen. Mohammed Tawfiq Al-Rousan.

148. *See* the statement of Mr. Bassam Abu Sharif, PFLP spokesman, in Al-Qabas (Kuwait), Jan. 30, 1979, at 15, cols. 1-4.

149. Pertinent material from the Israeli press appears in J. PALESTINE STUD., vol. VII, no. 2, at 132-36 (1978).

150. The following dialogue between Rep. Lee H. Hamilton, Chairman of the House Subcommittee on Europe and the Middle East, and Mr. Harold H. Saunders, Assistant Secratary of State, took place on June 12, 1978, and appears in *Review of Developments in the Middle East, 1978; Hearings before the Subcomm. on Europe and the Middle East of the House Comm. on International Relations,* 95th Cong., 2d Sess. 27-28 (1978):

Mr. HAMILTON. You have most of the mayors on the West Bank running under the banner of the PLO in the local elections, 20 out of 22 were pro-PLO.

Mr. SAUNDERS. A number of them ran on platforms supported by the PLO. One way or another, support of the PLO was indicated.

...

Mr. HAMILTON. What I am looking for is what kind of a political force is there to represent the Palestinians other than the PLO? Is there anything emerging at all or happening in that area?

Mr. SAUNDERS. There is nothing happening now, but if you move down the course that we are talking about and can bring forward some authority to represent those million Palestinians, then presumably that would become, anyway, a new element on the scene...

151. *See, e.g.,* the text accompanying notes 1 and 163.

152. *See generally* V. GIAP, PEOPLE'S WAR, PEOPLE'S ARMY: THE VIET-CONG INSURRECTION MANUAL FOR UNDERDEVELOPED COUNTRIES (1968).

153. For an excellent analysis, *see* A. MCNAIR, LEGAL EFFECTS OF WAR 355-83 (3d ed. 1948).

154. *See* the text accompanying notes 121.

155. All bilateral and multilateral meetings aimed at solving the civil war in Lebanon included the participation of PLO officials. Among these were the Riyadh and the Beit Al-Din meetings. Palestinians strongly adhere to the Cairo Agreement. *See* the text accompanying note 124.

156. Note 101 *supra.*

157. SELECTED DOCUMENTS, *supra* note 1, at 57-58, 70. Security Council Res. 242, 22 U.N. SCOR, U.N. Doc. S/INF/22/Rev. 2, at 8-9 (1967).

158. 1 G. HACKWORTH, DIGEST OF INTERNATIONAL LAW 192 (1940): "The United States has not, strictly speaking, accorded conditional recognition to any state in the period since 1906".

159. *See* J. KIMCHE & D. KIMCHE, A CLASH OF DESTINIES: THE ARAB-JEWISH WAR AND THE FOUNDING OF THE STATE OF ISRAEL 92, 117, 130 (1960). Jaffa and Acre and its hinterland were invaded and occupied by Jewish Agency forces before May 14, 1948. These areas were earmarked for the "Arab State" in G.A. Res. 181, note 96 *supra. See also* THE ORIGINS AND EVOLUTION OF THE PALESTINE PROBLEM, PART II, 1947 - 1977 U.N. Doc. ST/SG/SER.F/1, at 45-47 (1978).

160. Note 2 *supra.*

161. Gross, *Voting in the Security Council and the PLO, 70 AM. J. INT'L L. 470, 479 (1976).*

162. *Id.* at 477.

163. *Id.* at 478-79.

164. U.N. CHARTER preamble.

165. *Id.* rt. 80 (emphasis added).

166. *See* the text accompanying note 172 infra.

167. Gross, *supra* note 161, at 479.

168. "Law is more usefully thought of as the conjunction of patterns of authority and patterns of control. Authority refers to expectations that an action is consistent with community beliefs about permissible decisions, decision-makers, and procedures... [C]ontrol refers to the degree to which community practices actually conform to expectations of authority or are sanctioned for deviation". LAW AND THE INDO-CHINA WAR 12 (J. Moore ed. 1972).

169. President Mohammed Anwar El-Sadat of Egypt urged the PLO to form a provisional government in a speech on Sept. 28, 1972. *See* Al-Ahram (Egypt), Sept. 29, 1972, at 5, col. 1.

170. *See* Al-Hadaf (Kuwait weekly), Mar. 20, 1975, at 6, cols. 1.4.

171. *See* Bilal Al-Hassan, in Al-Balagh, Oct. 9, 1972, at 24-27; Khalid Al-Hassan, in Al-Watan (Kuwait), Jan. 5, 1979, at 12, cols. 1-5; Yassir Arafat, in Al-Nahar Al-Arabi wa Al-Dawli (Paris), Jan. 29, 1979, at 5, col. 2; and Abu Sharif, in Al-Qabas (Kuwait), Jan. 30, 1979, at 15, cols. 1-4.

172. By way of example, the then United States Secretary of State, Robert Lansing, addressed the following letter to the President of the Committree: "[T]his Government experiences a feeling of genuine satisfaction in being able to comply with your request by recognizing the Polish Army, under the supreme political authority of the Polish National Committee." H. BRIGGS, THE LAW OF NATIONS 103 (2d ed. 1952).

173. *Id.* at 104.

174. *See* the text accompanying note 42.

175. The two accords, A Framework for Peace in the Middle East, and Framework for the Conclusion of a Peace Treaty, were signed by President Sadat of Egypt and Prime Minister Begin of Israel, and witnessed by President Carter, on Sept. 17, 1978. For texts, *see* U.S. DEP'T OF STATE, PUB. NO. 8954, THE CAMP DAVID SUMMIT 6, 10 (1978); and 17 INT'L LEGAL MATERIALS 1463, 1466, 1470 (1978). Both accords ignored the PLO but suggested a Palestinian self-rule autonomy to be created in the West Bank and Gaza, without the PLO. American , Egyptian, and Israeli efforts have been frustrated by Palestinians who insist that the PLO is their sole and legitimate representative.

عبدالعزيز قباني

الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام

يتناول موضوعنا بالمعالجة، على ضوء القانون الدولي العام، اعتداءات اسرائيل على أرض جنوب لبنان ومياهه، المتمثلة بالقضم والمصادرة، بصورة أساسية، وبقتل انسانه وتهجيره، وافراغه من مضمونه القومي والوطني برده إلى الفئوية الطائفية بصورة تبعية، ولكنها أساسية هي أيضاً ومباشرة. وموضوعات القانون الدولي العام هي قانونية وسياسية في آن؛ ومن هنا، فالمعالجة تتناول:

١ – خصوصية الدولة اللبنانية وأيديولوجيتها.
٢ – خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها.
٣ – المقارنة بين الخصوصيتين.
٤ – القانون الدولي العام: تعريفه وأحكامه.
٥ – النتائج السياسية المترتبة على ذلك.

١ – خصوصية الدولة اللبنانية وأيديولوجيتها

بدأت مشكلة جنوب لبنان حين بدأت قضية لبنان. من هنا، فالجنوب ليس قضية قائمة بذاتها بمفهوم الوطن، بل هو مشكلة متفرعة عن قضية، هو جزء من كل، والكل هو قضية لبنان الطائفي، أو طائفية لبنان.

وطائفية لبنان واللبنانيين، بدأت تنمو في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الكبير؛ وذلك حين بدأ الصراع المذهبي الطائفي السياسي بين الدروز والموارنة يطل برأسه نتيجة حكم الأمير بشير الفئوي وتدخلات السلطنة العثمانية والدول الأجنبية. فقد تحالف الأمير مع

مادة هذه الدراسة هي المحاضرة التي ألقاها المحامي عبدالعزيز قباني في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في بيروت، وستصدر، مع مواد أخرى، في كتاب ينشره المجلس قريباً.

ابراهيم باشا، فاستعان هذا الأخير بالموارنة ضد القيادات الدرزية، مما أجج المشاعر الطائفية وزاد التوتر، ولا سيما بعد نفي الأمير بشير وتعيين بشير القاسم أميراً على لبنان.

وقد تكرست الطائفية السياسية، رسمياً، نتيجة لمذبحة ١٨٤٠ التي حدثت بين الدروز والموارنة،وأدّت إلى قيام نظام القائمقاميتين؛ هذا النظام الذي، بدلاً من أن يطفىء جذوة الطائفية في الصدور بقيام نظامين طائفيين مستقلين أو كونفدراليين بمصطلح اليوم، أجّجها وسعّرها بحيث نشبت الفتن الطائفية بين القائمقاميتين زهاء عشرين سنة، بدعوى تحرير الأقلية في القائمقامية لأخرى، ثم انتهت هذه الفتن إلى مذبحة ١٨٦٠.

ونتيجة لهذه المذبحة، تدخلت الدول الكبرى حينذاك وقدمت مشروع نظام سياسي جديد عرف ببروتوكول لبنان أو بالمتصرفية، وهو يتألف من سبع عشرة مادة، وقد رسّخ هذا النظام تكريس الطائفية السياسية في لبنان في النصوص، بأن جعلها أساس الحكم والادارة ،والقضاء، وقلص حدود لبنان، بأن سلخ عنه اقليم وادي التيم وبيروت وصيدا وطرابلس والبقاع وعكار، وفتح الباب رحباً أمام المدارس التبشيرية، فزادت هذه بدورها ترسيخ الطائفية في النفوس بالتثقيف الطائفي. وقد استمر هذا النظـام حتى الحرب العالمية الاولى، حيث ألغاه العثمانيون.

وفي ظل هذا النظام الطائفي، أخذت بذور التمييز الطائفي بين اللبنانيين ومناطقهم تجد تربتها الخصبة، وبدأت الامتيازات تتكون في رحم المطامع والمطامح، وبدأت قضية لبنان تأخذ أبعادها.

وبالاستناد إلى هذه الاسس القانونية والخلفيـات التثقيفية الممـزوجة بـالأطماع التوسعية والمنافية لمفهوم بناء الوطن، راحت تتكون الأيديولوجية المارونية:

«في ظل الادارة وارتكازاً إلى مصالح فرنسا وتركيز مؤسساتها التعلمية والثقافية، وتدخل قناصلها في كل صغيرة وكبيرة، نمت حركة سياسية مارونية وبأشكـال تنظيمية مختلفة؛ لجـان، اتحادات، عـرائض إلى السفارات ووزارات الخـارجية الاوروبية. فمنذ ذلك الحين، نلاحظ أن مشروعاً سياسياً بدأ يتكون لهذه الحركة قوامه التنظير للبنان – الوطن ورفع مطالب توسعية معينة وكتابة تاريخ يتلائم مع هذا المشروع. وكان هذا بالذات تعبيراً عن صعود طبقة جديدة مارونية من اصول جبلية (مقاطعجية وفلاحين) جمعت ثروتها من مصادر مختلفة: الهجرة، التجارة، الزراعة المرتبطة بالتسويق الخارجي، وفي أغلب الأحيان من هـذه المصادر مجتمعة»[1].

وكانت هذه الطبقة وأيديولوجيتها وراء مطالبة فرنسـا باستقـلال لبنان واعـادة الأجزاء التي سلخت عنه إليه، وقد حصل ذلك بتاريخ أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ حين أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير؛ فعندها «اتسعت المساحة [مساحة المتصرفية] من ٣٥٠٠كلم٢، إلى ١٠٤٠٠ كلم٢ وزاد عدد السكان من نحو ٤١٤ ألف نسمة إلى نحو ٦٢٨ ألف نسمة، وأصبحت بيروت عاصمة لبنان، وكسب لبنان السهول في عكار والبقاع والجنوب فلم يعد عرضة للمجاعة كما حدث خلال الحرب، وأصبحت له مرافىء مهمة في

بيروت وطرابلس وصيدا ومراكز أثرية كصور وبعلبك، فزادت قيمة لبنان السياسية في العالم نتيجة زيادة ثروته الاقتصادية[٢]».

ثم زادت تلك الطبقة المارونية، خلال الانتداب، قوة وزادت أيديولوجيتها وضوحاً في الأهداف ووعياً بالوسائل، وما أن أعلن الاستقلال في سنة ١٩٤٣ حتى استلمت تلك الطبقة الدولة اللبنانية ومؤسساتها وهيمنت عليها بأيديولوجيتها الوحيدة، وحرّمت على أي أيديولوجية أُخرى منافستها والتناوب معها على السلطة والحكم، وراحت تديرها بعقلية المنتدب ومن خلال نظرته، فعاملت الأجزاء التي ضمت إلى المتصرفية، ولا سيما الجنوب، معاملة المستعمرات وليس معاملة الجزء من الوطن، وذلك انطلاقاً من مفهوم التمييز والامتيازات واستغلال التخلف والخوف من التنمية والنهوض.

من هنا، كانت قضية لبنان وكانت مشكلة الجنوب ومشكلة سائر المناطق اللبنانية، وكانت خصوصية السلطة والحكم في الدولة اللبنانية، وهي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية.

وهنا، وقبل أن أنهي هذا القسم المتعلق بخصوصية الدولة اللبنانية، ينبغي أن اشير إلى أنه على أثر كل مذبحة حدثت في لبنان، منذ سنة ١٨٤٠، كان يطرأ على حدوده الجغرافية تقليص وعلى نظامه السياسي تغيير، فهل يطرأ على حدوده الحالية ما يقلصها وعلى نظامه السياسي ما يبدّلـه نتيجة لهذه المذبحة التي لا تزال تعانيها؟

٢ - خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها

أما خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها، فينبغي البحث عنها، كخصوصية دينية تعززها وتدعمها أيديولوجية طائفية عنصرية، في التوراة؛ فهي المصدر السند لخصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها، ولا يمكن فهم فكر اسرائيل وتفسير ممارساتها وعدوانها ونواياها إلا بالرجوع إلى مصادرها الدينية، أي إلى التوراة خاصة، باعتبار اسرائيل دولة يهودية، أي دولة دينية، تقوم هي أيضاً على التمييز والامتيازات والضمانات.

لقد جاء في التـوراة، في الاصحاح السـابع: «أذا أدخلـك الرب الهـك الأرض [فلسطين] التي أنت صائر إليها لترثها، استأصل اممًا كثيرة من أمام وجهك: الحثيين والجرمانيين والاموريين والكنعانيين والفرزيين والحوبيين واليبوسيـين، سبع امم أعظم وأكثر منك وأسلمهم الرب الهك، وأضربهم فأبسلهم ابسالاً [الابادة والافناء] لا تقطع معهم عهداً ولا تأخذك بهم رأفة ولا تصاهرهم... لأنك شعب مقدس للرب الهك واياك اصطفى أن تكون له امة خاصة من جميع الامم التي على وجه الأرض[٣]».

يتحصل من هذا النص التوراتي ما يلي:

١ - إن الاغتصاب والعدوان والابادة وعدم الرأفة وهضم حقوق الغير «بالارث» هي من صميم التكوين الديني الثقافي النفسي لاسرائيل.

٢ - إن فلسطين كانت مملوكة لعدة امم ومسكونة منها، وأبناء هذه الامم هم أصحابها الشرعيون الأصليون المذكورون في التوراة، وذلك قبل مجيء بني اسرائيل إليها من

تيههم في سيناء. وهذا يدمّر زعم اسرائيل بأن لها حقاً تاريخياً في فلسطين، لقد اغتصب بنو اسرائيل جزءاً من فلسطين فترة من الزمن ثم طردوا منها وبقي أصحابها فيها.

٣ – إن بني اسرائيل، بأمر من دينهم، لا يحترمون العهود ولا المواثيق والمعاهدات، وهذا ما يفسر رفضهم لقرارات الامم المتحدة، لا سيما القرارات المتعلقة بجنوب لبنان، وتنكّرهم لقواعد القانون الدولي العام في كل ما يتعارض مع مصلحتهم وأهداف أيديولوجيتهم، وهذا ما يفسر، أيضاً، حتى عدم التزامهم بما لا يوافقهم من نصوص اتفاقية كامب ديفيد أو أي اتفاقية أُخرى.

٤ – إن اعتقادهم الراسخ بأنهم شعب مقدس ومختار يدفعهم، كشعب ودولة، إلى تسخير شعوب الأرض ودولها لمصلحتهم ورفض المساواة معهم، خصوصاً الدول العربية، وهذا يتعارض مع نصوص ميثاق الامم المتحدة وروحها؛ وهي نصوص تشدد على مبدأ المساواة في السيادة بين دول الامم المتحدة ولا سيما في الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق التي جاء فيها: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

هذا، ولا تقتصر هذه الأوامر الدينية العدوانية على التوراة، بل هي موضحة أكثر في التلمود وفي الفقرات التالية:

«١ – يباح لاسرائيل بل يفرض عليه قتل من أمكنهم من «الجوييم» [غير اليهود] واغتصاب مالهم وسرقتهم.

«٢ – إن أملاك غير اليهود تعتبر كالمال المتروك الذي يحق لليهودي امتلاكه.

«٣ – إن الله قد منح اليهود السلطة على مقتنيات الشعوب.

«٤ – اليهود أحب إلى الله من الملائكة، وهم عنصر الله كالولد من أبيه، ومن يصفع اليهودي كمن يصفع الله، والموت جزاءً `الجوي` إذا ضرب اليهودي.

«٥ – لولا اليهود لانتفت البركة من الأرض واحتجبت الشمس وانقطع المطر.

«٦ – اليهود يفضلون `الجوي` كما يفضل الانسان البهيمة. «والجويم» كالكلاب والخنازير وبيوتهم كحظائر البهائم نجاسة، ويحرم على اليهودي أن يعطف عليهم وكل شر يفعله اليهودي معهم هو قربى إلى الله»(٤).

هذا، «وقد لعب رجال الدين [اليهودي] دوراً مؤثراً في تكوين الفكر الصهيوني الحديث»، حيث رأى الحاخام صموئيل ايراكس (١٨٢٥ – ١٩١٧) أن «لليهود اسرائيلين: اسرائيل الصغرى واسرائيل الكبرى، ولكل منهما، في نظره، حدود معينة جاءت في التوراة، والدارس للإصحاح ٣٤ من سفر العدد ١ – ١٢ من العهد القديم، يعرف معنى الأطماع الصهيونية نتيجة لتأثرها بما ورد في هذا الاصحاح، مما يهدف إلى جعل الأراضي المقدسة حدود اسرائيل الصغرى...»(٥).

يتحصل مما تقدم أن اسرائيل لا يُؤمن جانبها، ولا يمكن التفاهم معها؛ وهي على امتداد تاريخ دولتها، قبل زوالها، لم يكن التفاهم، ولا حسن الجوار هو ما يحكم علاقاتها

بغيرها. بل القوة. فهي، من هنا، كانت إما كاسرة أو مكسورة، وهذا ما يفسر زوالها، فهي عدوانية في طبيعتها الدينية الثقافية، واعتدائية في علاقاتها الخارجية، بل هي ايجابية في اعتدائيتها، لا حدود لاطماعها لأن لا حدود لدولتها.

من هنا، لا يعني إحلال السلام معها، صلحاً، سوى الاعتراف باغتصابها واضفاء الشرعية على اطماعها وافساح المجال واسعاً أمامها للاغتصاب الدائم والمستمر. ومن هنا إذاً، لا جدوى من هكذا سلام معها.

٣ - مقارنة بين خصوصية لبنان وخصوصية اسرائيل

نخلص مما تقدم، بالمقارنة، إلى الملاحظات التالية:

١ - خصوصية لبنان هي خصوصية طائفية تتجلى في هيمنة الأيديولوجية المارونية على السلطة والحكم محرّمة على أي أيديولوجية أخرى منافستها والتناوب معها عليهما. من هنا، فهي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية، تنزع لأن تكون عنصرية أيضاً.

وخصوصية اسرائيل هي خصوصية طائفية عنصرية دكتاتورية فاشية استغلالية تتجلى في هيمنة الأيديولوجية الصهيونية على السلطة والحكم، محرّمة على أي أيديولوجية أخرى منافستها والتناوب معها عليهما. فالديمقراطية في اسرائيل هي للأيديولوجيات الصهيونية.

٢ - لبنان دولة تكوّنت بارادة الدول الأجنبية وليس بارادة بنيها، واسرائيل أعلنت عن نفسها دولة ولكن هيئة الامم، وهي ارادة أجنبية، هي التي كرستها. ومن المفارقة أن تكون اسرائيل هي أكثر الدول رفضاً لقرارات الامم المتحدة وتنكراً لميثاقها.

٣ - لبنان دولة تتخلى عن ما لها، واسرائيل تغتصب ما لسواها.

٤ - لبنان دولة تتخذ من محنة الجنوب مادة اعلامية لتعزيز مكانة الأيديولوجية المارونية والتمييز بين اللبنانيين والتبرئة وغسل اليدين من دم الجنوب.

واسرائيل تتخذ هي أيضاً من محنة الجنوب وتخلفه مادة اعلامية وذريعة عسكرية لقضم أرضه ومصادرة مياهه وقتل انسانه وتهجيره.

٥ - لبنان تحكمه فئة طائفية بايديولوجية لا تعيش ولا تستمر إلا بما يسمى بـ«الضمانات» أو الامتيازات وكذلك اسرائيل.

٦ - خصوصية لبنان تعادي، ايديولوجيتها الطائفية، القومية العربية وتعتبرها خطراً داهماً يهددها ولا تطمئن إلا بقيام دول الأقليات الطائفية في المنطقة العربية. وهذا ما يفسر دعوة رموز هذه الأيديولوجية إلى لبننة هذه المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة لخصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها.

٤ - القانون الدولي العام: تعريفه وأحكامه

بعد هذا التقديم الواجب لتلازمه مع ما سيأتي، نصل إلى بيت القصيد، الا

وهو معرفة موقف القانون الدولي العام من قضم اسرائيل لأرض لبنان ومياهه ومصادرتها لهما، ومن اعتداءاتها المستمرة علىَ انسانه في الجنوب.

ولمعرفة موقف هذا القانون، يقتضي تعريفه، بادىء ذي بدء، توضيحاً لأحكامه. فما هو القانون الدولي العام اذن؟

يعرف الدكتور علي صادق أبو هيف هذا القانون بأنه: «مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتها»[٦]. ويعّرفه ابنهايم بأنه «مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التي تعتبرها الدول المتمدينة ملزمة لها في علاقاتها المتبادلة». أما لورنس فقد عرّفه بأنه «القواعد التي تحدد سلوك جماعة الدول المتمدينة في تصرفاتها المتبادلة». وعرّفه شتروب بأنه «مجموعة القواعد القانونية التي تتضمن حقوق الدول وواجباتها وحقوق وواجبات غيرها من أشخاص القانون الدولي». وعرّفه رسّو بأنه «ذلك الفرع من القانون الذي يحكم الدول في علاقاتها المتبادلة»[٧].

يتضح من هذه التعريفات أن القانون الدولي العام هو:

١ – مجموعة قواعد تحكم علاقات الدول المتبادلة وتحدد حقوقها وواجباتها،

٢ – هذه القواعد قد تكون عرفية أي أقرّت نتيجة التعامل العرفي بين الدول،

٣ – أو قد تكون اتفاقية، أي تضمنتها معاهدات دولية،

٤ – أو تكون مأخوذة من مبادىء القانون العامة، مثل المبدأ القاضي بالزام كل من تسبب بفعله في احداث ضرر للغير باصلاح هذا الضرر، أو مثل المبدأ القاضي بالتزام المتعاقد بما تعاقد عليه، أو المبدأ الذي يبيح لأحد طرفي الالتزام التحلل من التزامه إذا أخل الطرف الآخر بما التزم به، أو مبدأ سقوط الحق بمضي المدة الطويلة بمرور الزمن.

وهذه المبادىء لا يقتصر تطبيقها علىَ الافراد فقط، وإنما تطبق أيضاً بين الدول، حيث لا يوجد قاعدة عرفية أو اتفاقية تحكم تلك العلاقات[٨].

أما المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فقد رتبت فقرتها الأولى: مصادر القانون الدولي العام التي تعمد إلى تطبيقها على القضية المعروضة عليها وفقاً للترتيب التالي:

١ – الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعداً معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة،

٢ – العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال،

٣ – مبادىء القانون العامة التي أقرتها الامم المتمدنة،

٤ – أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا، أو ذاك، مصدراً احتياطياً لقواعد القانون.

والمحاكم التي تعتمد أحكامها كمصدر من مصادر القانون الدولي العام هي المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية.

أما الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة، فلا ترتب على النص المتقدم ذكره أي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية، وفقاً لمبادىء العدل والانصاف، متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

ومن أهم أحكام القانون الدولي العام التي تحكم علاقات الدول، الأحكام الواردة في ميثاق الامم المتحدة. وقد أخذت هذه الامم على عاتقها في مادتها الاولى تحقيق المقاصد التالية:

١ - انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الملائمة لتقرير السلم العام.

٢ - تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

ولكي تحقق المقاصد المشار إليها، ينص الميثاق بأن على هيئة الامم المتحدة وأعضائها من الدول أن تأخذ نفسها بالسعي والعمل وفقاً لمبادىء، عددتها المادة الثانية من الميثاق، منها ما جاء في **الفقرة** (١): «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

وفي **الفقرة** (٤): «يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

وقد نصت المادة ٦ من الميثاق على أنه «إذا أمعن عضو من أعضاء الامم المتحدة في انتهاك مبادىء الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن».

كما أن المادة ٥١ منه أعطت لكل دولة أو لمجموعة من الدول أعضاء في الامم المتحدة، حق الدفاع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة على أي منها، لأن حق الدفاع عن النفس هو حق الدفاع عن الحقوق الأساسية الطبيعية لكل دولة تتمتع بها لمجرد وجودها وهي: ١ - حق البقاء، ٢ - حق الاستقلال، ٣ - حق المساواة. يقابلها واجبات تلقى على عاتق الدولة وتتلخص في وجوب احترامها للحقوق المماثلة للدول الأخرى، ولقواعد القانون الدولي العام، والتزامها بتنفيذ تعهداتها الدولية بحسن نية وبعدم الالتجاء في علاقاتها بغيرها من الدول إلى وسائل العنف والقوة[٩].

القانون الدولي العام واعتداءات اسرائيل على أرض لبنان ومياهه وانسانه: بعد تعريفنا للقانون الدولي العام وعرضنا لبعض قواعد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه المتعلقة بموضوعنا، نصل إلى النقطة المركزية، الا وهي معرفة ما إذا كان في القانون الدولي العام

ما يبيح لاسرائيل، أو لأي دولة أُخرى، قضم أرض لبنان في أي منطقة منه ولا سيما في جنوبه أو مصادرة مياهه أو قتل انسانه أو تهجيره أو الاضرار به.

١ - **الأرض**: إن أرض لبنان هي جزء من ملكية الدولة اللبنانية، وهي ليست كالملكية الخاصة، وعلى هذا الأساس لها حق السيادة عليها وهو حق ملازم لحق ملكيتها. والسيادة هي سلطان الدولة في الداخل واستقلالها تجاه الدول في الخارج.

وسلطان الدولة على أراضيها ومياهها وانسانها وأجوائها تشكل مجموعة من الحقوق والسلطات تحتكرها الدولة وترفض أن تشاركها فيها أي مجموعة أُخرى، خارجية كانت أم داخلية. وتتجسد هذه الحقوق والسلطات في اختصاصات تمارسها الدولة بواسطة الهيئة الحاكمة: منها القيام بالاشراف على الرعايا وتنظيم العلاقات بينهم ورعاية شؤونهم ومصالحهم والعمل على ابقاء الوحدة التي تجمعهم وتحقيق الغرض المشترك الذي تجمعوا من أجله، وتقوم بادارة الاقليم واستغلال موارده وانمائها، وتنظيم هذا الاستغلال على الوجه الأكمل لافادة المجموعة والدفاع عن كيان الدولة أو الهيئة الحاكمة وكيان المجموعة في مواجهة المجموعات الأُخرى المماثلة، حفاظاً على أمنها وسلامتها ومصالحها الحيوية ونظامها القانوني والدفاعي(١٠).

من هنا، نستطيع الجزم والتأكيد على أن سيادة الدولة على جنوب لبنان لم تكن يوماً، بالمفهوم الذي ذكرنا، فعلية الحضور، بل كانت دائماً سيادة نظرية لا أكثر، هي أقرب إلى الاستعداد للتخلي عنه منها للتمسك به والذود دونه. وقد جاءت اتفاقية القاهرة تثبت هذا الواقع وتؤكد على الكيفية التي ينظر بها الحكم في لبنان إلى جنوبه؛ وهذه الاتفاقية هي، في التحليل الأخير، تخلٍ من الحكم، في لبنان، عن الدفاع عن جنوبه لأنه تخلٍ عن السيادة أصلاً، فالدفاع عن الجنوب في نظر رموز أيديولوجية السلطة والحكم هو معاداة لصديق رديف ولحليف احتياطي هو اسرائيل.

وهذا النوع من السيادة لا يبرر العدوان على أرض الجنوب اللبناني في نظر قواعد القانون الدولي العام وإن كان يغري، عملياً وفعلياً، المعتدي ويفتح شهيته على الاعتداء.

إن كل أحكام القانون الدولي العام، وبصورة خاصة مبادىء ميثاق الامم المتحدة، تحرّم مثل هذه الاعتداءات وتدينها، ويكفي أن نذكر هنا قرارات مجلس الأمن الأخيرة، ابتداءً من القرار ٤٢٥، حول الجنوب واحتلال اسرائيل له.

وفضلاً عما تقدم، فإن الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق تقرر أن هيئة الامم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء جميعها كما وأن الفقرة الرابعة من المادة نفسها تؤكد على وجوب امتناع أعضاء هيئة الامم جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي لأية دولة، فمن باب أولى أن يكون المنع والتحريم ضد قضم اسرائيل لأراضي جنوب لبنان، لما في هذا القضم من اخلال بقواعد القانون الدولي العام الذي يحمي سيادة لبنان باعتباره الحق الأساسي الطبيعي لدولته في الاستقلال والمظهر القانوني والفعلي لبقائها، ولحقها في

المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في هيئة الامم، وهذه الحقوق الثلاثة هي حقوق أساسية طبيعية للدول وفقاً لما ذكرنا سابقاً.

يضاف إلى ما تقدم أن اسرائيل ليس بمكنتها أن تتذرع، تبريراً لاعتدائها على أرض الجنوب، بحقوق مكتسبة:

أولاً: لأن دولة لبنان سابقة في الوجود على اسرائيل، فوجودها يعود إلى سنة ١٩٢٠، بينما لا يعود وجود اسرائيل إلى أكثر من سنة ١٩٤٨، فضلاً عن أن لبنان لم يعترف بوجود اسرائيل، مما يخلق استحالة قانونية لحقوق مكتسبة.

ثانياً: لأن التذرع بالحقوق المكتسبة ينطوي على معنى مفاده أن للدولة وجوداً تاريخياً طويلاً متصلاً واستعمالاً متصلاً لهذه الحقوق المتذرع بها، مما أكسبها اياها مرور الزمن.

لقد مر معنا أن اسرائيل اغتصبت تاريخياً جزءاً من أرض فلسطين بدافع «من دينها» واستجابة «لأمر ربها» لفترة من الزمن، وهي أرض ليست لها بل لأمم عددناها سابقاً كانت تسكنها باعتبارها مالكتها الشرعية.

غير أن اسرئيل قد زالت تاريخياً من الوجود زوالاً استمر متصلاً أكثر من ألفي سنة،مما يجردها من أي زعم يتعلق بتاريخيتها ومن أي زعم آخر يتعلق بحقوق مكتسبة.

وفضلاً عما تقدم، بأن مرور الزمن المكتسب للحق، وإن كان احدى الطرق المشروعة لاكتساب الحق في القانون الخاص، إلا أنه موضوع منازعة كطريق كسب الملكية الاقليمية في القانون الدولي العام. فالبعض يرى أن ملكية الاقليم التابع لدولة ما لا يمكن أن يكتسب بوضع اليد،كما هي الحال بالنسبة للملكية الخاصة. في حين يرى البعض الآخر، وهو الأغلبية، أنه يجوز تملك الاقليم، أي الأرض، بمرور الزمن أي بوضع اليد لمدة طويلة إذا توافرت شروط معينة هي:

١ - علانية وضع اليد، ٢ - استقراره دون اعتراض من الدولة صاحبة الاقليم، ٣ - أو من سكانه، ٤ - ولمدة طويلة متصلة غير متفق على تحديدها، إلا أن البعض قد حددها بمدة خمسين سنة. والأساس المبرر لاكتساب ملكية الاقليم بمرور الزمن هو استقرار النظام في محيط الجماعة الدولية(١١).

لهذا، فإن، أياً من هذه الشروط غير متوافر بالنسبة لاحتلال اسرائيل أرض الجنوب اللبناني لا سيما لجهة عدم الاستقرار والمعارضة المستمرة الرسمية والشعبية. بل أكثر من ذلك، فإن احتلال اسرائيل لأرض فلسطين نفسها لم يتوافر له أي من الشروط المشار إليها، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار دون اعتراض من الشعب الفلسطيني ومن الدول العربية صاحبة الحق القومي أيضاً في المعارضة وعدم الاعتراف بالاغتصاب، ناهيك عن مقاومة المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن عدم مرور خمسين سنة هادئة على الاحتلال والاغتصاب. ومن هنا خطورة الصلح مع اسرائيل.

ولكن الخطر القانوني الداهم يكمن وراء حركة سعد حداد الذي أعلن دولته أو دويلته. والخطر، في هذه الدويلة، يتمثل في أنها تستجمع شروط قيام الدولة، وهي شروط ثلاثة: ١ – مجموعة من الأفراد، ٢ – اقليم معين تقيم عليه هذه المجموعة بصفة دائمة، ٣ – هيئة حاكمة ذات سيادة تتولى شؤون المجموعة وتسيطر على الاقليم(١٢).

والأخطر من ذلك، من حيث النتائج التي يمكن أن تترتب، أن الحكومة اللبنانية وصفت هذه الهيئة الحاكمة (قوات سعد حداد) بلسان وزير خارجيتها الاستاذ فؤاد بطرس، جواباً على مندوب هيئة الامم المتحدة، بأنها قوات الأمر الواقع. وهذا المصطلح هو مصطلح قانوني سياسي، مستعار من القانون الاداري من نظرية حكومة الأمر الواقع.

وقد ترتب على هذا المصطلح تاريخياً في فرنسا نتائج أقرت فيما بعد على أنها أفعال صحيحة قانوناً، حصلت في ظل حكومات الأمر الواقع تلك.

هذا، والجميع يعلم أن سعد حداد وقواته ما هي إلا ستار لاحتلال اسرائيل اراضي ما سمي بالشريط الحدودي لجنوب لبنان. وقد يأتي يوم تزعم فيه اسرائيل أنها تملك اراضي الشريط بوضع اليد عليها بصورة هادئة وعلنية وغير معترض عليها من سكانها ولا من سلطة الأمر الواقع المعترف بها رسمياً من الحكومة اللبنانية. خصوصاً وأنها باشرت تعلن، أي اسرائيل، عن نواياها في هذا الصدد، محاولة التملص من اتفاقية الهدنة. هذا، وأن سلطة الأمر الواقع، إذا عطفناها على مشروع الجبهة اللبنانية ووثيقتها باقامة الفدرالية أو الكنفدرالية، تتحول بسرعة إلى دولة ذات سيادة قانونية في الاعتراف بها، والاعتراف اجراء قانوني سياسي يتوقف على الظروف السياسية.

صحيح أن زعم اسرائيل ذاك يبدو واهياً في نظر المفاهيم القانونية الدولية التي عرضنا. إلا أن سابقة هيئة الامم المتحدة بالاعتراف باسرائيل، وهي لم تكن يومذاك سوى قوة مغتصبة، على أنها دولة وقبلتها عضواً فيها، تحملنا على الحذر والتوقع، خصوصاً إذا علمنا أن اسرائيل لم تكن لها مقومات الدولة قبل الاعتراف بها،سواءً لجهة المجموعة أو الشعب أو سواءً لجهة الأرض؛ إذ أن أرض فلسطين كان يقطنها شعب فلسطين ولم يكن اليهود فيها سوى أقلية ضئيلة إذا قيسوا بالفلسطينين،وسواء لجهة الهيئة الحاكمة ذات السيادة، لأن فلسطين، خلال الانتداب، لم تكن تحكمها هيئة اسرائيلية ذات سيادة، لا قانونية ولا واقعية، بل كانت تحت حكم الانتداب البريطاني، وهذا لم يكن يملك حق التصرف بفلسطين بموجب وثيقة الانتداب ولا بأي موجب آخر.

٢ – **المياه اللبنانية**: والانتقال من الحديث عن سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها إلى الحديث عن سيادتها على مياهها، يحملنا على الاحتكام مرة ثانية إلى قواعد القانون الدولي العام، في تصدينا لاعتداءات اسرائيل على مياه لبنان ومصادرتها لها.

وقبل الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي العام، ينبغي معرفة ماهية المياه اللبنانية وطبيعتها من وجهة نظر القانون اللبناني، ومن ثم من وجهة نظر القانون الدولي العام.

إن القانون اللبناني، الذي يعين الطبيعة القانونية للمياه ويصنفها استناداً إلى طبيعتها هذه، هو القرار رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٦/١٠، وهناك أيضاً القرار رقم ٣٤٠ الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦، وهو يضع الأحكام المتعلقة بالمحافظة على مياه الأملاك العامة واستعمالها.

والقانون رقم ١٤٤ يعد المياه، في مادته الثانية، من الأملاك العامة للدولة ويعدد هذه المياه المعتبرة أملاكاً عامة على الوجه التالي:

أولاً: شاطىء البحر حتى أبعد مسافة يصل اليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى.

ثانياً: الغدران والبحيرات المالحة المتصلة رأساً بالبحر.

ثالثاً: مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها المعينة بخط ارتفاع مياهها الجارية في حالة امتلائها قبل فيضانها.

رابعاً: المياه الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت.

خامساً: كامل ضفاف مجاري المياه، أي القطعة من الأرض الكائنة على طول مجاريها والتي تمكن من مراقبتها وكريها والمحافظة عليها.

سادساً: البحيرات والغدران، والبحيرات ضمن حدودها المعينة بموجب مستوى أعلى ما تصل إليه المياه قبل فيضانها، ويضاف إليها، على كل ضفة، منطقة المرور وقدرها عشرة أمتار عرضاً ابتداءً من هذه الحدود.

سابعاً: الشلالات الصالحة لتوليد قوة الحركة.

ثامناً: أقنية الملاحة وطرقاتها التي تسحب فيها المراكب في مجراها، وأقنية الري والتجفيف والتقطير وكامل ضفافها وقناطر الماء عندما تكون تلك القناطر منشأة لمصلحة عامة. وكذلك توابع هذه الانشاءات داخلة أيضاً في الأملاك العامة.

تاسعاً: السدود البحرية والنهرية والأسلاك التلغرافية على الشواطىء وانشاءات التنوير أو العلامات البحرية.

عاشراً: المرافىء والمراسي والخلجان.

حادي عشر: الانشاءات المشيدة للمنفعة العامة لاستخدام القوى المائية ونقل القوة الكهربائية(١٣).

هذه الأنواع من المياه جميعها تدخل ضمن الأملاك العامة. وصفة العموم هذه تترتب عليها نتائج قانونية هامة منها أنها غير قابلة، ككل الأملاك العامة، للتصرف بها أو تلمكها بمرور الزمن، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة الاولى من القرار رقم ١٤٤(١٤).

والمياه في لبنان، وفي أي دولة أُخرى من العالم، تقسم إلى مياه داخلية ومياه اقليمية، ومياه دولية.

المياه الداخلية: عرّفت المادة الرابعة من مشروع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة المياه الداخلية بأنها «المياه التي تقع داخل الخط الذي يقاس ابتداءً منه البحر الاقليمي». وينطبق هذا التعريف على كل أنواع المياه العذبة والمالحة التي تقع داخل الخط المشار إليه مثل الأنهار والبحيرات والقنوات والموانىء والخلجان والمضايق(١٥).

المياه الاقليمية: أما المياه الاقليمية، فهي المساحة من البحر الملاصقة لشواطىء الدولة ابتداءً من الخط المشار إليه أعلاه والممتدة نحو أعالي البحار مسافة تحددها كل دولة حسب مقتضيات مصالحها، وقد تراوح تحديد هذه المسافة بين ثلاثة أميال واثني عشر ميلاً، ومسألة المسافة هذه لا تزال موضع نزاع وخلاف بين الدول وإن كان هناك نزوع لدى معظم الدول لتطويلها.

المياه الدولية: يطلق اصطلاح المياه الدولية عادة على الأنهار التي تتجاوز اقليم الدولة التي تنبع منه إلى غيرها من الدول، كما يطلق على أعالي البحار التي تخرج عن نطاق المياه الداخلية والمياه الاقليمية. أما النهر الوطني، فهو النهر الذي ينبع من إقليم دولة واحدة ويصب فيه. والأنهار أما صالحة للملاحة واما غير صالحة. وانهار لبنان جميعها أنهار وطنية باستثناء الحاصباني والعاصي، وليس بينها واحد صالح للملاحة. وهكذا، تكون مياه لبنان المعددة في المادة الثانية من القرار ١٤٤ المشار إليه جميعها مياهاً داخلية ومن الأملاك العامة للدولة اللبنانية وتقع تحت سيادتها الكاملة، ولا يحق لأي دولة أخرى، وخاصة اسرائيل، أن تشاركها السيادة عليها أو الملكية فيها تحت أي ذريعة من الذرائع، بما في ذلك ذريعة اهمال الاستفادة من المياه بتركها تذهب هدراً إلى البحر أو تملكها بحكم مرور الزمن.

كما وأن اسرائيل لا تستطيع الاستناد إلى القانون الدولي العام، في مصادرتها لمياه لبنان، وذلك لعدم توافر الشروط والأسباب. فلا سيادة لبنان تسمح لها بمثل هذه المصادرة ولا افتقارها لمصطلح الدولة التاريخية، وقد أوضحنا معناه فيما يتعلق بالأرض، ولا مفهوم الحقوق المكتسبة لاستعمال المتصل الطويل، وهو مفهوم لا يمكن لاسرائيل أن تتذرع به لأنها قامت بعد قيام الدولة اللبنانية ولم يسبق لها أن استعملت المياه اللبنانية اطلاقاً، وتالياً لا تستطيع أن تتذرع بمرور الزمن لعدم توافر شروطه وهي علانية وضع اليد واستقراره دون اعتراض من الدولة اللبنانية أو من سكانها، لا سيما سكان الجنوب، علماً أن المياه اللبنانية لها صفة العموم، فلا تتملك بمرور الزمن.

وما ينطبق على المياه الداخلية اللبنانية من هذه القواعد القانونية، ينطبق على مياه نهر الحاصباني، باعتباره نهراً يتجاوز أرض لبنان، خصوصاً لجهة افتقار اسرائيل لشرط تاريخية الدول النهرية. لقد بينا أن ليس لاسرائيل وجود تاريخي يذهب في الماضي أبعد من سنة ١٩٤٨.

من هنا، لا تستطيع اسرائيل أن تثير، في مصادرتها مياه الحاصباني، مفهوم تاريخيتها النهرية، لأن مثل هذا المصطلح القانوني يعني كمية المياه التي كانت تنتفع بها

اسرائيل في ماضي تاريخها، أي حصتها من مياه النهر المذكور، لانتفاء صفة تاريخية الدولة النهرية عنها، وتالياً لا تستطيع أن تتذرع بالحقوق المكتسبة لما لهذه الحقوق من صفة تاريخية منتفية هي أيضاً عن اسرئيل.

كما لا تستطيع أن تتذرع، في مصادرتها مياه لبنان، بذهاب هذه المياه هدراً إلى البحر، لما لمثل هذا التذرع من مخالفة لمبدأ مساواة الدول في السيادة وتالياً في الملكية، ولمبدأ وجوب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة.

فضلاً عن أن اباحة مثل تلك الذريعة يشكل نسفاً لقواعد القانون الدولي العام كلها، ولميثاق الامم المتحدة ومقاصده وأهدافه بل ولهيئة الامم المتحدة نفسها، لأنه في هذه الحالة يبيح ثروات دول العالم الثالث كلها لنهم الدول الكبرى والدول الصناعية وأطماعها، ويعيدنا إلى مرحلة الاستعمار المباشر الذي لم تقم عصبة الامم، ومن بعدها هيئة الامم، إلا لتجاوز هذه المرحلة المظلمة التي جلبت على البشرية الكثير من الأحزان والمآسي.

٣ - الانسان اللبناني في الجنوب: وإن اعتداءات اسرائيل النابعة من طبيعتها الدينية الثقافية النفسية لا تقتصر على الأرض والمياه اللبنانية فحسب، بل تشمل، اضافة إلى ذلك، الانسان في جنوب لبنان، فهو هدفها الأول والأخير، لأنه هاجس وجودها العدواني الاغتصابي. فالضمانات التي تطالب بها لصيانة هذا الوجود وحفظه، هي ضمانات تستهدف بالدرجة الاولى الاعتداء على الانسان العربي بابقائه متخلفاً،سواء كان هذا الانسان العربي في لبنان أم في سواه من الدول العربية.

فالتخلف، في الوطن العربي، هو ضمانة اسرائيل الوحيدة، كما هو ضمانة كل جماعة فئوية، تخاف المستقبل لأنها تخاف الانسان. والتخلف يسترفد قوته من التجزئة والاقطاعية والطائفية والعشائرية والجهل والمرض والفقر،ومن كل مصادر الضعف والاضعاف المفتتة والمفسخة لوحدة الوطن.

فإذا كانت قواعد القانون الدولي العام، وميثاق هيئة الامم بخاصة، قد حرّمت الاعتداء على الأرض والمياه التابعة لدولة من الدول، فإنها بالدرجة الاولى قد حرمت، مع شرعة حقوق الانسان، الاعتداء على الانسان ووضعت الضمانات كافة لصيانة حياته ولتأكيد الايمان بحريته وكرامته وحقه كفرد وكجماعة، لأنه بدون الانسان تفقد الأشياء قيمتها.

وقد استهلت هيئة الامم ديباجة ميثاقها بالقول: «نحن شعوب الامم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح» .

ولما كان الاعتداء على انسان لبنان في الجنوب هو اعتداء على شرعة حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة وعلى غاياته ومقاصده، فإن اسرائيل لا تجد أي ذريعة قانونية تبرر لها اعتداءاتها هذه على السكان.

هذا، ومن مظاهر سيادة الدولة، كما مر معنا، دفاعها عن كيانها وحدودها وكيان انسانها ووجوده في مواجهة اعتداءات المعتدين. والدولة في لبنان، عملاً بسياسة قوة لبنان في ضعفه الذرائعية، لم تفكر يوماً في الدفاع عن جنوب لبنان تأكيداً لسيادتها عليه، لأنه لم يكن جنوب لبنان وانسانه يوماً، في قناعتها وفي وعيها، جزءاً من لبنان كوطن، بل كان مستعمرة ملحقة بالجبل: المتصرفية، يقدم السوق والمواد والانسان الخام.

ومن الملفت للنظر، أن مفهوم المتسعمرة هذا قد استقر بدوره في لا وعي أبناء الجنوب أنفسهم، وفي لاوعي بعض المهتمين بمشاكله، فراح هؤلاء، جميعاً، يعالجون مشكلاته على أنها قضية قائمة بذاتها وعلى أنها مشكلات مستعمرة مستقلة عن قضية لبنان، لا على أنها فرع منها باعتبارها جزءاً من وطن.

وإن معالجة مشكلات الجنوب اللبناني تبدأ بمعالجة قضية لبنان الام التي هي قضية الغاء الطائفية السياسية فيه بنقيضتها أي بالعلمنة على كل صعيد وبناء المواطنية الواحدة للجميع على اسس المساواة والديمقراطية والعدل، لأن الوطن لا يشاد صرحه على عدم الثقة المتبادلة ولا على العداء المتوازن، أو على التوازن في العدوان، ولا على الخوف سواء كان متبادلاً أم لا، لأن مثل هذه الاسس هي من اسباب تقويضه.

الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل

نلخص الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل على جنوب لبنان بما يلي:

أولاً: ان مصادرة المياه اللبنانية تقوي اسرائيل بشرياً، إذ تساعدها على تعمير الأراضي القاحلة فيها لإسكان المهاجرين الجدد من اليهود وتوطينهم، وهذه التقوية من شأنها ليس المزيد من اضعاف لبنان فقط، بل والمزيد من اضعاف الدول العربية أيضاً، وذلك انطلاقاً من المعادلة المقررة بأن كل قوة تضاف إلى قوة اسرائيل تنقص من قوة العرب، لعجز هؤلاء عن المبادرة في مضمار القوة.

ثانياً: إن استعمال اسرائيل المتصل للمياه اللبنانية عن طريق المصادرة بدون أي مقاومة أو معارضة سكانية أو حكومية، أي بصورة هادئة ومستقرة، يشكل وسيلة من وسائل القانون الدولي العام لتملكها عن طريق الاستعمال المتصل المستمر، أي بمرور الزمن. وهذا الحكم ينطبق أيضاً على الأرض.

ثالثاً: إن استعمال اسرائيل لمياه لبنان بصورة متصلة ومستمرة بدون معارضة يشكل صورة من صور الاعتراف الضمني أو الواقعي بها، لأن هذا الاستعمال ينشىء بين لبنان واسرائيل نوعاً من الاتفاق الضمني حول استعمال المياه، ومثل هذا الاتفاق لا يكون إلا بين دولتين بينهما اعتراف متبادل. من هنا فالمقاومة والمعارضة بكافة الوسائل الرسمية والشعبية ضرورية لحفظ المياه والأرض كمظهر من مظاهر السيادة عليهما لا العكس.

رابعاً: إن مبدأ الصلح مع اسرائيل يترتب عليه:

١ – شرعنة اغتصاب اسرائيل لأرض فلسطين و«شرعنة» ادعاءاتها التوراتية.

٢ – اعطاء اسرائيل صفة الدولة التاريخية، وهذا يعطيها حقوقاً في المياه العربية ومنها اللبنانية وكذلك في الأرض، لا تعطيها اياها حالة الحرب خصوصاً لجهة ما يسمى الحقوق المكتسبة.

٣ – إن اسرائيل دولة لا حدود لها ومن هنا، فلا حدود لاطماعها. فالصلح معها ينطوي على نوع من الاقرار بصحة أيديولوجيتها الصهيونية ومفهوم دولتها الكبرى، ويعسر فيما بعد، وبنظر الرأي العام الدولي، مقاومتها استناداً إلى قواعد القانون الدولي العام، هذا القانون الذي يغلب على تفاسيره مفهوم القوة الواقعية. فكيف إذا انضاف إلى هذا المفهوم اعتراف بهذه القوة الواقعية من حيث المبدأ.

ويكفي أن نذكر أن اسرائيل هي من صنع هيئة الامم المتحدة التي نلوذ بها من اعتداءات صنيعتها بدل أن نلوذ بقوتنا الذاتية.

خامساً: ان اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان يحقق أهداف أيديولوجية السلطة والحكم المارونية في لبنان من حيث أنه:

١ – يخفض عدد السكان بالقتل والتشريد والتهجير خارج لبنان وهي الأيديولوجية التي ما فتئت تعبر عن خوفها بلسان ممثليها من «العدد» و«الذوبان».

٢ – يهدم منازلهم ويبّور مواسمهم ويزيد من تخلفهم وضعفهم، الأمر الذي ترتب عليه نتيجتان: الاولى هي تعزيز التمييز بين المناطق وانسانها تبريراً للامتيازات أو ما يسمى بالضمان؛ والثانية هي خلق التناقض بين أبناء الجنوب والفلسطينيين وقضيتهم واستغلال هذا التناقض اعلامياً لمصلحة الأيديولوجية المارونية وأهدافها وهذا واقع نلمسه يومياً.

٣ – يصرف أنظار أبناء الجنوب عما يعانونه من استغلال واهمال من جراء الصيغة الطائفية وأيديولوجيتها ورموزها، إلى الاهتمام بمشكلاتهم الحياتية الجديدة الطارئة واعتبار النجاة من ويلات القصف الاسرائيلي نعمة.

٤ – يوجه عداءهم من مهمليهم ومستغليهم داخلياً وعن عدوتهم الرئيسية اسرائيل خارجياً، بما لها من طموحات، لا سيما في أرضهم ومياههم، إلى قضيتهم العربية، قضية فلسطين، لحملهم على التخلي عنها والتنكر لهويتهم القومية والوقوف من الصلح مع اسرائيل موقفاً إن لم يكن محبذاً كوسيلة خلاص مما يعانون فهو على الأقل موقف غير مبالٍ.

وهنا لا أستطيع، بل لا يجوز، أن اسقط من الحسبان ما للممارسات والتجاوزات المنحرفة والجانحة الصادرة، سواءً عن فلسطينيين أو عن حزبيين لبنانيين مسلحين، من

اعتبار وثقل في توجيه عداء الجنوبيين ذاك واثارة مشاعر الفئوية فيهم مما يخدم أعلام الجبهة اللبنانية.

كما لا أستطيع، بل لا يجوز، أن اسقط من الحسبان أيضاً، واضافة، الدور السلبي لقسم لا يستهان به من مثقفي أبناء الجنوب اللبناني، هذا القسم قد اهتم، اهتماماً بالغاً بمصالحه الشخصية وأهمل اهمالاً فاضحاً مشكلات منطقته العام عبر اهماله الاهتمام بالقضية اللبنانية الام، بما هي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية، تستهدف الجنوب بالعداء والاستغلال والاهمال كمنطقة وانسان، وذلك طموحاً منه (أي من هذا القسم من المثقفين) لأن يكون جزءاً من هذا النظام السياسي الطائفي الفاسد، وأداة لتنفيذ أيديولوجية السلطة والحكم فيه، معادياً بذلك نفسه ومنطقته، وظهيراً عليها مع المستغلين، ومساهماً بذلك مع المساهمين في ايصال الجنوب اللبناني إلى ما وصل إليه.

خلاصة

وفي الختام، يتضح مما عرضنا، أنه ليس في القانون الدولي العام ولا سيما في قواعد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه، ما يبرر اعتداءات اسرائيل أو أي قوة أخرى، أو ما يشكل سنداً لها، بل كل ما فيه من قواعد يدين هذه الاعتداءات ويستنكرها.

غير أنه لا يصح، بل لا يجوز الركون، فقط، إلى قواعد القانون الدولي العام ولا إلى ميثاق هيئة الامم المتحدة وأهدافه ومقاصده النبيلة السامية في الدفاع عن الحق والسيادة ولا في استرداد الحق المغتصب، بل لا بد أيضاً من الاهتمام بالقوة الذاتية والركون إليها.

إن من غرائب هذا القرن أن هيئة الامم كرست، خلافاً لميثاقها وأهدافها ومقاصدها، جماعة قليلة من الناس، منتشرة هنا وهناك بين شعب فلسطين، كدولة، ليس لها من مقومات الدولة شيء لا من حيث المجموعة أو الشعب ولا من حيث الأرض ولا من حيث الهيئة الحاكمة ذات السيادة.

والغرابة ليس في تكريس اسرائيل دولة قائمة على البغي والعدوان والاغتصاب فقط بل، وأيضاً، في كونها الدولة الأكثر مخالفة لقرارات هيئة الامم مكرستها، والأكثر جفاءً لأهداف ميثاقها ومقاصده، والأكثر امعاناً في انتهاك مبادئها، والأكثر تحقيراً لممثليها، حتى الاغتيال والقتل، وبالرغم من ذلك كله، فلا تجيز هذه الهيئة الدولية لنفسها فصل اسرائيل من عضويتها عملاً بنص المادة السادسة من ميثاقها.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن القوة لا الحق هي التي لا تزال تتحكم في العلاقات الدولية، وإن المصلحة لا العدل هي التي لا تزال تحكمها. من هنا، فإن استمرار صراعنا مع اسرائيل ومصير هذا الصراع هو الذي يساهم في اعطاء مبادىء القانون الدولي العام وميثاق هيئة الامم المتحدة معانيها الانسانية الصحيحة.

(١) د. وجيه كوثراني، **حول لبنان الطوائف وتشكل الدولة** (محاضرة القيت في جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت في اوائل صيف ١٩٨٠)، ص٣ و ٤.

(٢) **لبنان الذي نريد** (كراس جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت)، ١٩٧٦، ص١٦.

(٣) محمد عزت دروزة، **تاريخ اسرائيل من اسفارهم**، طبعة ١٩٥٨، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص٦٧.

(٤) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢١.

(٥) حسان حلاق ، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ص٢٧ وما بعدها.

(٦) علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الطبعة الخامسة ١٩٦١، القاهرة: منشأة المعارف في الاسكندرية، ص١٥.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٥.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٨.

(٩) **المصدر نفسه**، ص١٨٤ و ١٨٥.

(١٠) د. محمد حافظ غانم، **النظام القانوني للبحار**، القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، ص٩.

(١١) **مصدر سبق ذكره**، ص٣٤٩ - ٣٥٠.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٠٧ و ١٠٨.

(١٣) د. اميل تيان، **محاضرات عن احكام المياه والمناجم والمقالع والآثار**، القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٤٧، ص١٦ و ١٩.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص٤٣.

(١٥) **مصدر سبق ذكره**، ص٢٨.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص٨٦.

حنّه شاهين

فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل

ظهور الحركة وبلورة برنامجها

كان اعلان نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية البروفيسور يغئال يادين، من على شاشة التلفزيون الاسرائيلي، يوم ١٧ شباط (فبراير) الماضي، اعتزاله الحياة السياسية[١]، بمثابة الفصل الختامي في قصة ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي خاضت الانتخابات العامة للكنسيت التاسع سنة ١٩٧٧ كهيئة سياسية جديدة ذات وزن كبير، والتي حققت انتصاراً لا سابق له من خلال فوزها بأربعة عشر مقعداً في الكنسيت. وقبل الدخول في محاولة لمعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى انحلال داش بسرعة، والمعروف أن هذه الحركة وصلت إلى نهايتها، مع اعلان قرار مجلسها حلّها نهائياً[٢]، لا بد من التطرق، أولاً، إلى بداية قصة ظهورها الذي تم قبيل الانتخابات العامة سنة ١٩٧٧؛ حيث أن العديد من عوامل الانحلال يعود إلى تلك الفترة بالذات.

بدأ ظهور حركة داش مع اعلان البروفيسور يادين، في نهاية أيار (مايو) ١٩٧٦، نيته في العودة إلى الحياة السياسية. وبعد إعلانه هذا بنصف سنة، تقريباً، أعلن، رسمياً، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، انشاء «الحركة الديمقراطية» بزعامته. بعد ذلك، بدأت الاتصالات بين حركته هذه وبين حركة شينوي (التغيير) التي يتزعمها أمنون روبينشتاين، وأسفرت هذه الاتصالات عن اندماج الحركتين في واحدة أطلق عليها اسم «الحركة الديمقراطية للتغيير» (داش). وقد تبع ذلك، أيضاً، انضمام المركز الحر برئاسة النائب شموئيل تامير، ثم انضمام حركات وعناصر أخرى أبرزها: مئير عميت، رئيس مجمّع «كور» الهستدروتي الذي انضمّ مع مجموعة من أعضاء حزب العمل؛ وزيدان عطشة الذي كان عضواً في حزب العمل وقنصلاً لاسرائيل لشؤون الاعلام، في نيويورك؛ وياعيل دايان، ابنة موشي دايان التي كانت عضواً في كتلة رافي في حزب العمل؛ وحركة اتغار، وهي تجمع محلي في بلدة طيرة الكرمل الواقعة قرب حيفا وتضم نحو

٣٠٠ عضو؛ وأحد أجنحة الفهود السود المعروف باسم «الفهود الصهيونيون» برئاسة فكتور طيار؛ واوري هوفرت عضو بلدية القدس وممثل حزب الأحرار المستقلين فيها، ثم الدكتور اسرائيل كاتس رئيس مؤسسة التأمين الوطني سابقاً، واحد أعضاء حزب العمل. وقد ولّدت عمليات الانضمام السريعة هذه إلى داش شعوراً، لدى مؤسسيها، بأن هذه الحركة ستحتل حجماً واسعاً على صعيد الانتخابات، خصوصاً وأن عدد الأعضاء المسجلين فيها بلغ، حتى نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٧ حوالي سبعة وثلاثين ألف عضو.

غير أن فترة الارتقاء والنمو توقفت، وذلك بعد اجراء الانتخابات الداخلية في داش، أي قبل الانتخابات العامة للكنيست. فقد اعتمد اسلوب هذه الانتخابات على مبدأ «الكل ينتخب الكل»، وكانت نتيجته قيام أعضاء داش جميعهم بانتخاب مرشحيها للكنسيت؛ الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على الصعيد الداخلي للحركة، وذلك بسبب تأثر نتائج هذه الانتخابات بانتماء الناخبين إلى اطاراتهم الحزبية السابقة وانتخاب مرشحيهم على هذا الأساس، وليس على أساس موضوعي يمليه انتماؤهم إلى الحركة الجديدة كمجموعة. وكانت النتيجة بروز أشخاص غير مرغوب فيهم بشكل جماعي، مما أدى إلى خلق توتر داخلي، انسحبت على أثره، بعض الفئات الحزبية من داش، كمجموعة الفهود الصهاينة. وعموماً، فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز يادين بالمركز الأول لقائمة المرشحين للكنيست، وتبعه روبينشتاين ثم مئير عميت وشموئيل تامير ومئير زورياع على التوالي. وحصل الصناعي زئيف فيرتهايمر على المركز السادس، بينما جاء شموئيل توليدانو، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، الذي استقال من منصبه من أجل الانضمام إلى داش، في المركز السابع، وعكيفا نوف في المركز الثامن. كذلك احتل القاضي سابقاً بنيامين هليفي، وهو قاضٍ في محكمة العدل العليا في اسرائيل وعضو سابق في ليكود ولا ينتمي إلى أي من المجموعات المكوِّنة لداش، المركز التاسع، بينما جاء أساف ياغوري الذي ينتمي إلى مجموعة تامير في المركز العاشر، ودافيد غولومب في المركز الحادي عشر. والجدير بالذكر، أن ممثلي الدروز: زيدان عشطة وأسعد شفيق قد احتلا المركزين الثاني عشر والثالث عشر في القائمة، بينما احتل مردخاي فيرشوفسكي، أحد أعضاء شينوي البارزين، ومردخاي الغرابلي المركزين الرابع عشر والخامس عشر[٣].

اضافة إلى الانتخابات الداخلية، انصب اهتمام زعماء داش، خلال فترة ما قبل الانتخابات العامة، على بلورة البرنامج العام؛ وذلك من خلال اعطاء مضامين محددة للشعارات العامة التي نادوا بها في مختلف المجالات الداخلية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وخلال البحث في نقاط هذا البرنامج، ظهر أن هنالك خلافات أيديولوجية عميقة بين أعضاء داش، خصوصاً فيما يتعلق بسبل حل الصراع العربي – الاسرائيلي وسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، بينما كانت آراؤهم شبه متماثلة حول القضايا المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي. ورغم توصلهم إلى بلورة برنامج سياسي مشترك حول القضايا السياسية والأمنية، فقد بقيت الخلافات قائمة بين ذوي الاتجاهات الحمائمية، وذوي الاتجاهات الصقرية داخل داش، بدليل عدم اقرار هذا البرنامج بشكل جماعي

داخل المجلس القطري للحركة. إلا أنه رغم هذه الخلافات التي كانت تدور حول ما ورد في هذا البرنامج الذي اعتبره البعض تطويراً لمبادىء يادين، كما أعلنها لدى تأسيسه «الحركة الديمقراطية»، فقد خاضت داش الانتخابات العامة وفقه.

كان برنامج داش الانتخابي بمثابة خليط من المواقف والشعارات والآراء المستمدة من جناحي البلد السياسيين: اليمين وحزب العمل في اسرائيل. ففي مجال السياستين: الخارجية والأمنية، على سبيل المثال، يلاحظ أن البرنامج يرتكز إلى جملة مبادىء لا تختلف، جوهرياً عن مبادىء المعراخ، خصوصاً فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة وطريقة حل القضية الفلسطينية. فقد ورد في هذا البرنامج[٤] أن «شعب اسرائيل يملك حقاً تاريخياً في أرض اسرائيل، ولمناطقها أهمية أمنية ذات قيمة بالغة. ومع ذلك، فإن السعي نحو السلام، والحفاظ على الطابع اليهودي – الديمقراطي لاسرائيل، يلزم استعداداً للقبول بتسوية اقليمية توفر الأمن، كجزء غير منفصل من اتفاق سلام، مكتوب وعملي، يؤدي إلى توفير حياه طبيعية في المنطقة. وهذا معناه الغاء المقاطعة العربية والدعاية المعادية، وحرية الملاحة، وحدود مفتوحة أو تبادل السفراء، وايجاد علاقات تجارية وسياحية وتبادل الخبرة والتعاون الاقتصادي الاقليمي». وورد فيه أيضاً أنه «في اتفاق سلام بين اسرائيل والدول العربية يتم ضمان حدود آمنة لاسرائيل؛ حيث يكون الاردن هو الحد الأمني من الشرق، مع ضم مناطق واقعة إلى الغرب منه، تكون ضرورية للسيطرة الأمنية عليه. كذلك فإن [داش] تعارض أي انسحاب من هذه المناطق بدون اتفاق سلام كامل... القدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل مع ضمان حرية العبادة في الأماكن الدينية لجميع الأديان». وبالنسبة لحل القضية الفلسطينية، فإن «داش تعتبر أن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة غربي الاردن ستشكل خطراً على أمن اسرائيل ووجودها، لذلك نعارض اقامتها. ويجب أن تكون جارة اسرائيل من الشرق دولة عربية واحدة، عاصمتها في شرقي الأردن. ويقوم مواطنوها بتعيين اسمها ونظام حكمها وطابعها السياسي. وفي هذه الدولة، سيتوفر الحل لمشكلة الهوية الفلسطينية، في اطار حق تقرير المصير لجميع مواطنيها». أما فيما يتعلق بالسياسة الاستيطانية في المناطق المحتلة، فقد ذكر برنامج داش «أن الاعتبار الأمني سيكون الموجه في تعيين الأفضليات لأماكن الاستيطان، والأفضلية الاولى في الجهد الاستيطاني ستعطى في قطاع غور الاردن».

لقد عارضت داش، في برنامجها، كما يعارض المعراخ وليكود أيضاً، قيام دولة فلسطينية مستقلة، معلنة تأييدها للحل الاردني بمفهومه المعراخي. وانطلاقاً من موقفها هذا، فقد عارضت، أيضاً، اجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية لأنها على حد زعم يادين «لا تمثل المواطنين في شرقي نهر الاردن، ولا سكان المناطق التي يجب التوصل إلى قرار حول مستقبلها من خلال المفاوضات»[٥].

كذلك، فإن المفهوم الاجتماعي لحركة داش، كما عُبِّر عنه في برنامجها، خصوصاً، فيما يتعلق بضرورة الفصل بين الدين والدولة، لم يكن يختلف أبداً عن مفهوم المعراخ التقليدي في هذه الامور. أما مفهومها الاقتصادي، فقد كان أقرب إلى مفهوم اليمين

الليبرالي، خصوصاً فيما يتعلق بضرورة انتهاج سياسة الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرات الفردية، وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والغاء الرقابة على العملة الصعبة[٦].

وخلاصة القول أن برنامج داش لم يكن يتضمن مبادىء واسس جديدة ترتكز إلى رؤية واضحة؛ وقد أدرك زعماء الحركة، وعلى رأسهم يادين وروبينشتاين، أن حركتهم لا يمكن أن تشكل مركز استقطاب لأصوات الناخبين في اسرائيل في حال اعتمادهم على ما ورد في هذا البرنامج فقط. لذلك بدأوا التركيز على سلبيات الوضع الداخلي برمته، وعلى ضيق الاسرائيليين من حكم المعراخ، حاملين شعار: «التغيير وانقاذ الاسرائيليين من التقصيرات والفشل والفضائح» التي ظهرت في عهد حكومات المعراخ[٧]. وقد استغلت حركة داش الأخطاء والفضائح التي تراكمت في عهد حكومة رابين، فدعت إلى خلق أسس لاصلاح الوضع الداخلي، ورأت أن هذا يتم من خلال تأييدها في الانتخابات كقوة سياسية جديدة، في وقت كان يزداد فيه تدهور الوضع الاقتصادي سوءاً وتتضاءل الهجرة ويزداد الفساد تفشياً، إلى درجة بدأ معها المواطن الاسرائيلي العادي يشعر برغبة ملحة في تغيير القيادة. وقد فسرَّ يادين، في حينه، أهمية تركيز حركته على قضايا الوضع الداخلي بقوله: «علينا الآن [كحركة] أن نركّز على المواضيع التي نُعتبر أسياداً لأنفسنا ازاءها: المشاكل الداخلية، الاجتماعية، الاقتصادية والمعيشية. وهنا أصل إلى الامور الأساسية: تغيير طريقة الانتخابات، تغيير بنية الحكومة والنظام... ينبغي أن نفعل كل شيء من أجل تركيز اهتمام القيادة على ما يسمى المشاكل الداخلية، مشاكل المعيشة في البلد وحقيقتها ونوعيتها... لدينا اسلوب خاطىء بالنسبة لادارة الدولة، ومسألة وجودنا ليست أمنية فقط، وإنما تتعلق أيضاً بنوعيتها، بالدافع الموجود لدينا للعيش هنا»[٨].

الفوز في الانتخابات

وبالفعل، فقد نجحت مراهنة داش على سلبيات الوضع الداخلي، إذ كانت اولى الفائزين، بين أحزاب الوسط، في الانتخابات العامة للكنيست التاسع، وذلك بحصولها على نسبة ١١,٦٪ من أصوات الناخبين، وهو ما يعادل ٢٠٢,٢٦٥ صوتاً، مما أمَّن لها خمسة عشر مقعداً في الكنيست. والجدير بالذكر، أن فوزها هذا، بصفتها حزب وسط جديد، لم تحدث له سابقة منذ قيام اسرائيل؛ إذ أنه، حتى كتلة رافي التي أسسها بن – غوريون في منتصف الستينات بعد خلافه مع مباي، لم تفز سوى بـ ٧,٩٪ من أصوات الناخبين، وذلك رغم شعبية بن – غوريون ومكانته لدى الاسرائيليين.

وكان لفوز حركة داش هذا أهميته ومغزاه على صعيد التحولات لدى الرأي العام الاسرائيلي خلال تلك الفترة، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣. فقد تمثلت أهميته في مساهمتها بتنحي المعراخ عن السلطة التي احتفظ بها منذ قيام اسرائيل، أي حوالي ثلاثين سنة متواصلة، وذلك رغم مواقعه الاقتصادية الكبيرة، ورغم أجهزته الضخمة التي بناها وطورها منذ ما قبل قيام اسرائيل وبعدها. أما مغزى فوزها، فقد تمثل بوجود شريحة معينة من الاسرائيليين، قدر عدد أصواتها، ولا يزال يقدر، بحوالي ٤٠٠ ألف صوت، على

استعداد لتجسيد رأيها والاعراب عنه عن طريق الانتخابات، وفق مفاهيمها الخاصة ودون قيود تربطها بالماضي، ودون أن يؤثر عليها هذا الماضي في شيء. وقد أثبتت نتائج الانتخابات العامة، سنة ١٩٧٣، التي انخفض، خلالها، التأييد للمعراخ بشكل ملحوظ، تقوّض ثقة هذه الشريحة بسلطة حزب العمل وقيادته لاسرائيل. فالأحزاب المشكّلة للمعراخ كانت تحصل عادة على ٤٨ - ٥٢٪ من أصوات الناخبين، وذلك منذ قيام اسرائيل وحتى سنة ١٩٦٩، إلّا أن هذه النسبة تبدلت في انتخابات الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣، حيث حصل المعراخ على نحو ٣٩,٦٪ فقط من مجموع الأصوات، وذلك رغم أنه لم يفقد السلطة. وقد أدى استمرار تفاقم المشاكل الداخلية، كما سبق وذكرنا، نتيجة الممارسات السلبية لحكومات المعراخ وأجهزته، إلى ازدياد تقوض ثقة تلك الشريحة «الحيادية» من الاسرائيليين؛ الأمر الذي انعكس واضحاً في نتائج انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، حيث حصل المعراخ على ٢٤,٦٪ فقط من مجموع الأصوات، وكان هذا كافياً لفقدانه السلطة التي انتقلت إلى اليمين. وتشير الاحصائيات المتعلقة بتلك الانتخابات إلى أن قسماً صغيراً، فقط، من الاسرائيليين الحياديين، قد منحوا أصواتهم لليكود؛ أما القسم الأكبر، فرغم نقمته على المعراخ، فإنه لم يكن يفضل انتقال السلطة إلى اليمين، وقد منح أصواته لأحزاب الوسط، وعلى رأسها حركة داش التي حصلت على أكثر من مئتي ألف صوت، كما سبق وذكرنا[٩].

أسباب انحلال حركة داش

يلاحظ، من خلال متابعة النشاط الحزبي في اسرائيل، أن حزباً يتمتع بخمسة عشر مقعداً في الكنيست، يمكنه العمل جيداً والتحرك بسهولة على طريق تحقيق أهدافه. وأبرز الأمثلة على ذلك هو الحزب الديني القومي (المفدال) الذي استطاع، مثلاً، ممارسة نشاطه، منذ قيام اسرائيل، باتجاه خلق نفوذ له في جهاز التعليم، وقد حقق مكاسب هامة على هذا الصعيد. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هل استطاعت داش، كحزب وسط، يتمتع بخمسة عشر مقعداً في الكنيست، تحقيق شيء من أهدافها، كما أعلنتها قبل انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، أم أنها أخفقت في تحقيق أي شيء؟

كان إعلان حل الحركة الديمقراطية واعتزال يادين الحياة السياسية بمثابة برهانين قاطعين على اخفاق مسيرة حركة داش منذ دخولها إلى الكنيست. وثمة أسباب عديدة لهذا الاخفاق، منها أسباب ذاتية تتعلق بحقيقة تكوين داش كحركة جديدة، ومنها أسباب خارجية تكمن في التنافس والصراع الدائر بين مراكز القوى السياسية الكبيرة في اسرائيل. ومن أهم الأسباب الذاتية التي يمكن ذكرها ما يلي:

عدم التجانس القائم منذ البداية بين مؤسسي حركة داش وأعضائها كما سبق وذكرنا. فقد افتقدت هذه الحركة إلى «الاطار والتقليد والماضي المشترك للاشخاص والهيئات المختلفة التي ارتبطت بها... وكانت أشبه بكوكتيل من الشخصيات ذات المظهر اللائق التي تبدو عليها، في البداية، سمات البريق والتألق. إلا أن الانسان سرعان

ما يبدأ التساؤل، في مرحلة لاحقة، عما يبحث عنه لدى هؤلاء الأشخاص وعما يجمعه بهم، فيبدأ البحث عن أقرب فرصة للرحيل»[١٠]. فمثلاً لم يكن هنالك أي قاسم مشترك بين روبينشتاين زعيم شينوي، وهي حركة جديدة ظهرت بعد حرب ١٩٧٣، وبين شموئيل تامير الذي يحتفظ لنفسه بسجل سياسي حافل يعتمد على التنقل، وفق ما تمليه مصلحته الشخصية بين حزب وآخر؛ أو بين يادين عضو حزب مباي سابقاً، وهليفي صاحب المبادىء اليمينية وأحد أعضاء ليكود سابقاً. ويبدو أن التناقض والتنافر، بين أعضاء داش، كان أمراً محتمل الحدوث ويمكن التعايش معه في المرحلة الاولى، مع وجود هدف مشترك يسعى الجميع إلى تحقيقه، الا وهو الفوز الكبير في الانتخابات. بيد أن الوضع اختلف تماماً، مع بدء مواجهة القضايا الحقيقية والملحة التي تستوجب البحث واتخاذ القرارات، حيث بدأت تطغى الخلافات العميقة في الرأي بين أعضاء داش لدى بحث كل قضية، محدثة صراعاً عميقاً داخل الحركة.

كذلك، فإن وضوح الرؤية في برنامج حركة داش كان من العوامل الذاتية الهامة التي أدَّت إلى اخفاق مسيرتها، ومن ثم إلى انحلالها. فالبرنامج، كما سبق وذكرنا، لم يكن يعبر عن رؤية ومبادىء جديدة، وإنما كان خليطاً من الأفكار والمواقف، بحيث يمكن القول أن شعار «التغيير» الذي حمله زعماء هذه الحركة لم يكن القصد منه احداث أي تغيير في السياسة المعروفة بل في الأشخاص، وفي الأجهزة التنفيذية. ونتيجة لذلك، أخفقت داش، رغم فوزها البارز في الانتخابات، في طرح نفسها كبديل حقيقي في السلطة أو حتى كعنصر مؤثر فعَّال فيها. فانتقال السلطة لليمين، وعدم حصول داش على مقاعد كافية في الكنيست، تحولها إلى «مؤشر الميزان» في أية عملية ائتلاف حكومية، أضعف قوتها كحركة سياسية مؤثرة وفعَّالة. وقد اعترف يادين صراحة بذلك حينما أعلن: «عجزت عن الوصول إلى كل ما رغبت فيه، لأن الناخب لم يمنحني تلك القوة التي أردتها. فقد أعطاني خمسة عشر مقعداً وهذا كسب كبير، إنما في الظروف التي كانت قائمة آنذاك [سنة ١٩٧٧] كنا بحاجة إلى ثمانية عشر مقعداً»[١١]. أي أن المشاركة في السلطة كانت من الأهداف الأساسية لدى زعماء داش، وقد خاب أملهم لدى ظهور نتائج الانتخابات العامة سنة ١٩٧٧، خصوصاً بعدما أدركوا أن ليكود بامكانه حقاً تشكيل ائتلاف حكومي بدونهم.

وبعدما عرضت المشاركة في الائتلاف الحكومي على زعماء داش، سرعان ما تبيَّن فشل مراهنة هؤلاء على المشاركة بالحكم من موقع قوة، وذلك بدليل المفاوضات الطويلة والمضنية التي دارت بينهم وبين زعماء ليكود، والتي توقفت أكثر من مرة بسبب الشروط المتشددة التي عرضت على داش من أجل القبول بانضمامها إلى الحكومة. فرغم عودة يادين وتأكيده على الشروط التي وضعتها حركته قبل الانتخابات للمشاركة في أي ائتلاف حكومي، فإن موقف المساومة لديه كان ضعيفاً، بحيث استطاع بيغن تشكيل حكومة ائتلافية، قبل انهاء المفاوضات الائتلافية مع داش، وإن كانت تستند إلى قاعدة برلمانية لا تتعدى ثلاثة وستين صوتاً. والجدير بالذكر هنا، أن شروط داش تلك، تمثلت في تقليص عدد وزارات الحكومة، وبانتهاج خطة اقتصادية فعلية لكبح التضخم المالي والالتزام بالحفاظ على اتفاقات الاجور نصاً وروحاً، ثم بوضع خطة عمل مستعجلة لمعالجة شؤون

الفئات المعسرة. وفيما يتعلق بالواقع السياسي الداخلي، اشترطت داش تغيير الانتخابات إلى انتخابات منطقية – شخصية ونسبية، وسنّ تشريع فوري لقانون الأحزاب. أما بالنسبة للسياسة الخارجية وللأمن، فقد اشترطت أن تتلاءم هذه السياسة وما نصَّ عليه برنامجها في هذا الشأن، كما سبق عرضه[١٢]. وكان يادين قد أوضح، قبيل الانتخابات العامة، ان طلبات داش المتعلقة بتغيير طريقة الانتخابات إلى طريقة منطقية – نسبية، واجراء انتخابات في فترة لا تزيد على العامين، هي شرط أساسي للانضمام إلى أي ائتلاف حكومي «لأن تغيير طريقة الانتخابات هو بمثابة جراحة ضرورية ومطلوبة لانقاذ النظام الديمقراطي [في اسرائيل]»[١٣]. وبالنسبة للسياسة الخارجية والأمن، أوضح يادين، أيضاً، أن شرط داش يتمثل في عدم قيام أية حكومة بعمل شيء يتعارض ومبادىء حركته. «فاذا أصر ليكود على اعطاء أفضلية للاستيطان في [المناطق المحتلة] لأسباب أيديولوجية وليس أمنية، فسيكون من الصعب تشكيل حكومة معه. ومن ناحية أُخرى، إذا أصرَّ المعراخ على امكان التنازل عن مناطق في [الضفة الغربية] حتى بدون تسوية سلمية كاملة وعلاقات طبيعية تامة بين اسرائيل والعرب، فستنشأ صعوبات جمَّة لتحقيق الائتلاف معه»[١٤].

إلا أن شروط داش هذه لم تعد مقدسة بعد الانتخابات، حيث نشب صراع قوي داخل هذه الحركة بين مؤيدي الانضمام إلى حكومة ليكود، وبين معارضيه، فالهدف الأساسي المتمثل بالمشاركة في الحكم، كما كان متفقاً عليه، من قبل أعضاء داش جميعهم، قبل الانتخابات، كان مقروناً، على ما يبدو، في ذهن العديد منهم، خصوصاً أولئك الذين كانوا ينتمون إلى معسكر حزب العمل سابقاً أو المحسوبين عليه، باحتمال تشكيل الحكومة من قبل المعراخ وليس من قبل ليكود. ولم يكن هؤلاء على استعداد، سواءً من الناحية الأيديولوجية أو حتى من الناحية النفسية، للقبول بالانضمام إلى حكومة يشكلها بيغن. وقد تزعم هذه الفئة زعيم حركة شينوي في داش أمنون روبينشتاين. أما مؤيدو الانضمام إلى الحكومة بشكل مطلق، فكان هدفهم الوصول إلى السلطة بأي ثمن، حتى ولو تم ذلك من خلال التنازل عن الكثير من المبادىء والشروط التي أعلنتها داش قبل الانتخابات. وقد هددوا، فعلاً، بالانشقاق عن الحركة إذا لم تقبل الانضمام إلى الحكومة. وكان زعيمهم شموئيل تامير، السياسي المعروف بانشقاقاته المتكررة وتنقله بين حزب وآخر طمعاً في الوصول إلى السلطة. فقد انشق هذا، على سبيل المثال، عن حركة حيروت عشية حرب ١٩٦٧ لاعتقاده بأن بيغن وصل إلى نهاية الطريق، وأنه ليس هنالك مستقبلٌ لفكرة تكامل أرض اسرائيل. وغداة نشوب تلك الحروب، أعلن أن «المنطقة المحررة يجب أن لا تعاد إلا أنه لم يحقق هدفه في الانتخابات [من خلال المركز الحر]. وقبيل نشوب حرب ١٩٧٣، عاد وانضم إلى ليكود، إلا أنه حكم على نفسه بالبقاء أربع سنوات أُخرى في المعارضة. وقبل صعود ليكود إلى الحكم، انشق عنه لاعتقاده، مرة أُخرى، بأن بيغن وصل إلى نهاية الطريق، وأنه سيواصل طريق المعارضة غير المثمر. وبعد أن أصبح رفاقه في المركز الحر، والذين لم ينشقوا عن ليكود في الانتخاباب الماضية، وزراء في حكومة بيغن، وبقي هو في المعارضة، لم يهدأ له بال حتى حقق انضمام داش إلى الحكومة [حيث عُيِّن وزيراً للعدل]

ومنذ ذلك الحين، راح يعارض بشدة كل محاولة لانفصالها، حتى ولو كان ثمن ذلك شق هذه الحركة وتفككها»[١٥].

على أي حال، لم يكن انضمام داش إلى حكومة ليكود سهلاً، وتشهد على ذلك الأزمات التي شهدتها المفاوضات التي دارت بين الطرفين منذ بدايتها. فقد توقفت هذه المفاوضات أكثر من مرة بمبادرة من داش نفسها، بسبب الخلاف الكبير الذي كان قائماً بين موقفها وموقف ليكود، خصوصاً حول القضايا المتعلقة بالسياستين: الخارجية والأمنية. ويبدو أن الموقف المتشدد الذي عرضه بيغن خلال هذه المفاوضات، حول مسألة فرض السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة «في الوقت المناسب» «وحق الاستيطان» بها، والذي كان بعيداً عن الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبله معظم زعماء داش، إنما كان القصد منه تحجيم هذه الحركة وبث الصراع داخلها. وزيادة في التأثير على زعماء هذه الحركة ورغبة في اضعاف قوة المساومة لديهم، قام بيغن بانهاء المفاوضات التي كانت دائرة، حول تشكيل حكومة مع المتدينين، وضمَّ دايان إلى حكومته، وذلك خلال المرحلة الاولى من المفاوضات مع داش، مما يعني أن انضمام هذه الحركة إلى الحكومة إنما كان يأتي، بالنسبة لبيغن، في مرحلة لاحقة، وليس بالضرورة في المرحلة الاولى. ونتيجة لذلك، قوي موقف الرافضين داخل داش للانضمام إلى حكومة ليكود، بتأييد من يادين نفسه، الذي اعتبر أن هنالك هوة كبيرة بين مواقف كل من داش وليكود، تحتم عدم الانضمام إلى هذه الحكومة. إلا أنه مع الوقت، استطاع مؤيدو الانضمام حسم الصراع داخل الحركة لصالحهم، وذلك من خلال التأثير على يادين نفسه الذي اقتنع أخيراً، وبعد زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة، حيث اجتمع هناك إلى مسؤولين أميركيين وزعماء يهود، بأن الوضع الدولي، عقب صدور البيان الأميركي – السوفياتي بخصوص الشرق الأوسط، وظهور بوادر احتمالات ضغط أميركي على اسرائيل في أعقابه، إنما يحتم مشاركة حركته في حكومة ليكود من أجل مواجهة هذه المخاطر. وعلى هذا الأساس، قرر مجلس داش، في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، بأكثرية ثمانية وستين صوتاً ومعارضة أربعة وأربعين صوتاً، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، تأييد الانضمام إلى حكومة ليكود على أساس النقاط التي تم التفاهم حولها خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات[١٦]. وقد عقَّب يادين على صدور هذا القرار بقوله: أن اسرائيل تعيش حالة طوارىء تحتم مشاركة حركته في تحمل المسؤولية على صعيد الحكم. وأضاف أن «هنالك خلافات في الرأي بين داش والحكومة، ولكن، فيما يتعلق بحل النزاع الاسرائيلي – العربي، تقف داش، في صف واحد، مع ليكود، حيث أنها تصرُّ على المبادىء القائلة باللاّعودة إلى حدود سنة ١٩٦٧، وبعدم اجراء أية مفاوضات مع م.ت.ف.، أو اقامة دولة فلسطينية»[١٧]. وشرح يادين الأسباب التي تقف وراء قرار داش بقوله: «نظراً لتطور الشؤون السياسية في الحلبة الدولية، فقد حان الوقت لأن تحتم مصلحة الدولة... تكتلاً داخلياً وجبهة واسعة ترتكز على النقاط الثلاث التي يوجد بشأنها اتفاق تام بين ليكود وبين [داش]: معارضة م.ت.ف. ومعارضة قيام دولة فلسطينية ومعارضة العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧»[١٨].

وعبثاً حاول معارضو انضمام داش إلى الحكومة، وكان على رأسهم روبينشتاين، نهي يادين عن تأييده لهذه المسألة، خصوصاً وإن الشروط التي وضعها ليكود لم تتبدَّل، وإن حالة الطوارىء التي تحتم الانضمام ليست سوى زعم كاذب لا وجود له. وأخيراً، أُعلنت بنود الاتفاق الائتلافي بين حكومة ليكود وداش، وبموجبها خصصت لداش أربع حقائب وزارية هي: نائب رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة المواصلات والبريد ووزارة العمل والرخاء التي هي عبارة عن وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً. وفيما يتعلق بالسياسة المتبعة في المناطق المحتلة، فقد نص الاتفاق على أن تترك لداش حرية التعبير وحق الامتناع عن التصويت في الكنيست في الشؤون السياسية المتعلقة بالضفة الغربية. كذلك نص الاتفاق على أن تناقش قرارات الحكومة الخاصة بشؤون الاستيطان في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وعلى أن تحسم فيها، وذلك في حال طلب داش اجراء مثل هذه المناقشة. وفيما يتعلق بالقضايا الدينية، فقد قضى الاتفاق بمنح داش حرية التصويت في الكنيست حولها. وبالنسبة لتغيير طريقة الانتخابات، فقد نصَّ الاتفاق على أن تتحول هذه إلى انتخابات دائرية - نسبية - شخصية، بحيث ينتخب الكنيست العاشر بموجبها[١٩]. وتعليقاً على بنود هذا الاتفاق، أعلن روبينشتاين أمام سكرتارية حركة داش قائلاً: «تدخل داش الحكومة بشروط جرى رفضها قبل وقت قصير. إن التعليل القائل بوجوب الدخول إلى الحكومة نظراً إلى حالة الطوارىء، يصعب فهمه... لن يثق بنا الجمهور بعد الآن، وإننا ندخل الحكومة كالكلب الذليل»[٢٠]. على أي حال، فقد انضمت داش إلى الحكومة بعد التوقيع على الاتفاق المذكور، وبعدما جرى انتخاب ممثليها في الوزارة: يادين كنائب لرئيس الحكومة؛ مئير عميت وزيراً للمواصلات والبريد؛ يسرائيل كاتس وزيراً لوزارة العمل والرخاء ، وشموئيل تامير وزيراً للعدل.

وكان انضمام داش للحكومة أحد العوامل الأساسية التي دفعتها نحو طريق التفكك. فقد تخلت هذه الحركة، نتيجة انضمامها هذا، عن مبادئها الأساسية كما أعلنتها سابقاً، مقابل أربعة مناصب في حكومة ليكود. ويكفي أن نذكر هنا شروط يادين الخاصة بـ: تغيير طريقة الانتخابات خلال ثلاثة أشهر؛ وسن «قانون أحزاب رسمي» لتنظيم الديمقراطية داخل الأحزاب؛ وخفض التضخم المالي من أربعين إلى خمسة عشر بالمئة سنوياً، كأمور ملزمة لانضمامه إلى أية حكومة. كذلك يجدر ذكر معارضته سابقاً المشاركة في ائتلاف حكومي مع الحزب الديني القومي، إذا ما طالب هذا الحزب بالحفاظ على الوضع الديني القائم أو بادخال تعديلات عليه. وكذلك رفضه الانضمام إلى حكومة تعطي الأفضلية للاستيطان في المناطق المحتلة لأسباب أيديولوجية دون أن تكون هنالك أية دوافع أمنية. إن يادين لم يحقق أياً من هذه المطالب - الشروط، سواء لدى انضمامه إلى الحكومة أم بعد ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى ضعف حركته سياسياً وأيديولوجياً.

وبعد انضمام داش إلى الحكومة، بدأ التفكك بين صفوفها يزداد ويقوى، حيث كانت حركة شينوي، الشريك الرئيسي في داش، أول المنشقين عنها، وقد تلت حركة الانشقاق هذه، بعد ذلك، إحدى عشرة عملية انشاق حدثت في الحركة خلال أقل من أربع

سنوات. وهكذا تفرق أبرز أعضاء داش من حول يادين الذي أظهر ضعفاً شديداً في فرض سلطته بشكل تحولت فيه أقواله حول «وجوب توفر يد قوية موجهة» و«يدٍ تمسك بزمام الامور» و«الا يحدث وضع يشد به كل طرف في اتجاهه» وما شابه ذلك، إلى مجرد أقوال لا تغطية لها. ونتيجة لهذا التفكك، عاد مئير زورياع إلى الكيبوتس، ومئير عميت ودافيد غولومب إلى حزب العمل، وتامير ونوف إلى ليكود، وعادت شينوي حركة مستقلة. أما أولئك الأشخاص الذين انضموا إلى داش بشكل شخصي، فبينهم من أعلن أنه سيعتزل الحياة السياسية، ومنهم من يبحث عن اطار حزبي آخر. وهنالك نائبان من داش، وهما شلومو الياهو وشفيق الأسعد، لا يزالان يبحثان، دون نجاح، عن حزب يقبل بهما.

ظاهرة عابرة واستنتاج رئيسي

إن السؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هو: ما هو الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من ظاهرة داش العابرة؟ هل كانت هذه حزباً سياسياً حقيقياً، أم أنها كانت حركة احتجاج كبرى، على غرار حركات الاحتجاج التي ظهرت بعد حرب ١٩٧٣ في اسرائيل؟ يبدو أن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه هو التالي: إن النظام الاسرائيلي لا يحتمل، على صعيد البدائل المرشحة للسلطة، إلا أجهزة حزبية كبيرة ذات جذور أيديولوجية راسخة واسس اجتماعية ثابتة ورؤية واضحة. وهنالك بديلان في اسرائيل، أو مركزا قوة على هذا الغرار، وهما حزب العمل وكتلة ليكود؛ أما الأحزاب الأُخرى الباقية، سواء كانت مواقعها على الخارطة الحزبية أحزاب وسط، أو إلى اليسار من حزب العمل، أو إلى اليمين من ليكود، فإنها تبقى محدودة في حجمها وتأثيرها، وكلما كانت قريبة، أيديولوجياً، من أحد البديلين الأساسيين تكون أكثر عرضة للانشقاق أو الاندماج به. وبالنسبة لحركة داش، فإن طرحها وتطلعاتها نحو التغيير والتبديل في السلطة لم يكن يتلاءم وأيديولوجيتها الضعيفة، أو مع أجهزتها الحديثة والصغيرة، مما حوَّلها إلى حركة في غير موقعها، وبالتالي لم تستطع تحمل المسؤوليات التي فرضها عليها مثل هذا الموقع.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الموقع الذي وضعت داش نفسها فيه، كان عرضة لضغوطات خارجية، من المعسكرين الكبيرين في اسرائيل اللذين اعتبرا داش بمثابة خطر مشترك عليهما[٢١]. وقد تجسَّد هذا الخطر، فعلاً، بالنسبة لحزب العمل، من خلال فقدانه السلطة لأول مرة منذ قيام اسرائيل لصالح خصمه التاريخي: ليكود. إلا أن ليكود لم يوجه الشكر إلى داش مقابل ذلك، وإنما عمل كل ما في وسعه من أجل احتوائها واضعافها بواسطة ضمها إلى حكومته؛ الأمر الذي أدى أخيراً إلى حلها نهائياً. وقد تصرفت على هذا النحو، تماماً، كما تصرف حزب مباي، في الماضي، مع قائمة رافي التي تزعمها بن – غوريون. فعلى الرغم من قوة بن – غوريون وحنكته السياسية – وقد كان يادين أحد المقربين إليه – فإنه لم يستطع، في نهاية الأمر، مواجهة ضغوطات أجهزة مباي الكبيرة. ومن هنا، يبدو أن تفاخر يادين بانجاز حركته المتمثل في تغيير السلطة في اسرائيل بطريقة ديمقراطية، ليس في موضعه لأنه ليس هو الذي تسلَّمها وإنما كتلة ليكود

التي تمكنت من احتوائه، ومن تكبيل حركته إلى حد بقائه ممثلاً يتيماً لداش داخل الحكومة.

يبدو، من خلال تتبع نشاط ممثلي داش داخل الحكومة، انها لم تستطع تحقيق أي من أهدافها، خصوصاً بالنسبة لتغيير طريقة الانتخابات واصلاح أوضاع الطبقات الفقيرة. كذلك لم يكن ممثلو داش شركاء فعليين في صنع القرارات الهامة داخل الحكومة، سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية أو فيما يتعلق بالسياسة في المناطق المحتلة، أو حتى فيما يتعلق بالقضايا الداخلية التي كانت موضع اهتمام داش الكبير في بداية عهدها. فالهوة الاجتماعية ازدادات اتساعاً بسبب الوضع الاقتصادي المتأزم، وأصبحت اسرائيل البلد الأول في مجال التضخم المالي السريع، وقوي مجرى تدخل الدين في الدولة، وذلك نزولاً عند رغبة الجناح المتدين في الائتلاف الحكومي (على غرار قانون خدمة الفتيات المتدينات في الجيش، وقانون تشريح الموتى)، دون أن تتمكن داش حتى من رفع صوتها احتجاجاً، أو من الدعوة إلى اسقاط الحكومة. أي أن التغيير الذي دعت إليه داش، في بداية عهدها، قد حدث فعلاً، وإنما نحو الأسوأ على مختلف الأصعدة. لذلك يبدو صحيحاً القول أن داش لم تكن حزباً بالمعنى المتفق عليه، بالنسبة لطبيعة ظهور الأحزاب، وإنما كانت حركة احتجاج كبيرة وعابرة، على غرار حركات الاحتجاج التي ظهرت بعد حرب ١٩٧٣، ولكن مع فارق بسيط، وهو أن تلك الحركات قد حققت شيئاً من أهدافها مع استقالة حكومة غولده مئير سنة ١٩٧٤؛ بينما لم تحقق داش شيئاً يذكر.

---

(١) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، ٢٠ و١٩٨١/٢/٢١، ص ١٥.
(٢) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٣/٤.
(٣) **دافار**، ١٩٧٧/٣/٢٠.
(٤) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٣/٣٠.
(٥) **معاريف**، ١٩٧٧/٣/٩.
(٦) أنظر عرض ابراهام تيروش لمبادىء داش في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، **المصدر نفسه**.
(٧) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٧٧/٣/٢٥.
(٨) من مقابلة مع يادين في: **ملحق هآرتس**، ١٩٧٦/١٢/١٧.
(٩) راجع حانوخ سميث، **يومان معاريف**، ١٩٧٧، السنة الثالثة والعشرون، ص ٩٦ و٩٧.
(١٠) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٢/٢٠.
(١١) ر.إ.إ.، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.
(١٢) **معاريف**، ١٩٧٧/٥/١٨.
(١٣) من مقابلة مع يادين في: **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/١٣.
(١٤) **المصدر نفسه**.
(١٥) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨١/٢/٢٠.
(١٦) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١٠/٢١.
(١٧) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٧٧/١٠/١٧.
(١٨) من مقابلة مع يادين في: **معاريف**، ١٩٧٧/١٠/٢١.
(١٩) انظر بنود الاتفاق الائتلافي بين داش وحكومة ليكود في: **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١٠/٢٥.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١٠/٢٠.
(٢١) انظر حديث يادين حول الأجهزة الرافضة لحركته في ر.إ.إ.، **مصدر سبق ذكره**؛ وفي مقابلة له مع **معاريف**، ١٩٨١/٢/٢٠.

وفيق ابو حسين

التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا

تمهيـــد

عندما بلغت الرأسمالية المرحلة الامبريالية التي هي أعلى مراحلها، تبلور، لدى النظام الرأسمالي السائد في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، مفهوم جديد مبني على حقائق اقتصادية تتمثل في أن حدود هذا النظام الجغرافية هي دون تلبية طموحاته وتطلعاته الامبريالية؛ وذلك لعجز هذه الحدود عن تأمين المواد الأولية (الخام) المطلوبة لصناعته المتطورة، ولأن السوق الاستهلاكية التي توفرها هذه الحدود ضيقة بحيث لا تسمح بتصريف إنتاجه الصناعي فيها.

وقد وجد النظام الامبريالي في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المجال الأمثل لحل أزمته. وتبعاً لهذا المفهوم، بدأ يشن هجماته الشرسة على بلدان هذه المناطق وشعوبها، في فترات مختلفة. ولم يطل الزمن الذي تمكنت فيه الدول الاستعمارية من أن تفرض سلطتها وسيطرتها، مع ما رافق هذا الفرض من انواع النهب، على هذه البلدان.

ولكن بقيت، في وعي القوى الامبريالية، حقيقة مفادها أن شعوب هذه البلدان لن تبقى خاضعة للنير الاستعماري، وسيأتي اليوم الذي تنتزع فيه استقلالها السياسي والاقتصادي، لتمارس سيادتها على أرضها وثرواتها. وانطلاقاً من هذا الوعي، عمدت الدول الامبريالية إلى البحث عن حلول جذرية، تحفظ لها ديمومة السيطرة واستمرارية النهب. ونتيجة للبحث الدؤوب توصلت الدول الامبريالية إلى وضع مشاريع لإقامة مناطق شبه دائمة لها في أكثر مناطق العالم الثالث أهمية بالنسبة للمصالح الامبريالية، «فكانت فكرة الاستعمار الاستيطاني».

ومما يعزّز حقيقة نشوء فكرة الاستعمار الاستيطاني لدى النظام الامبريالي، ممثلاً آنذاك ببريطانيا، ذلك التوافق التاريخي الذي نلاحظه بين نشوء الغزو الصهيوني

لفلسطين، والغزو الاستيطاني العنصري لجنوب افريقيا؛ فإنشاء اتحاد جنوب افريقيا بزعامة الاقلية البيضاء تم سنة ١٩١٠، وإصدار وعد بلفور حدث سنة ١٩١٧. وهذان الحدثان مدينان بمولدهما إلى بريطانيا، لأنه «ما أن سيطر على تفكير الحكومة البريطانية في سنة ١٩٠٩، الخوف من أن تتعرض قناة السويس للاغلاق في وجه الملاحة البريطانية في حالة نشوب حرب، الأمر الذي سيعيد لطريق رأس الرجاء الصالح. (اقصى جنوب القارة الافريقية) أهميته التجارية والاستراتيجية السابقة، حتى عمدت إلى ايجاد حكم تابع لها في جنوب افريقيا، ووجوده فيه مكسب حيوي لبريطانيا. وكذلك في اعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى، رأت بريطانيا أن سيطرتها على فلسطين، بمستوطنين صهاينة هي افضل ضمانة لعدم اغلاق قناة السويس في وجهها»(١).

وبسبب الموقع الاستراتيجي المهم لكل من فلسطين وجنوب افريقيا من جهة، وبسبب اكتشاف الثروات الطبيعية الخام (اليورانيوم، الماس سنة١٨٦٧، الذهب سنة١٨٨٦) في جنوب افريقيا ، ومنابع النفط في الشرق الأوسط من جهة ثانية «ضاعفت الدول الامبريالية من اهتمامها بتقوية ودعم هذين الكيانين ليحتلا مكانة سياسية وعسكرية في استراتيجية الدول الامبريالية»(٢).

وفي ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في الكويت، خلال شباط (فبراير) ١٩٧١، حدد البروفسور ريتشارد ستيفنز الاستراتيجية الاستعمارية التي تكمن وراء إنشاء الكيانات العنصرية بقوله: «يعتبر قانون اتحاد جنوب افريقيا، لندن ١٩٠٩، ووعد بلفور، لندن ١٩١٧، من بين القرارات المختلفة التي كان لها تأثير على حياة ومصائر شعوب ما يسمى العالم الثالث، واكثر قوة على فضح جوهر الايمان بسمو العرقية، واشملها على اظهار قدرة العالم الغربي على تحويل وترجمة امتداد قوته واضفاء الشرعية عليه تحت ستار القانون الدولي والاخلاق، وهاتان الوثيقتان وضعتا دون اي اعتبار لحقوق وتطلعات الشعوب التي اخضعت للقوة، وقد بُررتا على اساس انهما من اسمى المسؤوليات والمبادىء الاخلاقية للحضارة الغربية. وهكذا، باسم الليبرالية البريطانية، لا يفقد السكان الأصليون في فلسطين وجنوب افريقيا بيوتهم واراضيهم وجميع حقوقهم فحسب، بل يلقون انفسهم وقد نزعت عنهم هويتهم واخضعوا لارادة الاقوياء. كما فرضت عليهم الضرائب والانظمة الادارية وفق خطة تقضي بتأمين حياة الاستعمار ووجود المستعمرين»(٣).

وقد نما الكيانان، قبل الحرب العالمية الثانية، في كنف الاستعمار البريطاني؛ ولكن بعد الحرب انهار الاستعمار القديم (فرنسا – بريطانيا). وطرأت تغيرات كثيرة على موازين القوى الدولية، مما حدا بالكيانين العنصريين إلى التحول عن بريطانيا باتجاه الولايات المتحدة الاميركية التي خرجت من الحرب كقوة امبريالية جديدة وقوية.

وقد استطاعت دولة «اسرائيل»، عقب انشاء دولتها سنة ١٩٤٨، أن تكسر قيود تبعيتها إلى بريطانيا؛ بينما ظل حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا أسير السياسة البريطانية حتى سنة ١٩٦١، حيث تمكن من الخروج من الكومنولث، ومن ثم تمكن من فك ارتباطاته بالدولة الانكليزية. وانطلاقا من ذلك اصبحت الولايات المتحدة واسرائيل

وجنوب افريقيا تقف في جبهة واحدة امام نضالات شعبي فلسطين وافريقيا الجنوبية من أجل نيل حقوقهما الوطنية – القومية. وهذا المنطق، بالطبع، ينسجم والنية الامبريالية الغربية ومقولاتها التي تشكل هذه الدول جزءاً كبيراً منها. وعن هذين الموقعين المتقدمين للامبريالية العالمية جاء في تقرير «لجنة ماديسون»: «ان الولايات المتحدة تجد في تأدية دورها كـ «شرطي عالمي» اصدقاء مخلصين ونافعين في دول كإسرائيل وجنوب افريقيا، رغم انهما يسببان لها الاحراج احياناً. وبالمقابل، تحاول كل منهما الاستفادة من التأييد الاميركي لتعزيز وضعها الداخلي»[٤].

الأقلية البيضاء واللاسامية

إن العلاقة بين اسرائيل والأقلية البيضاء في جنوب افريقيا لا تخلو من بعض المفارقات «العقائدية». فالحزب الذي تسلم زمام السلطة في جنوب أفريقيا سنة ١٩٤٨، يظهر عداءه للصهونية واليهود معاً. وكان، ابان الحرب العالمية الثانية، متعاطفاً مع دولتي المحور: ايطاليا الفاشية والمانيا النازية. وجميع رؤساء الوزراء الذين ينتمون لهذا الحزب، ابتداء من «مالان» مروراً بـ «ستريجيدوم» و «فيردورد» وانتهاءً بـ «فورستر»، معروفون بميولهم النازية. ففورستر، الرئيس الحالي لحكومة جنوب افريقيا، هو نفسه الذي اعلن على الملأ سنة ١٩٤٢: «إننا نؤمن بالقومية المسيحية الحليفة للاشتراكية القومية... التي يسمونها، في ايطاليا: الفاشية، وفي المانيا: النازية، وفي جنوب افريقيا: القومية المسيحية»[٥].

لذا، وعلى ضوء افكار كهذه، لا بد من أن يتوقع المرء ان تتسم العلاقات بين الدولتين بعداء لا هوادة فيه، نظراً للتحالف الذي كان قائماً بين جنوب افريقيا، والمانيا الهتلرية. ولكن الواقع اثبت اموراً مغايرة لذلك. والجدير بالذكر، أن ابواب الحزب القومي بقيت موصدة أمام اليهود في جنوب افريقيا، ولم يسمح لهم بالانخراط في صفوفه إلا سنة ١٩٥١ إثر زيارة موشي شاريت، رئيس حكومة اسرائيل، إلى جنوب افريقيا. ولكن، وعلى الرغم من توطد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا، فإن النزعة المعادية لليهود (اللاسامية) لا تزال تعتلج في صدور البعض من الاقلية البيضاء الحاكمة هناك؛ «فأخيراً ظهرت حركة شباب مؤيدة للنازية، تقوم بممارسات لاسامية ضد اليهود الجنوب افريقيين، وهذه الممارسات أدت إلى تزايد هجرة اليهود من جنوب افريقيا»[٦]. وهذه الحركة التي يتزعمها رودولف شميث، من سكان جوهانسبورغ، اصدرت قراراً يمنع دخول اليهود والسود في المؤسسات التابعة لها.

اليهود في جنوب افريقيا

منذ الأيام الاولى للاستعمار الاوروبي الاستيطاني في جنوب افريقيا كان اليهود «بارزين ضمن الهيئات التي كان لها تأثير كبير على شؤون التجارة والمال والصناعة فنحن نجدهم في مقدمة الذين اقاموا اول مركز تجاري على شواطىء تايبل باي سنة ١٦٥٢. وعندما طرحت قضية انشاء غرفة تجارية في كيب تاون سنة ١٨٦٠، كان على رأس المتحاورين يهودي اسمه تشارلز مانويل، وعند اختتام المؤتمر الذي ناقش نظام

التبادل التجاري القديم، انتخب اليهودي شاؤول سليمان رئيساً لمجلس ادارة غرفة التجارة»[٧]. وفي حقلي التجارة والصناعة برز اليهودي لودفيغ فاينر وهو الذي برع في شؤون غرفة تجارة كيب تاون وجمع بين عضويته في البرلمان الجنوب افريقي، وترؤسه لمصانع فان ديربيل وشركاه، وبين منصب الناطق الرسمي لـ عالم التجارة والصناعة. كما كان مستشاراً للحكومة في شؤون السكك الحديدية[٨]. وكان اليهودي الآخر مير كاسيل أول رئيس لغرفة تجارة كيب تاون سنة ١٨٥٣.

وحين تأسست غرفة تجارة نتال سنة ١٨٥٦، كان العديد من التجار اليهود قد لعبوا دوراً رائداً في مشاريعها. وبعد اكتشاف الذهب بفترة وجيزة، تأسس مجلس «ويتوتر ساند» للمناجم، وقد شارك فيه اليهود مشاركة فعالة من امثال: كارل هانو الذي كان نائباً لرئيس المجلس ورئيساً لمجلس الادارة، وغيره من ابناء دينه. وقبل أن يكون بجنوب افريقيا بورصة، كان يدير دفة العملات سماسرة يهود امثال م.ل. نبسوسات. وبعد انشاء البورصة في كيمرلي، نشط اليهود بفعالية وكان من اهمهم ن. ابراهامز، وبرنارد كلبير وغيرهما. ولعل اوضح مؤشر على فعالية اليهود في بورصة جوها نسبورغ، في ايامها الاولى، هو عدد الشركات اليهودية الأعضاء فيها؛ حيث بلغ ما يقارب المئة شركة سنة ١٨٨٩[١٠].

فاليهود في جنوب افريقيا الذين كان عددهم في اعقاب الحرب العالمية الثانية حوالي ١٢٠,٠٠٠ نسمة وبوضعهم المرموق في حقول المال والتجارة والصناعة، يعدون من أغنى الأقليات اليهودية في العالم. وقد استمرت هذه الأقلية تحتل مركزها في الاقتصاد الجنوب افريقي ، وحتى اذا «استثنينا اصحاب الشركات الضخمة مثل cantral min-ing red mines de F.R. philipps، والشركة الأنجلو – اميركية لصاحبها ارنست اوينهامر، محتكر الماس، فان الطائفة ممثلة أيضاً على مستوى ممتاز في الأوساط المنجمية والمصرفية والتجارية»[١١].

وبما أن ٩٠٪ من أبناء الطائفة اليهودية في جنوب افريقيا يؤمنون بالصهيونية، فمن المؤكد انهم ساهموا إلى حدٍ كبير بتطوير العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتقويتها. وقد تميز اليهود الجنوب افريقيين بالولاء المزدوج: الولاء لجنوب افريقيا، وهو بمثابة وطنهم، والولاء للصهيونية ودولتها اسرائيل؛ فقد صرح الحاخام ويلر في المؤتمر الدولي الثامن للاتحاد العالمي للتهديد القومي الذي عقد في لندن في تموز (يوليو) سنة ١٩٥٣ موضحاً موقف اليهود في جنوب افريقيا من العنصرية البيضاء فيها، وموقفهم حيال اسرائيل بقوله: «ان الطائفة اليهودية قد قررت ألا تعلن موقفها من مسألة المواطنين الأصليين، لأنها تسعى لمساعدة اليهود في البلاد الأخرى. إن يهود جنوب افريقيا يفعلون اقصى ما بوسعهم لمساعدة اسرائيل اكثر من اية مجموعة اخرى. والطائفة ليس بوسعها ان تطلب من الحكومة السماح بنقل الأموال وتصدير البضائع إلى اسرائيل، وان تحتقر بنفس الوقت هذه الحكومة»[١٢]. ان الولاء لاسرائيل، لدى الاقلية اليهودية في جنوب افريقيا، يتغلب على ولائها لوطنها. واحترامها لحكومة الاقلية العنصرية البيضاء، هو احترام قسري تفرضه ضرورة مصلحة اسرائيل.

بداية العلاقة بين الصهيونية والاقلية العنصرية البيضاء

على الرغم مما اعترى العلاقة التي تربط اسرائيل بجنوب افريقيا من نكسات، فقد اتسمت بسمة الصداقة المستمرة، إذ أن هذه النكسات كانت محدودة، وتعود إلى ظروف تتعلق بخصوصية كل من البلدين، مما جعلها لا تعدو كونها اهتزازات عالقة على السطح دون أن تؤثر في الاعماق. وهذه الصداقة ليست حديثة العهد، بل تعود بجذورها إلى الفترة التي تقرر فيها مصير فلسطين داخل اروقة الامم المتحدة سنة ١٩٤٧، اثناء انعقاد الدورة الخاصة بفلسطين. ففي ذلك الوقت، كان وفد جنوب افريقيا من اقوى المؤيدين لمشروع التقسيم. فقد ذكر المستر لورنس عضو وفد جنوب افريقيا في الامم المتحدة، في أحد بياناته ان رئيس وزراء بلاده الجنرال سمطس كان احد واضعي تصريح بلفور الاصليين، واكد أن تأسيس وطن قومي لليهود كان سياسة قومية صريحة منذ سنة ١٩١٩[١٣]. ومما يذكر هنا ان وشائج صداقة شخصية عميقة كانت تربط بين الجنرال سمطس وحاييم وايزمان. فالأول كان اول رئيس وزراء لجنوب افريقيا، والثاني كان اول رئيس دولة لاسرائيل.

ولكن هذه العلاقة لم تكن تسير على خط متواز، بل كان يتخللها، في فترات معينة، بعض الفتور والبرودة. فأثناء دعوة يوثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، سنة ١٩٧١، البلدان التي تقاوم الاستعمار والعنصرية إلى تقديم تبرعات للجنة التحرير الافريقية بواسطة منظمة الوحدة الافريقية «تعهدت اسرائيل بتقديم ١٠ آلاف ليرة. وبالرغم من رفض اللجنة لهذا التعهد، على أساس ان اسرائيل هي دولة عنصرية واستعمارية، هدفها زيادة التسلل في افريقيا اغضب هذا الموقف لاسرائيل جنوب افريقيا، التي ردت على ذلك بتقييد التحويلات المالية الى اسرائيل»[١٤]. وحيال ردة الفعل هذه من قبل جنوب افريقيا، اسرعت اسرائيل إلى تقديم تفسير لموقفها، متذرعة، بأن هذه الأموال ليست لدعم حركات التحرر الافريقية، وانما للجنة الامم المتحدة من أجل صندوق تعليم اللاجئين الأفارقة. وعرفت الصداقة القائمة بين النظامين توتراً آخر سنة ١٩٦١؛ حيث صرحت اسرائيل، عبر مندوبها في الامم المتحدة، معلنة ادانتها لنظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، ووقوفها إلى جانب دول العالم الثالث. وفي سنة ١٩٦٢، اتخذت الجمعية العمومية قراراً يدعو جميع الدول إلى الانهاء الفوري لأية علاقات ديبلوماسية أو تجارية او عسكرية او ثقافية، ما زالت تقيمها مع نظام الاقلية العنصري، وغير الشرعي في جنوب افريقيا، وبالرغم من تصويت اسرائيل إلى جانب القرار المذكور، والقرارات المماثلة التي تلته، والتي اتخذتها الهيئة الدولية في السنوات اللاحقة، فإنها لم تقدم، من جانبها، على تنفيذه او على تنفيذ غيره من القرارات.

وما ان وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حتى أخذ مسار العلاقات منحى جديداً. فإثر الحرب مباشرة، صرّح وزير العمل الجنوب افريقي، «ان فشل العرب في هزم اسرائيل من شأنه ان يعزز مركز جنوب افريقيا، وسيجعل الزعماء الافارقة المتطرفين

يعيدون النظر في تهديداتهم لنظام الحكم في جنوب افريقيا»[١٥]. وحتى هذا التاريخ كان التوازن لا يزال قائماً في العلاقات الاسرائيلية – الافريقية. ولكن في عام ١٩٧٣، وإثر حرب تشرين الأول (اكتوبر) انهارت توازنات تلك العلاقات، مما حدا باسرائيل إلى التحول لاقامة تحالف مكشوف مع الانظمة الافريقية الرجعية وبخاصة جنوب افريقيا. وسبب هذا التحول يعود إلى التباعد، الذي تم بين الدول الافريقية واسرائيل، وإلى فك عرى التعاون الذي كان قائماً بين الطرفين؛ وقد حدث هذا «نتيجة السياسة التي اتبعتها الدول العربية في اعقاب الحرب، اضافة إلى وعي الدول الافريقية لمواقف اسرائيل المعادية. وخير مثال على ذلك: تصويت اسرائيل ضد استقلال الجزائر في الامم المتحدة سنة ١٩٥٦. وتصويتها ضد برنامج الانتخابات العامة في الكاميرون سنة ١٩٥٩، كذلك تصويت اسرائيل ضد قرار شجب تفجير فرنسا للقنبلة النووية في الصحراء الكبرى. وفي سنة ١٩٦٠ امتنعت اسرائيل عن التصويت على قرار استقلال: تنجانيقا ورواندا وبوروندي»[١٦]. وفي السبعينات، وقفت اسرائيل ضد استقلال انغولا وروديسيا، وأيدت الاعتداءات الجنوب افريقية ضد انغولا وغيرها من الدول المحيطة والمستقلة. وقد أدت حرب ١٩٧٣، في النهاية، إلى القطع الجماعي للعلاقات الرسمية بين الدول الافريقية واسرائيل. وحول هذا الموضوع الناتج عن تفكك العلاقات الافريقية – الاسرائيلية وانقطاعها، قالت صحيفة دافار الاسرائيلية: «بعد ان فقدت اسرائيل رؤوس الجسور التي كانت لديها في القارة الافريقية، استوجب الأمر توثيق التقارب مع جمهورية جنوب افريقيا»[١٧].

أما اسباب حرص اسرائيل على إبقاء علاقتها، في الفترة السابقة لحرب الـ٦٧، مع جنوب افريقيا، مغلفة بضباب اصطناعي فهي:

«١ – محاولة اسرائيل الحيلولة دون تقديم قرائن إضافية تشير إلى عنصريتها.

«٢ – إيهام الرأي العام العالمي عامة والافريقي خاصة بأنها بعيدة عن جنوب افريقيا»[١٨].

ويعلل زلمان بيرس هذا الحرص بالأسباب التالية:

«١ – الخشية من ان تؤدي العلاقة العلنية إلى ابتعاد العالمين الحر والاشتراكي عن اسرائيل، في وقت كانت فيه بأمسّ الحاجة للاعتراف الدولي.

«٢ – الخوف من تقديم تصديق شرعي للتمييز العنصري.

«٣ – سعي اسرائيل لايجاد اصدقاء جدد في القارة الافريقية»[١٩]

استمر الحذر الاسرائيلي حتى سنة ١٩٦٧؛ حيث تكشف خداع اسرائيل، ودورها المناوىء والمعادي لحركات التحرر العربية والافريقية. وفي كل الحروب التي خاضتها اسرائيل ضد العرب، كانت تلقى التأييد من جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد كتب شمعون بيكر: «من المثير للاهتمام ان حكومة جنوب افريقيا وكذلك صحفها المختلفة والرأي العام اظهرت جميعها تأييداً قوياً لاسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣. وكان هذا تعبيراً عن الاعتراف بأن حرب اسرائيل من اجل وجودها وامنها مرتبطة ايضاً، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بوضع جنوب افريقيا»[٢٠].

التشابه الايديولوجي والتاريخي بين العنصرية والصهيونية

يعود التشابه بين كل من بريتوريا وتل – أبيب ليس إلى كون اسرائيل وجنوب افريقيا تتقاسمان المصير المشترك، وليس لانهما تناضلان من أجل وجودهما وبقائهما وسط الاغلبية المحيطة بهما، وفق الرأي السائد في جنوب افريقيا، وحسب، وانما لواقع انتماء كل منهما إلى مجتمع تعدّدي، كثير القوميات، مكون من مجموعات عرقية واثنية * مختلفة. ففي جنوب أفريقيا سكان أصليون ومستوطنون أوروبيّو الاصل.

وبنظرة تحليلية لايديولوجية كل من الصهيونية والعنصرية، يتبين لنا مدى التشابه بينهما، الذي يبلغ حد التطابق والتكامل.

عند ولادة الفكرة الصهيونية، رفضت بعض الجماعات اليهودية، بادىء الامر، هذه الايديولوجيا لأنها تتناقض حسب اعتقادها، مع الدين اليهودي. وقد حدث الشيء نفسه لدى الطرف الآخر، إذ ان الدعوات العنصرية للبويريين البيض الهولنديين سببت انقساماً وشرخاً في الكنيسة المسيحية الهولندية على وجه الخصوص. فقد كانت الكنيسة الهولندية، كنيسة المستوطنين الافريكاتيين، واعتماداً على بعض عبارات العهد القديم (التوراتي)، تعتقد ان عدم المساواة بين الاجناس والاعراق البشرية هو أمر مقدر من السماء. وعليه فإن السود الذين تعتبرهم الكنيسة من سلالة حام، مقدَّر لهم ان يخدموا البيض، وفق ما تزعمه. ونظر الافريكاتيون إلى السود على انهم ادنى مرتبة منهم، ومنحطين وغير متمدنين.

والصهيونيون، يعتمدون، أيضاً، على مقاطع توراتية مماثلة، لتسويغ ادعائهم واستعمار فلسطين. فإضافة إلى زعم الصهيونيين أنهم يحملون المدنية إلى منطقة آسيوية همجية متخلفة، فقد زعموا ايضاً ان فلسطين هي ارض الميعاد المعطاة من الله لنبيهم موسى وإلههم (يهوه). فالصهيونية، اذاً، هي فكرة عرقية، وعلى هذا الاساس تقسم العالم وفق القاعدة التالية: «يهودي وغير يهودي». وبهذا التقسيم العامودي تقفز فوق «أكوام»، إن صح التعبير، من التناقضات الاجتماعية على الصعيدين العالمي والاقليمي. وجنوب افريقيا، تنطلق ايضاً من هذه الارضية العقائدية؛ فالاقلية تقوم على خدمة الشعب المختار: البيض، الموازي لليهود، عند الصهيونين في فلسطين. أما عداء الصهيونية للّاسامية، فليس سوى وسيلة استقطابية، لحث «يهود الشتات» على الهجرة إلى فلسطين.

---

* بعد توغل (البورز) في جنوب افريقيا، قاموا بعزل السكان الافارقة، واختلقوا لهم قومية وايديولوجية ولغة، خاصة بهم، تتناقض مع قومية السكان الاصليين وايديولوجيتهم ولغتهم. وبعد اكتشاف الماس والذهب في القرن التاسع عشر، تعرض البورز لهجمات من المستعمرين (الانكلوفون) الاوروبيين غير الهولنديين، حيث دارت بين الجماعتين معارك دامية. ولكن وحدة المصالح من منظور استغلال الثروات الطبيعة والانسانية لجنوب افريقيا، دفعت المستعمرين المتحاربين لتجاوز صراعاتهم، وتشكيل اتحاد جنوب افريقيا.

فقبل قيام العلاقة الحالية بين النظام الصهيوني «السامي» والنظام العنصري «اللاسامي» كانت هناك علاقات قديمة بين السامية الصهيونية، واللاسامية في اوروبا. ففي بداية بزوغ الفكرة الصهيونية، اقام هرتزل تعاوناً وثيقاً مع وزير داخلية روسيا القيصرية. وعقد كاستنر، سكرتير اللجنة الصهيونية في بودابست، اتفاقية مع أدولف ايخمان المعروف بعدائه الكبير لليهود. وتعتمد كل من العنصرية والصهيونية على المبدأ المكيافيلّي القائل: «الغاية تبرر الواسطة». كما أن المضمون العنصري لكليهما، متطابق تاريخياً وفلسفياً وعملياً:

– تاريخياً ينطلق كل من الكيانين من فكرة الاستعمار الاستيطاني – العنصري، الذي هو ابشع اشكال الاستعمار، قديماً وحديثاً.

– فلسفياً (عقائدياً): يرتكز كل منهما على الاساس الفلسفي ذاته «العنصرية + التفوق العرقي»؛ وهذا أعلى المفاهيم العنصرية. «الشعب المختار» في جنوب افريقيا، و «شعب الله المختار + ارض الميعاد» لدى اليهود في فلسطين المحتلة.

– عملياً: فهذه الاسس، من الطبيعي ان تعزز ممارسات عملية، وهذه تؤدي إلى التطبيق الحي للعنصرية.

وهذه الاسس الثلاثة تكشف جلياً ومطلقاً، المضمون العنصري لكل من الكيانين المنزرعين في جنوب افريقيا وفلسطين العربية. وخلاصة القول، ان الصهيونية والعنصرية تحدد مكانة الفرد، على أساس عرقه اكثر من تحديدها على الاساس الديني. والممارسات العنصرية في كل منهما ستؤكد صحة ذلك.

الممارسة العنصرية واحدة في اسرائيل وفي جنوب افريقيا

يدرك الكيانان العنصريان أنهما يؤديان مهمة واحدة، هي في خدمة شبكة الامبريالية العالمية. وتتمثل هذه المهمة في كونهما قاعدتين متقدمتين للأمبريالية، في آسيا وافريقيا. واطماعهما تهدف إلى تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة التي تحيط بهما. فالاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، والاستعمار المماثل له في جنوب افريقيا هما وجهان من طبيعة واحدة لاستعمار استيطاني، يرتكز على احتلال ارض الغير والحلول محلهم. وانطلاقاً من هذا الاساس، جاءت الممارسات العملية تجسيداً لا انحراف فيه للايديولوجيا العرقية. فكما بدأت الحركة الصهيونية تمول «الصندوق القومي اليهودي» لشراء ارض فلسطين واقامة مستوطنات عليها، تمهيداً لقيام الدولة اليهودية، اتبعت الحركة العنصرية البويرية الاسلوب ذاته. وفي هذا الصدد قال موشي دايان: «نحن جيل من المستوطنين، وبدون الخوذة الفولاذية والمدفع لا نستطيع غرس شجرة أو بناء منزل»[٢١]. وفي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٩ قال دايان ايضاً: «ان العرب يعتبروننا غزاة استولوا على بلد عربي وحولوه إلى دولة يهودية؛ وهم على حق، اننا لم نأت، لنقدم مساهمة للبلدان العربية، انما اتينا لنقيم دولتنا»[٢٢]. وهذا القول مطابق لقول صرح به فيرودورد سنة ١٩٦٣، فقد قال: «ان المشكلة، في ابسط صورها، هي اننا

نريد ان نبقي جنوب افريقيا بيضاء، وبقاؤها بيضاء يعني شيئاً محدداً هو : السيطرة البيضاء، وليس القيادة ولا الارشاد، بل السيادة والسيطرة»[٢٣].

في كلا البلدين جرى، ولا يزال يجري، استلاب الارض وابعاد اهلها الشرعيين. الفلسطينيون يبعدون إلى خارج الحدود، والافارقة يبعدون إلى «مناطق التوطين» التي يحددها النظام العنصري لهم. فالهدف المشترك الاول بين الكيانين[٢٤] اذاً هو السيطرة على الارض وسلبها من سكانها الأصليين؛ فالارض الفلسطينية ليست ارضاً عربية وانما «ارض يهودية» في منطق الحركة الصهيونية، وارض جنوب افريقيا ليست للافارقة بل للاقلية العنصرية البيضاء. ولا يحق للسود، بناء على ذلك، امتلاك اراض او حتى السكن الدائم، ولهذا فقد حرمت الاكثرية الساحقة من العرب والافارقة من املاكها واراضيها وحقوقها.

وثمة نقطة اختلاف، هنا، تنبغي الاشارة إليها، وهي تتعلق بتنفيذ مشروع الاستيطان. فبالنسبة للمستعمرين البيض (البويريين) الأوائل، فقد كان تمركزهم سهلاً؛ حيث ان القبائل الافريقية لم تكن تعرف معنى «الملكية الخاصة»، ولهذا لم تعارض إقامة الأجانب هناك، إلى ان اتضح لها المغزى الحقيقي لامتلاك الاراضي من قبل البيض. أما الصهاينة، فقد كان وضعهم معكوساً في فلسطين؛ حيث جوبهوا، منذ بدء هجراتهم، بمعارضة شعبية فلسطينية.

تنبع الممارسات العملية، حيال السكان الأصليين، من الطبيعة العرقية لكل من النظامين. ففي البلدين، سكان أصليون ومستوطنون. وتتفرع عن هذا التقسيم فروع تتأثر سلبيا، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، من جراء التمييز العنصري. فالمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان اسرائيل كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

١ – اليهود المتحدرون من اصول اميركية واوروبية ١,٤ مليون نسمة (أشكناز).

٢ – اليهود المتحدرون من اصول آسيوية وافريقية ١,١ مليون نسمة (سفارديم).

٣ – عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨: ٠,٣ مليون نسمة.

٤ – عرب الـ ١٩٤٨ والاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧: ١,١ مليون نسمة[٢٥]. والخط العنصري الفاصل بين هذه المجموعات، يقع بين يهودي – وعربي *

والمجموعات التي يتألف منها سكان جنوب افريقيا كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

---

* صرحت عضو الكنيست «شولاميت آلوني» لصحيفة يديعوت احرونوت الصادرة في ١٩٧٨/٦/٢٥ بقولها: نحن في طريقنا لإدخال المفهوم الذي بموجبه يوجد تباين نوعي ومعياري أساسي بين اليهود وغير اليهود إلى اذهان اليهود. وبعبارة اخرى سيكون لشعبنا الحقوق التي لا يمكن ان يتوقعها الاخرون. مثل المبدأ الذي يوحي بكل قوانين وانظمة الدولة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، والاحوال الشخصية، وقانون العائلات، وموازين المواطنية. فهذا المبدأ يملي علينا التصرف حيال الاسرائيليين العرب والبدو اهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، وطريقتنا في اعتبار تطلعاتهم وحقوقهم.

بيض هولنديون ٣,٥ مليون نسمة.
ملونون ١,٩ مليون نسمة.
آسيويون ٠,٦ مليون نسمة.
افارقة ١٣ مليون نسمة[٢٦]. والخط الفاصل بين هذه المجموعات يقع بين الابيض والافريقي الأسود.

والتمييز العنصري، في كلا التجمعين، يتفاوت بين شريحة عرقية وأخرى وفق تراتب كل منهما الاجتماعي – العرقي. وهذا يؤكد بما لا يقبل الجدل، مدى الاضطهاد الذي يتعرض له السكان الاصليون الذين يقفون في أسفل السلم الاجتماعي، بالنسبة إلى جميع الأصعدة: الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد تميز الاضطهاد العنصري ضد السكان الاصليين بالقيود التي فرضت عليهم من قبل الكيانين العنصريين. وقد تمثلت هذه القيود في جنوب افريقيا بـ :

« – لا يحق للافريقي ان يصوت حتى على مستقبله.
« – يحظر عليه امتلاك ارضه.
« – يتعرض دائماً للاقتلاع من المكان الذي يعيش فيه.
« – يحظر عليه مغادرة المكان او المنطقة التي يقطنها دون اذن بذلك.
« – لا يحق له امتهان حرفة يحترفها الرجل الابيض.
« – يحظر عليه الاضراب والتظاهر»[٢٧].

وفي اسرائيل، لا يزال الخلاف قائماً حول كيفية اخضاع الشعب الفلسطيني، وحول ما اذا كان من الافضل اعتماد الاتجاه الديموغرافي في (الاغلبية اليهودية) او الاتجاه الجغرافي (اسرائيل الكبرى). وقد كتب عالم الاجتماع «بيرس» سنة ١٩٧١ ذاكراً ان ٩١٪ من اليهود الاسرائيليين وافقوا على افضلية تهويد المناطق وتقليل عدد العرب، وان ٧٦٪ وافقوا على ان العرب لن يصلوا إلى مستوى التقدم الذي بلغه اليهود، وان ٨٦٪ وافقوا على عدم اختلاط العرب باليهود، او تأجير فرد منهم غرفة في أحيائهم[٢٨].

وعلى الصعيد الثقافي والتعليمي، فإن النظام العنصري في جنوب افريقيا يعتمد التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية، ولكن مجانية التعليم هذه لا تشمل السكان الافارقة. كما يعتمد، بين السكان الأفارقة، التعليم القبلي، اي تعليم كل قبيلة لغتها الخاصة؛ حيث يصبح من الصعب قيام تفاهم بين القبائل، ومن ثم يؤدي هذا إلى إحباط المشاعر الوطنية ومنع نموها. اما اسرائيل، فإنها تعتمد التعليم المجاني في قوانينها التربوية – التعليمية، ولكنها لا تطبق هذا المبدأ بحزم، في الوسط العربي. وكي تحول دون تعليم الناشئة العربية، تضع العراقيل والعقبات المختلفة، وبخاصة الأعباء الاقتصادية أمامهم؛ فالوضع الاقتصادي المتأزم يدفع بالطلاب العرب إلى ترك المدارس والاتجاه نحو العمل في المؤسسات الصهيونية، فتكون اسرائيل قد استنزفت اليد العاملة العربية، ووضعت حداً لنمو الطلاب العرب. اضافة إلى ما تعرضت له المناهج التربوية من حذف

وتشويه لطمس الثقافة الوطنية العربية، ويضاف إلى هذا كله مصادرة المنشورات المدرسية والادبية والفكرية التي تبحث قضايا الامة العربية وثوراتها الوطنية. وبعض المصادر[٢٩] تقول ان ٦٠٪ من الفتيان اليهود الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٤ و ١٧ سنة منتظمون في المدارس. و ٢٠٪ فقط من الفتيان العرب، من الفئة ذاتها، هم منتظمون في المدارس. اما في جنوب افريقيا، فقد بلغت تكاليف التعليم سنة ١٩٦٢ المعدلات التالية: ١٢ راندا، والراند يساوي ١,٤ دولار، للتلميذ الافريقي، مقابل ٦٢ راندا للملونين، و ١٤٧ راندا للمستوطن الأبيض. إضافة إلى هذا المستوى المتدني للتعليم، وضعت عراقيل شتى امام الافارقة للحؤول دون دخولهم الجامعات[٣٠].

وعلى صعيد العمل، فالتمييز العنصري لا يقل، كما وكيفا، عن الاصعدة الاخرى. فالاستغلال الصهيوني لليد العاملة العربية بارز. رغم اعتماد الزراعة والصناعة، ما عدا الصناعة العسكرية، في اسرائيل على العمال العرب؛ فالتمايز في الاجور وساعات العمل، بين العامل العربي والعامل اليهودي، يكشف ابشع اشكال التمييز العنصري. اما في جنوب افريقيا، يمنع على الافريقي العمل في بعض الحقول الاقتصادية؛ وقد اقيمت مكاتب للتدقيق في دخول السود إلى المناطق البيضاء لضرورات الامن * . واجرة العامل الافريقي لا تتجاوز الـ ٤٤ راندا، بينما الابيض يتقاضى ٨٩ راندا. وقد ادى الاضطهاد والتمييز هذان إلى وقوع اضرابات عديدة، ففي سنة ١٩٧٣ بلغت الاضرابات العمالية في جنوب افريقيا ٢٤٦ اضرابا. وفي سنة ١٩٧٨، انحسرت اضرابات الحركة العماليةالى حدود الـ ٥٠ إضرابا. وفي الشهور الماضية، من العام الحالي شهدت جوهانسبورغ اضخم اضراب للعمال غير المهرة، ضم ١١ ألف عامل من السود. أما في اسرائيل، فالاضرابات والمظاهرات العربية لا تعد ولا تحصى وهي في حركة مستمرة ومتنامية.

التعاون العسكري

ان التعاون العسكري بين جنوب افريقيا واسرائيل يشكل قمة التكامل الاستراتيجي بينهما، لا سيما وان جنوب افريقيا تعتبر اسرائيل خط الدفاع المتقدم لها. وتقول صحيفة الجويش افيرز ان مستقبل المرور بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي هو مسألة أساسية بالنسبة لاسرائيل توازي أهمية طريق رأس الرجاء الصالح بالنسبة لجنوب افريقيا. فاذا ما سقطت هذه المنطقة في ايد معادية تصبح طريق رأس الرجاء الصالح معرضة في الشرق، وتصبح القضايا الامنية بالغة الخطورة بالنسبة لجنوب افريقيا. وبالنسبة لاسرائيل فان وجود امة متيقظة وقوية اقتصادياً في اقصى جنوب القارة الافريقية يشكل عنصراً مهماً في استراتيجية ضمان مؤخرتها. وللحفاظ على هذا التكامل الاستراتيجي، توطد التعاون العسكري بين الكيانين؛ والتعاون بين الكيانين

---

* لقد كشفت اضطرابات سويتو (Soweto) والاضرابات التي تبعتها الممارسات الوحشية التي مارستها شرطة النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد العمال السود، المحاصرين كالحيوانات في المناطق المسيجة، والذين يقطنون في (البنتوستانات) معرضين للبطالة والمرض، وكيفية نزعهم عن عائلاتهم.

ليس حديث العهد بل يعود إلى سنة ١٩٤٧. وفي هذا الصدد، يقول بنيامين كاجان، في كتاب له: «ان ممثلي الهاغاناه في جنوب افريقيا جندوا متطوعين، بحرية، وبدون اي عقبات من قبل الحكومة»[٣١]. وفي سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، لم يكن لدى الهاغاناه سوى بضعة طيارين، وقد شكل طيارو جنوب افريقا المتطوعون للقتال مع العصابات الصهيونية اكبر فريق بعد الفريق الاميركي. ويؤكد ذلك اوري افنيري العضو السابق في منظمة مناحيم بيغن الـ «ارغون زفاي ليئومي» في كتابه: اسرائيل دون الصهيونيين، فيذكر ان موشي دايان كان يقاتل، خلال حرب ١٩٤٨، تحت قيادة ضابط من جنوب افريقيا على الجبهة الشمالية السورية[٣٢].

وسنة ١٩٦٧، توثقت العلاقات بين الكيانين؛ حيث سمحت حكومة فورستر للمتطوعين الجنوب افريقيين بالعمل في الوظائف المدنية والعسكرية في اسرائيل، وسمحت ايضا للمنظمات الصهيونية في جنوب افريقيا بتحويل الاموال الى اسرائيل. وعندما قطع الجنرال ديغول المساعدات الفرنسية عن اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، بادرت حكومة بريتوريا الى إرسال الذخيرة والاعتدة الحربية إلى تل – أبيب، كما قام مركز جنوب افريقيا لنقل الدم، بتقديم الدم لاسرائيل عقب حرب ١٩٧٣[٣٣]. وخلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ طارت بعثة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، من اجل دراسة تكتيك الأسلحة الاسرائيلية واستخدامها. وبعد عودة البعثة، أصبحت معركة ١٩٦٧ تدرس في المدارس الحربية في جنوب افريقيا. وبعد حصول الاسرائيليين على تصاميم محرك طائرة «الميراج» الفرنسية، ارسلوا نسخا عن التعديلات التي ادخلوها عليه إلى جوهانسبورغ [٣٤]. وعن موقف بريتوريا من حرب ١٩٦٧، علقت صحيفة برسيكشف في آب (اغسطس) ١٩٦٧ بقولها: ان الحرب التي وقعت في الشرق الاوسط اثارت اهتماما محموما وتعلقا عاطفيا في انحاء مختلفة من العالم، ولكن اولئك الذين شعروا بارتباط شخصي عميق كالذي احسته جنوب افريقيا[٣٥] قلة... وفي وضع كهذا من الطبيعي ان ينظر اهالي جنوب افريقيا إلى الاسرائيليين كابناء مصيبة واحدة، وان يهبوا لنجدتهم ومساعدتهم. وإثر الحرب، بدأت حكومة بريتوريا تنظيم تصدير الدبابات إلى اسرائيل معلنة «مرحلة جديدة» من التعاون بين البلدين، ودبابة جنوب افريقيا ضخمة للغاية، اذ تزن ستين طنا، وهي مسلحة بمدفع ثقيل، ومصممة على طراز الدبابة البريطانية الحديثة، وهذه اشارة واضحة إلى الدبابة البريطانية التي كانت اسرائيل تنوي شراءها من انكلترا[٣٦] * واشارت الصحف الاميركية إلى ان جنوب افريقيا تصنع الرشاش الاسرائيلي عوزي بموجب ترخيص. وهذا مخالف لقرار مجلس الأمن رقم ٢٨٢ الصادر في ٢٣تموز (يوليو) سنة ١٩٧٠، الذي يطالب جميع الدول الاعضاء بالغاء جميع الرخص والبراءات العسكرية الممنوحة لحكومة جنوب افريقيا

---

* جاء في كتاب الكولونيل بنيامين كاجان «المعركة السرية من اجل اسرائيل»: «سنة ١٩٥٥ كنا لا نزال بحاجة إلى دبابات ثقيلة، و قد علمنا ان حكومة جنوب افريقيا قد تكون مستعدة لبيع بعض الدبابات من طراز سنتوريون التي حثها البريطانيون على شراء كمية منها. وقد رجونا ان يكون زعماء جنوب افريقيا مسرورين بالسماح لنا بأخذ الفائض منها» .

اولشركات صنع الاسلحة فيها[٣٧]. ولم تبق العلاقات العسكرية في حدود المساعدات العسكرية المتبادلة، بل تعدتها إلى الامدادات البشرية، ومن هذه الامدادات ارسال ما يقارب ١٥٠٠ شخص من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، والاشتراك في حرب ١٩٧٣ كجزء من القوات الاسرائيلية المسلحة، وتطوع عدد كبير من المواطنين للمشاركة في الجهود العسكرية وغير العسكرية في اسرائيل. وبالمقابل، ارسلت اسرائيل الى جنوب افريقيا ضابطاً برتبة لواء لتدريب قواتها على مقاومة الفدائيين الافارقة[٣٨]. ومما يؤكد صحة اشتراك جنوب افريقيا في حرب تشرين الاول (اكتوبر) إلى جانب اسرائيل، اعلان الحكومة المصرية، ان طائرة من طراز ميراج جنوب افريقية، قد اسقطت على جبهة السويس، وقول الدايلي تلغراف اللندنية ان جنوب افريقيا بعثت عدداً من الطائرات الحربية لمساعدة اسرائيل في حرب ١٩٧٣، عن طريق جزر الآزور[٣٩]. أما عن الاسلحة التي ابتاعتها افريقيا الجنوبية من اسرائيل، فقد بلغت قيمتها ١٢٥ مليون دولار حتى عام ١٩٧٧، وشملت: ثلاثة زوارق صواريخ من طراز «ريشيف»، وعشرة هياكل دبابات، ومدافع ميدان، وذخيرة، ومعدات مضادة لحرب العصابات واجهزة اليكترونية عسكرية.

وتقول اليزابيت ماتيو: ان مصروفات جنوب افريقيا تضاعفت ما بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ثلاثة اضعاف. ففي حين كانت تبلغ عام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ حوالي ٦٩٤ مليون راند، وصلت عام ١٩٧٦ – ١٩٧٧ إلى ١٣٥٠ مليون راند[٤٠]. وعام ١٩٧٧ ابتاعت جنوب افريقيا ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من الاسلحة الاسرائيلية... وهذه الصفقة تشمل اجهزة لمقاومة التسلل عبر الحدود وزوارق ومدافع وصواريخ، إلى ان اصبح ٧٠٪ من صادرات اسرائيل العسكرية تذهب إلى جنوب افريقيا[٤١]. وصرح المتحدث باسم المؤتمر الوطني الافريقي لحركة تحرير جنوب افريقيا المنعقد في دار السلام بأن بحرية جنوب افريقيا ستزود بزوارق، تصنع في اسرائيل، ومزودة بمحركات صنعت في المانيا الغربية[٤٢]. اما مصادر حزب العمال الاسرائيلي في اميركا فتقول انه «يجري بناء زورقين مسلحين بصواريخ سطح – سطح في ورشة بناء السفن بحيفا لحساب جنوب افريقيا، وهناك حوالي ٥٠ بحاراً من جنوب افريقيا يتلقون تدريبات في منطقة تل – أبيب لالحاقهم بالزورقين»[٤٣]. وخلال الزيارة التي قام بها فورستر رئيس حكومة بريتوريا إلى اسرائيل، عقد اتفاقاً عسكرياً مع حكومة اسرائيل، يقضي بأن تزود اسرائيل بلاده بـ ٢٤ طائرة نفاثة من طراز كفير وبمعدات اليكترونية؛ وذلك مقابل تزويد جنوب افريقيا إسرائيل ومصانع الفولاذ فيها بمليون طن من الفحم. ولقد أعطت الاوساط السياسية الاسرائيلية أهمية خاصة، لزيارة فورستر؛ حيث «يبدو أنها ستكون زيارة لشراء الاسلحة، وستعطي لفورستر فرصة بحث امكانية شراء الاسلحة والاجهزة العسكرية من اسرائيل وبخاصة الدبابات والطائرات. وذلك لأن جنوب افريقيا تعاني من مشاكل عسكرية جدية مثل احتمال حدوث هجوم عليها. وانها قد تستفيد من تجارب اسرائيل في معالجة خطر الفدائيين عبر الحدود، وهذا ما صرحت به اوساط بريتوريا السياسية»[٤٤]. اما المصادر السوفياتية، فقد علقت على زيارة فورستر بقولها: ان هذه الجولة لمصانع الاسلحة تشهد على نية جنوب افريقيا في تحديث آلتها

الحربية بمساندة اسرائيل؛ وهي الآلة التي تم الاعتراف بضعفها بعد الهزيمة في انغولا[٤٥]. كما اشارت هذه المصادر إلى ميادين التعاون العسكري بين الكيانين؛ حيث «من المعلوم ان الميدان العسكري من اهم الميادين في العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل. فاسرائيل تقدم لبريتوريا الطائرات الحربية، واسلحة المشاة الخفيفة والصواريخ، وجنوب افريقيا تزود تل - أبيب بالخامات الاستراتيجية والدبابات والاغذية...»[٤٦]وقد تضمنت الاتفاقية التي أبرمها ووقع عليها فورستر في اسرائيل مادتين تنصان على التعاون في ميدان تطوير العلم والانتاج واستخدام خامات جنوب افريقيا واليد العاملة الاسرائيلية، لانجاز مشاريع مشتركة، فأرست بهذا «اساسا قانونيا لقيام تل - أبيب وبريتوريا بتنفيذ برنامج نووي مشترك على اساس الخامات النووية لبريتوريا والابحاث النظرية لعلماء الذرة الاسرائيليين»[٤٧].

وقد علق فورستر، عقب الاتفاقية بقوله: «ان امكانات التعاون كبيرة، فكل الدلائل تشير إلى انها تستغل على اكمل وجه»[٤٨]. وتفاقم التعاون العسكري بين الدولتين، ترك ردود فعل سلبية على الصعيد العالمي وبخاصة في الامم المتحدة التي أدانت هذه العلاقة. «فالقرار ٣١٥١ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٤ ينتقد بشدة الاتحاد بين الفاشية الجنوب افريقية والتمييز العنصري الاسرائيلي. والقرار ٣٣٢٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٦ للجمعية العمومية ينتقد تقوية العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين اسرائيل وجنوب افريقيا»[٤٩]. كما ذكر ان الحكومة الاميركية مارست ضغطا على اسرائيل كي توقف تصدير الاسلحة إلى جنوب افريقيا، فالحكومة الاميركية «لا تقبل وجهة النظر الاسرائيلية التي تقول بأن قطع الغيار العسكرية الاميركية حصلت عليها بمقتضى صفقات تجارية، وليس المفروض ان تطلب موافقة اميركا على تصدير الطائرات التي تشمل هذه المعدات»[٥٠]. والموقف الاميركي ما هو إلا موقف تكتيكي للتخلص من الاحراج الذي يسببه هذا التعاون لدى الرأي العام الدولي. وردا على المعارضة الاميركية، صرح موشي دايان قائلاً: «ان افريقيا الجنوبية كانت صديقاً وفياً على الدوام، وليس من حق كارتر ان يحدد من هم اصدقاء اسرائيل»[٥١]. وفي تصريح للخارجية الاسرائيلية، ردا على الحملة المعادية للتعاون العسكري بينها وبين افريقيا الجنوبية جاء: «انه ليس لدينا اي تعليق على التهمة القائلة ان جنوب افريقيا تشحن السلاح من اسرائيل»[٥٢].

وبعد تزايد قوة الثوار الأفارقة وتكثيف هجماتهم على النظام العنصري، وإثر المعطيات التي استجدت بزوال الاستعمار البرتغالي عن القارة، أرسلت اسرائيل ٥٠٠٠ خبير إلى افريقيا الجنوبية، لمساعدتها في القضاء على حرب العصابات التي يشنها الثوار الوطنيون[٥٣]. وفيما يلي عينات من مشاريع التعاون العسكري بين الكيانين: سنة ١٩٦٢، باعت اسرائيل لجنوب افريقيا ٣٢ دبابة سنتوريون؛ سنة ١٩٦٣، باعت اسرائيل لجنوب افريقيا قطع غيار عسكرية؛ سنة ١٩٦٧، يهود جنوب افريقيين يتطوعون رسمياً في اسرائيل؛ سنة ١٩٧١، على اثر تحطم ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو في جنوب افريقيا، عرضت اسرائيل التعويض على بريتوريا بثلاث طائرات اخرى؛ سنة ١٩٧٢، اسرائيل

تبيع كميات كبيرة من قطع الغيار لطائرات الميراج، وأسلحة اخرى لجنوب افريقيا؛ سنة ١٩٧٤،اسرائيل تبيع لجنوب افريقيا صواريخ بحر-بحر لتسليح سبع سفن تابعة لسلاح البحرية؛ سنة ١٩٧٤، ارسلت اسرائيل لجنوب افريقيا مدافع خفيفة وهاونات ثقيلة واسلحة فردية، واجهزة انذار اليكترونية وميكانيكية لحماية الحدود؛ سنة ١٩٧٦، اسرائيل تعرض على جنوب افريقيا أن تبيعها عدداً من طائرات كفير الحربية(٥٤).

وقد بلغ التعاون العسكري بين الكيانين ذروته، في التعاون النووي. ففي منتصف تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٩، اكدت، بما لا يقبل الشك، إحدى شبكات التلفزيون البريطانية التجارية، التعاون الذري القائم بين الكيانين، والذي وصل مرحلته النهائية، بالتفجير النووي الأول الذي تم في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩. واضافت الشبكة ان البرنامج النووي المشترك يعرف سرياً باسم: مشروع ايلانة(٥٥). وقد اعترف المسؤولون في جنوب افريقيا، بعد نفي طويل، بتلقيهم مساعدات لتطوير ابحاثهم النووية على يد العلماء الاسرائيليين، لقاء تزويد اسرائيل باليورانيوم. وفي الفترة الاخيرة، نسبت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية إلى الصحفي الاميركي جاك اندرسون قوله: ان جنوب افريقيا كشفت لاسرائيل احد اهم الاسرار العسكرية في العصر الذري. وان الجانبين يتعاونان، الآن، في انتاج قنبلة ذرية.. وان الولايات المتحدة بذلت كل ما تستطيع من جهود لكشف طريقة انتاج اليورانيوم ٢٣٥، ولكن جهودها ذهبت عبثاً. والسر المذكور هو عبارة عن طريقة سهلة وناجعة لانتاج اليورانيوم ٢٣٥ الذي يستخدم في انتاج القنابل الذرية. والمخابرات الاميركية هي التي اكتشفت التعاون الذري بين الكيانين(٥٦). والجدير بالذكر، ان بريتوريا ترفض كشف السر للولايات المتحدة. واخيراً فان المهام المشتركة التي يمارسها كل من الكيانين، هي التي املت قيام هذه الاشكال المتقدمة من التعاون العسكري والنووي بينهما.

التعاون الإقتصادي

لقد تأثر التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجنوب افريقيا سلبياً، من جراء الفتور الذي شمل مجمل العلاقات في فترات معينة: ففي سنة ١٩٦١، اقدمت اسرائيل، بعد أن سبق وامتنعت سنة ١٩٦٠، على التصويت إلى جانب مقترحات لفرض عقوبات اقتصادية على نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا. وامام هذا الموقف، لم يكن بوسع اسرائيل التلاعب، نظراً لرغبتها الجامحة من اجل اقامة علاقات واسعة مع الدول الافريقية. ولكن ردة فعل جنوب افريقيا على هذا الموقف كانت اكثر عنفاً.

ورغم المواقف المتضاربة، ورغم المقاطعة الاقتصادية الدولية التي فرضت على جنوب افريقيا، فالعلاقات الاقتصادية بينها وبين اسرائيل لم تتأثر إلا ظاهرياً بالمواقف السياسية. والاتجاه نحو النمو كان الغالب في علاقاتهما. وقبل حرب ١٩٧٣، كان النمو بطيئاً. وفي سنة ١٩٦٨، عقد في القدس مؤتمر اقتصادي اشترك فيه وفد من جنوب افريقيا، ولدى عودة الوفد إلى بلاده، باشر بتأليف

اتحاد تجاري بين البلدين ترأسه موريس لوبز. وعلق على هذا المؤتمر ميلز رئيس الاتحاد الصهيوني في جنوب افريقيا بقوله: «قرر المؤتمرون إقامة مؤسسة تجارية، تشجع التجارة المتبادلة بين جنوب افريقيا واسرائيل. ان اشتراك وفد جنوب افريقيا الفعال جداً في المؤتمر الاقتصادي، وعزمه على خلق روابط تجارية عملية بين البلدين سيساهمان في تحقيق تفاهم أتم بين شعبيهما»[٥٧]. والجدول التالي يظهر حجم التبادل التجاري وتطوره خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧١. (بملايين الدولارات).

جدول رقم ١[٥٨]

السنة	الصادرات من اسرائيل	الواردات من جنوب افريقيا	العجز - الفائض
١٩٦٣	٢,٥٤٩	٤,٦٥٥	- ٢,١٠٦
١٩٦٤	٢,١٣٨	٤,٧٨٨	- ٢,٦٥٠
١٩٦٥	٢,٧٢٢	٤,٢٥٨	- ١,٥٣٦
١٩٦٦	٢,٣١٠	٤,٤٣٧	- ٢,١١٧
١٩٦٧	٣,٩٩٦	٣,٣٢٨	+ ٠,٦٦٨
١٩٦٨	٥,٦٦٠	٥,٢٣٩	+ ٠,٤٢١
١٩٦٩	٨,١٨٩	٥,٨٠٥	+ ٢,٣٨٤
١٩٧٠	١٠,٦٨٩	١٠,٢٢١	+ ٠,٤٦٨
١٩٧١	٩,٣٩٨	٨,٠٨٠	+ ١,٣١٨

ان الجدول رقم ١ يؤكد لنا ان ميزان التبادل التجاري بين الكيانين كان لصالح جنوب افريقيا حتى سنة ١٩٦٧؛ وبعد هذا التاريخ، بدأ يميل لصالح اسرائيل. فمنذ سنة ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٠، ازدادت صادرات اسرائيل إلى جنوب أفريقيا ٦,٦٩٣ مليون دولار. وفي سنة ١٩٦٨، اشترت اسرائيل من جنوب افريقيا ٥٢٪ من مجموع استيرادها السنوي. وتمثل هذه النسبة، في العقد الماضي، تدرج المشتريات في حد ادنى قدره ٤٠٪ إلى حد اعلى قدره ٦٠٪. ومن المعروف ان جنوب افريقيا من اكبر الدول المنتجة للماس. فمشتريات اسرائيل البالغة ٦٠٪ من الماس الخام، يعود الى وضع اسرائيل، حيث تحتل صناعة الماس المرتبة الاولى في صناعاتها التصديرية، وتبلغ ٤١,٨٪ من مجموع صادراتها غير الزراعية و٣٥٪ من مجموع صادراتها خلال عام ١٩٦٩[٥٩]. ان اسرائيل تحصل على الماس الخام من جنوب افريقيا، ثم تصقله وتعود إلى تصديره. والعلاقة التجارية لهذه المادة يمارس عليها نوع من التضليل والتمويه. فجنوب افريقيا، تعلن انها تبيع الماس الخام عن طريق منظمة البيع المركزية في بروكسل ببلجيكا. واسرائيل بدورها، تعلن انها تشتري معظم حاجتها من المادة من تلك المنظمة التي تسيطر جنوب افريقيا عليها، وتقدم لها ٨٠٪ من انتاج الماس العالمي. واسرائيل هي ثاني مشترٍ للمنظمة. وما انكشاف هذا

التضليل من العلاقات إلا تثبيتاً للتعاون الوثيق بين الكيانين. فالماس الخام يحتل مركز الصدارة في صادرات بريتوريا، والماس المصقول يحتل مركز الصدارة في الصادرات الاسرائيلية. والجدول الثاني يظهر نسبة صادرات اسرائيل، من سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٧٣، من الماس المصقول الى مجموع صادراتها (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٢[٦٠]

السنوات	صادرات اسرائيل من الماس المصقول	مجمل صادرات اسرائيل
١٩٦٩	٢٥٣,٥	٧٢٣,٨
١٩٧٠	٢٤٥,٨	٧٧٨,٧
١٩٧١	٣٠٦,٤	٩٥٧,٦
١٩٧٢	٤٣٠,٤	١١٤٦,٩
١٩٧٣	٦٦٢,٨	١٤٤٨,٧

يلاحظ ان النسبة المئوية لصادرات الماس بلغت سنة ١٩٧٣، ٤٥٪ من مجمل صادرات اسرائيل. وفي كانون الثاني سنة ١٩٧٦، بلغت قيمة الصادرات من هذه المادة ٥٧,٥ مليون دولار وفي الشهر الذي تلاه، شباط (فبراير)، بلغت صادرات جنوب افريقيا من الماس الخام ١١٦ مليون دولار. وبشأن استيراد الماس، ذكر ان استيراد الماس من جنوب افريقيا زادت قيمته على ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧١ ومثلت نحو نصف مورد اسرائيل[٦١]. ومن الثابت ان جنوب افريقيا تلقى القدر الاكبر من تجارة الصادرات الاسرائيلية. نحو ٢٥٪ من مجموعها عام ١٩٧٠ و ٢٥٪ عام ١٩٦٩ و ٢٢٪ عام ١٩٦٨ والاتجاه نفسه في نسبة زيادة التجارة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل.

وفي سنة ١٩٧٣، عقد، في القدس، مؤتمر لأصحاب الملايين من الكيانين، عرف باسم مؤتمر المليونيرية؛ وكان الهدف دراسة وبحث سبل انعاش التبادل التجاري والمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين. وقد علّق احد اعضاء وفد جنوب افريقيا، بنجامين روبنشتاين على الأهمية الاقتصادية لكل بلد منهما بالنسبة للبلد الآخر بقوله: ان اسرائيل تشكل قاعدة لشركات جنوب افريقيا التي لا تستطيع ايصال منتجاتها إلى افريقيا بصورة مباشرة، أضف إلى ذلك ان اسرائيل تعد بمثابة باب خلفي تطل جنوب افريقيا عبره إلى السوق الاوروبية المشتركة[٦٢]. كما اعلن وزير التجارة الاسرائيلي، آنذاك اميتاي بن – يوسف ان اسرائيل ستستورد من جنوب افريقيا، إضافة للجواهر، الصوف والنسيج والألبسة والمنتجات الكيماوية[٦٣]. وفي اعقاب المؤتمر، تأسس التجمع التجاري الاسرائيلي الجنوب افريقي (ISATA). وقبله كانت قد تألفت لجنة الصداقة الاسرائيلية الجنوب افريقية التي تضم رجال سياسة ورجال اعمال.

خلال سنة ١٩٧١، قامت بعثة جنوب افريقية تضم ممثلين عن أهم شركات الصناعات الثقيلة وممثلين عن بنوك «ستاندارت بنك» و «باركليس بنك» بزيارة إلى اسرائيل. وعينت اسرائيل، بعد ذلك، ممثلاً دائماً لبنك «يافت» في جنوب افريقيا «من اجل تحسين التبادلات التجارية في مجالات المعادن والمنتجات الصناعية النصف نهائية»(٦٤). ومن ادلة تطور العلاقات التجارية، اقدام الشركات على التسجيل في الغرفة التجارية. ففي الغرفة التجارية الاسرائيلية – الجنوب افريقية تسجل حوالي ١٠٠ شركة اسرائيلية في تل – أبيب. ولاتمام نجاح هذه الغرفة، تأسست في جنوب افريقيا غرفة مماثلة مركزها جوهانسبورغ (٦٥). وفي هذا الصدد، قال السفير الاسرائيلي لدى افريقيا الجنوبية «مع غزارة الموارد الاولية في جنوب افريقيا، والخبرة التكنولوجية في اسرائيل، نستطيع ان نعمل اشياء كثيرة اذا تكامل اتحاد قوانا»(٦٦). وكما رأينا في الجدول رقم ١ أن العلاقات التجارية اخذت بالتزايد بعد ١٩٦٧. فإن حرب ١٩٧٣ ساعدت ايضاً في تسريع عجلة التطور. ولقد عمدت بريتوريا إلى مساعدة تل – أبيب بكل الوسائل، نتيجة المقاطعة الافريقية الشاملة اقتصادياً وسياسياً لها. والجدول التالي يكشف لنا صادرات اسرائيل إلى جنوب افريقيا حسب نوع البضاعة، (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٣(٦٧)

	١٩٧٣	١٩٧٤
مواد كيماوية، ومشتقاتها	٣,٤	١١,٢
مواد غذائية – ومشروبات وتبغ	١,١	١,٨
منسوجات	٣,٣	٧,٦
الماس	٠,٥	٠,٤
منتجات معدنية	٣,٠	٦,٧
منتجات زراعية	٠,٧	١,٠
المجموع	١٢,٠	٢٨,٧

أما واردات اسرائيل من جنوب افريقيا حسب نوع البضاعة فهي كما يلي (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٤[٦٨]

	١٩٧٣	١٩٧٤
معدات مصنعة	–	٠,٢
مواد خام	٢٣,٣	٣٥,٦
مواد استهلاكية (استعمال طويل)	–	–
مواد استهلاكية (استعمال قصير)	٤,٢	٣,٦
المجموع	٢٧,٥	٣٨,٤

إن نظرة تحليلية لما جاء في الجدولين أعلاه تجعلنا نستنتج، ان معظم واردات اسرائيل من جنوب افريقيا هي من المواد الخام. والميزان التجاري يميل إلى جانب جنوب افريقيا، حيث زادت واردات اسرائيل عن صادراتها، من وإلى جنوب افريقيا، ٩,٧ مليون دولار. وزادت التجارة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٥ بنسبة ٩٢٪ وسنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٢٪ وسنة ١٩٧٧ بنسبة مماثلة[٦٩].

وسنة ١٩٧٨ قام وزير المالية الاسرائيلي سيمحه ارليخ على رأس وفد رسمي بزيارة إلى جنوب افريقيا. وبعد لقاءات مع نظيره الجنوب افريقي اوين هوارد عاد الوزير الاسرائيلي حاملاً شيكاً بمبلغ ١,٨بليون ليرة اسرائيلية، كما تم تمديد فترة الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين، والتي تسمح لمواطني جنوب افريقيا باستثمار أموالهم في اسرائيل لمدة ثلاث سنوات اخرى، لغاية حزيران (يونيو) ١٩٨١. وبالمقابل سمحت بريتوريا لاسرائيل بأن تستثمر ما قيمته ٨ملايين راند وفقاً للاتفاقية الأخيرة[٧٠]. وبحث ارليخ «امكانية زيادة توظيف حوالي ٣٥مليون ليرة في اسرائيل وزيادة واردات الفحم من جنوب افريقيا»[٧١]. وعرض أيضاً على الصّناعيين في بريتوريا امكانية «قيام اسرائيل بدور الوسيط، اي توليها تصدير انتاجها الصناعي إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة، على أنه انتاج اسرائيلي، لقاء عمولة معينة، او المشاركة في تصنيع هذا الانتاج جزئياً، ومثل هذه التسوية لا تعود بالخير على افريقيا الجنوبية وحسب، بل على جميع الحكومات التي تساعد بريتوريا خفية، وتخشى ان تعلن ذلك صراحة»[٧٢].

وفي سنة ١٩٧٩، قررت حكومة جنوب افريقيا زيادة حجم تبادلها التجاري مع اسرائيل، وهذا ما اعلنه وزير المالية الجنوب افريقي، وقد بلغت الأموال المنقولة للتوظيف في اسرائيل في السنة المالية لعام ١٩٧٩، ١٤ مليون دولار[٧٣]. وتعقب بعض المصادر الاسرائيلية على ذلك بقولها: ان «هناك احتمالات معقولة لتوسيع العلاقات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا في أعقاب العلاقات التي اقيمت بين صناعيين اسرائيليين وجهات جنوب افريقية، اثناء معرض المنتجات الصناعية الاسرائيلية الذي اقيم في جوهانسبورغ. وقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى جنوب افريقيا سنة ١٩٧٩ حوالي ٤٣ مليون دولار والواردات منها حوالي ١٤٥ مليون ليرة اسرائيلية. وصرح مدير شعبة المنتجات الصناعية في معهد التصدير في اسرائيل عوزي سيغف ان ٥٣ شركة اسرائيلية قد اشتركت في

المعرض، وانها، بمعظمها، اتفقت على اعطاء وكالات لمعتمدي التسويق في جنوب افريقيا»[٧٤]. وشمل التعاون حركة السياحة بين الكيانين، فازدادت حركة السياحة المتبادلة نشاطاً بعد سنة ١٩٧٦، وحصلت شركة الطيران الاسرائيلية «العال» على اذن بالقيام برحلتين إلى جوهانسبورغ في الاسبوع بدلاً من رحلة واحدة، وتزايد عدد السياح الاسرائيليين إلى بريتوريا من ٦٨٠٠ سائح سنة ١٩٦٧ الى ١١٣٠٠ سائح سنة ١٩٧٠. وسنة ١٩٧٨ ازداد عددهم ٥٩٥٠ سائحاً، وسنة ١٩٧٩ ازداد حوالي ٧٠٠٠ سائح عما كان عليه سنة ١٩٧٨، ونتيجة لذلك تقرر ان تقوم بريتوريا بافتتاح مكاتب سياحية[٧٥]. وفيما يلي بعض المؤسسات الصناعية المشتركة او التي لها فروع في كل من البلدين:

١ – شركات جنوب افريقية استثمرت ٤٠٠,٠٠٠ ليرة استرلينية في مصنع للقطن باسرائيل؛ حيث تصدر منتجاته إلى جنوب افريقيا ودول افريقية اخرى[٧٦].

٢ – ديربل (Dorpyl)، احدى اكبر الشركات في جنوب افريقيا للصناعات المعدنية، أسست، بالاشتراك مع شركة كور الاسرائيلية، شركة خاصة للتركيبات الصناعية. وقد أوكل لهذه الشركة مشروع تركيبات معدنية من النحاس للاستعمال في الأعمال الزراعية بمبلغ ٩,٢ مليون راند.

٣ – ان مؤسسة تاويران، وهي إحدى اهم المؤسسات في اسرائيل بنت مصنعا في روزالين قرب بريتوريا بالاشتراك مع مجموعة كالن الجنوب افريقية[٧٧].

٤ – قام بعض المسؤولين الصناعيين من جنوب افريقيا بزيارة إلى اسرائيل حيث ذكروا أن «المصلحة الكبيرة ستكون من جراء تعاون الشركات والمصانع الاسرائيلية مع مؤسسات جنوب افريقيا الاقتصادية. واهتموا باتفاق اسرائيل مع دول السوق الاوروبية والاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة»[٧٨].

٥ – بحث عدد كبير من المؤسسات الاسرائيلية، جدياً، في تكثيف العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا، وانشط هذه المؤسسات، في هذا الميدان، شركة «اسيا معباروث» وهي تفكر في زيادة حجم مبيعاتها لجنوب افريقيا من انتاجها المكون من مواد غذائية للمواشي بنسبة ٢٠٪ سنويا[٧٩].

٦ – انشأت الشركة الاسرائيلية نيتافيم وشركة اكريبلز الجنوب افريقية، شركة جديدة مشتركة هي «و.أ.أ.» من اجل بيع تقنية جديدة للري... في اوروبا والولايات المتحدة واميركا الجنوبية[٨٠].

اما على صعيد المنح المالية المقدمة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، فقد تم جمع ٢٨ مليون دولار لاسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وتم تحويل المبلغ في ١٥ حزيران (يونيو) من العام نفسه. وفي سنة ١٩٧٥، تعهدت الجالية اليهودية في جنوب افريقيا بأن تزيد من تبرعاتها إلى صندوق الجباية الموحدة بنسبة ٤٠٪ اذ انهم تعهدوا بأن يجمعوا ١٠٠

مليون دولار[٨١]. وقالت مصادر مسؤولة في تل – أبيب «ان اسرائيل ستحصل على مساعدة مالية من جنوب افريقيا للسنوات الثلاث المقبلة مقدارها ٨٠ مليون دولار. وان اتفاقاً وقع بين الحكومتين بعد زيارة ارليخ يقضي بمنح اسرائيل ٤٠ مليون دولار هبة، و ٤٠ مليون دولار قرضاً لمدة ثلاث سنوات»[٨٢].

التعاون الثقافي

والعلاقات القائمة بين البلدين على المستوى الثقافي،ليست اقل نشاطاً من المجالات الاخرى.فالبعثات العلمية المتبادلة، لا تنفك مستمرة ونشاطاتها لا تزال تمضي قدماً. ففي سنة ١٩٧١، قام عدد من اساتذة الجامعات الاسرائيلية بزيارة إلى جنوب افريقيا، حيث ألقوا عدداً من المحاضرات، وعقدوا الكثير من الندوات الثقافية والعلمية التي نالت اعجاب الجنوب افريقيين، وفي سنة ١٩٧٠ زار اسرائيل ٢١ عضواً من حركات الشباب الصهيوني في جنوب افريقيا للاشتراك في دورات التدريب على القيادة. وعندما قامت الوكالة اليهودية بعقد دورات دراسية شفوية في اسرائيل، بعثت جنوب افريقيا بعشرات الشباب للاشتراك فيها. وبعض التقارير يؤكد ان عشرة من الزعماء الصهيونيين في جنوب افريقيا، انتخبوا لأعلى الهيئات في المنظمة الصهيونية العالمية. وقد اشترك ٢٧٩ من كبار العاملين النشيطين في المنظمات الصهيونية، صحافيين وشخصيات جامعية واساتذة وسواهم من جنوب افريقيا، في ٥٣ حلقة دراسية خلال الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليو) ١٩٦٩ إلى ايلول (سبتمبر) ١٩٧١[٨٣].

ومنذ سنة ١٩٧٢، بدأت عملية تبادل الخبراء والاخصائيين بين البلدين. وخلال سنة ١٩٧٣، وصلت إلى اسرائيل بعثة جنوب افريقية من ١٥ عضواً لدراسة طرق انشاء المدن الجديدة ومخططات الاصلاح المدينية، ومخططات التشييد المستعملة، ومفهوم المباني الصناعية. وبعد عامين، اي سنة ١٩٧٥، اسست لجنة جنوب افريقية، لمعهد وايزمن كانت اول مهماتها العمل، بالتعاون مع مجلس جنوب افريقيا للابحاث العلمية والصناعية، على تنظيم مؤتمرات يشارك فيها خبراء من بريتوريا ومعهد وايزمن. وليس سراً ان علماء جنوب افريقيا هم على علاقة وثيقة مع زملائهم الاسرائيليين في ميادين عديدة: «ويطبق هذا التحديد خاصة مع معهد بوتسوانا الجيولوجي، في مديرية الفيزياء النووية التابعة لجامعة جوهانسبورغ ، والمديرية الخاصة بدراسة النظائر المشعة الصلبة، التابعة لمعهد وايزمن في ريفوهوت»[٨٤].

الزيارات والعلاقات الديبلوماسية

يعود تاريخ الزيارات المتبادلة بين الكيانين إلى سنة ١٩٤٩، عندما قام موشي شاريت، وزير خارجية اسرائيل آنذاك، بزيارة إلى افريقيا الجنوبية. وفي سنة ١٩٥٣ كان الدكتور مالان، أول رئيس وزراء من جنوب افريقيا، يزور اسرائيل منذ قيامها. واستمر تبادل الزيارات طبيعياً حتى سنة ١٩٦١، اي حتى العام الذي وقعت خلاله الازمة السياسية بين الكيانين بسبب سعي تل – أبيب لمد نفوذها إلى القارة الافريقية على حساب

علاقتها مع حليفتها افريقيا الجنوبية. وبعد حرب ١٩٦٧، عادت الامور إلى صفائها الطبيعي. وفي ايار (مايو) سنة ١٩٧٣، قام اسحاق رابين بزيارة إلى جنوب افريقيا، وخلال ايلول (سبتمبر) من العام نفسه زار مولدر، وزير داخلية جنوب افريقيا، اسرائيل زيارة خاصة. وفي سنة ١٩٧٥ قام رئيس بلدية حيفا، عضو الكنيست يوسف الموجي بزيارة إلى كيب تاون «لاستكمال التوقيع على معاهدة المدينتين التوأمين، بين حيفا وكيب تاون»[٨٥]. اما الزيارة التي تركت صدى في الصحافة العالمية، فهي زيارة فورستر، رئيس وزراء جنوب افريقيا، لاسرائيل سنة ١٩٧٦. فقد اعطت هذه الزيارة الصفة الرسمية لمجمل العلاقات بين الكيانين، بعد ان كانت شبة سرية لفترة طويلة من الزمن. وقد جاءت هذه الزيارة بعد عدة زيارات متبادلة وعلى مستوى رفيع قام بها رسميون من البلدين؛ فمن اسرائيل نذكر زيارة كل من موشي دايان والجنرال مئير عميت وحاييم هرتزوغ وموشيه شاريت وغيرهم... ومن جنوب افريقيا نذكر زيارة كل من وزير الداخلية والاعلام والجنرال فان دين برغ ومولدر. وقد تميز لقاء رابين وفورستر بأهمية كبرى، بسبب ما اتخذ فيه من قرارات عسكرية واقتصادية وثقافية. وعلقت صحف جنوب افريقيا على زيارة فورستر بقولها: «لا نستطيع ان ننكر انتصار السيد فورستر... وذلك بتوقيعه، علانية، مع اسرائيل حلفاً اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. وقد أدى هذا بالطبع إلى تقوية العلاقات بشكل كبير، فمن الواضح ان فورستر استطاع ان يربح بجانب قضية جنوب افريقيا صديقاً علنياً وحليفاً. خصوصاً في هذه اللحظات؛ حيث يواجه بلدنا محيطاً وعالماً عدائيين»[٨٦]. اما سفير اسرائيل في جنوب افريقيا فيعتقد «ان نتائج الزيارة ستكون رائعة بالنسبة لاسرائيل، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، إضافة للتسهيلات التي ستعطى للأقلية اليهودية هنا، من اجل المساهمة في حل مشاكل اسرائيل الاقتصادية اكثر من الماضي... ولكن لهذه الزيارة بعض النتائج السلبية، فيجب حيال ذلك تقدير ما لنا وما هو ضدنا...»[٨٧]. وفي ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٧ كشف النقاب عن ان بوتا، وزير خارجية جنوب افريقيا، زار اسرائيل «سراً» وقضى فيها ٤٨ ساعة، اجرى خلالها محادثات مع موشي دايان[٨٨].وقد تركت هذه الزيارة عاصفة من الاستنكار على الصعيد العالمي، لما لها من ابعاد خطيرة على السلم العالمي. واول من تحدث عنها وكالة الانباء السوفياتية (تاس)؛ حيث ذكرت انه «بالرغم من ان بريتوريا، وتل – ابيب تلتزمان الصمت بخصوص مضمون المحادثات التي اجراها وزير خارجية جنوب افريقيا رودولف فريدريك بوتا في تل – أبيب... فان زيارته حسب رأي المراقبين السياسيين كانت تهدف دون شك الى مواصلة تعزيز التحالف العنصري – الصهيوني الموجه ضد دول افريقيا المستقلة»[٨٩].

وبالنسبة للتمثيل الدبلوماسي بين الكيانين فقد اقتصر سنة ١٩٧٢ على مفوضية. وفي هذا العام، تعززت العلاقات الدبلوماسية متأثرة بمجمل العلاقات الاسرائيلية – الجنوب افريقية، وارتقت إلى قنصلية عامة، سواء بالنسبة لاسرائيل ام بالنسبة لجنوب افريقيا. وحول ذلك، علقت الصحافة الاسرائيلية بقولها: «ان ذلك يدل كما يرجى على افتتاح فصل جديد في العلاقات بين البلدين، فالقدس وبريتوريا تستحقان الثناء على نجاحهما»[٩٠]. كما طالبت صحافة جنوب افريقيا، كلا البلدين برفع التمثيل

الديبلوماسي إلى مستوى سفارة دون تأخير. واستمر التمثيل قنصليا حتى ١٩/١٢/١٩٧٥، وفي هذا العام، بلغت العلاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية ذروتها، حتى اصبح رفع التمثيل الديبلوماسي إلى مستوى سفارة امراً ضرورياً. فاسرائيل رفعت تمثيلها إلى مستوى سفارة سنة ١٩٧٣ وبريتوريا سنة ١٩٧٥.

كلمة أخيرة

منذ سنة ١٩٧٧، والعالم يعاني من بؤرتي توتر هما:

١ - في الشرق الأوسط، يصر القادة الاسرائيليون على رفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، كما يرفضون الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير، ناهيك عن محاولاتهم التوسعية المستمرة، ودعمهم للحركات الانفصالية والانعزالية في الوطن العربي.

٢ - في القارة الافريقية، تلجأ الاقلية البيضاء، إلى العمل بجميع الوسائل، بغية الابقاء على نظام التمييز العنصري امام التغييرات التي نشأت في المنطقة بعد انهيار الاستعمار البرتغالي واستقلال انغولا وروديسيا. وبعد هذا العرض الموجز، نجد أن التشابه الايديولوجي بين الكيانين بلغ حد التطابق والتماثل... واصبحت الاهداف مشتركة، وتكاملت الاستراتيجية.

---

(١) «اللقاء العنصري: بريتوريا تل - ابيب»، **الأرض**، العدد١٨، ١٩٧٦/٦/٧، ص١٢ و١٣.
(٢) صبحي طه، «اسرائيل وجنوب افريقيا: دراسة في المشترك والتطابق»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص١١٤.
(٣) الارض، **مصدر سبق ذكره**، ص١١.
(٤) «اسرائيل وجنوب افريقيا» (تقرير اعدته لجنة ماديسون بجنوب افريقيا)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص٩٨.
(٥) **المصدر نفسه**، ص٨٠.
(٦) و.إ.إ.، العدد ١٦٣٦، ١٩٧٨/١١/٢٧.
(٧) ريتشارد ستيفنز وآخرون، **اسرائيل وافريقيا**، اريك روزنتال، مقال: اليهود في التجارة والصناعة الجنوب افريقية (بالانجليزية)، نيوجرسي - اميركا، ١٩٧٧.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) **المصدر نفسه**.
(١٠) **المصدر نفسه**.
(١١) اليزابيت ماتيو، «اسرائيل وجنوب افريقيا»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ص١١١ و ١١٢.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص١١٢.
(١٣) الدكتور جورج طعمة، «جنوب افريقيا واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٨، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، ص٨٦.
(١٤) د. سميح فرسون، «جنوب افريقيا واسرائيل، علاقة خاصة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٧، تموز (يوليو) ١٩٧٥، ص١٦١.
(١٥) **الأهرام**، ١٩٧٦/٤/٢١.
(١٦) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦١.
(١٧) **دافار**، ١٩٧٦/٤/١٢.
(١٨) **المصدر نفسه**، ١٩٧٦/٤/١٣.
(١٩) **المصدر نفسه**.
(٢٠) **هتسوفيه**، ١٩٦٤/٦/٤.
(٢١) الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٣.
(٢٢) **صنداي تايمز**، ١٩٦٩/٣/٢٣.
(٢٣) الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٣.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص١٢٣.

(٢٥) ستيفنز، اسرائيل وافريقيا، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٦) **المصدر نفسه.**

(٢٧) **المصدر نفسه.**

(٢٨) **المصدر نفسه.**

(٢٩) **المصدر نفسه.**

(٣٠) **المصدر نفسه.**

(٣١) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص٨٨.

(٣٣) نيكولاس بورتيت، **العلاقة بين جنوب افريقيا واسرائيل** ، ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩/٨/١٩٧٨، ص١.

(٣٤) **نيويورك تايمز**، ٣٠/٤/١٩٧١.

(٣٥) شؤون فلسطينية، العدد ٨، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٤.

(٣٦) **وكالة البرق اليهودية**، باريس، ٢٠/١/١٩٧٠.

(٣٧) نيويورك تايمز، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٨) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥١ و ١٥٢.

(٣٩) الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، نقلاً عن «الدايلي تلغراف»، لندن، ٣١/١٠/١٩٧٣.

(٤٠) اليزابيت ماتيو،«اسرائيل وجنوب افريقيا-٢ »، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧، ص١٤٥.

(٤١) مجلة **الميدل ايست انترناشيونال**، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.

(٤٢) **الاهرام**، ١٤/١/١٩٧٧.

(٤٣) «علاقات اسرائيل مع جنوبي افريقيا»، صحيفة بيلاتين (Bulletin)الناطقة بلسان اللجنة المركزية لحزب العمال في اميركا، نقلاً عن صحيفة **فرانكفورت إلغمانية تسايتونغ** الالمانية الغربية، بلا تاريخ.

(٤٤) **هآرتس**، ٨/٤/١٩٧٦.

(٤٥) وكالة **نفوستي** (بالعربية) بيروت، ٢٠/٤/١٩٧٦.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٧٦.

(٤٧) **الأخبار**(عمان) ٢٤/١٢/١٩٧٦.

(٤٨) الارض، العدد ١٨، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢.

(٤٩) شؤون فلسطينية، العدد ٧٢، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٥.

(٥٠) **الأهرام**، ٤/٢/١٩٧٧.

(٥١) **يديعوت احرونوت**، ٧/١١/١٩٧٧.

(٥٢) وكالة البرق اليهودية، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٣) **تشرين**(دمشق)،٢٨٠/٧/١٩٧٩.

(٥٤) **جيروزاليم بوست**، ٩/٣/١٩٧٦.

(٥٥) **القدس**، ٢٥/١٠/١٩٨٠.

(٥٦) **الفجر**، ١٦/٩/١٩٨٠.

(٥٧) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٠.

(٥٨) Statistical Abstracet of Irsrael-1964, 1966, 1972.

(٥٩) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥**، مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

(٦٠) الأرض، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧.

(٦١) «التبادل التجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا»، **الأرض**، العدد ٢٤، ص٢٣.

(٦٢) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٢.

(٦٣) **المصدر نفسه.**

(٦٤) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٢.

(٦٣) **المصدر نفسه.**

(٦٤) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٣.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص١٣٤.

(٦٦) **المصدر نفسه.**

(٦٧) النشرات الاحصائية الصادرة عن مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي لسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٠.

(٦٨) **المصدر نفسه.**

(٦٩) نيكولاس بورنيت، **مصدر سبق ذكره**، ص٢.

(٧٠) **معاريف**، ١٤/٢/١٩٧٨.

(٧١) ر.إ.إ.، العدد ١٦٦١، ١٦/١٢/١٩٧٨.

(٧٢) **معاريف**، ٧/٢/١٩٧٨.

(٧٣) **جيروزاليم بوست**، ٩/٥/١٩٧٩.

(٧٤) **معاريف**، ٢٣/٤/١٩٨٠.

(٧٥) **جيروزاليم بوست**، ٢٣/٩/١٩٧٩.

(٧٦) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، **مصدر سبق**

ذكره، ص١٣٦.
(٧٧) **معاريف**، ١٩٧٦/١٢/٩.
(٧٨) **هـآرتس**، ١٩٧٦/٣/٢.
(٧٩) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٦/١٠/١٢.
(٨٠) **المصدر نفسه**.
(٨١) **ر.إ.إ.**، العدد ٧٩٤، ١٩٧٥/٤/٨.
(٨٢) **النهار**، ١٩٧٨/٢/٢٠.
(٨٣) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، **مصدر سبق ذكره**، ص٩١ و ٩٢.
(٨٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٥/٥/٢٢.
(٨٥) **ر.إ.إ.**، العدد٨٧١، ١٩٧٥/٧/٢٥.
(٨٦) شؤون فلسطينية، العدد٧٣، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٤.
(٨٧) **المصدر نفسه**.
(٨٨) **السفير**، ١٩٧٧/٩/٥.
(٨٩) **تاس**، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.
(٩٠) **هآرتس**، ١٩٧٢/٤/٢٥.

مجدي حسين

الخالدان: الشعب والوطن

أوسع من خطوة الشمس

«واسعة خطوة الشمس، أوسع منها يد وفم يرفضان رغيف المماليك، أوسع منها غيوم القصائد في القلب». لا تسعفني الذاكرة فأذكر قائل هذه الأبيات، فهي قد حضرتني وأنا أقرأ شهاداتٍ قيلت في عبدالكريم الكرمي (ابوسلمى)، الشاعر الفلسطيني الكبير.

قدمه ماجد السامرّائي إلى قرّاء مجلة الآداب اللبنانية فقال: «... فهو ليس اليوم فقط في دائرة الضوء، إنما هو فيها منذ أن بدأ ثورة الحياة من خلال الشعر، في أوقات ساوم فيها الكثيرون، وهادنوا فعاشوا حياةً طيّبة... أمّا أبوسلمى فقد سار بالاتجاه المعاكس لهذا التيار فكسب الشعب دون ان يقترب من حاكم مهما بلغ»[١]. ورأى فيه يحيى يخلف زيتونة فلسطين التي تعطي ولا تنحني وخاطبه: «معظم شعراء جيلك انحنوا ومدحوا السلاطين وأنت لم تنحن»[٢].

حاضر النقد الأدبي

توفي الشاعر الذي لم ينحن إلا للشعب والوطن منذ شهور. كُتِبت عنه سطور عجلى ترثيه، تؤبّنه؛ وإن أطالت تذكر شيئاً عن حياته وأبياتاً مجتزأة تُختار على عجل من شعره، وتضاف إليها بعض الانطباعات الشخصية والملاحظات العامّة التي لا تغني شيئاً وتقال في أكثر من مناسبة. والشاعر، موضوع الدراسة، ليس الوحيد في هذا المجال، وانما هي حال النقد الادبي في صحفنا. نظرات من خلف «النظّارات» المتأنّقة على رؤوس الانوف، وانطباعات تبتعد عن التفاصيل والتحديد وتغرق في التعقيد والعموميات.

ونحن، في هذه الدراسة، لن نزعم الإحاطة والتعمق، فهذا يستدعي دراسة مستأنية مفصّلة ومقارنة تتناول مجمل جوانب المرحلة التاريخية التي عاصرها الشاعر ومارس نشاطه الابداعي خلالها، وانما نطمح إلى مخاطبة جمهور أعرض من النخبة، وهو الجمهور نفسه الذي أراد الشاعر، موضوع الدراسة، الوصول إليه والتأثير فيه راغبين أن يكون،

في هذا الصنيع، بعض الوفاء للراحل العظيم الذي استحقّ عن جدارة لقب زيتونة فلسطين. والتكريم، كما يقول الشاعر نفسه، انما يكون «لفكرة ولموقف ولشعر ملتزم»[٣].

نظرة في الديوان

يتألف ديوان أبي سلمى من قسمين يشتمل القسم الأول منهما على ما أنشأه الشاعر في الفترة التي عاشها في وطنه فلسطين، أي قبل سنة ١٩٤٨، ويشمل القسم الثاني القصائد التي أنشئت بعد التشرّد، في المنفى، حتى وفاة الشاعر. والقسم الثاني هذا ينطوي على مراحل شعرية عدّة تختلف باختلاف المعطيات المكوّنة للتجربة في كلّ مرحلة. ومما يجدر ذكره، هنا، هو أن جزءاً غير يسير من قصائد القسم الأول قد فقد؛ وهذا ما يؤكّده الكرمي حين يقول: «وليس القسم الأول كل ما قلته في وطني فلسطين قبل النكبة، فلقد فقد منه الشيء الكثير»[٤]. والتقسيم هذا لا يتخذ العامل الزمني، من حيث سيرورته، أساساً. وإنما ينظر إلى اختلاف طبيعة التجربة، في كلٍّ من الفترتين التاريخيتين، المؤدي الى اختلاف تعبير الشاعر ويجعله أساساً.

مسألة اتباع النمط القديم من الشكل

والملاحظ أن قسمي الديوان اتّباعيين من حيث شكل القصيدة. فقد حرص الشاعر على اتباع النمط التقليدي، ولم ير حاجةً للخروج على القديم من الشّكل المتمثّل باتّباع الوزن الواحد من الأوزان المعروفة والقافية الواحدة. ولم يلجأ إلى تعدّد القوافي مع مراعاة الوزن إلّا في عددٍ من القصائد.

المقياس تاريخي: والحقّ أن معالجة مسألة اختيار أبي سلمى للنّمط التقليدي للقصيدة العربية قالباً لشعره تقتضي وضعها في اطارها الفنّي التاريخي؛ وذلك لأن المقياس ليس، بأيّ شكل، مطلقاً. وانما هو محكوم بالشرط التاريخي، ونعني التاريخ بابعاده جميعها، وكي نوضح أكثر نورد المثال التالي: قال الشاعر الجاهلي دريد بن الصمّة بعد ان ثأر لأخيه، وكان قد تباطأ في أخذ الثأر وعُيِّر لذلك:

وقد قتلنا بعبد الله خير لداته عياض بن اسماء بن زيد بن قارب

إن المتلقي، في عصرنا، يرى في تعداد الاسماء مباشرة وتقريرية، ولكنّ الشاعر كان يخاطب فيه إنسان العصر الجاهلي الذي كان للثأر والنسب عنده قيمة كبرى، وقد أتى التعداد ليجيب على حاجة الشاعر. إذاً فقد أملت طبيعة التجربة المكوّنة، وفق الشّرط التاريخي، شكل التعبير ومحتواه. ونحن علينا عندما ننظر في الشعر أن ندرك ان المقياس ملموس دائماً.

مسألة العلاقة بالمتلقي: شعر الكرميّ من النوع الذي يريد له صاحبه، كما سنرى، الوصول إلى المتلقّي والتأثير فيه؛ والمتلقي الذي يتوجه إليه الشاعر هو الشعب، جمهور الشعب لا النخبة منه. وهذا يعني ان العلاقة بالمتلقي كانت تحكم مسألة اختيار الشاعر للشّكل الفنّي.

والعلاقة بالمتلقي من مشكلات الفن. بعض الفنّانين يـزعم أنه يغـرد أو يئنّ... ككائنات الطبيعة الاخرى فلا يرى ضرورة لأن يدرك الآخرون عطاءه. وبعض آخر منهم يشكّل الاتصال والتأثير أشدّ همومه أرقاً. والحق ان الشعر، كما تقول اليزابيت درو، هو أقدم ضروب النقل والتوصيل ويجب أن تكون غايته، أو رسالته، دائماً، تبليغ التجربة الانسانية وتوصيلها[٥]. وهو، كما يقول الشاعر المغربي عبداللطيف اللعبي: «... ليس عملية ثقافية ذاتية، أي عملية تحضير أرواح، بل هو عملية تواصل... المشكل الاساسي هو كيفية الايصال والتوصيل، معرفتـك بالواقع... فهمك للواقع، رؤياك للواقع، لكل الناس ولأبسط الناس»[٦]. أما البروفسور أ. مياسنكوف فيرى انه «بـدون قراء جمـاهيريـين لا يوجد أدب. وعندما يتعلق الأمر بتربية شخص بصورة متناسقة التطور فإن دور الأدب والفن في عملية التطوير هذه يكبر حتماً»[٧]. وإيليوت نفسه يقول: «ولكن لا الشاعر ولا العالم يملك الاقتناع الكافي الذي يعينه على الاستمرار في عمله دون ان يكون فيه فائدة للمجتمع»[٨].

والفنان الذي يأرق كي يحقق الاتصال بالمتلقي والتأثير فيه، عليه أن يستجيب لشروط المحيط الفني الذي لا ينفكّ يتكوّن؛ ويعني هذا أيضاً ان يكون أحد الفاعلين في تكوُّن هذا المحيط، أي عليه أن يستجيب لذوقٍ وأن يرعى ذوقاً ويربّيه في الوقت نفسه. يصدق القول هذا على الفن بشكل عام، وهو أكثر صدقاً على القولي منه بخاصّة؛ إذ ان الكلمة، وسيلة هذا الأخير في التعبير والاتصال، تشترط الفهم كي تتحقق. الفهم ضروري في الفن القولي؛ وهو اكثر ضرورة في الثوريّ منه، إذ ان الفنان، في هذه الحالة، يقصد التأثير الايجابي إن على صعيد الادراك أو على صعيد الاحساس.

والمشكلة هذه ليست مشكلةً طارئةً في تاريخ الأدب والفن، فقدكانت، ولا تزال، من اكثر هموم الفنان تنغيصاً لهدأته. فعلى الصعيد العالمي يمكن ذكر بريخت الذي كان يسمّي الوسائل الفنية المستخدمة للوصول إلى المتلقي الدهاء الفني.

وعلى الصعيد العربي، يمكن التحدّث عن استخدام السلطان السياسي، ابتداءً من العصر الاموي، لشعراء محترفين استخدموا الشكل التقليدي للقصيدة الجاهلية المفضّلة من الجمهور كي يصبّوا فيها ما يريده السلطان من معاني سياسية. ويمكن التحدث ايضاً عن الكميت بن زيـد الأسدي الذي كان داعية ثورة والذي استخدم أساليب فنية عدّة كي يرضي الرواة ويجبرهم عـلى نشر شعره. وفي العصر الحـديث يقول اللعبي: «... أصبحت حريصاً على أن لا تقف وسائلي التعبيريّة حجر عثرة في وجه التواصل»[٩].

ليس من أغراض هذه الدراسة أن تفصّل في التطرّق إلى هذه المشكلة. وإن هي إلا ملاحظة أدرجت هنا لضرورتها، وأريد منها ان تضع ظاهرةً تعاني منها حركة الأدب العربي الحديث، والشعر منه بخاصة، في إطارها الصحيح. والظاهرة التي نعني، في هذا المقام، يمكن وضعها تحت العنوان التالي: عجز المتلقّي عن عبور المستويين الهجـائي والصوتي للنّص إلى مستوياته الأخرى؛ أو تحت عنوان: عجز النص عن الوصول إلى إحساس القارىء وإدراكه وفهمه. ويمكن تسمية هذه الحالة بـ:كساح النّص. والظاهرة

هذه: العجز أو الكساح المؤدي للانقطاع بين طرفي الظاهرة الأدبية أهم مشكلات الشعر العربيّ الحديث، أو لعلها أزمته.

والحق ان هاجس التجديد أو الخروج من اسار النّمط الذي ساد طويلاً، أمر ضروري ولنا به مسيس الحاجة. ولكن الخروج المنفصل عن التراث وعن هموم المحيط الذي تحدِّد طبيعتُه التجربة المعبَّر عنها، شكلاً ومضموناً، لا يكون إلا أبتر ولا يعدو كونه رطانةً هجائية صوتية تقلِّد انماطاً غربية ومحليةً ناجحة.

كانت هذه المداخلة عن اهمية التوصيل بالنسبة للشاعر الملتزم، وعن ظاهرتي التكرار والغموض في الشعر الحديث الذي وصل أخيراً الى مأزق حقيقي ضرورية لوضع مسألة اختيار الكرمي للنمط التقليدي قالباً لشعره في إطارها الصحيح. إذ ان القصيدة لا يضيرها، بشكل مطلق، ان تكون ذات كوفية كما يرطن البعض: هذا شاعر عمودي وينفضون أيديهم مترفّعين. كما انه لا يزينها ان تكون «مخوجنة» تنسخ اشكالاً تمخّضت عنها تجارب عالمية مشروطة تاريخياً. فالشعر، كأي نشاط إنساني آخر، نشاط في اطار وذو اتجاه. إنه «كائن اجتماعي وكائن تاريخي». والاساس في الامر ان يكون النشاط مُبرَّراً تاريخياً، وعلى من يحاسب ان يلمس مجمل الظروف المحيطة.

معاصرة مرحلة احياء التراث وانبعاثه: وأبو سلمى الذي ولد في طولكرم بفلسطين أيام الحكم العثماني، لمس، بشكل مباشر، آثار سياسة التتريك التي مارسها العثمانيون في الفترة الاخيرة من حكمهم؛ فقد حُكم والده بالإعدام إسوةً بالاحرار الاخرين الذين هبّوا، باسم العروبة، يناهضون سياسة الاتراك الهادفة إلى دمج العرب في الاطار العثماني العريض. ولم يخفّض حكم الاعدام عن والده الا بسبب كبر سنه وكونه عالماً. ثم، وكما يقول الشاعر نفسه، وقعت هذه الامة في براثن الاستعمار الغربي وكان عليها ان تواجهه. يقول الكرمي: «الامة التي ما أن خرجت من ليل الاضطهاد العثماني الثقيل حتى وقعت في براثن التجزئة... كنا نفكّر بفجر الحرّية والاستقلال والوحدة العربية... وإذا بالهموم تبدأ من جديد، وإذا بدول الحلفاء تقسم البلاد وتتآمر عليها وابتدأ النضال من جديد...»(١٠).

وقد واجه العرب المرحلة التاريخية المعنيّة، والتي لا تنفك مستمرة، والتي تتميز بالمواجهة مع العدو المثلث الوجوه والمتعدد الاذرع والمخالب وما زالوا يواجهونها، والذي يعنينا هنا ان الرابطة القومية اخذت، في اواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن، موقعها بديلاً عن كل ما سبقها من روابط عشائريّة ودينية ومذهبية اثبتت عجزها عن مواجهة العدو. وقد تأصّلت هذه المواجهة الموسومة بالاتجاه القومي، في فلسطين، اكثر من الاقطار العربية الاخرى وذلك لأنها كانت اكثر شراسة في سعيها لمنع تحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي كانت تنفذه الحركة الصهيونية برعاية من بريطانيا.

وعلى الصعيد الأدبي كانت المرحلة مرحلة إحياء للتراث وعودة إلى الأصول والينابيع بعد فترة انقطاع وجمود طالت وطالت وادت إلى أن تصاب القصيدة العربية

بالتكلس والبهرجة الفارغة. ولنقرأ ما يقوله نزار قباني عن فترة الانقطاع هذه وأثرها على القصيدة العربية:

«وبموت العصر العباسي، دخل الشعر في العدمية المطلقة وصارت القصائد موتاً مكتوباً. ولقد استمرّت القصيدة – الموت متمدِّدة على حياتنا خمسة قرون لا يجرؤ أحد على دفنها. وكانت القصائد، في تلك الحقبة، كأضرحة الاولياء لا يسمح لأحد بتدنيس حرماتها والاعتداء على مقدساتها»(١١).

إذاً، في بداية النهضة، كان الجهد منصبّاً على الانبعاث من جديد في ميادين الحياة كافة؛ وفي الميدان الأدبي كان الرواد: البارودي وشوقي ومطران وحافظ جسوراً ربطت الماضي الزاهر بالحاضر الناهض وحملت الشعر القديم إلى الزمن المعاصر. لقد كان صنيع الرواد حفراً في الركام، للوصول الى الينبوع وإعادة المجرى. وهذا بالتحديد ما يجعلنا نفهم احتذاء قصائد تراثية بعينها، كما فعل شوقي عندما نظم على منوال نونية ابن زيدون وبائية ابي تمام. وهذه مطلعها: «السيف اصدق انباء من الكتب» أما بائية شوقي فمنها: «يا خالد الترك جدِّد خالد العرب».

نحن لا ننكر ان النهضة التي تسير على رجلٍ واحدة تظلّ عرجاء غير أن الارتباط بالتراث كان ضرورياً، واحتذاء قصائد القدماء كان مبرّراً تاريخياً وبخاصّة ان المواجهة الحادة مع الغزو الغربيّ الذي عمد إلى تجزئة البلاد العربية وزرع كيان عنصري في قلبها، أعقبت مواجهة محاولات التتريك العثماني. كانت مرحلة نهوض قومي فكان العمل على تأكيد الذات القومية قضية المرحلة. وهذا ما يقوله عبدالرحمن عمار عن تعبير ادب النهضة: «وكان التعبير عن الذات القومية قبل كل شيء هو السلوكية الهامّة التي تميّز بها الأدب العربي في بداية مرحلة النهوض»(١٢).

منذ البدايات: التزام بالقضية: إضافة إلى ما سبق جميعه نذكر أن الشاعر، موضوع الدراسة، التزم، ومنذ بداياته الأولى، قضية وطنه، انه، كالعديد من شعراء وطنه الآخرين، وعى على صليل السيوف وأزيز الرصاص. وكالعديد منهم ناضل ضد القوى التي كانت تعمل لتنفيذ مشروع الامبريالية العالمية في فلسطين والوطن العربي. وهذا يعني ان مسألة التوصيل والتأثير كانت أهم ما يشغله. كان عليه أن ينشىء علاقة حميمة بالمتلقي وأن يكشف له ويحرّضه، وان يتم كل هذا عبر الشكل الفني المفهوم والمقبول لدى المتلقي الذي يتوجه إليه الشاعر. وبديهي القول ان الشاعر الحقّ لا يسعى إلى تحقيق هذا كله على حساب الجانب الفني لشعره. وقد كان أبوسلمى ذلك الشاعر الذي احتفظ بمستواه الفني الراقي في الوقت نفسه الذي تبنى فيه قضية وطن وشعب. وعن هذه الناحية يقول يحيى يخلف: «فهذا المحبّ، العاشق، القسّامي، الكادح، الشاهد كان من اوائل المبدعين الذين تجاوزوا النظم وصنعوا الشعر»(١٣).

لم يكن الكرميّ نظّاماً في حرصه على القديم من الشكل. وإنما هو صنو محمد مهدي الجواهري، الشاعر العراقي الكبير الذي يقول عنه د. ابراهيم السامرّائي: «... إن صاحب

الفن والموهوب من الادباء يستطيع أن يحوز على الابداع وأن يكون له كل ما يريد وهو محتفظ بالشكل المعروف، وان هذا لا يمنع من التجديد الذي يدعو له جمهرة المتأدّبين الناشئين. وإن المذاهب الشعرية والأدبية عند الغربيين كثيرة متضاربة، وهي من غير شك دليل قلق وحيرة، وان الذي حدث عندنا ان هو الا صدى لما جدّ عندهم. ولكن هذا القلق وهذه الحيرة لم يمنعا من بروز الشاعر المفلق الفذ الذي يشق طريقه غير آبه بهذا الجدل القديم فيعجب به خلق كثير، ويكون في عداد الخالدين...»(١٤).

ملاحظتان: وفي هذا المقام يجدر بنا إيراد ملاحظتين تتعلق الأولى منهما بخروج الشاعر على وحدة القافية في عددٍ من قصائده، وباتباعه اسلوب القصة في قصيدة تحدَّث فيها عن اليتيمة. أما الثانية فتتناول مسألة هي سمةٍ للقصيدة العربية التقليدية. ونعني بها سمة المثالية والعمومية والمبالغة، أو بتعبير آخر عدم الاهتمام بتفصيلات الحياة اليومية. إننا لا نلمس، في الديوان، مشكلات العيش والسفر والهجرة مفصّلة وانما نلمحها عموميات مشاراً إليها.

إنها طبيعة الشعر، والعربي التقليدي منه بخاصّة، ويعيدها د.حسني محمود حسين إلى أثر «الحفظ من التراث في تنشئة المتعلمين وتشكيل تفكيرهم وفي تكوينهم الفني»(١٥).

والسمة هذه لا ينفرد بها شعر أبي سلمى وإنما هي، كما قلنا، من سمات الشعر العربي، وذلك عائد إلى الطبيعة الشفوية لهذا الشعر، في اصوله الأولى، والتي كانت تتطلب تكثيفاً خاصاً يسهِّل الحفظ على الذاكرة.

استاذ الشعر العربي المقاوم: لم يغد الكرميّ في عداد الخالدين من الشعراء إلا لأنه كان، كما يقول غسان كنفاني عنه: «استاذ الشعر المقاوم العربيّ الذي تتلمذ على يديه جيل من الأدباء العرب»(١٦). وهذه المكانة التي احتلَّها والتي يتفق الجيلان، جيل يقترب منه عمراً... وجيل شاب، كما يقول ماجد السامرائي، على تبوّئه إياها انما كانت بسبب امتلاكه مفهوماً للشعر جعله صنو كبار من الفنانين المناضلين وبخاصة لأنه امتلك المقدرة على الملاءمة بين النظرية والتطبيق، اذ انه وظف شعره، كشكل من أعمق اشكال الوعي الاجتماعي، في خدمة قضيته التي آمن بها.

يقول إيلوار: «... فمنذ مدةٍ طويلة هبط الشعراء من القمم التي ظنّوا انهم يتسنّمونها وذهبوا في الشوارع... وتعلّموا أناشيد تمرد الجمهور البائس، ويحاولون دونما ارتداد أن يلقنوه درسهم»(١٧). والحق «ان الزمن الذي كان يتم فيه الفصل بين هموم الشاعر الابداعية وبين ما يخترم مجتمعه من هموم قد مضى إلى غير عودة. والسياحة الكلامية على هامش المجتمع لم تعد ذات بال». هذا كله بعضٌ مما آمن به ابوسلمى ومارسه. فهو، طالما ان الشعر كله مسؤول، يطلب من الشعراء الا يرابطوا في البروج البيض، لأن الليل عالم مجهول والحرف نور يضيء الدجنة... ويرى ان الحرف كالاناسي فيه

حرٌ وذليل. وهذا الاخير لا يزدهي وإن توشى بالحلي والحلل. أما الأول فلن يطهر بغير التياح ولن يخلد إلا بجهاد الشعوب...

لنقرأ أبياتاً قليلة مختارة بدلاً من أن ننثرها. يقول مصوّراً حال الشعر والشعراء:

والحروف التي تضيء الليالي تتوارى وتظهر البصمات
(ص٣٣٠)

في المهرجان دمىً... يصنّفها ذو الأمر أنى شاءها يجد
شعراء! قد حملوا مباخرهم وأتوا إلى الميدان بالعدد
جاءوا وقد مسحت شفاههم أعتاب «مقتدر» و«معتضد»
(ص٣٣٦)

ويقول محدّداً مستقبل هذا النوع من الشعر، واضعاً قبالته الشعر الحقيقي الأصيل:

هل يزدهي الشعر في سوق الرقيق إذا رفّت عليه الحلى والوشي والحلل
ما الشعر إلا وشاح النور جنّحه على المدى ألم في الشعب أو أمل
(ص٢١٥)

والحرف، الذي يتلظّى كاللهب في الدّجنّة يجلّ عن الشراء:

انه الحرف، جلّ أن يشتريه حاكم ظالم وعلج دخيل
(ص٢٨٧)

وعن تأثير هذا الشعر ودوره يقول:

يصهر الحرف كاللظى كل قيدٍ ويجوز الحدود دون انتظار
(ص٢٩٤)

ما على الشعر، إن تساقط كالانجم حتى يلوح صبح منير
(ص٣٠٢)

ويريده بسيطاً واضحاً كي يصل إلى الشعب ويمارس هذا التأثير:

بحروف فيها بساطة شعبي لا أساطير من ضبابٍ معار
(٣١٧)

بشذا الوطن يعبق شعر أبي سلمى. ومن آلام الشعب وآماله يصاغ، ولولاهما معاً، الوطن والشعب، لا يزكو الشعر ولا يحسن. وكل حرف لا يكون نوره من نارهما يلعن إنهما الشعب والوطن. ولنقرأ هذه الكلمات التي تحكي صراحة عن البساطة الموظفة في خدمة النضال: «أنا ذكرت إحساسي وشعوري ببساطة كبساطة شعبي واضحةً صادقة ملتزمة... إن السنين تتساقط أمام الشعر والنضال في سبيل وطن وفي سبيل شعب...»(١٨). تذكّر الكلمات هذه بناظم حكمت، الشاعر التركي الذي يقول: «جذور شعري تضرب عميقاً في تراب وطني»[١٩]. والذي يعتز، كشاعرنا، بأنه أعطى قلبه وعقله وعمره كله لشعبه.

وكان للشاعر ما أراده: لقد كان الكرميّ واعياً اختياره، مدركاً ما يقوم به، عالماً أن السياحة الكلامية على هامش المجتمع والتاريخ من شأنها أن تجعل الشعر رقيقاً يجرّه النخّاس من أذنه ذليلاً، مهما توشى وتزخرف وتعقّد و«تخوجن». وقد استطاع ان يطبّق ما نادى به فلم يحدث تعارض، أو قطيعة، بين النظرية والممارسة عنده على الصعيد الشعري، كما انه حقّق التواصل مع الجمهور، فكان شعره واضحاً بسيطاً يتناول الحدث ويعرضه على الجمهور إبداعاً يفهمه هذا ويتذوقه فيقبل عليه بشغف ولهفة، ومما ينبغي ذكره هنا هو «ان الشعر البسيط المفهوم يمكن ان يتطلّب جهداً على مستوى الادوات التعبيرية أو التقاط الواقع وعكسه أكثر من الشعر المعقد». ويمكن أن نورد مثالاً على تلقي الجمهور لشعر أبي سلمى. ناشد الملوك العرب شعب فلسطين ان يوقف ثورته المشهورة المعروفة باسم ثورة الـ ٣٦. معتمدين، في قرارهم هذا، على «حسن نوايا صديقتهم بريطانيا»؛ فأنشأ ابو سلمى قصيدة تناولت الحدث هذا. ولنسمع شهادة تتحدث عن وقع هذه القصيدة لدى الشعب وعن إقباله عليها. يقول غسان كنفاني: «وقد لاقت هذه القصيدة، في ذلك الوقت، شعبية لا مثيل لها، ووزعت على شكل منشورات سرية في كل مكان من الوطن العربي تقريباً. وتولى شعراء اليمن، آنذاك، مثلاً، تشطيرها وتوزيعها في اليمن كشرارة لا بدّ منها للثورة على حكم الامام»[٢٠]. وهذا ما كان يريده الشاعر لشعره أن يصل ويؤثّر؛ وهو ما كانت تقتضيه المرحلة وطبيعة التجربة.

□ □ □

زيتونة فلسطين: استطاع الكرميّ ان يوائم بين مفهومه للشعر وممارسته له فاعطى ما جعله في عداد الخالدين من المبدعين. وقد كان ذلك بسبب التزام الشاعر بقضية وطنه وشعبه التزاماً عبَّر عنه بنشاط إبداعي فيه بساطة ذلك الشعب وعمق تربة ذلك الوطن السمراء التي راكمتها، خصيبةً، الزنود السمر للأهل الذين شكّلوا أرق الشاعر ووهج إبداعه. وكما يقول يحيى يخلف فإن «جذور أبي سلمى العميقة ضاربة في تربة التجربة الكفاحية، ولذلك استحق عن جدارة لقب 'زيتونة فلسطين' الوارفة، فيها يجري النسغ، بها تستمر الحياة الداخلية للثقافة الثورية»[٢١].

سجل ابداعي وبلورة

منذ الثلاثينات، وحتى آخر يوم من العمر... لم ينقطع العطاء ظلّاً حانياً وثماراً فيها الغذاء. وعطاء أبي سلمى، كما يقول يخلف،«يعد من انصع صفحات الكفاح الشريف والشجاع وأكثرها توهجاً في تاريخنا المعاصر». والحق أنه يبدو، وللاطلاع الأول على ديوان الشاعر، ان هذا العطاء يشكّل مرآةً تعكس التاريخ الفلسطيني المعاصر، وبتعبير أصح، انه يشكل سجلًّا إبداعياً لكلِّ حدثٍ مرَّ به تاريخ القضية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال نذكر تناوله للأحداث التالية: بيع وادي الحوارث، ثورة جبل النار، بناء قصر المندوب السامي على جبل المكبِّر، ثورة ١٩٣٦ وتدخل الملوك العرب لإنهائها؛ التقسيم... أما الوضعان السياسي والاجتماعي فقد تناولهما في قصائد عدة نذكر منها: شباب، كله استعمار، نور ونار، مؤتمر العمال... وبعد النكبة، قصر شعره على موضوع كاد يكون

وحيداً الا وهو، النكبة: آثارها، أسبابها، العودة... والنكبة ليست موضوعاً واحداً يضير الشاعر ان يقصر شعره عليه، كما يحلو للبعض ان يقول، وانما هي موضوعات شتّى لا ينضب معينها... ثم، لدى انطلاق الثورة، حيا الشاعر انطلاقتها وغنى لانتصاراتها. ولم تفته مواكبة الاحداث العربية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية فغنّى لبور سعيد وكرّم جول جمال، وتحدّث عن حزيران الذي محا تموز، وعن تشرين النصر الذي لم يعد الارض. وفي جانب آخر من السجل الابداعي نقرأ اسماء الرجال الذين أضاءوا أديم ذلك التاريخ والشهداء الذين رووا الثرى الخضيب. رثاهم أبوسلمى جميعاً، فلسطينيين وعرباً، وهو، في رثائه للعرب منهم، جعل قضية فلسطين نصب عينيه. وممن رثاهم نذكر: ابراهيم طوقان، وأبا خالد وهو شهيد حارب البريطانيين، ورجاء حسين عماشة وهي شهيدة فلسطينية، ومخلص عمر، وعوني عبد الهادي... وهو في رثاء هذا الاخير يقول:

نهر هادىء... يفيض عطاءً والزعامات عندنا جعجعات
... كيف ابكيك؟! انت للشعب والتاريخ في سورة الدّجى مشكاة
أنا أبكي الاحياء! عاشوا وهانوا وتساوت حياتهم والممات
(ص٣٢٦)

وبقدر ما في هذا الرثاء من وفاء للراحل الكبير وتقدير لدوره الوطني، فيه أيضاً مقارنة بأولئك الخانعين وتحريض على رفض الهوان والحياة التي يتساوى فيها الموت والعيش. انه الرثاء الذي يقيس الحياة بنوعيتها وبمقدار ما يحققه الانسان، خلالها، من إنجازات وعطاء. ولنلاحظ تلك المقارنة بين جعجعات بما يثيره لفظها ومعناها من فراغ وكبر أجوف، وبين «مشكاة» وما تعنيه من عطاء نيّر يبدّد الظّلمة.

ولكن، هل يقتصر دور الشعر على تسجيل الاحداث ومتابعتها؟ لا، فالشاعر لم يكن، في يوم، مرآة أو مؤرِّخاً. والشعر الثوري موجّه، أو هو سلاح ماض في عملية تغيير شروط الواقع التي تقف حجر عثرة أمام التقدم. ودور الشعر في عمليةً إزالة هذه الحجارة: العثرات، يتلخّص بتعريتها ووضعها في وجه الشمس والريح تتلظى وتتفتت وتتشقق، ثم يدفعها الفرسان مسحوقةً إلى مزبلة التاريخ. وبتعبير آخر إن دور الشعر يتعدّى التسجيل إلى الكشف والتحريض والنبوءة أي تهيئة المتلقي بمراكمة الخمائر لديه ولسعه باستمرار وعرض الواقع البديل، وعن هذه العلاقة بين الشعر والثورة يقول اللعبي، الشاعر المغربي: «إن العلاقة ما بين الثورة والشعر هي علاقة جدلية، فالثورة هي احدى شروط الشعر الأصيل والتي يكون الشاعر، آنذاك، وسيلة لبلورتها. كما ان الشعر، جدلياً، هو من مستلزمات الصيرورة الثورية طبعاً. المشكل هو ان مفهوم الثورة يجب ان يتجدّد»(٢٢).

والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هو: أي مفهوم كان، لدى الشاعر، موضوع الدراسة، للثورة التي كان وسيلة بلورتها؟

والحق ان استقراءً لقصائد ديوان الشاعر يفيد ان شاعرنا كان، ومنذ البدايات، ذا

وعي سياسي ناضج. وقد عبّر عن وعيه هذا برؤية تنظر إلى مختلف الاحداث والقضايا بوضوح وعمق وثوريّة.

قبل الـ ٤٨ واجه الشعب الفلسطيني المؤامرة التي كانت تنفَّذ على أرض وطنه، وفي الوقت الذي كان الشعب فيه يناضل ويعاني، كانت القيادات التقليدية متلهية بخلافاتها المحلية وتنظر بطيبة إلى «حسن نوايا الصديق بريطانيا» وكانت هذه الاخيرة تستغل التناقضات المحلية وتلعب عليها. في هذا الوقت الذي كان الجميع فيه، تقريباً، يكتفون بالبيانات والمهرجانات وسيلة للمقاومة قال الكرمي محدّداً الثورة المسلّحة وسيلة وحيدة للنصر:

إنما الحق من بنادقهم يسطع والعدل من وراء العوالي
انظروا اليوم كيف يلتفت التا ريخ حتى يرى بريق النصال
(ص١٦)

ورافضاً اسلوب الكلام مسمياً إياه «قالاً وقيلا»:

ايه فلسطين اغضبي وتحرّري ضاعت حقوقك بين قالٍ وقيلا
مدّي القلوب على الظبى وتبسّمي تجدي على تلك الحدود فلولا
(ص١٧)

ومعيّناً العدو الحقيقي سبب البلوى ومؤكّداً على طريق المجد:

لن تطهر الدنيا وفيها «الانجليز» على صعيد
لو كان ربّي انجليزياً دعوت إلى الجحود
... المجد ان يحمي الرصاص على المدى حمر البنود
(ص٢١)

والانجليز ليسوا وحدهم الطرف المعادي للشعوب ولقضية تحرّرها، وانما هم جزء من كل. في تلك الفترة من التاريخ العربي تحرِّض بريطانيا القوى الوطنية في سوريا ولبنان ضد فرنسا لمآرب تتعلق باقتسام المغانم، فيرى الشاعر حقيقة دوافع هذه السياسة التي تختلف وسائلها من مكان إلى آخر ويقول:

فهنا تجرون القيود دواميا وهناك في ايديكم الأزهار
وهنا الشياطين استجارت منكمُ وهناك انتم قبة ومزار
لا تذكروا حق الضعيف فكلكم مستعمرون وكله استعمار
(ص٣٨)

إدراك سياسي يرى الأمور على حقيقتها، يرى جوهرها ويطلق شعاره المشهور: كله استعمار في تلك الفترة المبكّرة. أما قمة الوعي السياسي فتبدو في قصيدة «وطني!...» (ص٥٧) التي انشأها الشاعر إثر صدور قرار التقسيم. إنه يرى تلك المفارقة الغريبة التي تستدعي السخرية والتي لا تزال الامبريالية تمارسها في بلادنا. ويرى حقيقة عصبة

الأمم ودورها. وهو قبل هذا كله يرفض تقسيم «القلب الموشح بالنور»، في خطاب رقيق، فيه من البلاغة الشيء الكثير، يقول:

وطني!... عش أبـا العـروبـة واسلـم ... وطنـي!... حليـة الـزّمـان تبسّـم
... قم تـأمّـل تـرى الشعـوب يجـرّون ... قيـوداً مـن الحـديـد ، المثلّـم
بينـهـم عصبـة الأراقـم تسـعـى ... كلمـا غـاب ارقـم لاح أرقـم
... وحقـوق الانسان في الغـرب تُـرعى ... ولـدينـا الإنسـان في الشـرق يـرجم
يـهـدر الـعـدل حـاميـاً كـل أرض ... فـإذا زار أرضنـا صـار أبكـم...

أما الخلاص فقد كانت واضحة طريقه أمامه، الشعب هو الأمل والملجأ والمقرّر وكي يجتاز الشعب طريقه آمناً من العثار ينبغي أن تؤمن الحرية له وأن يعدّ لممارسة دوره. يقول الشاعر مخاطباً فلسطين ومؤكّداً دور الشعب في تقرير مصيره:

لا تسـألي المستعمرين، بـل اسألي أهـل الديـار
يـا أيـهـا الشعـب النبيـل امنت شـرَّ العثـار
قـرِّر مصيـرك انـت لا مـن يبصمـون عـلى قـرار
(ص٤٨)

والشعب الذي لا يفنى لا مفرّ من حسابه، إنه للظالمين لبالمرصاد:

يـريـد الظـالمـون فنـاء شـعبـي ... وهـل تفنـى الشـعـوب وهـل تبيـد
(ص٢٦٢)
أيـهـا الجـاعلـون من دمنـا الخمـر ... ومـن عـرينـا حُـلى الأجسـاد
... أيـن أيـن المفـرّ مـن غضـب ... الشـعب فـإن الشـعـوب بـالمـرصـاد
(ص٢١٠)

ويسخر من الذين يقفون على الاشلاء مدّعين تحرير الوطن السليب وهم يكبّلون شعبه بالقيود. ثم يدعو إلى الحرية ملقياً على ذوي الاقلام واجب الذود عن حرمة الافكار:

قـالـوا: وقـد وقفـوا عـلى اشـلائنـا ... سنحـرّر الـوطـن السليب لكـم غـدا
مـن ذا يحـرره؟!.. وكيـف؟! وشـعبـه ... مـا زال بـين الاقـربـين مقيـدا
(ص٢٩٧)
أيـهـا الشـارعـون اقـلامنـا الحـرّة ... ذودوا عـن حـرمـة الافكـار
دافعـوا عن كرامـة الحـرف والانسـان ... في افـق هـذه الـديـار

وكأنه التقط همس القيادات التي ترى في الجيش أملها والتي تحكم من خلال الثكنات، فقال مؤكداً دور الشعب وأهمية هذا الدور:

كـل جيش يكون حـربـاً عـلى الشعب ... ذليـل إذا التقـى الجمـعـان
عـاصـف بـين أهلـه ونسيـم ... للمـغيـريـن، شـأن كـل جبـان
... اين تمسـوا؟! لـو غـدا كـل شعب ... حـاكمـاً في البـلاد ذا سلطـان!...
(ص٣٠٩)

وعن القيادات:

هي إن لم تعد إلى الشعب في الحكم تهاوت عظامها النخرات
شرّ ما في دنيا العروبة... ان يعزل شعب... وتحكم الثكنات
(ص٣٢٩)

وهو، في حديثه عن الشعب، يدعو إلى اعداده فيحث على ايلاء التعليم شديد الأهمية. فيقول عن المدرسة المعروفة باسم دار النجاح:

... وعلى فم الوطن المعذّب بسمة هي بلسم الأرواح والأجساد
أغنيةٌ تحلو مع الترداد دار النجاح على شفاه بلادي
(ص٤٥)

أما مواقفه السياسيّة فقد كانت تنم، إضافةً للوعي السياسي الشامل والواضح، عن رؤيةٍ عميقة للجوهريّ من الامور وعن دراية بالقضية المركزية في الصراع وعن تعلق بالوطن الذي لا بديل عنه. تحدث حرب تشرين، ويشيع الحديث عن الانتصارات. لكن أبا سلمى لا يرى إلا الحمى والكرم والبيدر والمسكن وكأنها سكنت بين أجفانه لا تفارقها إلا والوطن محرر:

قالوا كتاب النّصر جئنا به يكفي بأن نقرأ ما عنونوا
ما شهر تشرين إذا لم يعد لي بيدري والكرم والمسكن
وأيّ نصرٍ وأنا لم أزل مشرّداً وليس لي موطن
(ص٣٦٣)

كل نصر عربيٍّ لم يكن دون تحرير الحمى إلا سرابا
لا رعى الله ربوعاً لا نرى في سماها من فلسطين القبابا
(ص٣٧٠)

منذ فترة، والحديث يكثر عن مشاريع مشبوهة لحل القضية الفلسطينية، لهؤلاء المتحدثين والعاملين يقول: لا، ويضيف:

أيها اللاهون بالميسر لا تجعلوا أرضي فلسطين قداحا
ذرَّةٌ من وطني فيها الدنا اين من يبغي بديلاً أو براحا
(ص٣٥٩)

هذه الصرخة الرافضة للبديل تذكّر بصرخة سبقت. لنسمعه يخاطب الوطن غداة صدور قرار التقسيم:

ذرَّةٌ من ترابك الطّهر خيِّر من عروشٍ خلف الحدود وأعظم
(ص٥٩)

وهو، كالآخرين من الشعراء الثوريين في العالم، استطال بأفياء «الزيتون» إلى الارض كلّها، إلى العالم الكبير... فقد خفق قلبه إلى رفاق الضنى والعذاب والسلاح، وآمن

بوحدة الثورة العالمية. في فترة مبكّرة خاطب «فقير ايبي»، الثائر الهندي، متحدثاً عن العدو الواحد للشعوب وعن ترابط الثورات:

... «فقير ايبي» حطّم القيودا على المدى ووحّد الجهودا
... لا بدّ للثورة ان تسودا نحن وانتم نطلب الخلودا
الانجليز أنكروا العهودا وحالفوا من بعدنا اليهودا
لأننا على طريق الهند

(ص٣٦)

وقال مخاطباً رفاق التحرّر مسمّياً الامبريالية بالوحش:

... حطموا النير فهو من اثر الوحش على الأرض واعصفوا بالوثاق
... اينما كنتم فنحن رفاق وحّدتنا حرية الأعناق

(ص٥٤)

قم نادِ الرّفاق من كلِّ لونٍ لا رفاق الأحساب والأنساب
بل رفاق الآلام والدم والدّ مع رفاق الضنى رفاق العذاب

ونلاحظ تكرار رفاق وإضافتها في كل مرة بهدف التركيز عليها وحفرها في ذهن المتلقي وتحديد طبيعتها.

وهكذا يبدو لنا الكرمي شاعراً يملك مفهوماً لكلٍّ من الشعر والثورة، وقد مارس نظريته بوعي سياسي ناضج وواضح يذهب مباشرة إلى الجوهري في الأمور. ويقيس كل شيء من زاوية تحرير الوطن السليب وعودة الشعب الشريد وتأمين حرية الانسان. الشعب والوطن منهما تمتح ريشته، وهذا ما يؤكده في رائعته: «من فلسطين ريشتي» التي انشدها في مهرجان الشعر الثامن الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٨ والتي يقول فيها:

ريشتي في يدي، تسير أمام الشعب في زحفها على الطغيان
ريشتي في يدي، تشق الدروب البكر، تحمي حرية الانسان

موضوعات ما قبل الـ ٤٨

منذ الثلاثينات، والشاعر يسير أمام الشعب... في الفترة الأولى، قبل النكبة، كان للشعراء كما يقول أبوسلمى نفسه: «فضل كبير في التوجيه السياسي والاجتماعي، وهاجموا الاستعمار أساس الداء، وأصل البلاء، وطالبوا بالاعتماد على الشعب وحده في تحقيق أهدافه، وهو وحده الذي يقرر المصير، وايّدوا الحركات العمالية الناشئة آنذاك، ودافعوا بالكلمة عن المثل العليا، وعن الحرية والديمقراطية، وحاربوا الزعامات الزائفة والمشبوهة لا يمارون ولا يتزلفون»[٢٣]. وفي الفترة المذكورة، طرحت مسائل عدة أمام المناضلين، وقد عمل الشعراء على بلورة هذه المسائل وتحديد المسار الصحيح لمواجهتها. ومن هذه المسائل نذكر أربع أساسية هي: الهجرة اليهودية، بيع الاراضي، العلاقة مع الانتداب وعلاقة هذا الاخير بالحركة الصهيونية، الوضع المتردّي للقيادات والزعامات التقليديّة في مواجهة المشروع الاستيطاني.

والدارس لديوان ابي سلمى يلمس اهتمام الشاعر بهذه المسائل جميعها، وفي أكثر من مكان للمسألة الواحدة. باع آل التيّان وادي الحوارث، وهو أراضٍ خصيبة تبلغ مساحتها ٣٣ ألف دونم، ويقع على الساحل بين حيفا ويافا. وفي سنة ١٩٣٣، أجلت الحكومة البريطانية عنه سكانه العرب البالغ عددهم ١٥٠٠ نسمة مع مواشيهم بالقوة بعد أن قتل الجند بعض الاهالي. هزّت الحادثة نفس الشاعر فأنشأ قصيدة جاء فيها:

ودِّع ظلالك يا حمام الوادي ... ألوى الزمان بغصنك الميَّاد
من بعد سرحته وعذب نميره ... نم في الهجير وأنت طاوٍ صاد
ارسل نواحك يا حمام وقل لنا ... هل في حمى الوادي حمامٌ شاد
. . . . . .
يا جيرة الوادي الحزين تحيةً ... حمراء انطقها دم الأكباد
تتلمّس الماضي فتبصر ظلّه ... خلف الدموع على شفار العادي
... ما تملكون!؟ أفي النفوس حميّةٌ ... أبقيّة الأسياف في الأغماد...
(ص١٣و١٤)

في القصيدة مقطعان الأول يتناول الحدث والثاني واقع الشعب، أي الخلفية التي أدت إلى حصول الحدث. بعد ان يعرض الشاعر الحدث يحرّض، عبر تحيّة تتجاوز الحاضر إلى الماضي، فالحاضر، لتنتهي إلى تأكيد ضرورة الجهاد وأهميته في الحياة. وهو يستغلّ الحدث ليكشف وينبّه ويحرض وليدل على الطريق. ولا يأتي هذا عبر شكل خطابي تقريري وانما عبر قصيدة شعرية تتآزر عناصرها جميعها: مفردات وتراكيب وأساليب، لخدمة الغرض.

نلحظ، في البدء، مخاطبة الشاعر للحمام، كنايةً عن سكان الوادي، وهذا يثير ما يرمز إليه الحمام الذي يتكرر لفظه من وداعة وسلام ومحبة، ويضع أمام المتلقي، مباشرة، صورة العيش الآمن المطمئن لسكان الوادي وكيف تبدّل... فنلحظ صورة الظلال التي تُوَدَّع إلى الهجير، كما نرى المقابلة بين السرحة والعذب ونواح وبين طاوٍ وصاد وشاد. ثم نلحظ افعال الأمر التي تتكرّر متعاقبة وكأنها القسر المستمر على تنفيذ الهجرة. ويعقب هذا تكرار حرف الحاء في البيت الثالث بما يثيره من احساس بالحسرة والحرقة. والشاعر، في عرضه للواقع، لم يستخدم اسلوباً واحداً وانما مازج بين الاساليب وفق الحالة: الأمر فالاخبار فالامر الذي يعقبه تساؤل منكر مقرر. هذا في المقطع الأول: حيث يقتضي الامر حشد مختلف الوسائل التعبيرية لتصوير الواقع القاسي. أما المقطع الثاني، فيبدأ بتحية ينطقها دم الأكباد تتلمس الماضي خلف الدموع. «تتلمس» هنا قمة في الشاعرية. وكأن الماضي ضائع، وكأنه لا يُرى فاستخدم فعلاً يدل على استخدام حاسة اللمس ويفيد التفتيش. ويذكر كيف كان هذا الماضي وينتقل إلى الحاضر مستخدماً اسلوب الانكار والتمنّي مكرِّراً «لو كان» ثلاث مرات، داعياً إلى تحطيم الراهن وإلى التمثل بالأجداد. ويصل من كل هذا، في الختام، إلى غرضه: الجهاد هو الطريق الوحيد لتفادي الموت.

ليس من شك في ان الشاعر لم يفكر في استخدام الأساليب البلاغيّة الواردة في قصيدته والتي ذكرنا بعضها. وإنما هي طبيعة التجربة التي أنجزت هذا كله فأتى التعبير متكاملاً انطلاقاً من حالة كونتها العلاقة مع الوطن، وبالتحديد؛ كونتها الحالة التي نتجت عن تفاعل الشاعر مع حادثة من حوادث بيع أرض الوطن. والعلاقة مع أرض الوطن، في هذه الفترة، كانت، لدى الشعراء الفلسطينيين، كما يقول يوسف الخطيب: «... تتجاوز العلاقة المادية القديمة مع الحقل والمزرعة إلى مستوى علاقة حب وطني مع الأرض عارم وحميم»(٢٤).

أما موضوع الهجرة اليهودية ومشروع التهويد اللذين كانت تنفّذهما الحركة الصهيونية بالتعاون مع بريطانيا، فقد تناولهما في اكثر من قصيدة مؤكداً على ضرورة مقاومتهما. وقد قرأنا شيئاً عن موقفه من بريطانيا وفهمه لدورها. ونحن، هنا، نعيد الحديث، مترابطةً قضاياه، فنذكر أبياتاً من قصيدة له بعنوان: «الدماء تصيح».

... أخت صلاح الدين عشت حرّةً تأبى لك العلياء أن تهوَّدي
دعي عصابة اللصوص جانباً واعتمدي على بنيك اعتمدي
خلي انتداب القوم أو إرشادهم فالثورة الحمراء خير مرشد
(ص٢٧)

ولم يكن موضوع الواقع السياسي المتردّي بعيداً عن اهتمامات أبي سلمى وإنما كان شغله الشاغل. وقد تناوله، في أكثر من موضع، في ديوانه، وكثيراً ما خصَّص له مقطوعات مستقلّة كمقطوعة «الشباب» التي يقول فيها:

انتدابان يحرقان فلسطين وأربت عليهما الاحزاب
مزّقوا قلبها وهدّوا قواها ويقولون في البلاد شباب
... امسحوا التّرب عن جباهكم السود فقد عفر الجباه التراب
(ص١٩)

يبدأ بلمحة خاطفة تضع صورة حقيقية واضحةً للواقع أمام المتلقّي وتفجأه بها... وفي إطار هذه الصورة، لنلاحظ «يحرقان» وصفاً لصنيع الانتدابين، و«أربت» بياناً عن صنيع الأحزاب، ثم التأكيد على ذكر ما صنعوه جميعاً، وإرسال التعجّب الساخر الداعي إلى التحرك. ولا يكتفي بهذا كله وإنما ينتقل إلى تفصيل الداء ووصف الدواء. وهو، في وصفه، لا يكون مباشراً وتقريرياً رغم انه يأمر. وإنما يستخدم الصورة والوصف المعبّر: «امسحوا الترب...» دعوةً للنهوض. و«الترب»، هنا، تخرق جدار مدلولها العادي وتنشأ بينها وبين الكلمات الاخرى علاقات جديدة تفيد مدلولات خاصة باستعمالها هنا. انها سقطة تلوّث، وكأنها عثرة ينهض بعدها الشباب إلى الكرامة والمجد. ولنلاحظ اختلاف الاساليب وفق الحالة: اخبار، عرض، تعجّب ساخر، أمر، تمني، وصف موفّق. كل هذا كي يكشف الواقع المتردّي ويحرّض على تغييره، كي يلسع، يحرق ويثير...

والثورة التي تنشب، إثر النهوض، يواكبها حاديها يضيء، ينبّه ويدافع. وثورة

١٩٣٦ تعدّ من اهم ثورات شعب فلسطين؛ إذ اتسمت بشمولها طبقات الشعب جميعها، وبتوجهها ضد الانجليز الذين هم رأس الداء، وبعنفها المسلّح... وقد أثبت تدخل الملوك العرب لايقاف هذه الثورة أثر الوصاية في إجهاض ثورات الشعوب، وأهمية القرار المستقل في تكريس الانتصارات. وإثر التدخل العربي، أنشأ أبوسلمى قصيدته الشهيرة: «لهب القصيد» التي أشرنا إليها قبلاً. يقول أبوسلمى:

أنشر على لهب القصيد شكوى العبيد إلى العبيد
شكوى يرددها الزمان غداً إلى أبد الابيد
قالوا: الملوك، وإنهم لا يملكون سوى الهبيد
دُكّت عروش زيّنوها بالسلاسل والقيود
سحقاً لمن لا يعرفون سوى التعلل بالوعود...
(ص٢٠)

تتّسم القصيدة بوضوح الرؤية والجرأة والعنف. وهذه سمات اكتسبها التعبير من طبيعة التجربة الخاصة. نلحظ، في مطلع القصيدة، على الصعيد الفنّي، جملة أمور. والفصل هنا بغرض الدراسة وتبيان العلاقة بين الفنّي في القصيدة وبين العناصر الأخرى؛ هذه العلاقة التي تؤدّي بالعناصر جميعها التي تشكل وحدة عضوية إلى تأدية الغرض منها.

تكون اللغة شعرية عندما تؤدي دلالات جديدة وتقول أشياء لا يمكن قولها نثراً، من خلال علاقات جديدة (جو، مناخ) تنشأ بين الكلمات. لنر هذه العلاقات، وبقدر ما تسمح به هذه الدراسة. «أنشر» صيغة أمر. إنّها إذاعة، عرض، بل اكثر من هذا، إنها تثير المعنى العامي الذي تفيده كلمة «نشر» والذي له علاقة بالمنشار: الآلة،لكثرة ما تلوك الالسن. هذه الدلالات: الإثارات، تحَملها الكلمة وتنشىء علاقة مع الاضافة: «لهب القصيد» التي نجد فيها وصفاً للقصيد. وفي الوقت نفسه، تشكّل صورةً تكمل دلالات «النشر»؛ فهذا الفعل، الامر، سيتم على ضوء اللهب الموضح الحارق. وتلك الشكوى التي ستنشر هي شكوى عبيد إلى عبيد. «... العبيد إلى العبيد». جرأة، ولكنها موظّفة، هنا، لتكمل الدلالة؛ إذ اننا نلمح في «العبيد» احتقاراً لهذه الشكوى ورؤيةً بعدم فائدتها وقيمتها، لذا ستنشر على لهب القصيد. ويكرِّر شكوى وكأنه يريد ان يحفرها في وعي القارىء. يعيدها ليصفها، وهنا يأتي الفعل المضارع «يردّدها» في مكانه ليفيد استمرار ترديد الزمن لها، ويؤكد هذا الاستمرار بـ«غداً» ليفيد طيلة المستقبل. هذه الشكوى ستبقى على لسان الزمن «إلى ابد الابيد». العبارة عامية غير ان المعاني العامية المخزونة فيها موظفة لتأكيد استمرارية استفظاع هذه الشكوى. ثم يستدرك على القارىء فيخبره على لسان الغائب المخبر القائل انهم: ملوك. يخبره أنهم لا يملكون... وتأتي كلمة «الهبيد» في محلها تماماً. تفيد السخرية ممّا يملكه هؤلاء الملوك – العبيد. ثم، واثر تقريره وضع هؤلاء الملوك – العبيد، يأتي فعل أمر آخر بني للمجهول «دُكّت» ليفيد الاطلاق في القضاء على هذه العروش التي زينت بالسلاسل والقيود. ولنلاحظ موقع «زينوها» هنا

وتناقض مدلولها اللغوي مع المعنى الذي استخدمت فيه هنا. ويتكرر الأمر «سحقاً»، وهو هذه المرة أشد عنفاً. سحقاً لهؤلاء... ويصفهم بكلام مرسل لا يحتاج إلى أيّ تأكيد نافياً عنهم اية صفة من صفات الملوك...

يبدو، وبوضوح، ان الشاعر، عبر استخدامه اكثر من اسلوب، وعبر علاقات عقدها بين الكلمات، وصل إلى غرضه، إذ أوصل متلقّيه إلى الاقتناع بضرورة استمرار الثورة ووجوب عدم طاعة هؤلاء الملوك وإلى الاحساس بضرورة الثورة عليهم... وهذا ما كان مطلوباً في تلك المرحلة التاريخية. بديهيّ ان الشاعر لم يفكّر بالأساليب التي ابتدعها كما انه لم يضع الكلمات جانباً وراح يرصفها الواحدة إلى جانب الأخرى وفق أفكار مسبقة. وانما هي حالة تكوّنت بفعل التجربة الوطنية العامّة وتفاعل الشاعر معها. وجاء التعبير عن هذه الحالة صادقاً محققاً الغرض منه. ثم يخاطب الشاعر الملوك، فرداً فرداً، مؤيّداً موقفه بالبراهين والبيّنات، ويصل إلى القول:

بل حرّروه من الملوك وحرّروه من العبيد

وهذه دعوة ولا شك شديدة الجرأة، في تلك الأيام، ولكنها كانت على مستوى مسؤولية الشاعر وفهمه لدوره.

موضوعات النكبة

حدثت النكبة. الملابسات رُويت كثيراً وصار معظمها معروفاً لدى الجميع... هُجِّر «الحمام» من الوادي المقدّس إلى المنفى؛ حيث عاش لاجئاً ينتظر العودة الموعود بها... ومرّت السنون السود. يقول الشاعر: «وبتاريخ ٢٨ نيسان سنة ١٩٤٨ غادرت عكا إلى دمشق عن طريق ترشيحا والجبل ومعي مفاتيح البيت والمكتب للعودة السريعة، خلال اسبوعين، كما وعدت الدول العربيّة... ولا تزال المفاتيح تنتظر العودة مع اصحابها إلى فلسطين»[٢٥].

بقيت المفاتيح تنتظر الأيدي، راقدةً، ترقب الوعود... بقيت منكّسة، في الادراج، في جيوب السراويل، وفي زوايا المكاتب... ثم استطالت أخيراً بنادق بيد الثوار... ولكن كان ليل الانتظار طويلاً. كان أقسى فترة عرفها شعب في التاريخ. ولنقرأ هذه الأبيات لعلنا نجد فيها تجسيداً لبعض معالم ليل التشرّد:

انكرتنا السماء والأرض والأهل!... فهل هكذا يكون الصنيع
وترامت أشلاؤنا داميات وحلا للأحبّة التقطيع
كل شِلو على ثرىً عربي أجنبيّ ينزّ منه النجيع
والسؤال الحاني على شفتيه يا فلسطين!... هل إليك رجوع
(ص٢٧٦)

لم يكن وقع النكبة سهلاً. كانت مأساة قلّما عرف مثلها التاريخ الإنساني. وإن كنّا لا نريد إيقاف الصّحب... فإننا، في الوقت نفسه، نريد إيضاح حقيقة إنسانية تتعلّق بوقع

المصيبة على الانسان وتأثيرها في تشكيل علاقته بالعالم وأشيائه، وتحديد رؤيته لها. إن الاشياء جميعها تتلوّن بلون الرؤية التي يطل بها الانسان... هذه الرؤية التي تتكوّن بتأثير الحدث – المصيبة. فنحن نجد، في تاريخ الأدب العربي، شعراء خلعوا انفسهم على الطبيعة والحياة. فنقرأ لشاعرة قتل أخوها شعراً تعجب فيه أن يظل شجر الخابور يورق... تعجب ان تستمر مظاهر الحياة وألا تشاركها الطبيعة احزانها:

أيـا شجـر الخـابـور مـالـك مـورقـاً كـأنَّـك لم تحـزن عـلى ابن طـريـف

يقتل مالك بن نويرة أخو الشاعر متمم بن نويرة، فتختفي مظاهر العمران وتصير البلدان، بكل ما فيها، قبورا. يقول متمم: «فهذي كلها قبر مالك».

المأساة في الحالتين اللتين ذكرنا فرديّة. أما النكبة فكانت مأساة وطنيّةً وانسانيّة فضلاً عن فرديتها. النكبة، ونحن ندرك ان الشرط الفلسطيني لا يمنح الفردية أصالتها الا حين تكون ذات بعد وطني، خلقت رؤية خاصة لأبي سلمى يطل بها على العالم والطبيعة ومظاهر العمران. لنقرأ هذه الأبيات التي يعجب فيها الشاعر، كابنة طريف، من اخضرار العود والتي يرى فيها الأنهار دموعاً ويعجب من جريانها...

وطني...! هـل سمعت من خفـق قلبي أغنيـاتـي، وهـل شجـاك النشيـد
... عجبـاً بـعـدمـا تشـرَّد أهـلي كيـف يخضر فـوق أرضـك عـود
(ص٢٣٢)

بـردى والفـرات والنيـل، إن لـم يستـردّ الاردنّ دمـع جـاري
(ص٣١٥)

كيـف أنـهـارنـا الـذليلـة تجـري لـم يعـد في الضفـاف عـذب فـرات
(ص٣٣٠)

ولنقرأ كيف تغدو المدن نعوشاً توابيت... إن لم تعد القدس. ولنتصور إحساس إنسان يحيا في تابوت محمول على الاعواد...

لمـا تـركـت القـدس داميـة الخطـا تمشي عـلى التـاريـخ بـالاصفـاد
الفيـت، أنّـى سـرت، كـل مـدينـةٍ عـربيـة حملـت عـلى الاعـواد

غير ان هذه الرؤية التي تنظر إلى العالم من خلال المأساة الوطنية العامّة لا تسقط أمام جدران الحدث قانطة... وإنما تقف متحفّزة تصر على أنها تبصر يوم العودة.. تبصره في الاصرار على التحرير. يقول الشاعر: وطني!...

...قـد حملنـاك في القلـوب فكنّـا نتنـاجـى وأنـت دانٍ بـعـيـد
...لـن يمـرّ المستـعمـرون عـلى اقـدس أرضٍ ولـن يمـرَّ الـعبيـد (ص٢٢٣)

تلك هي مهمة الشاعر، أن يهيّىء الخمائر في ليالي الانتظار، أن ينير الدروب في الليالي الحالكة، أن يهب حياته لشعبه ووطنه، ولكم ضحى الشعراء، كما قال ناظم حكمت، «منذ كان الشعر، بحريتهم، ووهبوا حياتهم لما آمنوا به؛ ولكم اضطروا إلى هجرة

أوطانهم، ولكم دفنوا في أراضٍ غريبة، بينما ظلت قلوبهم، إلى آخر لحظة، تخفق شوقاً وتحرقاً إلى الوطن»[٢٦]. وأبوسلمى كان، في غربته:

أختـاه!... هـل نحـن غـريبـان هنـا أم بـين أهلينـا وفي ديـارنـا
(ص٢٠٠)

أحد هؤلاء الشعراء... وعزاؤه انه سمع، قبل ان يدفن، قلقلة المفاتيح التي ظلّت راقدة زمناً، وهي تقترب من الاقفال. وما كانت هذه المفاتيح لتشرع، بعد ليل الرقاد الطويل، لولا ما قام به الشاعر ورفاقه من تهيئة.

ونلاحظ، لدى استقرائنا قصائد ديوان الشاعر، أن أبي سلمى حقّق جملة أمور نذكر منها: تجسيده الشخصية الفلسطينية من خلال تأكيد الارتباط بالوطن ومداواة الجراح؛ تأكيده ان العودة قادمة من خلال تحديده معوقاتها المتعدّدة وشرحه أسباب النكبة. وهو، في الامر الأول، يواجه التمزّق والانسحاق والحزن والفقد، وفي الثاني يقتل اليأس ويزرع الأمل فاضحاً مهاجماً راسماً الطريق الصحيح.

الوطن، فلسطين، كل شيءٍ عداها فضول. وبدونها «كيف يحيا عرب في موطن!؟». هذا ما يقوله الشاعر. ويقول أيضاً:

لا رعـى الله ربـوعـاً لا نـرى في سمـاهـا مـن فلسطـين القبـابـا
(ص٣٧٠)

ومـا أرض الـعـروبـة لي بـأرضٍ إذا سلبـت فلسطـين اليـهـود
(ص٢٦٣)

أي سحـر في الـعـالمـين إذا لـم يحمـل الفجـر أغنيـات بـلادي
(ص٢١١)

ولنقرأ هذا البيت الذي يصور احساس الشاعر أصدق تصوير. ولنلاحظ ذلك النفي المطلق، والرمز إلى الجسد الميّت بـ«الشظايا» وكم فيها، هنا، من شحنات تعبيرية:

لا التـراب الـذي يضـم شظـايـاهـم تـرابٌ ولا الجمـوع جمـوع
(ص٢٧٤)

ليست هذه إقليميّة وإنما هي من ضرورات المنفى والتشرُّد، إذ كان الشاعر ذا اتجاه قومي ويرى في تحرير فلسطين طريق وحدة الأمة العربية وتحررها.

هـذي فلسطـين الـعـربيّـة في تحـريـرهـا، حـريـة الـعـرب
يـا أمتـي!... طـال الـزمـان بنـا والـعمـر والأشـواق... فـاتّحـدي
يـا حبّـذا لقيـا عـلى وهـجٍ في وحـدةٍ عـربيَّـةِ السنـد
(ص ٣٤٠)

إضافة إلى تأكيد التعلّق بالوطن ورؤية كل بيت فيه حبة عين، وكل عين في أرضه عين زمزم، عمد الشاعر إلى واقع الشعب المشرّد يصوّره تصويراً يحكي حالَة اللاجىء

وأحاسيسه ويدفع إلى رفضه، وبخاصة أنه كان يضع هذا الواقع إزاء صورة الماضي الزاهي المجيد، وإزاء صورة الغد المشرق: غد التحرير. هذا الغد الذي سيقبل حتماً. وكي يؤكد نبوءته ويقنع المتلقي بها يستعيد التاريخ العربي ويعرض نماذج مشرقة منه حُقِّقت فيها انتصارات كبرى. ثم يقبل إلى النكبة فيناقش حدوثها ويعرض أسبابها وينتقل إلى مسألة العودة فيفصِّل في ذكر معوقاتها... وينتهي إلى تقرير حتمية الانتصار... وهكذا كانت شرارات الشاعر وجمراته، في صقيع المنفى الرطب الحالك، زاداً وضوءاً ودفئاً.

يتكرَّر هذا كله في قصائد الديوان. وهو لا يتكرَّر أفكاراً مستقلَّة كما عرضنا، فالعرض إن هو إلا من مقتضيات الدراسة، وإنما وفق طبيعة التجربة في كل قصيدة. ونحن لن نجتزىء أبياتاً من كل قصيدة ونمثل بها وإنما سنعمد إلى عرض عددٍ من القصائد، نظمت في فترات متباعدة، فهذا أفضل، دون أن يفوتنا التركيز عندما يقتضي الأمر ذلك.

في قصيدة «المشرّد» (ص ١٥٦)، وتعود لفترة ١٩٥٣، يبدأ الشاعر بالدعوة إلى حمل الجرح **والسَّير** في وحدة أنبتت، فيما مضى، «أنضر عشب» فـ:

نحن إن لم نحترق كيف السنى يملأ الدنيا ويهدي كلّ ركب

ثم يكرر الفعل **سْرِ** ويصف الواقع المزري للأهل ضحايا الظلم. ويتساءل عمن يحمي الحمى أأولئك الذينَ شردوهم؟ وهم:

زعماءٌ!... دنسوا تاريخكم وملوكٌ!... شردوكم دون ذنب
وجيوش غفر الله لها سلَّمت أوطانكم دون حرب

ويأتي، بعد هذا، تصوير اللقاء والغد المشرق:

وأرى السمراء تلهو بالهوى تهب النُّور لعينيّ كل صبّ

الغد هذا يدعو إلى كفكفة الدموع، فالدمع لا يجدي وإنما السَّير ويكرر: **سْرِ** وينتهي إلى التأكيد:

يا أخي!... ما ضاع منا وطن خالد نحمله في كلّ قلب

في قصيدة «المشرّد» التي عرضنا، دعا الشاعر إلى السَّير وحرَّض عليه مصوراً الواقع الأليم ذاكراً أسبابه مشوِّقاً إلى غدٍ مشرق وانتهى إلى رفض الاستسلام وتأكيد خلود الوطن. والقصيدة، إضافة إلى كونها تتسم بميِّزات القصيدة العربية التقليدية الجيدة، تمتاز بلمسات فنية وُظِّفت في خدمة الغرض كتكرار فعل سْر الذي يبدو وكأنه اللسع المحرِّض الدافع. والسخرية من الجيوش العربية بـ«غفر الله لها»، والكناية عن عَودة الحياة الطبيعية. بالبيت: «وأرى السمراء...» الرائع في تصوير عودة هذه الحياة...

وفي قصيدة «التراب الخضيب» (ص ١٥٨) يذكِّر بماضي الشعب المشرَّد الذي زرع الأمجاد وحطَّم مخالب الطغاة «ثم جارت على البلاد الزعامات...». ويتساءل عمن يجيب

نداء الثأر. أملوك العار!؟ ثم يخاطب هؤلاء الملوك معلناً حقيقتهم في أبيات يستطيع أي متلقٍّ إدراك جمالها:

... أيـهـا النـاسجـون آلام شـعـب كيـف تجلـونـهـا رداءً قشيبـا
... ذهَّبـوا النِّـير والقيـود وتـاهـوا مـن تـراه يمحـو لنـا التـذهيبـا

دول كالدُّمى

... تتثنـى عـلى المسـارح والمِيْسَـمُ يشـوي وجـوهـهـا والجنـوبـا

والحق أن الحديث، في القسم الثاني من الديوان، يكثر عن العرب، بحيث لا تكاد تخلو قصيدة من ذكرهم. والقراءة المتأنِّية لهذه القصائد تمكن من حصر هذا الحديث في مسألتين أساسيتين هما: مسؤولية العرب عن حدوث النكبة، والسياسة التي اتبعتها الدول العربية إزاء اللاجئين في المنفى. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، يدافع الشاعر عند الشعب الفلسطيني ويبين دوره الكفاحي. يقول مخاطباً أبناء فلسطين:

... لـو حملتـم عـبء القضيَّـة أنتـم وكفـرتـم بـعصبـة الأشبـاح
لجلـوتـم عـرائس المجـد فـوق الأفق بـين السنـى وخفـق الـوشـاح
(ص ١٦٨)

ويقول مدافعاً مفتخراً:

ثـم قـالـوا... خـان البـلاد بنـوهـا كـذبـوا... إننـا أعـزُّ جنـابـا
نحن من نضر الـعـروبـة في الـدنيـا فـرفَّـت عـلى الـورى أطيـابـا
(ص ٢٣٦)

ويقول مقارناً بين شعب فلسطين وملوك الـ ٤٨:

ورفـعـنـا بيض الجبـاه صِبـاحـاً ورأينـا جبـاهـهـم أعتـابـا

لم يفرّط الفلسطينيون في النضال وإنما هي الأنظمة العربية، في ذلك الحين، التي فرّطت.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، يتناول الشاعر مختلف مظاهر حياة التشرُّد التي يعيشها الشعب الفلسطيني وعلاقتها بتعامل الدول العربية مع هذا الشعب. هذا التعامل الناجم عن السياسة العامة التي تتبعها الأنظمة العربيـة. وفي تناول الشـاعر نلمس الاحساس بظلم ذوي القربى، والشعور بالغربة. ونلمس أيضاً الفهم العميق لخلفيات هذا التعامل والرفض له والدعوة للثورة عليه. ولنقرأ، على سبيل التمثيل، أبياتاً تصوِّر هذا كله؛ يقول ان العذارى:

تبكـي دويـلات سـوء سُمِّيـت دولاً وخلـف كـل رداءٍ يختفـي «هبـل»

ثم يتحدث عن صنيع الملوك:

قـال الملـوك غـداً نحمـي ديـاركُـمُ ليت الأذلاّء مـا قـالـوا ومـا فـعلـوا
وعلّلـونـا بسـاح المجـد ننـزلـهـا إذا بهم، سـاعـة الجـلى، هم العلـل
(ص١٢٥)

ويقول عن مضمِّدي الجراح وسياستهم:

نحن لا نشكو جراحاً إنما نشتكي من ضمَّدوا تلك الجراحا
(ص٣٦١)

يا ظالمي شعبي!... ألم تعلموا أن العدى ظلمهم أهون
تبنون من أشلائنا قمةً وشعبنا في قاعها يدفن
... لا يحطم القيد الزعيم الذي إن **هبط الوحي**، بدا **يرطن**

ولعلنا لاحظنا بلاغة استخدام الرمز: «هبل» الذي يوازي: «هبط الوحي»؛ وهذا يؤدِّي إلى «**الرطانة**» وهي تعبير شعري موفّق للدلالة على التبعيَّة المطلقة.

ويطول انتظار الفجر المأمول فتنزرع الآه في صلب التجربة لتجد تعبيراً عنها في قصيدة «الدم العربي المطلول» (ص٢٤٣)، وتعود لفترة ١٩٦٣. يبدأ الشاعر:

كلما قلت: أطل الفجر غابا أترى تغدو فلسطين سرابا
مسح الأهل رسومات الخطى لم نجد خلف المنى إلا ترابا
جثم الأعداء ما حول الحمى وغدا أهلي على أهلي ذئابا

تلبِّي القافية حاجة الشاعر إلى الآه؛ إذ ترتفع الألف المسبوقة بفتحة فألف ممدودة... كصرخة: آها حزينة. إن تراكم خيبات الأمل جعل الألم يمتد صراخاً عالياً لعل الأهل يكفّون عن مسح الخطى الساعية إلى التراب الخضيب. يبدأ الشاعر بالاخبار عن الواقع المؤلم، ثم يتساءل بحزن الخائف عن مصير الوطن. وأعاد هذا إلى صنيع الأهل الذين مسحوا... ولنلاحظ بلاغة «مسح» هنا لما تفيده من عدم الإبقاء على أي شيء ويقابل صنيع الأهل هذا بما قام به الأعداء، وهنا يأتي فعل «جثم» في مكانه تماماً؛ إذ يفيد التكريس والثبات. ويعود إلى الأهل ويصور واقعهم، أو خلافاتهم، بصورة وفّق فيها إلى حدٍّ بعيد... إنه الشعر ينقل الحالة ببساطة فنرى خيبات الأمل وأثرها ومقابلةً بين حالة العرب وصنيعهم وبين ما صنعه العدو... لكنه يخرج من هذا العرض للوضع بنتيجة تؤكد على دور الشعب:

كيف ننسى وعلى كل ثرى دمنا يسري سعيراً والتهابا
نحن في النكبة أصفى جوهراً كلَّما اشتدَّ لهيب النار طابا
تاجر الأهل بآلامكم ثم يرجون من الشعب ثوابا

الاحساس بالغربة، الخوف على البلاد، الضيق بالواقع والحث على رفضه، استبطاء الثورة والتحريض عليها... تتكرَّر هذه الموضوعات في قصائد الفترة التي تبدأ منذ ١٩٦٠ وتستمر حتى حدوث النكسة. يصل به الاحساس بالغربة إلى حدِّ القول: «يوم كنا، كالناس في الوطن الغالي...». ونقرأ له محرّضاً. مستبطئاً:

إلى متى...! وأرضنا تنتظر طال السرى، وما أطلَّ القمر
... أسأل عن أهلي. ومن يسمعني؟! أين بقايا الأهل؟ هل هم بشر

... أرى الحدود دون أهلي وحدَهم ووحدهم جباههم تعفر
(ص ٢٥١)

ويستنهض الهمم في قصيدة «الافق الحبيب» (ص ٢٥٦) فيذكِّر بالأمجاد العربية، ويستعرضها وينتهي إلى الصراخ بهؤلاء السادرين أن يفتِّشوا، في الرمال، عن بقية من أسنة ورماح علَّ هذا يجعلهم ينهضون للاقتداء:

– سرِّحوا الطَّرف هلْ هنالك في الرمل بقايا أسنّة ورماح

ثم، وإثر حدوث هزيمة حزيران، يعلن سقوط حاملي ألوية العار، ويطلب منهم التخلي عن حومة الميدان كي يفسحوا المجال للشعب وجيشه الذي يرجي للتحرير. ويهزأ من تجديدهم الشعارات فراراً من أزمة الوجدان:

... أيها الحاملون ألوية العار!... تخلُّوا عن حومة الميدان
سلِّموا الشعب أمره واستريحوا يا حماة الأصنام والأوثان
... بعد حرب التحرير قد أصبح اليوم شعاراً، إزالة العدوان
(ص ٣٠٩)

معركة التحرير تزكو

أراد أن يفجِّر الشعب ثورة البركان. وطالما تمنى أن تستحيل الأشواق قناً وحرابا:

وزعنا الأشواق في كل أرضٍ ليتها أنبتت قناً وحرابا
(ص ٢٣٤)

وكم أكَّد أنَّ الجحيم تحت الرماد:

حسبوا اللاجئين حالوا رماداً وإذا الجحيم تحت الرماد
(ص ٢٢٣)

وأن الفلسطيني سيف القضاء:

يا ظالمي أهلي!... ألم تسمعوا ما نحن انعاماً ولا نحن شاء
من عالم الغيب يدوّي النداء أنا الفلسطينيّ سيف القضاء
(ص ٢٢٦)

وأن الحياة التي يحياها هي التي ستسعر نار ثورته:

تركوا المشرَّد في العراء فلم يهن والسيف أمضى ما يكون مجرَّدا
(ص ٢٩٦)

هذا كله يريده الشاعر كي تغنِّي ذرَّات تربته السمراء، وكي تشيد السواعد العبلة بيته المحصَّن:

وتعود النجوم تسهر في الشرفة والفجر في سنى المصباح...

وعندما تعود الحياة... ينطلق للغناء في دروب فلسطين. وعند ذلك يصبح دور الشعر كما يقول د. جونسون: «الغاية الوحيدة للأدب هي أن تجعل القارىء يحسن الاستمتاع بالحياة...»[٢٧]. إذاً، على الشعر، قبلاً، أن يساهم في خلق الحياة، في استعادة الحياة من الذين صادروها، وبدون تحقيق هذا يكون الاستمتاع مستحيلاً. وهذا ما عمل على تحقيقه أبو سلمى عندما وظّف شعره إلى جانب القوى العاملة على خلق الحياة للشعب المشرَّد.

انطلقت الثورة، أطلَّ الفجر فأعلن الشاعر ذلك للأحبَّة:

يا أحباي إن معركة التحرير تزكو في أرضنا المعطار
(ص ٢٩٤)

وغنَّى للفدائي الناشر الأمجاد فوق المروج والغدران، وللأهل الذين يسيرون على اللهب يهبون الحياة ويمسحون دمع البلاد:

إن أهلي على اللهيب يسيرون ويمحون باللظى كلّ عار
ويمرّون فوق جسر المنايا يهبون الحياة للأحرار
(ص ٣١٣)

هذي بلادي... مسحت دمعها وابتسمت لنسرها المقبل
أما تعطّرت بأطيابها أطياب بئر السبع والقسطل
(ص ٣٣١)

أما الصامدون في الوطن السليب فيراهم نجومه النيّرات. (ص ٣٢٧)

الموضوعان الخالدان

والحق أن الوطن والشعب كانا موضوعي شعر أبي سلمي الوحيدين، أيّاً كانت المناسبة التي تتناولها القصيدة. فهو عندما يرثي صبري العسلي يقول:

... لم يعد بعد فلسطين لنا من دموع... أين من يبكي الصحابا
(ص ٣٧٢)

وعندما ينشىء قصيدة في مولد الهدى يقول، مخاطباً الرسول (ص)، ومتحدثاً عن الوضع العربي وتأثيره على قضية فلسطين:

ألا يا رسول الله!... عفواً ورحمةً ستزورّ عنا عندما نلتقي غدا
... عجبت لمن يسعى لتحرير أمةٍ ويزحف خلف الأجنبي مقيَّدا...
(ص ٣٤٩)

وعندما يولد ابنه، يرى فيه قطعةً من كبده فيفرش له قلبه مهداً وثيراً، وينزع من دربه الأشواك، ويراه عمره الذي يتجدّد، ويتمنى أن يحيل حياته إلى نعيم ونور... هذا كلُّه من أجل أن يعدّه لتحرير الوطن المستعبد:

يـا ليتنـي أجمـع مـا في الكـون مـن تمـرّد
حتـى أرى محـرِّراً للـوطـن المستـعبـد

وعندما يقبل العيد لا يسأله ويشكو، صنيع المتنبّي، رغم أنه يعاني الكثير... وإنما يقبل على «طيف العيد» محدِّداً مفهوماً خاصاً له يذكِّر بقصيدة الشاعر القروي: «عيد الفطر» من حيث تخطي المفهوم العاديّ له.

يرى الكرميّ أن العيد يتمثل برؤية الامة سيدة حرة يرتع أبناؤها في ظل نظام يوفِّر العزّة والمساواة والعلم والرفاه. ولنقرأ أبياتاً له بهذا المعنى:

... مـا الـعيـد إلّا أن تـرى أمّـة خفـاقـة الاعـلام طـول المـدى
تـعيش في أوطـانـهـا حـرَّةً ولا تـرى الأبيض والأسـودا
تمحـو الجـهـالات وأربـابـهـا وتمسـح الفقـر وظلـم الـعـدا
والنـاس إخـوان عـلى أرضـهـا لا تـعـرف الـعبـد والسيِّـدا
(ص ٦٦)

وعندما يتغزَّل، تطلُّ أزاهير الوطن من العيون النجل. وتبدو الأنفاس نسيم الكرمل ويغدو الفم نبعاً في البلاد، والجمال استعارة من قسمات القدس... في قصيدة «الافق المعطَّر» (ص ١٦٥) ترحِّب به. يحن به الهوى. تحيل النسيم مسكاً وعنبراً. تظنها امرأةً ثم تعتقد أنها فلسطين. تختلطان معاً فيرى الوطن في الحبيبة التي ترحِّب به فيتعطّر الافق...

وكـأن الأنفـاس مـن نسـم الكـرمـل ريَّـا ومـن عبـير الصنـوبـر
فمهـا العـذب تلتقـي عنـده الأحـلام كـالنبـع في بـلادي مكـوثـر
هـل سـرقـت الفتـون مـن قسمـات القـدس أو فجْـرِهـا الحبيب الأشقـر
لسـت أدري، هـل جمّلتـك بـلادي أم تمثَّلـت أنـت في كـل منظـر

الوطن يغدو الحبيبة، يتوحَّدان. ثم يطغى وجه الوطن الدامي، وتغطي مـأساة الشعب المشرَّد ذلك الاحساس الطارىء بالألفة، فيحسُّ الغربة ويحيا الجراح ويثور داعياً إلى تطهير الأرض من كل مَنْ طغى وتجبّر:

أنـا يـا جـارتـي!... غـريـب، غـريـب القلـب والـدار، والفـراق مقـدّر
وطنـي!... يـا ضحيَّـة الظلـم... مـالي لا ألاقـي غـير الجبـين المـعفّـر
من يؤاسي جـرح الـزمـان إذا كـان المـواسي في الحـيِّ طـاعـن خنجـر
ثـورة الشعب!... طـهِّـري كـل أرضٍ واحطمـي كـل مـن طـغـى وتجبّـر.

والمطّلع على ديوان الشاعر يقرأ، في أكثر من قصيدة، أبياتاً مثل:

أيـن الشـذا والحلـم المـزهـر أهكـذا حبـك يـا أسمـر
... أهـواك في شـعبـي وفي مـوطنـي فـأنـت لا أحـلى ولا أنظـر
(ص ١٧٠)

العمر مثل الربيع في وطني لا تقطعيه بالهجر والحنق
(ص ١٨٣)

وفي قصيدة «شباكها الأخضر» (ص ٢٠١) تبدو العلاقة أوثق، ويدخل النَّهر العاشق طرفاً آخر، ونسمع غناءً رقيقاً حزيناً يجمع، يوحِّد، الشاعر والنهر، الحبيبة والوطن، عشق الحبيبة وعشق الوطن، الخوف على الأهل والأسى لحالهم، النضال ضدَّ المستعمر والثورة الملتهبة:

... والنهر العاشق يشكو الهوى رمته عيناك... فلا تنكري
موطنه العالم... لكنَّه مثلي... غريب الدَّار والسَّمر
... يسأل عن أهلي، وأين الذي يسأل عن أهلي ومعشري
ومن سيهديني إلى دورهم ولفَّها الليل بمستعمر

وفي قصيدةٍ يعدِّد الشاعر قافيتها، ويتبع في نظمها وزناً طرباً، يرى في عينيها خيال الوطن ويقول:

– ... أرى في أفقها وطني فأطبعه على قبلة.

ويبدو انصراف الشاعر، كليّاً، إلى الوطن والشعب في ميدان أدبي أخذ الاهتمام ينصبُّ عليه مؤخراً، ونعني به أدب الأطفال. وإن كانت دور النشر والمؤسّسات الثقافية، في لبنان والعالم العربي، صارت تولي أدب الأطفال اهتماماً يتزايد يوماً بعد يوم فإن أبا سلمى قد تنبّه للأمر منذ زمن بعيد. ففي فترة مبكّرة، لاحظ إهمال الأدب العربي لهذا النوع من الأدب فكتب للأطفال أغاني خاصة محاولًا تعويض النقص.

وقد كان، في كتاباته، هادفاً وعالماً بالوسائل التي ستوصله إلى هدفه المحدّد. يقول الكرمي عن هدفه ووسائله: «... وقد توخّينا أن تكون ألفاظها سهلة وأوزانها خفيفة وموضوعاتها مشوقة. وأن تحمل أفكاراً بسيطة ونبيلة وأن تحبِّب أطفالنا بالطبيعة والوطن وعمل الخير...»[٢٨]. وهنا، أيضاً، استطاع الشاعر أن يوائم بين النظرية والممارسة، فسمعناه يغني للطبيعة فيحبب بها ويدعو إلى تذوق جمالها كما في «النهر» (ص ١٣٨) و«العندليب» (ص ١٣٤) و«النسيم» (ص ١٣٦)... ويشدو للحرية والانطلاق كما في «لو كنت عصفوراً» (ص ١٤٦) و«الشريد» (ص ١٤٩). ويجعل الوطن أساساً، فالنسيم عطرٌ ينقل شدو الطيور لأنه مرَّ بأرض الوطن:

... هذا نسيم الربى – مرَّ بأرض الوطن – فكيف أشكو الضّنى (ص ١٣٦)

والوطن هو دنيا العرب... ويحكي للأطفال عن عالمهم... عن كذبهم البريء ويدعوهم لتحمُّل المسؤولية (ص ١٣١ و ١٤٤).

ونلحظ، في هذه الأغاني، جهداً ينصبُّ على شخصية الطفل والعناية بإعدادها مستقلّة قادرة على مواجهة الصعوبات وحلّ المشكلات. إنه لا يريد لجيل التحرير أن يكون

كالببغاء. لا يريد له أن يكون عقله في أذنيه كما يصف حابي الشعب، في مسرحية كليوباطرا لشوقي:

اسمع الشعب ديون كيف يوحون إليه
يا له من ببغاءٍ عقله في أذنيه

إنه يريد شعباً يرفض الوحي والرَّطانة و«هبل». نقرأ هذا كله في الأغنيات، وبخاصة في أغنية «الببغا» (ص ١٣١)، وهي أغنية سهلة اللفظ محبَّبة إلى النفس عميقة المعاني بسيطتها، في آن، يختمها الشاعر بقوله:

البَّبغا، البَّبغا؛ ترطن في كلّ اللغى
لكن لا تعلم؛ أنها لا تفهم؛ فلا تكن كالبَّبغا

والشاعر، بهذا، يريد تربية مواطَنين حقيقيين يعملون من أجل الوطن. فالشعب والوطن هما الخالدان وكل ما عداهما فانٍ:

يا وطني!... لا تأس إنَّا على عهدك، مهما طالت الأزمن
تفنى الزعامات وأشباهها والخالدان: الشعب والموطن
(ص ٣٦٦)

والحق أن الشاعر الكبير، موضوع الدراسة، لم يكن وحيداً في موقفه هذا وإنما كان طائراً في سرب وحلقة في سلسلة. لقد واصل الطريق الذي بدأه قبله شعراء مناضلون ويواصله بعدهم شعراء آخرون مناضلون. وهذا ما يقوله توفيق زيَّاد: «... واصلنا الطريق، نفس الطريق الذي لم يبدأه بل واصله، في حينه، إبراهيم طوقان وأبو سلمى وعبدالرحيم محمود ومطلق عبدالخالق وآخرون...»[٢٩].

---

(١) **الآداب** (بيروت)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ٧.
(٢) عبدالكريم الكرمي (أبو سلمى)، **الديوان**، بيروت: دار العودة، ١٩٨١، الغلاف الأخير.
(٣) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**.
(٤) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.
(٥) اليزابيت درو، **الشعر**، (ترجمة د. محمد الشوش) بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦١، ص ١١ و ٢٩.
(٦) السفير (بيروت)، العدد ٢٤١، ١١/١/ ١٩٨١، ص ٩.
(٧) الآداب، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٧٣، ص ٥٠.
(٨) اليزابيت درو، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.
(٩) السفير، **مصدر سبق ذكره**.
(١٠) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**.
(١١) نزار قباني، «سقوط الوثنيّة الشعرية»، **المصدر نفسه**، العدد ٢، ص ٧.
(١٢) **الآداب**، العدد ١٠، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص ٢٠.
(١٣) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، الغلاف الأخير.
(١٤) د. إبراهيم السامرَّائي، **لغة الشعر بين جيلين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ١١٩ و ١٢٠.
(١٥) د. حسني محمود حسين، «شعر المقاومة الفلسطينية. دوره وواقعه»، **الآداب**، العدد ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٣، ص ٢٨.

(١٦) الكرمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(١٧) د. ميشال سليمان، «الأثر المتبادل بين التطور الفني والتطور الاجتماعي في الشعر»، **الآداب**، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٧٥، ص ٣١.
(١٨) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠ و٨.
(١٩) ناظم حكمت، **الأعمال الشعرية الكاملة**، بيروت: دار الفارابي، الجزء الأول، ص ٦.
(٢٠) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦ و٣٠٧.
(٢١) **المصدر نفسه**، الغلاف الأخير.
(٢٢) السفير، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٣) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.
(٢٤) يوسف الخطيب، **مقدّمة ديوان الوطن المحتل**، دمشق: دار فلسطين، الطبعة الأولى ١٩٦٨، ص ٣٥.
(٢٥) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.
(٢٦) **مأساة الانسان المعاصر**، القاهرة: الدار المصريّة، ١٩٦٦، ص ١٥.
(٢٧) اليزابيت درو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.
(٢٨) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨.
(٢٩) د. حسني محمود حسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

تقـارير

حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية
بيروت: ٢٣ – ٢٥ آذار (مارس) ١٩٨١

نظمت اللجنة الثقافية في الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك في الفترة من ٢٣ – ٢٥ آذار (مارس) ١٩٨١.

ويأتي انعقاد هذه الحلقة كمقدمة وتمهيد لدراسة حول أوضاع المرأة الفلسطينية سوف تقوم اللجنة الثقافية في الاتحاد باعدادها.

وقد قدمت اللجنة الثقافية، بالتعاون مع عدد من الباحثين والباحثات، عدة أبحاث تتعلق بالنواحي المختلفة المتعلقة بوضع المرأة الفلسطينية في أماكن تجمع الشعب الفلسطيني الأساسية: الأرض المحتلة، سوريا، لبنان، الأردن، وذلك لنقاشها من قبل المشاركين والمشاركات في الحلقة؛ حيث جاء عدد من الأخوات من فروع الاتحاد في الخارج: الجزائر، سوريا، الكويت، مصر، بالاضافة لفرع لبنان. كما دعت اللجنة عدداً من الباحثين المهتمين بمعالجة قضايا المرأة ومناقشتها، وممن كتبوا في هذا الموضوع. والأبحاث التي قدمت هي:

١ – تطور الوضع التعليمي للمرأة وإعدادها مهنياً. إعداد: نبيل بدران.
٢ – ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة في الانتاج. إعداد: د. جميل هلال.
٣ – المرأة وقانون الأحوال الشخصية. إعداد: إنعام عبدالهادي.
٤ – مدخل حول مؤسسات التربية الفلسطينية ما قبل المدرسة. إعداد: لينا هياب.
٥ – الوضع الصحي للمرأة. إعداد: د. نبيلة النشاشيبي.
٦ – ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة. إعداد: سلوى لعمد.

هذا، وقد افتتحت الأخت عصام عبدالهادي، رئيسة الاتحاد العام للمـرأة الفلسطينية، الحلقـة الدراسية بكلمة قالت فيها: «إن الاطلاع على واقع المرأة الفلسطينية يعني الاطلاع على واقع الشعب الفلسطيني، وليس هدفنا استعراض الواقع الذي تعيشه، وانما العمل على تغييره وتطويره وتثوير هذا الواقع». كما أوضحت أن هدف هذه الحلقة التي ستتناول واقع المرأة الفلسطينية يتمثل بالوصول إلى دراسة جدية لواقع المرأة بغية الخروج بتوصيات عملية تساعد في تحرير المرأة الفلسطينية التي تختلف عن المرأة العربية بخصوصية قضيتها، حيث أن واجبات المرأة الفلسطينية تتركز على ثلاثة محاور هي: تخليص المرأة من عبودية الرجل، وتخليصها لنفسها من عبودية المجتمع، ومحاربتها لأقصى أنواع القهر والاستعباد المتمثلين في الاحتلال الصهيوني لأرضنا الفلسطينية.

أما في جلسات نقاش الأوراق التي قدمت، والتي أدارتها عضو الأمانة العامة للاتحاد الأخت نهاية محمد، فلوحظ أن النقاشات كانت غنية ومفيدة وجادة، واتضح اهتمام الأخوة الباحثين المشاركين والأخوات بالموضوعات المطروحة وأهمية الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في الانتقال بوضع المرأة نحو الأفضل؛ وذلك لتحسين واقعها بمختلف جوانبه. ومن أبرز الموضوعات التي أثارت النقاش حولها موضوعان هما: المرأة وقانون الأحوال الشخصية، لكون التشريع يمس مباشرة، مسألة التمييز ضد المرأة؛ والمؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، لأهمية وجود الحضانات ورياض الأطفال بالنسبة للمرأة العاملة، والمرأة المنتظمة في صفوف الثورة. وبعد مناقشة تلك الموضوعات، تبلورت مجموعة من التوصيات المتعلقة بكل موضوع على حدة، وذلك كي تكون هذه التوصيات موضع التحقيق الفعلي والجاد من قبل الاتحاد بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بتحقيقها.

ومن أبرز تلك التوصيات، في مجال التعليم، إعلان عام ١٩٨٢ عام التعبئة التعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة وأقطار الطوق (سوريا، لبنان، الأردن) وهذه التعبئة ستشمل القيام بحملة محو أمية شاملة، والسعي إلى فرض الزامية التعليم الابتدائي وبخاصة في مدارس وكالة الغوث وكذلك الزام كافة مؤسسات الثورة بتنظيم دورات مهنية لرفع كفاءة العاملين والعاملات فيها. أما بخصوص المرأة العاملة ومشاركتها في عملية الانتاج، فكانت أهم توصية، هي إيجاد صيغة ملائمة للتنسيق بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واتحاد عمال فلسطين؛ وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط بين نضال المرأة من أجل التحرر والمساواة ونضال الطبقة العاملة السياسي والاجتماعي. ومن التوصيات في هذا المجال أيضاً كانت دعوة الاتحاد العام لعمال فلسطين إلى الاهتمام بتنظيم المرأة العاملة باعتبارها جزءاً من الطبقة العاملة، وتبنيه لمطالبها النقابية والاجتماعية، وبخاصة حق التساوي في الأجور، وحق إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، على أن تحدد الاجازة بأربعة أسابيع قبل الولادة وثمانية أسابيع بعدها.

وعلى صعيد الوضع الصحي للمرأة تمثلت أهم التوصيات بتطوير مراكز رعاية الأمومة والطفولة القائمة بحيث تصبح مركز تجمع جماهيري ومركزاً للارشاد الصحي.

أما لجهة المؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، فكان التركيز على ضرورة أن تتولى م.ت.ف. كسلطة تنفيذية، مسؤولياتها في مجال تربية الطفولة الفلسطينية ورعايتها، وبخاصة رياض الأطفال(سن ٣ – ٦ سنوات) كمرحلة تعليمية معترف بها، أسوة بالعالم المتقدم. كذلك تم التركيز على توصية للمؤسسات التي تشارك المرأة فيها بنسب كبيرة بضرورة إنشاء دور حضانة تابعة لها لتتمكن المرأة من تحمل مهماتها في المجالات الانتاجية والاجتماعية.

أما الجدل الذي أثير حول موضوع المرأة وقانون الأحوال الشخصية، فقد نتجت عنه توصيات هامة، خاصة انه لوحظ عدم وجود برنامج اجتماعي متكامل وشامل في الثورة الفلسطينية تجري على أساسه توعية الجماهير الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية ووضع المرأة في المجتمع الفلسطيني المقبل.

وقد أوصى المشاركون، بضرورة سحب العلمنة على قانون الأحوال الشخصية باعتبار أن ذلك هو الأمر المنطقي في دولة علمانية يطمح الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيقها، كذلك بضرورة وجود بند ينص على المساواة بين المرأة والرجل في ميثاق م.ت.ف. ونظامها الأساسي.

وقد تم الاتفاق أيضاً على رفع توصية إلى م.ت.ف. تقضي بوضع لوائح تتعلق بوضع المرأة في منظمات المنظمة ومؤسساتها. ويجري تطبيقها، بحيث يتضمن منع تعدد الزوجات بالنسبة للعاملين لهذه المنظمات والمؤسسات والمنتسبين إليها، وكذلك تحديد سن الزواج، للمرأة والرجل، بثمانية عشر عاماً، وبنود أخرى. واتفق على أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بدراسة تلك التوصيات ورفعها إلى الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية لوضعها قيد التطبيق الفعلي.

وحول موضوع مشاركة المرأة في الثورة، عقدت اللجنة الثقافية، في ختام الحلقة الدراسية، ندوة لمناقشة هذا الموضوع حضرها الأخوة والرفاق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأبو علي مصطفى، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصخر حبش، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، وطلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة، ود. سمير غوشة، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، وأبو العباس، الأمين العام المساعد لجبهة التحرير الفلسطينية.

وقد بدأت الأخت مي صايغ، الأمينة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الحوار بشكر الأخوة في قيادة الثورة على مشاركتهم الاتحاد في هذه الحلقة من أجل الوصول إلى تبني رؤية نضالية متقدمة موحدة تسمح بالاتفاق على حلول علمية وإيجابية لمسألتي تنظيم مشاركة المرأة الفلسطينية لتحرير الوطن وبناءه، وتطوير هذه المشاركة. وأوضحت انه ثبت من خلال جلسات البحث التي تمت في اليومين السابقين، أن هناك تقصيراً واضحاً من جانب الثورة إزاء فهمها لواقع الشعب الفلسطيني، ويتضح هذا التقصير بالنقص الهائل في المعلومات حول أوضاع المرأة الفلسطينية. كما أنه استناداً إلى المناقشات التي جرت، ثبت أنه لا يمكن فهم دور المرأة الفلسطينية من خلال مدى مشاركتها في الانتاج أو بارتفاع نسبة المتعلمات من النساء الفلسطينيات فقط، بل رؤية السمات الخاصة بها كجزء من شعب يناضل من أجل التحرر والعودة وتقرير المصير؛ هذا الموضوع الذي يطرح دور المرأة في الثورة كمدخل، وكأساس، لدراسة دورها في المجالات المختلفة، بحيث يصب دورها في مجالات المشاركة المختلفة في مسألة تطوير شرط مشاركتها في الثورة الفلسطينية، ودور الثورة الفلسطينية في تطوير دور المرأة.

وأوضحت الأخت مي، أن المرأة ما زالت، في الثورة، وحتى في ممارستها للعمل العسكري، مادة ادعائية للتنظيم، وليس تطويراً لوضع النساء وإعطائهن دورهن الحقيقي، وما زالت أيضاً رصيداً احتياطياً للتنظيمات المختلفة، ومجالاً حيوياً لاستغلال الرجل. ويظهر ذلك بوضوح كما قالت: في انتخابات اتحادنا. كما أن أنظمة م.ت.ف.، رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء في مؤسساتها المختلفة، لا تتضمن أي إشارة لأوضاع المرأة الأم. وان إغفال هذه المسألة، تضيف الأخت مي، لذو أهمية بالغة الدلالة، خصوصاً وانها أخذت تلقى اهتماماً، حتى لدى الشعوب المتخلفة، وان العالم بدأ ينظر إلى قضية الانجاب كوظيفة اجتماعية. وبعد ذلك تقدمت الأخت سلوى العمد بورقتها «ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة»، (أنظر الموضوع في **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان – ابريل ١٩٨١) وفيها مقدمة نظرية حول مفهوم قضية المرأة وحريتها مع نشوء المجتمع البرجوازي وعرض لواقع المرأة في الثورة الفلسطينية.

وبعد أن انتهى الاتحاد من تقديم وجهة نظره، فتح باب النقاش حو الموضوع وبدأ الأخوة الأمناء العامون لقيادة فصائل المقاومة بعرض وجهات نظرهم. فتقدم الرفيق **نايف حواتمه** بمداخلة طويلة ركز فيها على أن المشكلة تكمن في المنهج، أو بالأحرى في النظرة الغالبة التي ينظر بها إلى قضايا الثورة ومن ضمنها قضية المرأة. وعلق على عدم تقنين نضال المرأة في الميثاق الوطني الفلسطيني بقوله: إن هذا صحيح والسبب يكمن في أن هذا الميثاق وضع من فئة صاحبة منهج برجوازي عميق بدرجة يمينية، لأنه ينظر إلى قضايا المرأة بكل ما في المنهج البرجوازي من معنى، ولذلك لم يتطرق إلى قضايا المرأة ليطرحها بأشكال وصيغ تنظيمية. وتعليقاً على ما يجري في اتحاد المرأة، فيما يتعلق بالانتخابات والأعداد الهائلة التي تنتسب للاتحاد لمجرد الادلاء بأصواتها، قال: إن الاتجاه البرجوازي في الثورة ليس مع التأطير التنظيمي للمرأة، ليس للمرأة فقط وإنما للجماهير العريضة، وما يجري في اتحاد المرأة هو أن قيادات الاتحاد متواطئات مع قيادة المقاومة في هذا الموضوع، لأنهن لا يشكلن سداً منيعاً في وجه القيادات. ليتصدين لهذا الأسلوب في الانتخابات، والقيادات ستستجيب إلى هذا التصدي. ويرى الرفيق حواتمة أن حظ المرأة الفلسطينية أوفر من حظ المرأة العربية، لأن مجرى تطور العملية الثورية تميز بالكفاح المسلح، وفي مجرى هذه العملية ابتدعت أشكال وصيغ متعددة لانتزاع المرأة من سباتها العميق والزج بها في الكفاح. ورد حواتمة على تساؤلات طرحت من قبل المشاركات عن مدى اهتمام الجبهة الديمقراطية بدور المرأة؛ وحول القائه المسؤولية، في حديثه، على عاتق اتحاد المرأة بشكل خاص في تحسين وضع المرأة في الثورة فقال: «انني

أنتقد الذات. ان وجود عدد معين في اللجنة المركزية للجبهة من النساء ليس حالة نوعية بل كمية. وان الحالة داخل الجبهة لا تختلف كثيراً عن التنظيمات الأخرى. بالتالي تكون كافة التنظيمات مثل بعضها البعض في باب معالجة مسألة المرأة». وبالنسبة للقضية الثانية، قال: «انني لم اشخص بأن تحرير المرأة عملية محصورة في الاتحاد بل انني أوضحت بأن عملية التحرير فيها ثلاثة أعمدة بارزة تتفاعل فيما بينها ١ - الظروف الموضوعية التي تحيط بالمرأة داخل صفوف الثورة: ثقافة المنطقة وقيمها التي تفرض نفسها على المرأة. ٢ - توجد مشكلة منهج في الثورة وهي ليست عبارة تطلق هكذا وإنما هي مشكلة حسية. ٣ - العامل الثالث هو الاتحاد. وأعظم ما يمكن ان تخرجوا به كاتحاد هو اعادة صياغة اللوائح الداخلية على قاعدة التمثيل، وتحديد النشيطات. هكذا نطور الاتحاد ونفتح فاتحة للمنظمات الجماهيرية الأخرى».

أما الأخ **صخر حبش**، فتحدث بكلمات قليلة مؤكداً على حديث حواتمة لجهة أنه توجد مشكلة منهج ولكنه قال: «المشكلة أننا لا نملك لغة مشتركة وكل منا يفسر المنهج كما يراه». وبدا للأخ صخر، من خلال الطرح، أن هناك مشكلة اسمها المرأة وطرفها الآخر هو الرجل مع العلم بأن الطرفين يعيشان حالة مساواة من الاضطهاد من العدو الصهيوني، مضافاً اليها ما تعانيه المرأة من سلبيات القيم السلفية من واقعنا. وطالب المرأة والرجل بأن يناضلا معاً لأن الرجل كلما ناضل من أجل تحرره تزيد انجازات تحرر المرأة وليس هناك تناقض أساسي بين الرجل والمرأة بل يجمعهما معاً تناقض مشترك مع القيم الرجعية.

وقال الرفيق **أبو علي مصطفى**، نحن نرث على أكتافنا، رجلاً وامرأة، إرث قرون، ولا يجوز أن يحملها طرف واحد، ولأن قروناً طويلة لا يمكن أن تزول إلا عبر صراع متصل يقتضي منا ذلك مرحلة طويلة قد تمتد إلى عشرات السنين، حتى لا يتصور أحدنا أنه بمجرد وضع التصورات النظرية على الورق يزول ارث القرون هذا بما تعنيه من تراكمات اجتماعية واقتصادية وتاريخية. وحتى نغادر الشكوى للدخول في الموضوع اسمحوا لي أن أقول: إن الحلقة المركزية التي يجب أن نمسك بها جميعاً، ونتحمل مسؤوليتها هي وعي شامل على أساس حدث أيديولوجي، لأنه ليس هناك لدى الرجل فقط فهم متخلف حول المرأة بل هناك قطاع من النساء يحمل مفاهيم متخلفة. ونحن بحاجة إلى وعي مجتمعي شامل والموضوع هو وضع مقدمات صحيحة، منذ الآن، ومنذ بداية الثورة وانطلاقتها، لأن الثورة تغيير في قيم كاملة من واقع المجتمع لانتقاله إلى موقع أكثر تقدماً.

أما بخصوص الوضع في الجبهة الشعبية، فتساءل أبو علي: نحن كجبهة شعبية وبمنهجنا الديمقراطي الثوري، ماذا عملنا من أجل المرأة؟ وأجاب: قبل سنوات لم نكن نعطي هذه المسألة حيزاً، في التثقيف أو في دوراتنا الكادرية ولوائحنا التنظيمية، أما الآن فقد اختلفت الأمور، وعلينا أن نوحد المفاهيم الأساسية على مستوى اللوائح التنظيمية أو الأنظمة الداخلية، وأنا سألتزم بما يقرره الاتحاد بشأن هذه اللوائح الخاصة بالجبهة بعد أن يطلع عليها.

وأوضح الرفيق **طلال ناجي**، في مداخلته، أن مشكلة المرأة ناجمة عن مسألة أساسية، إنها جزء من المجتمع العربي وجزء من العالم الثالث المتخلف، أي أنها جزء من المشكلة الخاصة بالمرأة في العالم.

وفي معرض نقد الذات، قال ليس أحد منا أفضل من الآخر، التنظيم الماركسي وغير الماركسي، كلنا سواسية في هذه المسألة، مثلاً وجود المرأة في اللجنة المركزية ليس انعكاساً لدور المرأة في تنظيمنا وانما هو نوع من الاهتمام القيادي. وتساءل ناجي، هل حقيقة يعبر اتحاد المرأة تعبيراً صادقاً عن المرأة الفلسطينية وهل يقتصر دور المرأة فقط على اتحاد للمرأة ذي ميزانية بسيطة (٣٠ ألف ليرة فقط). وتساءل لماذا لا تنضم النساء إلى الاتحادات المختلفة؟ وقال: إن النشاطات المقتصرة على رياض الأطفال والحضانات غير كافية، بل علينا أن نجمع عمل المرأة ونوحده ونحاول تطوير لوائح الاتحاد بحيث تصبح مرآة تعبر عن دور المرأة بشكل متطور.

أما د. **سمير غوشة**، فابتدأ مداخلته بالتساؤل عن هدف اللقاء، حيث لاحظ أن المتحدثين في

مداخلاتهم، قد ابتعدوا عن لمس المسألة الجوهرية. وتساءل عن المهام التي أنجزتها المرأة حتى اللحظة، وعن المهام المقبلة؟ وقال: توجد معضلة عامة ليست مقتصرة على المرأة، فالاتحادات الشعبية تعاني داخل المقاومة ككل، وليست المشكلة خاصة باتحاد المرأة فقط. أما على صعيد ما تعانيه المرأة، فان جملة اللوائح الداخلية للمنظمات ولمؤسسات م.ت.ف. تكرس التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل. وتحرر المرأة نضال ذو شقين: شق تخوضه كافة المنظمات لتغيير جملة اللوائح بقصد تطويرها، ونضال خاص داخل كل تنظيم كخطوة على طريق حصولها على التحرير الكامل. ويرى د. غوشة أن علينا أن نناضل مع اتحاد المرأة كوننا ميزان القوة وبدون هذا الدور لا يمكن أن تنتزع المرأة حقوقها. وعلى هذا الأساس اعتقد أن علينا أن نعمل لتحقيق مزيد من النوعية والتعبئة السياسية، وأن نزج بالمرأة في النضال الوطني دون أن نقع في الطروحات المثالية.

واختصر **أبو العباس** الجديث مؤكداً على أهمية مساهمة الرجال في تطور الثورة والمجتمع وهذا لا يقل أهمية عن دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في الثورة. وأوضح أن المسألة تتعلق بفهمنا لقضية المرأة وكيفية مشاركتها وفهم المرأة بالذات لدورها في المجتمع. وتعليقاً على ما ورد في حديث الأخوة الذين سبقوه حول تعديل اللوائح والنظم في م.ت.ف. قال: إذا تحدثنا عن تعديل في برامج م.ت.ف. لصالح المرأة، فلن يكون ذلك سوى تعديل نظري، لأن المسألة الأساسية مرتبطة بتطور مفاهيمنا بشكل عام لدور المرأة والرجل، وأوضح أنه يوجد فعلاً تقصير في بعض التنظيمات على صعيد اعداد الكوادر، بشكل أوتوماتيكي تكون القيادات من الرجال دون أن تقف المرأة بشكل جدي للنضال.

هذا ما تحدث به الأمناء العامون لقيادة المقاومة عن مدى مشاركة المرأة بالثورة، ويتضح، بداية، انه كان لحضورهم ومشاركتهم دلالة جدية على الاهتمام بمسألة المرأة، تفتح الأمل بأن تترجم عملياً، بالدفع باتجاه تحقيق التوصيات التي خرجت عن الحلقة. كما يتضح، ثانياً، من جملة المداخلات، ان هناك قضايا أساسية أجمع المشاركون في الندوة عليها، وهي:

١ – التأكيد على أن هناك مشكلة في فهم دور المرأة؛ الأمر الذي يتطلب من التنظيمات الفلسطينية الاهتمام بهذه القضية على صعيد اعداد الكادر والتعبئة السياسية. كذلك بدت أهمية معالجة هذه المسألة في الأنظمة واللوائح الداخلية للتنظيمات.

٢ – الاقرار بتجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني لقضية المرأة، وضرورة النضال لتغيير هذه المسألة وتثبيت بنود تنص على قضية المرأة والأمومة كوظيفة اجتماعية في لوائح م.ت.ف.

٣ – الاقرار بوجود مشكلة في المنهج العام الذي تعامل على أساسه مختلف المنظمات والاتحادات الشعبية وعلى رأسها اتحاد المرأة، المنهج الذي لا يتيح لتلك الاتحادات الاتصال بقاعدتها الجماهيرية العريضة وقدرتها على تعبئتها والنضال من خلالها لتثبيت نضالاتها وحقوقها.

٤ – التأكيد على دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كرائد لنضالات المرأة من أجل قيادة نضالاتها وانتزاع حقوقها الطبيعية والعمل على تغيير المفاهيم المتخلفة السلفية السائدة تجاه المرأة، وذلك بالنضال المستمر لوضع قضية المرأة ساخنة أمام القيادات الفلسطينية.

٥ – التأكيد على وجود خلل في لوائح الاتحاد التنظيمي وأهمية النضال لتغييرها على قاعدة التمثيل النسبي التي تتيح للكفاءات النسائية الفاعلة والكوادر النشيطة حقاً القدرة على قيادة نضال جماهير النساء، والتأكيد على أن الشكل القائم في الانتخابات إنما هو يضر بنضال المرأة (أي نظام الائتلاف) الذي يمسخ قاعدة التمثيل النسبي.

٦ – التأكيد على أهمية عقد مزيد من حلقات الدراسة لتطوير المفاهيم المشتركة حول المرأة والحاجة لمزيد من البحث والاحصاءات في هذا المجال.

وبجملة التوصيات والاستنتاجات التي خلصت اليها الحلقة الدراسية بكافة بنودها، سيأخذ اتحاد المرأة الفلسطينية على عاتقه ضرورة تطبيقها بكل الوسائل الممكنة، وبالتأكيد يقع على تنظيمات المقاومة وفصائلها دور أساسي في مساعدة المرأة على تحقيق تلك التوصيات وتحويلها إلى قرارات قيد التطبيق، سواء في دورة المجلس الوطني أو في النضال داخل مؤسسات م.ت.ف. بمجموعها.

زينب الغنيمي

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ذكرى الاجتياح الاسرائيلي (١٩٧٨)
شهر من الفعاليات الثقافية
لخدمة الجنوب والقضية الفلسطينية

في الذكرى الثالثة للعدوان الاسرائيلي الواسع على جنوب لبنان الذي حدث في آذار (مارس) ١٩٧٨، أقام المجلس الثقافي للبنان الجنوبي برنامجاً ثقافياً وإعلامياً حافلاً تكريساً لهذه الذكرى القاسية، وتنبيهاً لكل الشرفاء في لبنان والوطن العربي والعالم، من بوادر هجمة جديدة، يهيىء لها العدو الصهيوني، على جنوب لبنان.

فنحن، إذ نعيش هذه الأيام ذكرى آثار الاجتياح الثالثة، نرى أن الوضع في الجنوب لا يزال متفجراً، وأن هذه المنطقة لم تعرف، حتى الساعة، ومنذ ذاك التاريخ، أي نوع من الهدوء والاستقرار. فالعدو الذي فجّر الحرب الخامسة، كما يطيب للبعض أن يسميها، على أرض لبنان الجنوبي، في الخامس عشر من آذار (مارس) ١٩٧٨، لم يزل يواصل، ومنذ ذلك التاريخ، حرب الإبادة الجماعية والتدمير الشامل؛ حتى لم تبق زاوية في الجنوب، إلا وأصيبت، ولم تبق عائلة فيه، إلا وفُجعت.

ويبدو، على ضوء التصعيد الأخير، أن اسرائيل، عشية انتخاباتها المقبلة، تتهيأ لإشعال حرب سادسة على أرض الجنوب. وطبيعي أن الجنوب بأرضه وأبنائه...، كما يعرف الجميع، يقف وحده، لا يدرأ عنه خطراً سوى أولئك المقاتلين الشرفاء، من القوات الوطنية المشتركة اللبنانية والفلسطينية. بينما يكتفي العرب، وربما العرب كلهم، بالتصريحات والبيانات، وتهديد العدو بالويل والثبور الذي لا ينصب، في النهاية، إلا على رؤوس الجنوبيين، بينما يبدو العدو، وكأنه عارف لأدق تفاصيل اللعبة، مستهتراً، غير عابىء بكل ما يصدر عن الدنيا العربية.

من هنا، جاءت حملة المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، في المكان والزمان المطلوبين، لتنبه، كما أسلفنا، كل الشرفاء في دنيانا العربية الواسعة، والعالم، لأخذ جانب الحذر، والتنبه إلى المؤامرة – العدوان، قبل وقوعها، فلا نفاجأ بها كعادتنا، فنكتفي بالندم والولولة، حيث لات ساعة مندم...

والسؤال الذي يطرح، في هذا المقام، هو التالي: ما هي أبرز الفعاليات التي قدمها المجلس في هذه الذكرى، والتي اضطر إلى إيقافها، قبيل نهاية برنامجه، نتيجة للظروف الأمنية الطارئة، والتي قد تكون فعلاً، بداية للحرب السادسة التي قرع المجلس أجراس الخطر، في توقعه لها؟

إحياءً لهذه الذكرى، قام المجلس بسلسلة من النشاطات الثقافية المتنوعة. فقدم عدداً من المحاضرات القيّمة،وقد كانت المحاضرة الأولى لمنح الصلح، وهي بعنوان: «البعد القومي لقضية الجنوب». وقد تحدث المحاضر طويلاً عن الخطورة الخاصة للبنان، وعلى الأخص جنوبه، في قلب الوطن العربي، ثم ركز، في النهاية، على الأمور التالية:

«إن الجنوبي مطالب بأن يقرر لنفسه، وللبنان، وللثورة الفلسطينية، وللعرب، الحقائق التالية:

١ – إن المعادلة السائدة حالياً هي: اسرائيل أقوى من الأنظمة، والأنظمة أقوى من شعوبها(!)...

٢ – حين تكون القوة العربية هي العليا، يكون الأمن في الجنوب وفي لبنان. وحين يختل الميزان لمصلحة اسرائيل، يكون الاضطراب والموت. والدليل على ذلك عهد الرئيس عبدالناصر، حيث عاش لبنان أفضل أيام حياته.

٣ – إن لبنان ككل يُظلم. ومع ذلك لا يجري أي تحرك شعبي عربي للمؤازرة. وتلك ظاهرة لا يمكن تفسيرها بغير غياب الديمقراطية.

٤ – ثمة علاقة جدلية بين قوة المد الوحدوي الشعبي أو ضعفه في البلاد العربية، وبين التماسك، أو التفكك، في وضع الوحدة الوطنية داخل لبنان، وفي وضع العلاقات اللبنانية – الفلسطينية.

٥ – في لبنان، تكونت، على مر الأيام، وتتكون، سمعة أية حركة ثورية تقوم في البلاد العربية. فكما تكون صورتها في لبنان، تكون في كل مكان...

٦ – إن استقلالية القرار الثوري الفلسطيني، ينبغي أن تكون كاملة بالنسبة للأنظمة العربية، ولكن هذه الاستقلالية يجب أن يشارك فيها الجنوبيون، لأنهم الشركاء في تحمل العدوان الاسرائيلي...».

وبغض النظر عن المنطلقات الفكرية والأبعاد السياسية لما جاء في محاضرة الصلح، فمما لا شك فيه، أنها محاضرة تستأهل أن يتوقف عندها المرء، ويطيل التوقف، خاصة إذا عرفنا أن المحاضر ساهم، بشكل أو بآخر، ولفترة طويلة من الزمن، في تطور الحركة الثورية العربية بهذا القدر أو بذاك، وأن تجربته من أطول التجارب على أكثر من صعيد.

أما المحاضرة الثانية، فكانت لفواز طرابلسي، عضو المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان. وقد انطلق المحاضر من تعيين هدفي إسرائيل المتلازمين تجاه لبنان وهما:

١ – السعي لاحتلال القسم الأكبر من الجنوب اللبناني، حتى الليطاني.

٢ – العمل على تولِيد دولة طائفية (مسيحية) في لبنان، تكرس عزلة البلاد عن الأمة العربية، وتلتحق بالدولة الصهيونية، وتبرر-وجودها.

وقد عدّ المحاضر الهدف الثاني، الهدف الاستراتيجي للصهيونية تجاه لبنان. ورأى أنه يشكل جزءاً عضوياً مما تعده اسرائيل: «الحل الجذري» لوجودها في المنطقة. هذا الحل الذي يقوم على تفتيت المشرق العربي، وتحويله إلى كيانات طائفية متنازعة، تسيطر الدولة الصهيونية عليها.

كما أشار المحاضر إلى أن الأصل في قضية الجنوب اللبناني هو وجود قضية مركزية تتحكم بالصراعات على الساحة اللبنانية، وهي قضية وحدة لبنان وهويته القومية: هذه القضية التي بلغت ذروة تأزمها منذ حرب السنتين. ورأى أن الوجود الفلسطيني، في لبنان، عامل من عوامل تسريع تأزّم هذه القضية، وليس هو الأساس، أو العامل المقرر، فيها إطلاقاً.

وقد كان لمحاضرة طرابلسي المتشعبة الجوانب والاهتمامات، أطيب الأثر في الحضور. فهو، أي

المحاضر، من جيل الشباب اللبناني المثقف والواعي، الذي ظهر مع بداية الستينات. وهو من أبرز ذلك الجيل، قدرة على الاستمرارية، ومواصلة النضال في سبيل لبنان والقضية الفلسطينية.

أما المحاضرة الثالثة فكانت للأخ ماجد أبو شرار، وهي بعنوان: «الأبعاد السياسية لقضية الجنوب». وقد ركز المحاضر فيها على ما يلي:

١ – التطورات داخل المجتمع اللبناني، إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

٢ – تحول لبنان إلى قاعدة رئيسية لمؤسسات الثورة الفلسطينية مما أدى إلى تلاقي مصالح الثورة الفلسطينية مع مصالح الجماهير الكادحة اللبنانية.

وقد كان الأخ أبو شرار، في محاضرته، التي تميزت بالحدة الموضوعية في تناول جوانب القضية جميعها، واضحاً كل الوضوح، مما ترك أطيب الأثر في الحضور.

والمحاضرة الرابعة ألقاها المحامي عبدالعزيز قباني وكانت بعنوان: «قضم أرض الجنوب ومصادرة مياهه». وقد تناول المحاضر فيها، كحقوقي متمكن، مختلف جوانب المشكلة بما فيها الجانب السياسي مركزاً بشكل أساسي، على تفصيلات القانون الدولي العام. وهي محاضرة تميزت بالعمق والاختصاص؛ مما يستوجب أكثر من وقفة للدارسين في هذا المجال.

وفي إطار نشاطات المجلس، في ذكرى الاجتياح، دعا إلى ندوة عقدت في كلية الحقوق والعلوم السياسية – الجامعة اللبنانية، حول: «الأبعاد الاقتصادية – الاجتماعية لقضية الجنوب». وقد شارك في الندوة التي أدارها الدكتور عباس مكي الدكتور أسعد أثاث الذي تحدث عن التحرك السكاني بسبب العدوان الاسرائيلي. والدكتور مصطفى حجازي الذي تناول أثر العدوان على القوى العاملة والنقابات. والدكتور أحمد بعلبكي الذي تناول جانب آثار العدوان على التنمية الزراعية. والدكتور يوسف جباعي الذي تحدث أيضاً عن موضوع القوى العاملة والنقابات في مواجهة العدوان.

وتضامناً مع نداء المجلس للتوقف عن العمل لمدة خمس دقائق فقط في التاسع عشر من حزيران (يونيو) وجهت نقابتا الصحافة والمحررين والنادي الثقافي العربي نداءً إلى كافة المؤسسات الصحافية والثقافية في البلد للتجاوب مع هذا النداء، تحية للجنوبيين الصامدين.

كما قرر المجلس، في هذه المناسبة، إصدار ستة كتب هي على التوالي:

١ – «وجوه ثقافية من الجنوب». وقد تناول هذا الكتاب بالتعريف كلاً من: الشيخ أحمد رضا، الشيخ أحمد عارف الزين، الشيخ سليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا، محمد شراره، عبدالمطلب الأمين وفؤاد جرداق.

٢ – «من دفتر الذكريات الجنوبية». وهو كتاب عرض فيه ذكرياته كل من: الشيخ علي الزين، السيد حسن الأمين، السيد علي ابراهيم، موسى الزين شراره، الفريد ابوسمرا، وسليمان ابو زيد.

٣ – «شهادات على حاشية الجنوب». وهو كتابات سياسية لحبيب صادق.

٤ – «الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان في وثائق الأمم المتحدة».

٥ – «الأبعاد السياسية لقضية الجنوب». وهو كتاب يشارك في تأليفه كل من منح الصلح، فواز طرابلسي، ماجد أبو شرار، عبدالعزيز قباني، فيصل حوراني ومحمد علي مقلد.

٦ – «الدليل». وهو عبارة عن كتاب وثائقي للانتاج الثقافي لأبناء الجنوب خلال قرن من الزمان.

أما النشاطات التي قدمها المجلس، في هذا المجال، فكانت الدعوة للاستماع إلى قصيدة جديدة

للشاعر شوقي بزيع بعنوان: «صور». وفيما يلي مقطع من هذه القصيدة التي تركت أصداء طيبة في قاعة كلية الحقوق، حيث ألقاها الشاعر:

«والآن يا صور...
أيتها الطعنة الأبدية في جسد البحر
والسقطة المستقيمة نحو الفراغ
الذي يملأ الروح
آن الأوان لكي أكتب الأغنيهْ».

أما الفعاليات التي أوقفتها الحالة الأمنية التي مرت بها بيروت، فكانت محاضرة الزميل فيصل حوراني، وهي بعنوان: «الجنوب ومنطق التوسع الاسرائيلي». ومحاضرة محمد علي مقلد حول «البعد الدولي لقضية الجنوب اللبناني». كذلك كان هناك، المعرض الكبير الذي طال التحضير له وهو بعنوان: «كتاب وشظية» والذي كان سيقام في القاعة الزجاجية لوزارة السياحة. ومن المنتظر، أن يتابع المجلس بقية برنامجه حين تزول الظروف التي أدت لتأجيلها.

إن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وعبر سنوات ما بعد السبعينات، قد قدم دائماً، قضية الجنوب، من موقع تقدمي، وبأسلوب يكاد يكون جديداً، على المؤسسات التقليدية المعروفة كلها. انه أسلوب المثقف الثوري، الواعي لقضية الوطن، وقضية جنوبه بالذات. والذي، برغم عمق المأساة، لم ينس أبداً، منطلقاته الفكرية والسياسية التي آمن بها. فوضعها نصب عينيه، وتابع مسيرة خدمة الوطن على أساس منها.

إن هذا المجلس، برغم قلة إمكاناته المادية، قد استطاع خلال السنوات الماضية، أن يعطي الكثير الكثير، للبنان، للجنوب، وللثورة الفلسطينية. وظل واقفاً، «كعظم الشجا» إذا جاز التعبير، في وجه محاولات الاقطاع السياسي كلها، وفي وجه المتاجرين بقضية الوطن لحساب مصالحهم الخاصة، أو مصالحهم الطبقية المتوارثة والمعروفة. وهو لهذا، يستحق كل الدعم وكل التأييد، من كل الوطنيين الشرفاء، في هذه المرحلة العصيبة، من تاريخ الوطن.

عاصم الجندي

المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)
حيفا، ١١ – ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١
السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني

بحضور ٤٩٨ مندوباً، يمثّلون ٨٦ فرعاً، عقد الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) مؤتمره التاسع عشر في مدينة حيفا، في الفترة الواقعة ما بين ١١ – ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١. وبرز التقدير العالي الذي يحظى به الحزب من خلال حجم الوفود الأجنبية والتحيات التي تلقّاها المؤتمر. فقد حضر حفل الافتتاح أكثر من عشرين وفداً من الأحزاب والحركات العمالية والشيوعية من مختلف أنحاء العالم، وفي مقدّمتها وفد الحزب الشيوعي السوفياتي. كما وصلت عشرات التحيات من الأحزاب الشيوعية الأخرى وحركات

ومنظمات التحرر الوطني العالمية، ومن مختلف المنظمات والهيئات والحركات الشعبية المحلية، ومن مجموعات كبيرة من العاملين، والمثقفين والطلبة وكل التقدميين والديمقراطيين.

وكانت الشعارات التي عقد المؤتمر دورته في ظلها هي:

« – من أجل الوحدة في النضال ضد الاحتلال وخطر الفاشية.
« – من أجل السلام العادل والديمقراطية.
« – من أجل المساواة في الحقوق والدفاع عن قضايا العاملين» (**الاتحاد**، ١٠ / ٢/١٩٨١).

التحضيرات التي سبقت المؤتمر

كانت مختلف فروع الحزب قد شهدت نشاطات واسعة، تحضيراً لانعقاد المؤتمر العام؛ حيث جرت المؤتمرات المنطقية لمناقشة رؤوس الأقلام المقدمة للمؤتمر والتي تعالج مختلف الشؤون السياسية والحزبية. كما تمَّ تنظيم حملات لجمع التبرُّعات المالية من أجل دعم الحزب في انتخابات الكنيست القادم. ونظراً لأهمية رؤوس الأقلام، التي تمَّ نقاشها في مختلف المستويات الحزبية تمهيداً للمؤتمر، فإننا سنستعرض هنا بعض أهم ما جاء فيها.

١ – جاء في مقدمة البند الذي يتحدث عن «المواطنين العرب في اسرائيل» ما يلي: «في الفترة الواقعة بين المؤتمر الثامن عشر والمؤتمر التاسع عشر، حصل تشديد إضافي في سياسة التمييز والاضطهاد التي تنتهج تجاه الجماهير العربية في اسرائيل، التي تشكِّل أقلية قومية في اسرائيل، وجزءاً من الشعب العربي الفلسطيني، وشدَّدت حكومة الليكود سياسة مصادرة الأراضي وسلبها من الجماهير العربية. فأقرَّ الكنيست قانون مصادرة أراضي بدو النقب، الذي أقرَّ بتأييد كتلة المعراخ. وتنفذ حكومة الليكود بسرعة برنامج تهويد الجليل'، وتكثر من مصادرة أراضي الفلاحين العرب، وهذه السياسة العنصرية بدأت أيام حكم المعراخ، التي ما زال يؤيدها الآن حكم الليكود. فتقام عشرات المناظر في الجليل، وهدفها خلق حلقة خانقة حول القرى العربية لمنع كل تطور فيها» (**الاتحاد**، ٦ / ٢/١٩٨١). وتحدَّث البند كذلك، عن التمييز ضد الفلاحين العرب في مجالات تخصيص مياه الري، وتعيين سعر منتوجاتهم، وفي منح القروض والمساعدات الأخرى. وأشار إلى إجراءات منع التصنيع في القرى العربية، وكل تطور آخر ذي قيمة. ونتيجة لمصادرة الأراضي «أصبح ٧٥٪ من قوة العمل في القرى يشتغلون عمالاً مأجورين خارج قراهم، وفي أمكنة بعيدة، ويكلفون بالأعمال الصعبة وضئيلة الدخل. فهناك حوالي ٦٦٪ من العمال العرب يشتغلون في البناء والزراعة وأعمال موسمية وعامة أخرى بسيطة، وفي الخدمات بدرجات منخفضة. وهناك فروع كاملة، ومصانع كثيرة مقفلة تماماً في وجه العمال العرب. ونتيجة لكل ذلك فإن متوسط اجرة العمال العرب هي ٧٥٪ من أجر العمال اليهود» (**المصدر نفسه**). كما تطرَّق البند نفسه إلى مشكلة نقص المساكن في المدن والقرى العربية؛ حيث لا يوجد بناء حكومي أو شعبي يسد هذا النقص، وحيث تستمر الحكومة في سياسة هدم البيوت بحجة البناء غير القانوني، في وقت لم تقم فيه الحكومة، ولسنوات طويلة، بإقرار خرائط هيكلية. وفي المدة الأخيرة «إحتدَّ التمييز القومي في الخدمات الشعبية، مثل خدمات الصحة، والتعليم والشؤون الاجتماعية والتشغيل. وهناك تمييز ضد السلطات المحلية العربية بالنسبة للسلطات اليهودية، التي هي أيضاً في وضع صعب» (**المصدر نفسه**).

٢ – وعن التطورات الدولية والشرق أوسطية في السنوات الأخيرة، تناولت رؤوس الأقلام موضوعين هامين: الأول، عن اوروبا الغربية والنزاع الشرق أوسطي. والثاني، عن العدوان الاسرائيلي على لبنان.

جاء في الأول: «من ناحية أولى، هناك شراكة بين مصالح الأمبريالية العالمية ضد استقلال الشعوب، وضد الاشتراكية والتقدم. إلَّا أنه من الناحية الثانية، توجد هناك مصالح متضاربة بين الدول الامبريالية. ونتيجة لذلك هناك فوارق في الموقف من الانفراج، وبضمن ذلك في طرق حل أزمة الشرق الأوسط. وقد وجد هذان الاتجاهان تعبيرهما في السنوات الأخيرة. فمن ناحية، دعمت دول السوق الاوروبية المشتركة صفقة كامب ديفيد، والمحاولة الأميركية لحل النزاع الاسرائيلي – العربي ضاربة عرض الحائط بالإنفراج،

وبالتعاون السوفياتي – الأميركي. ومن ناحية ثانية، أخذت هذه الدول تخشى على مصالحها بعد أن رفض الشعب الفلسطيني وجميع الدول العربية تقريباً اتفاقيات كامب ديفيد. وقد ازدادات المخاوف عندما أبعدت صفقة كامب ديفيد إمكانيات السلام الشامل، وأدّت إلى تزايد أخطار انفجار حرب جديدة في الشرق الأوسط، التي قد تؤدي إلى أزمة عالمية خطيرة جداً، وإلى أزمة نفطية.

«كما تتخوَّف دول اوروبا الغربية من زيادة التأثير السوفياتي نتيجة لفشل السياسة الأميركية. ولذلك بدأت دول اوروبا الغربية في البحث عن بديل لكامب ديفيد؛ بديل أكثر واقعية، يدفع نحو سلام شامل في الشرق الأوسط» (**الاتحاد**، ٦ /١/١٩٨١). وأدان هذا البند موقف دول السوق الأوروبية، المتمثِّل في بيان مؤتمر البندقية الذي «لم يسهم بشيء ملموس في حل النزاع الشرق أوسطي، حيث أعطت دول اوروبا الغربية فرصة لإدارة كارتر لمناورات عديمة الأهمية حول مفاوضات الحكم الذاتي الاداري. ومع ذلك لا يجوز الاستهانة بالفوارق السياسية وبتناقضات المصالح الاقتصادية بين دول غرب اوروبا، والحكم الأميركي في موضوع الشرق الأوسط؛ هذه التناقضات التي من شأنها أن تزداد حدة مع مضي الوقت» (**المصدر نفسه**).

وجاء في التلخيص حول العدوان الاسرائيلي على لبنان، أنه في «إطار المعركة الشاملة التي تشنُّها الامبريالية الأميركية والدوائر الحاكمة في اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني، وضد الحركة القومية العربية المعادية للامبريالية بمجموعها، يجب الانتباه إلى الأعمال العدوانية الاسرائيلية التي لا تتوقف على لبنان» (**الاتحاد**، ٩/١/١٩٨١). وعدد التلخيص أهداف العدوان الاسرائيلي على لبنان بما يلي:

(أ) إنزال الضربات بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وضرب حركة المقاومة، والقضاء على الكيان القومي للشعب الفلسطيني.

(ب) مساعدة قوى اليمين والفاشية في لبنان، في حربها ضد القوى الوطنية، ومنع الاستقرار في لبنان، تهيئة للجو الملائم لتقسيمه.

(ج) السيطرة على جنوب لبنان بواسطة العميل المرتزق الاسرائيلي حداد، وقد تحوَّل جنوب لبنان عملياً إلى منطقة احتلال اسرائيلي.

(د) الضغط على سوريا عن طريق استفزاز جيشها في لبنان، وأحياناً عن طريق استفزاز سوريا مباشرة.

وأضاف التلخيص، أن الحزب «اعتبر الاعتداءات الاسرائيلية الاجرامية على لبنان أنها عمليات إبادة سكان مدنيين، فلسطينيين ولبنانيين. وتُعرف مثل هذه الأعمال في القانون الدولي بجرائم ضد الانسانية وإبادة شعب. إن هذه الجرائم لم ترتكبها عصابة مجرمين مجهولين أياً كانت، وإنما نفَّذتها حكومة رسمية لدولة» (**المصدر نفسه**). وكشف التلخيص عن موافقة الادارة الأميركية على هذه الاعتداءات، كما عبَّر عنها عدد من قادة اسرائيل، وأكَّد أن حزب راكاح «ناضل بكل قوته، وسوف يستمر في نضاله ضد التدخل الاسرائيلي في لبنان وضد العدوان والأعمال الوحشية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني. وهذا هو جزء من النضال الشامل ضد مكائد الامبريالية في منطقتنا، ومن أجل إنهاء النزاع العربي – الاسرائيلي، وإطفاء موقد الحرب في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

٣ – وبالنسبة «للوضع الداخلي في اسرائيل»، جاء في رؤوس الأقلام شرح وافٍ عن «خطر الفاشية في اسرائيل»؛ حيث طبَّقت مقولة فريدريك أنجلز التي تقول «أن شعباً يستعبد شعباً آخر، لا يمكن أن يكون هو نفسه حراً». وقد ثبتت صحة هذه المقولة، في اسرائيل، من خلال اشتداد الهجمات على الحريات الديمقراطية، وتقوية التنظيمات الفاشية، التي أصبح لها ارتباط بالحكومة نفسها، وأشار هذا البند إلى الدورة العشرين للجنة المركزية للحزب، التي عقدت بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٠، ووجهت نداء من أجل الاتحاد

ضد خطر الفاشية وللدفاع عن الحريات الديمقراطية. وأكّدت اللجنة المركزية أن مصدر السوء في «سياسة الاحتلال، والضم والتوسُّع، وقمع الشعب الفلسطيني. وإحدى نتائج هذه السياسة الخطيرة هي هجمات الحكومة، والمنظمات الفاشية التي تنمو تحت رعايتها، على الحريات الديمقراطية» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٧). وكشفت اللجنة المركزية، عن الجذور الطبقية لسياسة الاحتلال، التي تعمِّق خطر الفاشية والحرب، وأكّدت أن الاحتلال هو أيضاً «مصدر أرباح طائلة للرأسمال الكبير المحلي والأجنبي، المعني بالاستمرار بأي ثمن ولو أدّى ذلك إلى القضاء على حريات الشعب الديمقراطية. بالاضافة إلى ذلك فإن كل يوم سيستمر فيه حكم ليكود يزيد خطر الفاشية والحرب، ويعمِّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية» (**المصدر نفسه**).

٤ – وهناك أيضاً بند خاص عن «جبهة السلام» جاء فيه: «يناضل حزبنا لإقامة أوسع جبهة سلام، دون فرق في الآراء الأيديولوجية والانتماء الحزبي. وننطلق في ذلك، من حقيقة أن أوساطاً سياسية أُخرى بدأت تزن الأمور بفهم أكثر وواقعية أكبر. إن قوى السلام تزداد اتساعاً. حزبنا الشيوعي هو قوة السلام الأكثر مثابرة في اسرائيل. فقد كنَّا الأوائل، ولمدة طويلة الوحيدين، الذين بنضالنا ضد الاحتلال، طرحنا برنامج سلام شامل، وعادل وواقعي، آخذين في الحسبان الظروف الدولية والمنطقية في أيامنا. والآن هناك أوساط أوسع تدرك، أن برنامج أرض – اسرائيل الكاملة الليكودي، وبرنامج الضم الذي يسمَّى 'تنازلات اقليمية' و'البديل الأردني' للمعراخ، كلها برامج تلغي حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. وهي برامج تمنع السلام» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٢).

وأضاف بند «جبهة السلام» يقول أن القوى المعارضة للسياسة العنصرية في اسرائيل، أصبحت كثيرة، وهي موجودة، ولكن ضعفها ناتج من عدم توحُّدها، وعدم مثابرتها. وأشار إلى أنه لا تزال بين هذه القوى، طموحات ببعض الضم (مثل القدس العربية). كما أن كثيرين منهم لا يزالوا يعارضون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهم بهذه المواقف لا يساعدون على إقرار السلام. وأكّد أن حزب راكاح سوف يستمر في العمل من أجل «إقامة أوسع جبهة سلام، ومن أجل التعاون في كل القضايا الممكنة مع القوى المعتدلة، حتى حين لا تكون مواقفها مثابرة. وفي الوقت نفسه، سوف نستمر في إجراء الحوار مع جميع القوى السياسية بهدف إقناعها بأنه، فقط بالاعتراف المتبادل بالحقوق القومية لشعبي هذه البلاد؛ وفقط، بالاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقِّه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، وبضمنها الجزء العربي من مدينة القدس، وفي قطاع غزة؛ فقط بهذا يحل السلام الشامل والعادل والثابت» (**المصدر نفسه**).

٥ – وحول «الأزمة الاقتصادية في اسرائيل» يقول البند المتعلِّق بهذا الموضوع، أنه من الممكن «تخطِّي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الاشتراكية فقط. ولكنه حتى في نطاق النظام القائم، يمكن معالجة الاقتصاد وترميمه عن طريق اتباع سياسة سلام وتقدُّم إجتماعي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٣). ومن أجل ذلك يجب اتباع خطوات أساسية أهمها، تقليص جذري في الميزانية العسكرية، وإلغاء «كل النفقات للمستوطنات في المناطق المحتلة، والغاء كل النفقات للحرب في لبنان وللمرتزق حداد وعصابته» (**المصدر نفسه**)، إضافة إلى اتِّباع سلسلة إجراءات في تأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، ومنع الأسعار الاحتكارية عن طريق المراقبة الحكومية، وفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح الرأسمالية، وتخفيف عبء الضرائب على الطبقات الشعبية. كما تضمَّنت رؤوس الأقلام، التي شكَّلت المحور الأساسي لمناقشات المؤتمر خلال جلساته، المواضيع التالية: القمع والنضال في المناطق المحتلة؛ السياسة الخارجية للحكومة؛ خطر السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ التطوُّر في موقف ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية؛ واقع وآفاق حركة التحرر الوطني العربية؛ التمييز الطائفي وجذوره الطبيعية؛ النظام الداخلي والواقع التنظيمي في الحزب؛ مساواة المرأة.

وفي نهاية هذه التحضيرات، وعشية افتتاح المؤتمر، عقد كل من مئير فيلنر، السكرتير العام للحزب،

وعوزي بورشطاين، الناطق باسم الحزب، مؤتمراً صحفياً يوم ١٩٨١/٢/٩ في بيت سوكولوف في تل – أبيب. وأعلن بورشطاين، أنه جرت في فروع الحزب الـ ٨٦ أبحاث شاملة حول رؤوس الأقلام شارك فيها جمهور واسع. وتمَّ تحويل بروتوكولات هذه الأبحاث إلى اللجنة المركزية، وأن اللجنة وافقت على عشرات التعديلات المقترحة وضمَّنتها في تقريرها للمؤتمر. وأضاف أنه تم عن طريق إجراء انتخابات شخصية وسرية إختيار ٤٩٨ مندوباً للمؤتمر.

فيلنر: برنامجنا يقدِّم البديل

وتحدَّث فيلنر عن الأوضاع التي يعقد المؤتمر في ظلِّها، فتطرَّق إلى القضايا الاقتصادية والسياسية، كما تطرَّق إلى مؤتمر مبام الصهيوني، وإلى قائمة موشي دايان الجديدة، وإلى اخطار إقامة قاعدة أميركية عسكرية في اسرائيل، وإلى ما يسمَّى بالخيار الأردني، وأخطار رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست القادمة. ووجَّه فيلنر، نقداً قاسياً إلى أساليب يورام أريدور الاقتصادية التي تهدف للتغطية على الطابع الكارثي لحكومة الليكود. كما أن المعراخ الذي يطرح سياسته الاقتصادية بواسطة يعقوب ليفنسون، مدير بنك العمال العام السابق، لم يأت بجديد، ولا تختلف سياسته جذرياً عن سياسة الليكود. فالأسباب الأساسية للأزمة هي المصروفات العسكرية التي تبلغ ٧٠٪ من الميزانية، إذا أخذنا بالحسبان الديون التي تسدِّدها الحكومة، وربط حل الأزمة الاقتصادية بالأزمة السياسية. ودعى فيلنر، إلى الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والاعتراف بمنظمة التحرير كممثِّل شرعي للشعب الفلسطيني.

وعارض فيلنر بشدة، أي تفكير بوضع جيش أميركي في اسرائيل «فهذا ليس الطريق للسلام العادل». وعن الخيارات المطروحة لحل أزمة الشرق الأوسط، قال «إن كل حديث عن خيار أردني، وخيار مصري، وخيار اميركي هو أوهام معراخية. هناك خيار واحد. هناك شعب فلسطيني. ولا سلام إلاَّ مع هذا الشعب، على أساس الاعتراف المتبادل» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٠).

الافتتاح، وأعمال المؤتمر

في حفل الافتتاح الذي جرى بحضور أكثر من ١٢٠٠ شخص، بينهم وفود أكثر من عشرين حزباً شيوعياً من دول اوروبا الشرقية، وأخرى من اليابان واليونان وهولندا وبريطانيا وتشيلي، إضافة إلى مشاركة وفد من سكان الضفة الغربية المحتلة، ألقى توفيق طوبي، نائب السكرتير العام للحزب، كلمة الافتتاح فوجَّه تحيَّاته إلى جماهير الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة ونقل إليها شعور التضامن القوي من الشيوعيين في اسرائيل مع نضالها للتحرر من نير الاحتلال، ورغبتها في السلام العادل على قاعدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف طوبي، أن راكاح متأكد أن «ليل الاحتلال المظلم سوف ينتهي، وأن فجر السلام العادل سيحل في أرضنا» (**دافار**، ١٩٨١/٢/١٢) وهاجم طوبي السياسة العدوانية لحكومة بيغن ضد لبنان، وأكَّد أن هذه السياسة «قد تشعل حريقاً في بلادنا».

وبعد أن قرأ طوبي أسماء ممثلي الوفود الأجنبية التي حضرت في ضيافة المؤتمر، وقف الجمهور وصفَّق طويلاً لها «وحظي الوفد البولوني والتشيلي بتصفيق حار جداً» (**المصدر نفسه**).

وألقى تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر مئير فيلنر، السكرتير العام للحزب، الذي أكَّد أن تحوُّلاً أساسياً في السياسة الاسرائيلية، أصبح حاجة «حيوية وماسة للشعب اليهودي والعرب في اسرائيل». وتطرَّق إلى ما أسماه «الخيار الأردني الخيالي» المقترح من قبل المعراخ، وقال أن هذا الخيار جاء «ليخفي معارضة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي يحتاج إلى دولة خاصة به» (**المصدر نفسه**). وفي نهاية خطابه، طلب فيلنر من المؤتمر الموافقة على مشروع الحزب للسلام الذي جاء فيه أن «على اسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلَّتها في حرب ١٩٦٧. وستكون خطوط الرابع من حزيران (يونيو) هي حدود السلام. ويجب احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة إلى جانب دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**). كما دعا إلى

توسيع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي تضم راكاح، والفهود السود، ورؤساء السلطات المحلية العربية لكي تضم أيضاً «مجموعات يسارية أُخرى، لأن الهدف الأساسي الماثل أمام هذه الجبهة سيكون الدفاع عن الديمقراطية ضد الفاشية» (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/١٢).

سير أعمال المؤتمر: إستمرَّت أعمال المؤتمر ثلاثة أيام متتالية جرت فيها مناقشة كافة المواضيع السياسية والتنظيمية المعروضة أمام المؤتمر الذي نقل جلساته الختامية إلى مدينة الناصرة العربية، حيث أعلن من هناك، قراراته وتوصياته. وفي إحدى الجلسات تلا إميل حبيبي، عضو المكتب السياسي، تقرير اللجنة الدائمة للمؤتمر الذي أعلن أن اللجنة الدائمة قدَّمت لمندوبيه ثلاثة عشر مشروع قرار، طالبت باعتمادها من قبل المؤتمر، كما أشار إلى أن اللجنتين الثانويتين التابعتين للجنة الدائمة من مندوبي المؤتمر وضعتا أكثر من خمسين اقتراحاً وملاحظة تتعلَّق بتقرير اللجنة المركزية، ورؤوس الأقلام والتعديلات على دستور الحزب. وبلغ عدد الرفاق الذين قدموا هذه الاقتراحات والملاحظات ٣٥ رفيقاً. وسيعطي كل مندوب قدم اقتراحاً ويصرُّ عليه ويطلب أن يتَّخذ المؤتمر قراراً بخصوصه، حق الكلام من على منبر المؤتمر لشرح اقتراحه قبل التوجُّه لاتخاذ القرارات.

وتحدَّث حبيبي في تقريره عن روح الديمقراطية التي تسود الحزب من خلال نقاش رؤوس الأقلام في فروع الحزب وخلاياه، حيث تمَّ إدخال التعديلاتِ التي اقترحها الأعضاء على تقرير اللجنة المركزية، وأشار كذلك إلى مدى قوة وعمق «الوحدة السياسية والتنظيمية لحزبنا، الوحدة اليهودية-العربية للحزب الشيوعي الاسرائيلي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٢٠). وفي إشارة إلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية لحزب راكاح قال: «وترى الجماهير العربية في اسرائيل في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية لتأييد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الانتخابات القادمة للهستدروت والكنيست، تأييداً فلسطينياً إجماعياً للطريق الذي اختارته، طريق النضال من أجل سلام عادل اسرائيلي – فلسطيني، وتشجيعاً للدور الطبيعي والوطني لهذه الجماهير» (**المصدر نفسه**). وأعلن حبيبي في نهاية تقرير لجنته، أن المؤتمر «موحَّد حول رؤوس الأقلام وتقرير اللجنة المركزية. وللجنة المركزية السابقة، وعلى رأسها السكرتير العام الرفيق مئير فيلنر،كل الحق في أن تفخَر بهذا الحزب بالذات عندما يكون هذا التفاخر متبادلاً» (**المصدر نفسه**).

وفي جلسة أُخرى، قدم وولف ايرليخ، رئيس لجنة المراقبة المركزية، تقرير لجنته إلى المؤتمر وأعلن ايرليخ أن تقرير لجنة المراقبة المركزية يقدَّم على أساس دراسة الوضع الراهن في البلاد وفي المنطقة وفي العالم، وعلى استشفاف الفترة القادمة حسب تقرير اللجنة المركزية. وقد وزِّع التقرير على المندوبين باللغتين العبرية والعربية، وقرأ ايرليخ تلخيصاً له. وقسَّم التقرير إلى خمسة فصول تحدَّثت عن:

- تنظيم الحزب بين مؤتمر ومؤتمر.
- القواعد اللينينية في حياة الحزب.
- مكانة لجنة المراقبة المركزية في الحزب.
- عمل لجنة المراقبة المركزية.
- التنظيم الداخلي للجنة المراقبة المركزية.

وبرزت خلال النقاشات آراء متناقضة بين أعضاء المؤتمر حول مسألة العمل الجبهوي، فبينما دعا عوزي بورشطاين، الناطق الرسمي باسم الحزب، إلى «التعاون مع الصهيونيين من أجل إقامة جبهة ضد الفاشية» (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/١٣)، انتقد عزمي بشارة، القائد الطلابي في الحزب، الجبهة الديمقراطية للسلام التي تجمع راكاح مع الفهود السود، ودعا إلى اقتصارها على راكاح فقط. إلَّا أن معظم المندوبين، عادوا وأكَّدوا تأييدهم للخط العام للحزب، والسياسة التي ينتهجها.

القرارات وانتخاب هيئات الحزب

وفي يوم ١٩٨١/٢/١٤، اختتم المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) أعماله في

مدينة الناصرة، وقد لخّص أعمال المؤتمر، والنقاشات التي جرت فيه، كل من مئير فيلنر السكرتير العام للحزب واميل حبيبي، رئيس اللجنة الدائمة في المؤتمر وولف ايرليخ رئيس لجنة الدستور ورئيس لجنة المراقبة المركزية السابقة. وصادق المؤتمر بالاجماع على تقرير اللجنة المركزية الذي قدّمه السكرتير العام، وعلى جميع القرارات والتلخيصات وعلى التعديلات الجديدة في دستور الحزب، وعلى رؤوس أقلام المؤتمر بعد التعديلات التي أضيفت عليها إثر مناقشتها في الفروع.

واتّخذ المؤتمر كذلك سلسلة من القرارات السياسية الهامة، ملخصها: ١ – حول قضية السلام في المنطقة. وفيه دعوة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة ٢ – دعوة إلى جمهور الناخبين، لانتخابات الهستدروت والكنيست القادمتين ٣ – دعوة إلى القوى الديمقراطية وأنصار السلام للعمل على إقامة جبهة ديمقراطية واسعة لصد أخطار الفاشية. ٤ – دعوة إلى جمهور الشغيلة في البلاد كي ينضمّوا إلى صفوف الحزب. ٥ – التضامن مع جماهير الشعب العربي الفلسطيني القابعة تحت نير الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية المحتلة. ٦ – شجب الاعتداء الفاشي الدموي على الطلاب العرب في معهد التخنيون في حيفا والمطالبة بإطلاق سراح الطالب العربي المعتقل وإدانة المعتدين ومعاقبتهم. ٧ – التضامن مع المناضلين من أجل الحرية وكل الذين يعانون من ممارسات الأنظمة الفاشية في العالم. ٨ – المطالبة بإطلاق سراح غادي الغازي، رافض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، والاعتراف بحقه وحق جميع المواطنين اليهود والمواطنين العرب من أبناء الطائفة الدرزية في رفض الخدمة العسكرية لأسباب مبدئية وضميرية. ٩ – رفض قانون التأمين الصحي الجديد. ١٠ – شجب السياسة الاقتصادية الكارثية المعادية لمصالح العاملين.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر تمَّ انتخاب هيئات الحزب المركزية على النحو التالي:

اللجنة المركزية: تمَّ انتخاب ٣٥ عضواً كاملاً للجنة المركزية هم: عبدالحميد أبو عطية، يهودا اونغر، يهوشواع ايرغه، كالمان التمان، سليم القاسم، عوزي بورشطاين، سالم جبران، يورام غوجانسكي، تمار غوجانسكي، بنيامين غونين، مئير فيلنر، توفيق زياد، ابراهيم زيلج، موشي زيسر، إميل حبيبي، دافيد حين، جورج طوبي، توفيق طوبي، سميرة خوري، منشه خليفة، صليبا خميس، أسعد يوسف كتانة، زاهي كركبي، ابراهام لفنبراون، هانس لبرخت، روت لوبتش، فيليتسيا لانغر، ابراهيم مالك مغربي، جمال موسى، نمر مرقس، ابراهيم ميلاميد، محمد نفاع، علي عاشور، غازي شبيطة، اميل توما.

الأعضاء المرشحون في اللجنة المركزية: وهم خمسة أعضاء: سميح القاسم، نسيم براخا، ليون زهافي، غسان حبيب، فضل نعامنه.

أعضاء لجنة المراقبة المركزية: وهم سبعة أعضاء: محمود الحصري، وولف ايرليخ، مريم غليلي، منعم جرجورة، رمزي خوري، جبرئيل قوط ميخائيلي، شالوم شموئيلي.

وفي يوم ١٨/٢/١٩٨١، عقدت اللجنة المركزية دورتها الأولى باشتراك كامل أعضائها، وأعضاء لجنة المراقبة المركزية. وترأس الجلسة اميل حبيبي، وألقى مئير فيلنر كلمة تقدير حول نتائج وأعمال المؤتمر التاسع عشر للحزب، وتناول مهام اللجنة المركزية الجديدة في الفترة الحالية. ثم جرى نقاش لخّصه المحاضر، وأقرَّت اللجنة المركزية المحاضرة والتلخيص واتخذت عدداً من القرارات. وجرى في هذه الدورة كذلك انتخاب مؤسسات اللجنة المركزية على الشكل التالي:

المكتب السياسي: الأعضاء (حسب الأبجدية): ١ – سليم القاسم، ٢ – دفيد (عوزي) بورشطاين، ٣ – بنيامين غونين، ٤ – مئير فيلنر، ٥ – اميل حبيبي، ٦ – دافيد (ساشا) حينين، ٧ – توفيق طوبي، ٨ – روت لوبتش، ٩ – أميل توما.

الأعضاء المرشحون (حسب الأبجدية): ١ – يهودا أونغر، ٢ – تمار غوجانسكي، ٣ – توفيق زياد، ٤ – جمال موسى.

السكرتارية (حسب الأبجدية): ١ – يهوشواع ايرغه، ٢ – يورام غوجانسكي، ٣ – مئير فيلنر، ٤ – دافيد (ساشا) حينين، ٥ – جورج طوبي، ٦ – توفيق طوبي، ٧ – صليبا خميس، ٨ – زاهي كركبي.

السكرتير العام ونائبه: وانتخب مئير فيلنر، سكرتيراً عاماً للجنة المركزية، وانتخب توفيق طوبي نائباً للسكرتير العام للجنة المركزية. ودعت اللجنة المركزية جميع أعضاء الحزب والشبيبة الشيوعية وجميع أصدقاء الحزب والعاملين الواعين إلى العمل بنشاط وإخلاص «لإنجاح قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في انتخابات الهستدروت من أجل تقوية أكثر القوى مثابرة وإخلاصاً لمصالح العاملين ولقضايا السلام والديمقراطية والمساواة في الحقوق» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٢٠). كما عقدت لجنة المراقبة المركزية يوم ٩٨١/٢/١٨ دورتها الأولى، وانتخبت وولف ايرليخ رئيساً للجنة، ورمزي خوري نائباً للرئيس.

تلخيصات على هامش المؤتمر

□ أرسل إسحاق نافون «رئيس الدولة» اعتذاره عن حضور جلسة افتتاح المؤتمر.

□ قدَّم يهوشواع ايرغه بيان لجنة الاعتمادات التي رأسها في المؤتمر. وتبيَّن أن عدد المندوبين بلغ ٤٩٨ عضواً، نسبة العمال بينهم ٧١,٩٪، وأن ٢٨,٦٪ منهم لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين. وأن ٢٩٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٣٠ – ٤٠ عاماً، و١٨,٥٪ بين ٤١و٥٠ عاماً، وأن ٣٠,٤٪ منهم يحضرون المؤتمر القطري للحزب لأول مرة.

□ لخَّص مئير فيلنر، النقاش العام في المؤتمر بقوله «لقد أثبت مؤتمرنا هذا وحدة حزبنا السياسية والأيديولوجية. وهذا إنجاز هام جداً وتحقيقه ليس سهلاً بل يحتاج إلى عمل وإقناع، خصوصاً وإننا نعيش في ظل أوضاع معقَّدة. ومعروف أنه لا يوجد حزب في اسرائيل، باستثناء حزبنا، موحد على الأساس التنظيمي والسياسي والأيديولوجي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٧).

وحيَّا فيلنر الوفود الأجنبية التي حضرت المؤتمر، وتطرَّق إلى الاعتداء الفاشي على رئيس لجنة الطلاب العرب في التخنيون. كذلك تطرَّق إلى قضية السلام في المنطقة والنزاع العربي – الاسرائيلي، وأضاف وسط تصفيق حاد: «في مقدورنا إذا تسلَّمنا الحكم أن نحقِّق السلام في المنطقة خلال اسبوع» (**المصدر نفسه**).

□ ألقى توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة، كلمة في المؤتمر تطرَّق فيها إلى قضية السلام وضرورة إقامته مع الشعب العربي الفلسطيني وقيادته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية. ورد على الارهابيين الذين يتهمون المنظمة بالارهاب وقال «أن شعباً يقع تحت نير الاحتلال، شعباً من اللاجئين، لا يمكن إلَّا أن يكون شعباً من المقاتلين والفدائيين. ولذا فلا بديل عن السلام العادل» (**المصدر نفسه**).

□ تلقَّى المؤتمر عشرات التحيات من جهات عربية ومن الأحزاب الشيوعية والعمالية الصديقة لحزب راكاح؛ ومن ضمنها تحيات الحزب الشيوعي الأردني، والتنظيم الشيوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحزب الشيوعي الأردني، والتنظيم الشيوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الطليعة الجزائري. إضافة إلى تحية بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وحركة أبناء البلد في أم الفحم، والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية.

ومن أبرز التحيات التي أثارت جواً حماسياً لدى الحاضرين عند تلاوتها عليهم، **تحية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي**، التي تضمَّنتها رسالة منهم وقَّعها ٢٢ معتقلاً يمثِّلون مختلف المنظمات الفلسطينية وجاء فيها: «نبعث بإسمنا لمؤتمركم التاسع عشر ومن خلاله لجميع أعضاء حزبكم المناضل، تحياتنا الحارة وتمنِّياتنا لأعمال مؤتمركم بالنجاح. إن حرارة تحياتنا لمؤتمركم وحزبكم ناتجة من

تقديرنا العميق للسياسة المبدئية الأممية التي تنتهجونها في التصدّي لقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، والوقوف إلى جانب قوى التحرر والتقدُّم والاشتراكية» (**الاتحاد**، ١٧/٢/١٩٨١). وتحدَّثت الرسالة عن الهجمة التي تشنُّها القوى العميلة ضد حركة التحرر العربية، والاعتداءات الصهيونية على لبنان بهدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة معها. وأكَّدت أن هذه الهجمة لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا إصراراً على «رفض الاحتلال، وتمسُّكاً بأهدافه الوطنية المتمثِّلة اليوم بإقامة دولته الفلسطينية المستقلّة وعودته إلى وطنه والتمسُّك بقيادته الوطنية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثِّل الشرعي والوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). ودعت الرسالة إلى توحيد «جميع القوى التقدُّمية والديمقراطية العربية واليهودية في جبهة واحدة، «ورص الصفوف لتستطيعوا صد هجمات السلطات الرجعية العميلة والعصابات الفاشية على الجماهير العربية الفلسطينية وعلى مصالح الكادحين، عرباً ويهوداً،»(**المصدر نفسه**).

وكذلك، أثارت الحماس تحية **لجنة إحياء ذكرى شهداء كفر قاسم**؛ التي جاء في رسالتها إلى المؤتمر «لن ننسى لكم أبداً نضالكم مع أهالي قريتنا كفر قاسم، ووقفة حزبكم معنا كاشفاً الحقائق أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وإدانة الجريمة النكراء التي ارتكبتها السلطات بحق ٤٩ شهيداً من الأبرياء من أبناء كفر قاسم المسالمين شباباً وشيباً، نساء وأطفالاً عام ١٩٥٦. لم تكن هذه الجريمة خطأ كما ادَّعت حكومة بن – غوريون آنذاك، بل كانت حلقة أُخرى من سلسلة الجرائم التي ارتكبتها الصهيونية وما زالت ترتكبها حتى الآن بحق شعبنا العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وكذلك، أيضاً، تحية **اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية**، قدَّمها محمد زيدان، الناطق بلسان اللجنة ورئيس مجلس كفرمندا المحلي. حيث أشارت إلى أهمية دور الحزب الشيوعي في نضال «الجماهير العربية» والقوى الديمقراطية اليهودية في اسرائيل. واستعرضت التمييز الواضح في الخدمات البلدية، والمدارس التي تفتقد إلى غرف التدريس والمختبرات، ومناهج التدريس المقرَّرة، وأضافت الرسالة: «إننا لا نواجه مشكلة عدم المساواة فقط، وإنما نواجه مشكلة أصعب وأعمق، إنها مشكلة البقاء في وطننا» (**الاتحاد**، ١٧/٢/١٩٨١). وعن الصراع الذي يخوضه العرب في اسرائيل قالت الرسالة إنه صراع مركَّب ومعقَّد «ففيه تتداخل ابعاد الصراع الطبقي وابعاد الصراع القومي على حد سواء. ومن هذه النقطة بالذات تبرز أهمية دور الحزب الشيوعي، حيث يمكنه مواجهة ابعاد أشكال الصراع القائم طبقياً وقومياً في إطار تنظيمي» (**المصدر نفسه**). وعن حل النزاع في المنطقة وقضية السلام ودور الجبهة الديمقراطية للسلام قالت الرسالة: «إن الحل الذي تعرضه الجبهة هو الحل الذي ليس له بديل لأنه يضمن المستقبل والأمن والسلام للشعب اليهودي، كما أنه يضمن الحق للشعب العربي الفلسطيني بأقسامه المختلفة، سواء في ذلك القسم الذي هو داخل الخط الأخضر، أو أجزاء الشعب الفلسطيني تلك التي تحت الاحتلال، أو تلك المشتتة في أنحاء العالم» (**المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني

شهد الثامن من آذار (مارس) الماضي، اليوم العالمي للمرأة، مسيرة نسائية ضخمة سارت في شوارع العاصمة النرويجية اوسلو. وعقدت بهذه المناسبة أيضاً، عدة اجتماعات عامة في كل من العاصمة والضواحي ومناطق أخرى من النرويج. وقد شارك وفد للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في هذه الاحتفالات، تلبية لدعوة من رابطة المرأة النرويجية وبالتنسيق مع جبهة التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج. وكانت هذه المناسبة فرصة للتعرف على الوضع السياسي في النرويج ومواقف مختلف القوى السياسية هناك من القضية الفلسطينية.

القوى والأحزاب السياسة النرويجية

أولاً - الأحزاب العمالية

حزب العمل: هو أقدم الأحزاب العمالية النرويجية، وهو أيضاً الحزب الحاكم حالياً هناك، كما أنه الحزب الوحيد، غير الشيوعي، الذي كان عضواً في الكومنتيرن، للفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٣. وقد تبوأ هذا الحزب سدة الحكم منذ سنة ١٩٣٦ حتى اليوم، باستثناء فترتين قصيرتين هما فترة الاحتلال النازي للنرويج (١٩٤٠ - ١٩٤٥)، حين اضطرت الحكومة النرويجية إلى الرحيل للمنفى في بريطانيا، بعد شهر واحد من الاحتلال. وقد قام النازيون، آنذاك، بحل البرلمان المنتخب ديمقراطياً، مستعيضين عنه وعن الحكومة الشرعية بحزب نرويجي نازي، هو الحزب الذي عرف باسم التجمع الوطني (National Sammlung). وأما الفترة الثانية التي حرم فيها حزب العمل من تسلم السلطة في النرويج، فكانت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات (١٩٦٨ - ١٩٧٠؛ ١٩٧٢ - ١٩٧٤)، عندما تم تحالف بين الأحزاب البرجوازية أسقط سلطة حزب العمل. وباستثناء ذلك ظل حزب العمل فترة طويلة الحزب الوحيد على رأس السلطة. إلا أن تحولاً طرأ على مسار الحياة السياسية في النرويج خلال العشرين سنة الأخيرة، تجدر الاشارة إليه، وهو أن الحزب الحاكم لم يعد بامكانه، خلال الفترة المذكورة، الحصول على أغلبية كافية تمكنه وحده من تقرير مصير الحكم، إذ لم يحصل إلاّ على نسبة تقرب من الأغلبية، دفعته في أحيان عديدة إلى التحالف مع حزب المحافظين والحزب الليبرالي لتشكيل الحكومة.

الحزب الشيوعي النرويجي *(NKP)*: نسبة أصوات هذا الحزب الانتخابية لا تتجاوز ١ بالمئة، وقد تأسس هذا الحزب في سنة ١٩٢٣، كانشقاق عن حزب العمل، نتيجة للصراع داخل الحزب حول العضوية في الكومنتيرن. وأسفر هذا الصراع عن انفصال مؤيدي البقاء في عضوية الكومنتيرن وقيامهم بتأسيس الحزب الشيوعي النرويجي.

الحزب الاشتراكي اليساري *(Socialist Left Party)*: يحصل هذا الحزب على نسبة ٥ بالمئة من الأصوات الانتخابية، وقد تأسس هو الآخر كانشقاق يساري عن حزب العمل الحاكم في سنة ١٩٦١. وكان الصراع قد دار آنذاك حول السياسة الخارجية وعضوية النرويج في حلف الناتو. ولم تتمكن المعارضة في الحزب من تحقيق أي انجاز يؤدي إلى تحول في سياسته، بل أن رد فعله كان متشدداً، حيث قام بطرد

المعارضين الذين قاموا، فيما بعد، بتشكيل الحزب الاشتراكي اليساري. وفي نهاية العام الأول من عمره، نجح الحزب الوليد في الحصول على مقعدين في البرلمان، وكان ذلك مؤشراً على دعم شعبي للانشقاق اليساري عن حزب العمل.

حزب العمال الشيوعي النرويجي *(Workers Communist Party of Norway)*: أما أصوات هذا الحزب الانتخابية فلا تتجاوز ١ بالمئة وقد تأسس أثر انشقاق حصل في الحزب الاشتراكي اليساري، عندما قامت شبيبة الحزب وعدد من أعضائه بالانفصال وتأسيس الحزب الجديد الذي عرف باتباعه السياسة العامة والدولية لجمهورية الصين الشعبية.

ثانياً - أحزاب اليمين

حزب المحافظين *(Conservative Party)*: يحصل هذا الحزب على نسبة ٢٠ بالمئة من الأصوات الانتخابية. وفي سياق تصاعد المد الرجعي المحافظ في بعض الأقطار الاوروبية، كبريطانيا مثلاً، حصل هذا الحزب على ٣٠ بالمئة من الأصوات الانتخابية في آخر انتخابات جرت في النرويج. وهناك توقعات تشير إلى احتمال فوز هذا الحزب بالانتخابات القادمة في نهاية العام الحالي، مما سيعني فوزه بتشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي كسر هيمنة حزب العمال على السلطة لفترة قد تطول.

أما الحزب المسيحي *(Christian Party)* فله من الأصوات الانتخابية نسبة ١٠ بالمئة **ولحزب الوسط** *(Center Party)* نسبة مماثلة، ومثلها أيضاً **للحزب الليبرالي** *(Liberal Party)*. وبهذا يكون مجموع ما تحوز عليه الأحزاب اليمينية والمحافظة من مجمل الأصوات الانتخابية أكثر من النصف. غير أن هذه النسب ليست ثابتة، وتتغير بفعل تغير الظروف والتطورات السياسية.

الحركة النسائية

أهم التنظيمات النسائية النرويجية هي **فيدرالية المرأة النرويجية** *(Norwegian Woman Federation)* وهي تنشط في المجالين الاجتماعي والسياسي، وتشكل النساء المنتظمات في الحزب الشيوعي النرويجي الثقل الأساسي في هذه الفيدرالية، بالاضافة إلى العديد من المستقلات. وهناك تنظيم نسائي آخر **جبهة المرأة** *(Woman Front)*، وتواجدها الأساسي بين الطالبات من النساء. ويهيمن عليها تنظيم حزب العمال الشيوعي النرويجي. وتوجد تنظيمات نسائية أخرى ذات آفاق ومنطلقات برجوازية من حيث التنظيم والهدف، وهي على الأغلب تفتقر للاطر التنظيمية المحددة، مثل تجمع **الخبز والورد**، وتنظيم **الرابطة النرويجية لقضية المرأة**، بالاضافة إلى تجمع يضم ربات البيوت. ولا توجد لهذه التنظيمات أية نشاطات سياسية، وتقتصر نشاطاتها على العمل الاجتماعي والنشاطات الاحتفالية.

مواقف القوى السياسية المختلفة من القضية الفلسطينية

يمكن تقسيم القوى السياسية في النرويج من حيث موقفها من القضية الفلسطينية، إلى مجموعتين: القوى اليسارية الداعمة عموماً للنضال الفلسطيني، والقوى اليمينية التي تدعم اسرائيل وتروج للدعاية الصهيونية. وقد تمايزت مواقف مختلف القوى السياسية في اطار كل من المجموعتين، من حيث مدى عدائها أو دعمها لنضال الشعب الفلسطيني.

ففيما يتعلق بمواقف القوى اليسارية، فإن الحزب الشيوعي النرويجي، مثلاً، قد اتخذ منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سياسة شرق أوسطية تدين دولة اسرائيل وتطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب. وفي السنوات الأخيرة من السبعينات تصاعد دعم الحزب للنضال الفلسطيني إلى حد كبير. أما الحزب الاشتراكي اليساري فإنه، هو الآخر، قد بدأ ينتقد السياسة العدوانية لاسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، إلا أنه لم يكن آنذاك يمتلك سياسة قاطعة ضد اسرائيل والصهيونية، لكن تحولاً جذرياً طرأ

على موقف هذا الحزب منذ سنة ١٩٧٧، حيث بادرت جبهة فلسطين النرويجية للتضامن إلى فتح الحوار مع هذا الحزب حول القضية الفلسطينية. وقد تبين من خلال المداولات بين الطرفين اختلاف في مواقف كل من قيادة هذا الحزب التي أبدت تحفظاً ازاء القضية الفلسطينية، وقاعدة الحزب التي مارست ضغطاً على القيادة آنذاك لصالح دعم منظمة التحرير الفلسطينية. وقد توجت هذه الجهود بقرارات ايجابية لصالح النضال الفلسطيني خرج بها مؤتمر الحزب المنعقد سنة ١٩٧٧، والذي أدرج القضية الفلسطينية في جدول أعماله باعتبارها اولى القضايا الدولية التي سيناقشها المؤتمر في جلساته. وقد خرج المؤتمر بقرارات، تبنى الحزب، استناداً إليها، سياسة الدعم الكامل للنضال الفلسطيني من أجل اقامة دولة ديمقراطية علمانية على كل الأرض الفلسطينية. أما بالنسبة لحزب العمال الشيوعي النرويجي، فإن هذا الحزب كان عملياً المبادر الأول، في أوائل السبعينات إلى تشكيل لجنة فلسطين التضامنية. غير أن هذا الحزب غلّب في سياسته نهجاً متزمتاً ازاء العديد من القضايا الدولية، تمشياً مع السياسة الصينية التي تبناها الحزب، مما انعكس سلباً على لجان التضامن مع عدد من حركات التحرر الوطني؛ إذ اسفر ذلك كله عن انشقاق في هذه اللجان ومن بينها لجنة فلسطين، نظراً لأن غالبية الأعضاء رفضت الانصياع لهذه السياسة التي ترى في العداء للسوفيات أساساً لكل نشاطاتها.

أما المجموعة الثانية، وهي القوى اليمينية، فتضم كلاً من حزب المحافظين والحزب الليبرالي والحزب المسيحي وحزب الوسط ومنهم **حزب العمل الحاكم**. وقد تفاوتت مواقف هذه الأحزاب من حيث مدى دعمها لاسرائيل والحركة الصهيونية. وتمايزت، من جانب آخر، وجهات النظر في الحياة الداخلية لبعض هذه الأحزاب ازاء القضية الفلسطينية، فحزب المحافظين مثلاً، الذي يتعاطف كلية مع اسرائيل، طرأ على موقفه شيء من التطور؛ إذ يرى بعض الأعضاء فيه، حالياً، ومن بينهم أعضاء في البرلمان، ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن عدد هؤلاء ومدى تأثيرهم في عموم سياسة الحزب ضئيل، كما أنه لا يوجد دافع مبدئي أو أيديولوجي وراء تغير مواقف اولئك الأفراد من الحزب، سوى أن المصالح التجارية لفئة من البرجوازية النرويجية، تطلبت شيئاً من الليونة في الموقف من العرب؛ وبالتالي، أدركت هذه الفئة أن القضية الفلسطينية هي احدى القنوات لتحسين العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية.

وفيما يتعلق بموقف حزب الوسط، فإن هذا الحزب قد طوّر موقفه، عموماً، من دعم قاطع لاسرائيل والصهيونية إلى موقف يرى في منظمة التحرير ممثلاً لأوسع قطاعات الشعب الفلسطيني، ولهذا ينبغي اشراكها في أية مفاوضات محتملة. ويرى هذا الحزب أيضاً أن على اسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، وانه ينبغي حصول الفلسطينيين على دولة لهم في الضفة والقطاع. لكنه بنفس الوقت يؤكد على ضرورة وجود حدود دفاعية وآمنة لاسرائيل؛ غير أن هذا الحزب لم يبذل أي جهد يذكر لدفع القضايا المستجدة إلى الامام في اوساط الرأي العام النرويجي.

أما مواقف الحزب الليبرالي من القضية الفلسطينية فتتشابه مع الموقف الرسمي لحزب الوسط. لكن موقف الحزب الليبرالي أكثر وضوحاً، ولديه قرار مؤتمر ينص على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وانشاء دولة فلسطينية. والفارق الهام بين الحزبين، الليبرالي والوسط، هو أن الحزب الليبرالي طرح موقفه هذا رسمياً من خلال مؤتمره؛ بينما اقتصر موقف حزب الوسط على بعض الأفراد، ودوائر ضيقة من الكادر الحزبي.

من جانب آخر، تعتبر مواقف كل من الحزبين، عملياً، أكثر تقدماً من موقف حزب العمل الحاكم، فهو لا يتحدث في برامجه إلا عن حدود آمنة لاسرائيل، مما يعطي لقيادة هذا الحزب هامشاً أوسع للمناورة في صالح اسرائيل، متسلحة بواقع أن برامج الحزب لا تتضمن شيئاً عن القضية الفلسطينية. إلّا ان الحزب، في مؤتمره الأخير (أوائل نيسان - ابريل ١٩٨١)، وبضغط من تنظيم شبيبته، اتخذ، وللمرة الأولى، قرارات سياسية بشأن القضية الفلسطينية، فُسّرت على انها تطور ايجابي في موقف الحزب من منظمة التحرير الفلسطينية وقضية فلسطين عموماً، إذ تضمنت القرارات إشارة إلى أهمية إجراء اتصالات

مع منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبار المنظمة أكثر الجهات تمثيلاً للفلسطينيين. كما أكدت على دعم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. والصيغة اعلاه، بمجملها، لا تتحدث عن اعتراف صريح بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها تشير ضمناً إلى ضرورة إجراء اتصالات مع المنظمة. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الصحيفة الناطقة رسمياً باسم الحزب *(Arbeiderbladet)* أوردت خبر القرارات المتعلقة بالقضية تحت عنوان: «اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية». ويشير مجمل ما تقدم إلى صحة التفسيرات القائلة بأن القرارات بشأن فلسطين جاءت صيغتها حصيلة «تسوية» بين موقف مؤيدي دعم منظمة التحرير (حوالى مئة وعشرون عضواً من مجمل اعضاء المؤتمر البالغ عددهم اربعمئة عضو) وبين المعارضين من باقي أعضاء المؤتمر والذين في غالبيتهم يتعاطفون مع اسرائيل. وعلى العموم فان القرارات، حتى بهذه الصيغة، تعتبر تطوراً في موقف حزب العمل الحاكم من القضية الفلسطينية. وهو المعروف تاريخياً بدعمه لاسرائيل وتعاطفه معها. وهذا الحزب، وان أشار في مؤتمره الأخير إلى ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فهو لم يغفل، انسجاماً مع سياسته العامة، التأكيد على ضرورة وجود حدود آمنة لاسرائيل.

حركة التضامن مع النضال الفلسطيني

بدايات النشاط التضامني: شهدت أوائل السبعينات بدايات النشاط التضامني مع كفاح الشعب الفلسطيني، من خلال مبادرة قام بها حزب العمال الشيوعي النرويجي (ذو الاتجاه الماوي) إلى تشكيل لجنة فلسطين النرويجية للتضامن *(Palestine Committie)*: غير أن انقساماً حصل داخل هذه اللجنة نتيجة تعنت بعض المتشددين من قادتها، الذين اتبعوا السياسة الرسمية للصين الشعبية حرفياً، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية. وقد أدى ذلك إلى اختلاف في وجهات النظر في اوساط اللجنة بشأن الموقف من القضايا الدولية. وكان الموقف من الصراع الصيني - السوفياتي من أبرز هذه القضايا. إذ يرى «الماويون» منهم أن «المد السوفياتي» وما أسموه بـ«الامبريالية الاشتراكية» انما هما خطر على كل الشعوب بما فيها الشعبين النرويجي والفلسطيني. لذا اتخذوا من لجنة فلسطين منبراً لترويج مواقفهم هذه في أوساط النرويجيين. أما الطرف الآخر من اللجنة فيرى أن العدو الأساسي للشعب الفلسطيني هو الامبريالية الأميركية والصهيونية والرجعيات العربية. وإن أي خلاف مع السوفيات في أي من القضايا انما هو خلاف في اطار وحدة المعسكر التقدمي في العالم. وقد وصل الطرفان إلى طريق مسدود، عندما قام الماويون في سنة ١٩٧٥، بنشر مواقفهم وتحليلاتهم السياسية للوضع الدولي، باسم لجنة فلسطين. عندئذ قامت المعارضة بالرد في بيان عبرت فيه عن رفضها للسياسات المتشددة للماويين واعتزامها الانفصال عنهم، نظراً لخطورة سياستهم على حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني ومع الشعوب الاخرى التي تخوض كفاحاً تحررياً ضد الامبريالية وأعوانها في العالم كله. ومنذ آذار (مارس) ١٩٧٦، عرف تنظيم المعارضة المنشق عن لجنة فلسطين باسم **جبهة فلسطين** *(Palestine Front of Norway)*. تبنت هذه الجبهة موقفاً سياسياً ينادي بضرورة توسيع جبهة التحالف مع النضال الفلسطيني، بحيث تضم قوى سياسية وافراداً وشخصيات نرويجية، قد تختلف في وجهات النظر المتعلقة بالشؤون النرويجية لكنها تلتقي على الأقل فيما يتعلق بدعم الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني. وقد أفسح هذا التوجه لقوى سياسية عديدة في النرويج، فرصة المشاركة في جبهة التضامن.

التنظيم الموحد من أجل فلسطين *(The Joint Organisation for Palestine)*: تم في أيار (مايو) ١٩٨٠، تشكيل التنظيم الموحد من أجل فلسطين بمبادرة من جبهة فلسطين النرويجية: إذا قامت الجبهة بدعوة العديد من الأحزاب وتنظيمات العمال والشبيبة والمرأة، للمشاركة رسمياً في حركة التضامن مع النضال الفلسطيني. وقد تجاوبت في البداية مع هذه البادرة تنظيمات بلغ تعدادها اثني عشر تنظيماً، وهي:

١ - جبهة فلسطين (الجهة المبادرة).
٢ - الحزب الشيوعي النرويجي *(NKP)*.

٣ – الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية *(AUF)* وهو تنظيم الشبيبة للحزب الحاكم.
٤ – تنظيم الشبيبة الشيوعية النرويجية *(NKU)*.
٥ – الشباب الليبرالي النرويجي (تنظيم الشبيبة للحزب الليبرالي في النرويج).
٦ – شبيبة حزب الوسط.
٧ – الحزب الاشتراكي اليساري *(SV)*.
٨ – الشبيبة الاشتراكية *(SU)*.
٩ – فيدرالية المرأة النرويجية.
١٠ – اتحاد الطلبة النرويجيين *(NSU)*.
١١ – مؤسسة غسان كنفاني الثقافية (فرع النرويج).
١٢ – تنظيم المسيحيين من أجل فلسطين *(Christians for Palestine)* وهو تنظيم محدود الانتشار، غير أن له نفوذاً في الكنيسة النرويجية.

وفي فترة قريبة لاحقة تجاوبت مع الدعوة آنفة الذكر كل من القوى التالية:
١ – تنظيم الطلائع.
٢ – حركة الشبيبة المسيحية.
٣ – الاتحاد الوطني لعمال الخزف.
٤ – الاتحاد الوطني للعمال الاشتراكيين.

وبذلك أصبح عدد القوى المنضمة إلى اطار التنظيم الموحد من أجل فلسطين، ستة عشر تنظيماً سياسياً ونقابياً. وأما المهمة المركزية لهذا التنظيم الموحد، فهي دفع السياسة الرسمية النرويجية إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك التوضيح للرأي العام النرويجي بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط بتجاهل قضية الشعب الفلسطيني التي هي محور الصراع. لذا فإن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هو الطريق الحقيقي للسلام.

دعم مادي ومعنوي وسياسي: تجدر الاشارة هنا إلى أن التنظيم الموحد من أجل فلسطين يقوم بنشاطات متعددة الجوانب لدعم الكفاح الفلسطيني: فبالاضافة للدعاية والاعلام من أجل التعريف بالقضية الفلسطينية أمام الرأي العام النرويجي، فإنه يرسل أطباء وممرضين لعيادات الهلال الأحمر الفلسطيني، ويقوم بجمع الأموال والأدوية. ومن جانب آخر، فإنه يسهم بانجاح بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية في منطقة الجليل في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨. والجبهة الموحدة من أجل فلسطين ترى، بتنظيماتها المختلفة أن الدولة الديمقراطية العلمانية التي تطرحها الثورة الفلسطينية كهدف نهائي، هي الحل الواقعي والنهائي للصراع في الشرق الأوسط.

الموقف الرسمي للنرويج من القضية الفلسطينية: وقائع ومؤشرات

حتى تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، موعد انتخابات البرلمان النرويجي، لا يتوقع أن يطرأ أي تغيير يذكر على السياسة الرسمية للنرويج حيال القضية الفلسطينية. وتبدأ ملامح الحياة السياسية المستقبلية للنرويج، بالاتضاح، على الصعيدين المحلي والدولي، بعد هذه الانتخابات التي يتوقع أن تحمل مفاجآت في نتائجها، حسبما أوضح أحد النرويجيين المتتبعين للوضع السياسي هناك: إذ توجد بعض المؤشرات على احتمال فوز حزب المحافظين اليميني بأعلى الأصوات على حساب حزب العمل الحاكم منذ أكثر من أربعين عاماً. وفي حال سقوط هذا الاحتمال وبقاء العماليين في الحكم، فإن أي تغير محتمل في السياسة الخارجية للنرويج، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سيكون من خلال تغيرات في موقف هذا الحزب. ويشير تاريخ هذا الحزب إلى تعاطف قيادته مع الصهيونية واسرائيل، ولهذا الحزب منذ أكثر من ثلاثين عاماً علاقات حميمة مع حزب الماباي الاسرائيلي. لذا وقع هذا الحزب باستمرار تحت تأثير هذه العلاقة. غير أن الحركة السياسية المتضامنة مع كفاح الشعب الفلسطيني تمارس ضغطاً لتغيير مواقف هذا الحزب من خلال ثلاث قنوات:

- عبر النقابات العمالية، التي تقف على رأس قيادتها عناصر من حزب العمل، ولديها حتى الآن علاقات مع الهستدروت. إلا أن قاعدة الحركة النقابية العمالية بدأت منذ فترة تقوم بنشاط تضامني مع النضال الفلسطيني.

- عبر حركة الشبيبة، حيث تتعاطف القواعد الشبابية لهذا الحزب مع القضية الفلسطينية

- عبر الجناح اليساري في الحزب، والمتمثل ببعض الأفراد والشخصيات التي تبنت دعم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والاقرار بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

إن انضواء العديد من القوى السياسة والتنظيمات النقابية في النرويج تحت لواء جبهة تضامن موحدة، يسهم بدفع الرأي العام النرويجي إلى تأييد النضال الفلسطيني، فضلاً عن تصاعد التأييد في أوساط العمال والشبيبة التي بادرت منذ فترة مبكرة إلى تأييد الكفاح الفلسطيني. كما تجدر الاشارة إلى أن تبايناً واضحاً في وجهات النظر، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أخذ يظهر في أوساط البرلمانيين من جهة، ووزارة الخارجية النرويجية من جهة أخرى، حيث ترى أوساط في وزارة الخارجية أن منظمة التحرير الفلسطينية موجودة واقعياً ولا يمكن تجاهل تمثيلها للشعب الفلسطيني، وإنه ينبغي على السياسة النرويجية أن تتعامل مع الوقائع المستجدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأكثر هذه الوقائع سطوعاً هي منظمة التحرير وتمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني. أما أوساط البرلمان النرويجي، حيث يوجد لوبي عرف باسم «اللوبي الصهيوني»، فإنها عموماً تدفع باتجاه تجاهل الوقائع المستجدة والاستمرار بدعم اسرائيل. غير أن عدداً ضئيلاً من البرلمانيين أخذ يتفهم حقائق الصراع ايجابياً لصالح منظمة التحرير.

يشير مجمل ما تقدم إلى تصاعد حركة التضامن مع النضال الفلسطيني، وبالمقابل، انحسار التعاطف مع اسرائيل في أوساط الرأي العام النرويجي. أما في أوساط الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية فإن تحولاً تدريجياً ملموساً، توضحه الوقائع آنفة الذكر، قد يأخذ تعبيره بوضوح، مما يرجح تصاعد تأثير القوى المتضامنة مع النضال الفلسطيني، بحيث يصبح لتأثيرها في المستقبل القريب فاعلية ملموسة حتى على الأوساط النرويجية الرسمية. وتبقى هذه الاحتمالات تكهنات واجتهادات إلى أن تتضح الصورة بجلاء الوضع السياسي في النرويج بعد الانتخابات القادمة.

سلوى العمد

شهريات

المقاومة الفلسطينية-عسكرياً

تصعيد في الجنوب واعتراض اسرائيلي على دخول الجيش اللبناني

واصل التحالف الانعزالي - الاسرائيلي تصعيده للموقف العسكري في الجنوب، فاستمر يقصف المدن والقرى والمخيمات الآمنة بمختلف الأسلحة البرية والجوية والبحرية، ويشن هجمات قوات الكوماندوس.كما أنه كثّف غاراته الجوية ضد مواقع القوات المشتركة. وقد اتصف هذا التصعيد بالضراوة والوحشية. وهو يحدث في وقت قررت فيه الحكومة اللبنانية توسيع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب في وجه معارضة شديدة وتهديد باستخدام القوة من جانب قوات سعد حداد والحكومة الاسرائيلية، وتأييد ومباركة القوى الوطنية والثورة الفلسطينية وسوريا لهذا الاجراء مع المطالبة بضرورة تعزيز هذا الانتشار ليكون فاعلاً وكافيا. ومن جهة أخرى استمر رجال المقاومة، في الداخل، بتصعيد نشاطهم وعملياتهم الناجحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في كافة الأراضي الفلسطينية.

١ - التحركات الانعزالية - الاسرائيلية في الجنوب

مساء ١٩٨١/٢/٢٨، سقطت قذيفتان من عيار ١٣٠ ملم في أحد بساتين صيدا في الساعة السادسة إلا ربعاً وأسفرتا عن حدوث أضرار مادية. وكانت إذاعة «صوت الأمل» قد أذاعت، في نشراتها، في التاريخ نفسه، بياناً يذكّر بطلب سعد حداد من الدولة دفع مبلغ ٢٠ مليون ليرة لجنوده. ومن جهة أخرى سقطت بعض القذائف في منطقة سوق الخان في القطاع الشرقي بالقرب من حاجز نرويجي. وذلك في حين استمر تحليق الطائرات الاسرائيلية فوق المناطق الجنوبية. كما واصلت القوات الاسرائيلية فتح نيرانها من مواقعها في تلال شبعا باتجاه منطقة البركة والبساتين لمدة نصف ساعة (**السفير**، ١٩٨١/٣/١). وفي ١٩٨١/٣/١، تعرضت صيدا، لليوم الثاني على التوالي، لقصف مدفعي مصدره مواقع المليشيات في الشريط الحدودي، فسقطت، في الساعة التاسعة والثلث صباحاً، قذيفتان: الاولى أصابت حديقة البلدية وسط المدينة، فأحدثت أضراراً جسيمة في بناء البلدية المؤلف من طبقات يشغلها مخفر الدرك ومركز الاطفاء ومكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكاتب التعاونية الاستهلاكية والبلدية، ولم يصب أحد في البناء. والقذيفة الثانية سقطت على حائط قرب الاستراحة السياحية فأحدثت أضراراً في بناية ديوان وفي محل تجاري آخر وفي معمل للصابون (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢).

ومن جهة اخرى، قُصفت مدينة النبطية بالمدفعية ليل السبت - الأحد ٢/٢٨ و١٩٨١/٣/١، فسقطت القذائف في الأحياء السكنية، وتركز القصف على حي السرايا؛ حيث وقعت بعض الاصابات بين المواطنين، كما سقطت قذائف في محلة كرم البياض على طريق المخيم. وردت القوات المشتركة على القصف، فسقطت قذائف في القليعة وبرج الملوك. كما علم أن منطقة برغز وضواحي قليا ومحاور سوق الخان تعرضت هي أيضاً، في الليلة ذاتها، لقصف مركز عنيف مصدره الشريط الحدودي (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ١٩٨١/٣/٢، صعَّدت اسرائيل ومليشياتها في الشريط الحدودي، الموقف العسكري في الجنوب وشنت طائراتها، في الساعة الرابعة بعد الظهر، غارات جوية على مناطق «أبو الأسود» والزرارية وشبريحا؛ وهي قرى تقع في الخط الساحلي بين الصرفند وصور. وسبق هذه الغارات قصف مدفعي لمدينة صيدا أسفر عن وقوع سبعة جرحى، مالبث أن امتد ليشمل الرشيدية وبرج الشمالي في منطقة صور، ثم استؤنف القصف على صيدا في الثامنة مساء، حيث تسبب في وقوع حرائق في منطقة التعمير. وفي الساعة التاسعة والنصف مساء، امتد القصف الى حبوش ومخيم النبطية وكفر رمان، مترافقا مع تحركات اسرائيلية مكثفة براً وجواً وبحراً. وسجلت المعلومات الأولية وقوع ١٢ شهيداً في دائرة القصف الجوي النهاري، معظمهم من المزارعين والمواطنين الذين كانوا يغادرون الحقول عائدين إلى منازلهم، كما وقعت أكثر من ٤٠ اصابة شملت عدداً من النساء والأطفال. وأفادت بيانات القوات المشتركة أن مراكزها ردت، فوراً، على مصادر النيران. وقالت المعلومات أن قصفا استهدف مستوطنة كريات شمونة في أعقاب الغارات الاسرائيلية مباشرة، حيث أفاد مراسلو الصحف أن ٨ طائرات، آتية من ناحية البحر قامت بثلاث غارات بصورة مفاجئة.

وقد أطلقت هذه الطائرات بالونات حرارية لاتقاء الصواريخ الأرضية التي كانت تطلق بغزارة عليها، واستهدفت الغارات الجوية أربع قواعد لجبهة التحرير العربية وجيش التحرير الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨١/٣/٣). وفي بيروت، صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي: «قام طيران العدو الصهيوني، في الساعة الثالثة و٤٠ دقيقة من بعد ظهر أمس، بقصف منطقة 'أبو الأسود' مستهدفاً الأحياء السكنية والمدنية واستمر القصف حتى الساعة الرابعة، ونتج عن الغارة استشهاد امرأتين و٤ أطفال وجرح بعض المدنيين. وعند الساعة السابعة و٣٥ دقيقة، قام العدو الصهيوني بقصف مدفعي على مناطق الرشيدية وبرج الشمالي ورأس العين، وفي الساعة الثامنة والربع وسع العدو الانعزالي من قصفه ليشمل منطقة صيدا. وتشاهد بارجة اسرائيلية مقابل القاسمية وهناك طيران مروحي يحلق بشكل كثيف فوق المنطقة، كما تقوم بارجة مقابل صيدا باطلاق قنابل الانارة فوق المنطقة. وعند الساعة الثامنة والربع، حلقت الطائرات المروحية فوق العيشية والنبطية وتقوم باطلاق قنابل الانارة، وتقوم المقاومات الأرضية للقوات المشتركة بالتعامل مع الطيران المعادي» (**المصدر نفسه**).

وفي اسرائيل، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن مستعمرة كريات شمونه تعرضت، ليلة ٢و٣/٣/١٩٨١، لهجوم بصواريخ الكاتيوشا، وذلك ردا على الغارة الجوية الاسرائيلية التي استهدفت مواقع للفلسطينيين في الجنوب اللبناني. وأفاد المراسل العسكري للاذاعة أن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي شنت، قرابة الساعة الرابعة بعد ظهر ١٩٨١/٣/٢، هجوماً جوياً ضد هدفين للفدائيين يقعان على بعد عشرة كيلومترات شمال شرق مدينة صور. والهدفان عبارة عن مبنى ومخيم دائم وهذه هي العملية الثالثة لطائرات سلاح الجو منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي (و.إ.إ.، العدد ٢٢٨١، ٢و٣/٣/١٩٨١). وبهذا الصدد، صرَّح نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري «أن هجوم سلاح الجو تم في إطار السياسة الهادفة إلى ضرب الفدائيين بكل وسيلة ممكنة ... ان أي طائرة ستحاول منع طائراتنا من مراقبة مناطق الفدائيين في لبنان سنسقطها». ثم قال: «إن حكومة اسرائيل ستعالج موضوع الفدائيين بأشد القوة،

وإن ما يسعدنا هو اننا نجحنا في تغيير الوضع في جنوب لبنان، وجعلنا الفدائيين مشغولين دائماً بالتفكير في حماية أنفسهم، بدل التفكير في تخطيط العمليات لضرب اليهود» (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب الغارة، قصفت كريات شمونة برشقات من صواريخ الكاتيوشا وأمضى سكان المستعمرة ليلتهم في الملاجىء. وأفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية أن دفعة الكاتيوشا الأولى التي اطلقت على كريات شمونه سقطت في تمام الساعة ١٨,٢٠. وبعد حوالي عشر دقائق، أطلقت الدفعة الثانية، وقد جرح ستة مواطنين من جراء ذلك القصف، كما اصيب حوالي ٢٠ منزلاً بشظايا القذائف بفعل قوة الانفجارات، وقطعت أسلاك الهاتف والكهرباء، وتضررت أيضاً سبع سيارات من شظايا الصواريخ، مما جعل مستوطنات الجليل الأعلى تعيش حالة تأهب عالية، لكن الحياة بدأت صباح ١٩٨١/٣/٣ تعود إلى مجراها الطبيعي. وكانت آخر مرة تعرضت فيها المنطقة لرمايات صواريخ الكاتيوشا في ١٩٨١/١/٢٩ (**المصدر نفسه**). ومن جهة اخرى، قال ناطق باسم الأمم المتحدة أنه أطلق سبعة عشر صاروخ كاتيوشا من منطقة صور سقط أربعة منها شمالي قاعدة الأمم المتحدة في الناقورة، والبياض في داخل الأراضي الاسرائيلية. واطلقت أيضا بعض صواريخ الكاتيوشا باتجاه الجليل الغربي بعد الساعة التاسعة صباحاً ولم تقع اصابات أو أضرار، وقد ردت قوات الجيش الاسرائيلي على النار بالمثل (**المصدر نفسه**). وفي ١٩٨١/٣/٣ عاش الجنوب يوما آخر من التصعيد، اذ استمر التراشق المدفعي والصاروخي بين القوات الاسرائيلية والمليشيات الحدودية من جهة والقوات المشتركة من جهة اخرى. فقد تعرضت مدينة صيدا لقصف مدفعي جديد، ففي الساعة الحادية عشرة الا ربعا سقطت قذيفتان: الاولى على مبنى مدرسة صيدا الانجيلية للبنات، اخترقت السقف ودمرت أحد الصفوف ولم يصب أحد بأذى؛ والثانية سقطت في محيط ثكنه محمد زغيب المجاورة للمدرسة الانجيلية فأحدثت اضراراً مادية (**النهار**، ١٩٨١/٣/٤).

أما النبطية، فقد تعرضت في العاشرة صباحاً، لقصف مدفعي فراحت القذائف الصاروخية والمدفعية تتساقط عشوائيا على أحيائها، وعلى قرى أرنون ويحمر وميفدون وخراج كفرتبنيت والريحان والجرمق والوادي الأخضر. وقد ردت القوات المشتركة بعنف على مصادر القصف داخل الشريط الحدودي واستمر التراشق المدفعي طوال قبل الظهر، في حين كانت طائرات اسرائيلية تحلق فوق مواقع القوات المشتركة (**المصدر نفسه**).

وفي صور التي لم يتوقف عليها القصف منذ ليل الاثنين – الثلاثاء ٢ و١٩٨١/٣/٣، واصلت مدفعية التحالف الانعزالي – الصهيوني قصفها للمدينة، مستهدفة مخيمي الرشيدية والبرج الشمالي ومناطق الشواكير والمعلية وطيبة عرب التي أصيبت منازلها وبساتينها بأضرار، وردت القوات المشتركة على القصف بالمثل، في حين كانت طائرات اسرائيلية تحلق فوق المنطقة وتشن غارات وهمية عليها. وكانت طائرات هليكوبتر اسرائيلية اطلقت قنابل مضيئة فوق مخيم الرشيدية، حيث ظلت أعمدة الدخان تتصاعد (**المصدر نفسه**).

كما شهدت حاصبيا قصفاً مدفعياً مصدره الشريط الحدودي لمدة ربع ساعة من مرابض في مرجعيون والقليعة، واستهدف القصف مدرسة الهداية الدينية ومنازل اخرى، ألحقت بها أضرار جسيمة، كذلك تصدع مبنى الداودية الذي يملكه الوقف الدرزي (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، أذاع الناطق باسم قوة الأمم المتحدة في لبنان بلاغين عن الوضع العسكري في الجنوب. وقد جاء في البلاغ الأول: «أغارت في الساعة ١٥,٤٠ من يوم ١٩٨١/٣/٣ ست طائرات نفاثة اسرائيلية على المنطقة الواقعة شمال جسر القاسمية على نهر الليطاني، وأطلق في الساعة ١٨,٢٠ ١٤ صاروخاً يعتقد أنها من نوع 'كاتيوشا' من المنطقة المحيطة بقلعة شقيف فسقط بعضها داخل الأراضي الاسرائيلية. وقامت الطائرات الاسرائيلية في الساعة ١٨,٣٠ بغارة جوية ثانية دامت ٢٠ دقيقة على المنطقة نفسها، واحصي في الغارة الثانية اسقاط ٢٣ قنبلة متنوعة. وفي الساعة ١٩,٠٠، بدأ تبادل اطلاق النار في قطاع مرجعيون – النبطية وتوقف في الساعة ٢٠,٠٠، في حين كثفت القوات الاسرائيلية

والمليشيات الحدودية نيرانها حول قلعة الشقيف وزوطر الشرقية، فردت القوات الفلسطينية مركزة نيرانها على محيط مرجعيون. وفي القطاع الغربي، بدأ اطلاق النار في الساعة ١٩,٠٠ ودام حتى الساعة ٢٠,٠٠. وبعد هدوء استمر ثلاث ساعات، استؤنف اطلاق النار في الساعة ٠,٠٧ فركزت المليشيات نيرانها على مخيم الرشيدية وعلى المنطقة الواقعة جنوبي صور والبرج الشمالي. فأطلقت القوات المشتركة نحو ٦٤ صاروخاً من جيب صور باتجاه الأراضي المحتلة، فسقطت أربع منها على بعد ثلاثة كيلومترات شمال شرق الناقورة وسقط البعض الآخر في المنطقة المحيطة بعلما الشعب».

ومساء ١٩٨١/٣/٢، ما بين الساعة ١٨,٣٠ والسابعة من صباح ١٩٨١/٣/٣، أطلقت القوات الاسرائيلية والمليشيات الحدودية نحو ٤٠٠ قذيفة مدفعية هاون ودبابات، في حين أطلقت القوات الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية، في الفترة ذاتها، نحو ٢٠٠ قذيفة مدفعية هاون. واستؤنفت الاشتباكات في الساعة ٨,٣٠ من صباح اليوم نفسه، فأطلقت القوات الاسرائيلية وقوات سعد حداد نحو ١٠٠ قذيفة مدفعية دبابات وهاون باتجاه منطقة حاصبيا وبرغز ويحمر وقلعة الشقيف وزوطر الغربية وجنوب الجرمق.

وفي الساعة ٨,٥٥، أطلقت ست صواريخ كاتيوشا من منطقة صور باتجاه شمال غرب اسرائيل. وفي الساعة ٩,٠٢ بدأت قوات الشريط الحدودي اطلاق نيران الهاون من البياضة فوقعت نحو عشر قذائف في منطقة القليلة في منطقة عمليات القوات الفيدجية وفي منطقة الرشيدية (**المصدر نفسه**). وفي تل - أبيب، قال ناطق عسكري اسرائيلي «أن قذائف صاروخية من نوع كاتيوشا أطلقت في السادسة من صباح ١٩٨١/٣/٣ على منطقة الجليل الغربي ولم تقع اصابات». وأوضح الناطق أن القذائف الصاروخية التي يستعملها الفلسطينيون أطلقت من الجنوب اللبناني وأن القوات الاسرائيلية ردت على النار بالمثل. وفي ١٩٨١/٣/٣، زار قائد القطاع الشمالي الاسرائيلي الجنرال أفيدغور بن - غال مستعمرة كريات شمونة وقال: «ان القصف الصاروخي الذي حدث ليل الاثنين ١٩٨١/٣/٢ أوقع ١٣ جريحاً بينهم ٤ أسعفوا في المستشفيات، أما الآخرون فاسعفوا محلياً. وأضاف: «ان القصف الفدائي لا يشكل بالضرورة عملية منظمة، إذ أن كل فدائي في حوزته قاذفة صاروخية يمكنه أن يطلق صاروخاً بمبادرة منه». وقال المراسلون الاسرائيليون على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية أن قصف القرى الحدودية ألحق أضراراً بالشبكة الكهربائية وأحدث حرائق في الحقول (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، قالت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجه رسالة تحية وتقدير إلى القوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية على تلاحمها العظيم وتصديها البطولي لاعتداآت العدو المتكررة» (**المصدر نفسه**). وفي تل - أبيب، قال رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «ان الفدائيين في لبنان تلقوا، في الآونة الأخيرة، ٦٠ دبابة سوفياتية من هنغاريا جرى نقلها عبر الأراضي السورية ووضعوها في مواقع آمنة شمالي نهر الليطاني» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٨٢، ١٩٨١/٣/٤,٣). وفي كريات شمونة، قال الجنرال افيدغور بن - غال قائد المنطقة الشمالية، لدى زيارته المجلس البلدي في المستعمرة: «إن الجيش الاسرائيلي سيواصل العمل ضد الفدائيين بجميع السبل الممكنة»، ووعد بتقديم المساعدة لحل المشكلات التي تواجهها المستوطنة. ثم قال، رداً على سؤال وجهه إليه أحد الصحافيين: «هذه ليست حرب استنزاف، والسكان في حالة توتر من جراء القصف، أما استعمال كلمة استنزاف فهي مبالغ فيها،واقترح على سكان كريات شمونة أن يعتادوا، كما في الماضي، على العيش في الظروف القائمة، حيث لا أملك أية معجزات لمنع القصف عنها» (**المصدر نفسه**).

وفي اسرائيل، أفاد الناطق باسم الجيش الاسرائيلي «أنه اكتشفت، صباح يوم ١٩٨١/٣/٧، طائرة بدون محرك في الجليل الغربي وبداخلها فدائي وصل من جنوب لبنان للقيام بعمليات تخريبية في اسرائيل». وأضاف:

«أنه القي القبض على الفدائي وأخضع للتحقيق» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٨٥، ١٩٨١/٣/٧،٦). وبتاريخ ١٩٨١/٣/٧، أعلنت جبهة التحرير الفلسطينية أن فدائيين حطا في اسرائيل في أول عملية فدائية من نوعها مستخدمين طائرتين شراعيتين كل واحدة مزودة بمحرك صغير من صنع ياباني قوته ٤٠ حصانا. وأعلنت الجبهة المذكورة مسؤوليتها عن العملية (**النهار**، ١٩٨١/٣/٨). وصرح ناطق عسكري اسرائيلي «أن الفدائيين اعتقلا على رغم نجاح أحدهما في دخول اسرائيل. وقد حلق الفدائي الأول الذي كان مسلحا برشاش وقنابل يدوية فوق الجليل الغربي قبل أن يهبط قرب قرية شفا عمرو العربية على بعد ٣٥ كيلو متراً جنوب الحدود اللبنانية، ثم انطلق، عبر الحقول، إلى قرية تمرة العربية وهناك قبضت عليه القوات الاسرائيلية اثر محاولة احتجاز رهائن». وأوضح الناطق «أن الفدائي استطاع احتجاز حارس اسرائيلي اعترضه قرب مستوطنة اهيهود اليهودية وانتزع منه معطفه ومصباحه، لكن الحارس فر واخطر رجال الأمن. أما الفدائي الآخر، فقد اضطر إلى الهبوط في جنوب لبنان قرب رأس الناقورة في المنطقة التي تسيطر عليها قوات سعد حداد بعدما لم يستطع الوصول بطائرته إلى الأراضي الاسرائيلية فاعتقل وسلم الى السلطات الاسرائيلية». وتذكّر عملية الطائرتين هذه بمحاولة اخرى غير ناجحة جرت، في ١٩٨٠/٧/٢٠، للعبور إلى اسرائيل من لبنان بواسطة منطاد. لكن المنطاد احترق لسبب غير معروف وحط في جنوب لبنان. وقد كشفت جبهة التحرير الفلسطينية أنها صاحبة عملية المنطاد أيضاً وأن أحد فدائييها قد قتل فيها (**المصدر نفسه**). وفي اسرائيل، عرضت السلطات الاسرائيلية احدى الطائرتين الشراعيتين في قاعدة قرب حيفا وتبين للصحافيين أنها مصنوعة من الالمينيوم وان طولها لا يتجاوز الأربعة أمتار (**المصدر نفسه**). وفي بيروت أصدرت جبهة التحرير الفلسطينية سلسلة بيانات عن العملية التي أطلقت عليها اسم «الشهيد كمال جنبلاط» نورد منها البيان الأول الذي ذكرت فيه أن الوحدة التي نفذت العملية هي وحدة الشهيد الملازم الطيار غسان الكاخي. وجاء، في البيان الأول الذي تحدث عن بدء العملية فقط «أن وحدة الشهيد الملازم طيار غسان الكاخي أدت مهماتها على الشكل التالي: ١ – استطاعت عبور حدود الوطن المحتل وتجاوز كل العوائق والحواجز التي أقامها العدو لمنع مقاتلينا من الوصول إلى أهدافهم على رغم وسائط الانذار المبكر المختلفة وتصديه اليومي لأبناء شعبنا وثورتنا لمنعها من اداء مهماتها النضالية. ٢ – استطاعت وحدة الشهيد بلوغ أهدافها والوصول إلى مثلث كريات بياليك – كريات حاييم – كريات بنيامين في عمق الأراضي المحتلة قرب مصفاة نفط حيفا. ٣ – تابعت الوحدة تنفيذ مهامها، إذ هبطت على الأرض في منطقة شرق المجمع الصناعي. وقد أعلن العدو أسر أحد طياريناً في منطقة شفاعمرو» (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت، وزعت جبهة التحرير الفلسطينية هذه المعلومات الغنية عن الطائرتين اللتين استخدمتا في عملية الشهيد كمال جنبلاط: ان الطائرتين بسيطتان من النوع المستخدم في الرياضة. احداهما وزنها ٨٠ كيلوغراماً وقوة محركها ٩ أحصنة وسرعتها ٦٠ كيلومتراً في الساعة، أما حمولتها فهي ٧٥ كيلوغراماً بدون الطيار. في حين يبلغ وزن الثانية ٩٠ كيلوغراماً وقوة المحرك ١٥ حصاناً وسرعتها ٩٠ كيلومتراً في الساعة وحمولتها ١٠٠ كيلوغراماً بدون الطيار. تم تزويد كل طائرة منهما بقنبلتين وزن كل منهما ٢٠ كيلوغراما من مواد شديدة الانفجار، كما تم تسليح الطيار ببندقية أوتوماتيكية قاذفة للرمانات وبـ ٢١٠ طلقات وقنابل يدوية ورمانات للبندقية اضافة إلى عبوات ناسفة عدد ٦ (**المصدر نفسه**). أما الطياران اللذان قادا الطائرتين، فهما المناضل جمعة خلف اليوسف من مواليد تل عمار ١٩٥٣ وانتمى إلى جبهة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٨. والمناضل عبدالحليم محمد الحافظ من مواليد حلب، انتمى الى الجبهة سنة ١٩٧٩ وأنهى عدة دورات عسكرية (**السفير**، ١٩٨١/٣/٨).

وفي اسرائيل، صرح رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان، أن لدى الجيش الاسرائيلي الوسائل الملائمة لاكتشاف الطائرات الشراعية التي استخدمها الفدائيون للتسلل إلى

الأراضي الاسرائيلية (ر.إ.إ، العدد ٢٢٨٨ ١٠ و١٩٨١/٣/١١). وفي حديث وجهه الجنرال ايتان لطلبة المدارس في حيفا وصف رئيس الأركان الفدائيين بأنهما «كانا يستهدفان معامل تكرير النفط في حيفا». وأضاف: «لقد قام بالعملية رجلان بمفردهما أرادا تخطي السدود التي تغلق الحدود الاسرائيلية – اللبنانية، لكن نتائجها لم تكن خطيرة، وبالمناسبة فقد تمكن شخص واحد من الهبوط سالما، بينما لم يصل صديقه حتى إلى الحدود». وقال ايتان: «إن الجيش الاسرائيلي كان يعلم بعزم الفدائيين التسلل إلى اسرائيل بطريق الجو، وكنا على علم تام بأن الفلسطينيين جمعوا معدات لهذا الغرض». ثم قال: «إن مثل هذه المحاولات يمكن أن تتكرر في المستقبل، إذ لا يمكن إحكام اغلاق الحدود، وكلما تحسنت وسائل الحماية لدينا كلما اجتهد الفلسطينيون في ابتكار وسائل جديدة للتغلب عليها، بيد أنه يتعين عدم أخذ هذا النوع من العمليات مأخذ الجد، فالهدف الرئيسي للفدائيين هو أن تتصدر أنباؤهم الصحف». ومضى يقول: «إن طائرة دلتا لا يمكن أن تحمل أكثر من شخص واحد على أن يكون محركها محدوداً ومعه كمية ضئيلة من الأسلحة» (**السفير**، ١٩٨١/٣/٩). وأفردت الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨١/٣/٨، مساحات كبيرة للتحدث عن العملية (**المصدر نفسه**). وفي القدس، قال نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري عن العملية أن الفدائيين «كانا يعتزمان القاء شحنات متفجرة على منطقة حيفا والعودة إلى لبنان». وأضاف في تصريح للتلفزيون الاسرائيلي، أنهما «تلقيا تدريبهما في سوريا وسيكون ردنا هجومياً» (**المصدر نفسه**). وفي نيويورك، أبلغت اسرائيل مجلس الأمن الدولي أن محاولات الفدائيين الفلسطينيين الدخول جوا اليها من لبنان بطائرات شراعية تشكل منعطفاً جديداً يحمل في طياته مضاعفات خطيرة ثم قالت: «ان حكومة اسرائيل تنظر إلى هذا التطور بخطورة قصوى» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٠).

وفي ليل ٩ – ١٩٨١/٣/١٠، سقطت قذيفة في بلدة كفرفيلا قضاء النبطية وأصابت منزلاً. وحلقت الطائرات الاسرائيلية، في الساعة ١٢,٤٥ من يوم ١٩٨١/٣/١٠ في سماء مدينة صيدا، وأطلقت صفارات الانذار في المنطقة. ومن جهة أخرى، تسللت دورية اسرائيلية، ليل ١١ – ١٩٨١/٣/١٢، إلى ضواحي كفر حمام، قدر عددها بـ ١٥ عنصراً، قدمت من جهة كفرشوبا ثم تابعت طريقها باتجاه منطقة الماري بعد اكتشاف أمرها من قبل عناصر موقع نرويجي في المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٣).

وعلى صعيد آخر، استمر التوتر، أمس، بين القطاعين الشرقي والغربي في الشريط الحدودي والقطاع الأوسط في أعقاب اتهام سعد حداد كتيبة الجيش اللبناني في الجنوب بأنها تضم عناصر موالية لسوريا. وصعدت التوتر عملية تسلل حدثت، ليل الجمعة – السبت ١٩٨١/٣/١٤ إلى دبل، التي تبعد ٢٤ كيلومتراً عن مرجعيون. وتمكنت دورية من الميليشيات ومكامن متقدمة من صدها بعد ساعة كاملة من تمشيط أودية ومسالك جبلية متصلة بقريتي الطيري وحداثا في المنطقة التي تسيطر عليها الكتيبة الايرلندية. وقال مسؤول عسكري في الميليشيات، أن المتسللين أطلقوا أربع قذائف «أر.بي.جي» باتجاه دبل فلم تؤد إلى وقوع أي خسائر في الأرواح. وأن المتسللين انسحبوا نحو حداثا، وأن رداً قريباً على هذه العملية سيتقرر أذا تبين أن المخربين مصممون على مواصلة سلبياتهم وتسترهم بالجيش اللبناني (**النهار**، ١٩٨١/٣/١٥). وفي بيروت، أعلن ناطق باسم القوات المشتركة «أن احدى المجموعات المشتركة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة العمل الشيوعي هاجمت، ليل ١٩٨١/٣/١٤، تجمعاً لآليات قوات التحالف الانعزالي – الصهيوني في بلدة دبل، كانت تتمركز قرب الكنيسة واستخدمت مجموعاتنا صواريخ ٣,٥ وحققت اصابات عدة بين أفراد التجمع. وعلى الأثر، أطلقت القوات المعادية والمتمركزة في أطراف البلدة نيران رشاشاتها المتوسطة والثقيلة في كل الاتجاهات، كما اطلقت قذائف مدفعية في محاولة يائسة لعرقلة انسحاب عناصر الدورية، غير أن مقاتلينا تمكنوا من العودة سالمين بعدما أوقعوا عدداً لم يحدد من الاصابات» (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٥، تعرضت قلعة أرنون، في الساعة ١٧,٠٠ الى قصف مدفعي

متقطع مصدره ميليشيات الشريط الحدودي في القليعة ومرجعيون. وقد استمر القصف ساعة، دون أن يسجل وقوع أية خسائر في صفوف القوات المشتركة التي ردت بقصف مدفعي معاكس استهدف تجمعاً للآليات في القليعة. وقد توقف القصف المتبادل في الساعة ١٨,٠٠ (**السفير**، ١٩٨١/٣/١٦). وعلى صعيد آخر، حلقت طائرات حربية اسرائيلية فوق مناطق صور وصيدا والزهراني، في حوالي الساعة ١٣,٣٠، وقد أطلقت عليها نيران المدفعية المضادة مما اضطرها للتحليق على علو مرتفع (**المصدر نفسه**). وكانت منطقتا العيشية والريحان قد تعرضتا لقصف مدفعي عنيف، مصدره منطقة دبين وحرج بركات واستمر القصف نصف ساعة وأدى إلى حدوث اضرار مادية. وفي هذا الوقت، قامت الطائرات الاسرائيلية بنشاط استطلاعي فوق المناطق الجنوبية. فحلقت، في الثانية عشرة ظهراً، فوق منطقة النبطية مدة ٢٠ دقيقة وتصدت لها المقاومات الأرضية. كما حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق البص وصور والقطاع الغربي، وخرقت جدار الصوت وقامت بطلعات استكشافية عدة وجوبهت بالنيران الأرضية المضادة، وحلقت أيضاً فوق صيدا، في الساعة ١١,٠٠ في طلعات استكشافية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٧).

ومن جهة أُخرى، واصلت القوات الاسرائيلية عمليات التسلل إلى منطقة كفرحمام. فتقدمت، مساء ١٩٨١/٣/١٦، عناصر اسرائيلية من جهة كفرشوبا إلى الناحية الشرقية الجنوبية من كفرحمام وتوقفت، عند محيط البلدة، ثم اتجهت نحو الماري والمجيدية. وأفادت معلومات وردت من الشريط الحدودي أن القوات الاسرائيلية أدخلت آليات عدة إلى منطقة مرجعيون كما ركزت مرابض مدفعية جديدة في منطقة الدردارة (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٦، أيضاً، تسللت قوة اسرائيلية وقوة من مليشيات سعد حداد إلى بلدة تولين ونسفت منزلاً لأحد المواطنين، وذلك للمرة الثانية خلال شهر ونصف الشهر؛ في حين حلقت، في اليوم نفسه، الطائرات الحربية الاسرائيلية بكثافة فوق الجنوب وبيروت والشمال (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٨) وكانت طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية قد حلقت فوق منطقة السدانة القريبة من شبعا، في الساعة ٤,٠٠، وكانت تقوم بنقل المؤن والعتاد إلى المراكز الاسرائيلية الواقعة في مرتفعات شبعا وكفرشوبا. كما حلقت فوق المناطق الجنوبية والشوف والشمال فوق طرابلس وفوق مخيمي نهر البارد والبداوي.

وقامت القوات الاسرائيلية بمناورات عسكرية واسعة في سهل الحولة استمرت، من مساء ١٩٨١/٣/١٧ وحتى صباح ١٩٨١/٣/١٩ (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٩). وقد أفادت التقارير الواردة من المنطقة أن طائرات نفاثة ودبابات اشتركت في المناورات وشوهدت، صباح ١٩٨١/٣/١٩، عشر طائرات اسرائيلية تحلق، بشكل دائري، فوق مناطق الجولان والعرقوب، واستمر تحليقها من الساعة ٧,٣٠ وحتى الساعة ١٠,٠٠. وقد استخدمت القذائف الصاروخية والرشاشات في سهل الخيام وسمعت أصوات انفجاراتها منذ الساعة ٦,٠٠. وتوقعت مصادر أمنية في القطاع الشرقي، أن تكون هذه المناورات مقدمة لاعتداآت جديدة على المناطق الحدودية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٠).

وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، استأنفت المدفعية الأسرائيلية ومدفعية المليشيات قصف المناطق الجنوبية خلال الليل. وتركز القصف على مدينة النبطية وقريتي حبوش وأرنون ومناطق العيشية والريحان والجرمق ولوسي وجوار مجرى الليطاني في القطاع الشرقي، وقد ردت القوات المشتركة بقصف مصادر النيران. ففي الساعة ٨,٣٠، بدأ قصف منطقة النبطية فسقطت القذائف على حي السراي وبلغ عددها سبع قذائف من عيار ١٥٥ ملم. واستمر سقوط القذائف بشكل متقطع لمدة نصف ساعة. ثم امتد القصف إلى منطقة حبوش فسقطت قذائف عدة في خراج البلدة وتعرضت مواقع القوات المشتركة في أرنون لقصف متقطع استمر حتى العاشرة مساء، حيث توقف نهائياً.

وقد ردت القوات المشتركة على مصادر النيران وركزت قصفها على تلة لوبيا ومواقع المليشيات في القليعة ومرجعيون ودير ميماس. وأذاعت «صوت الأمل» بلاغاً عسكرياً جاء فيه: «بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، وحوالي الساعة ١٩,٠٠ قصفت

عناصر المقاومة مناطق مرجعيون والقليعة ودير ميماس والطيبة وردت مدفعيتنا على القصف بالمثل واستمر تبادل اطلاق النار حتى الساعة ٢٢,٣٠ وأدى إلى أضرار مادية». كما شهد ليل ١٩٨١/٣/٢٢ تراشقاً بالمدفعية، في القطاع الشرقي، استعملت خلاله القوات الاسرائيلية راجمات الصواريخ، فتركز القصف على مناطق الريحان والعيشية والجرمق ومجرى الليطاني واستمر حتى منتصف الليل.

وفي ١٩٨١/٣/٢٣، خرقت الطائرات الاسرائيلية جدار الصوت مرات عدة فوق صور وصيدا والنبطية والزهراني (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٤). وليلة الاثنين ١٩٨١/٣/٢٣، أقدمت المليشيات الحدودية على ارتكاب جريمة جديدة في الطيري بحق عائلة المواطن محمد حسن فقيه الذي جرح وزوجته مع خمسة آخرين من أولاده، في حين استشهد ثلاثة آخرون منهم. وتم تنفيذ الجريمة في بلدة الطيري الواقعة في منطقة عمليات القوات الدولية، وذلك بزرع عبوة ناسفة في منزلهم. ونفق تحت الأنقاض حصان وبقرة ودابة و٣ رؤوس ماعز و٤ أغنام. وقد تم نقل صاحب المنزل وزوجته، بعد اسعافهما، إلى المستشفى الحكومي في عين الحلوة وحالتهما خطرة. أما الجرحى الآخرون فحالتهم ليست خطرة، وقد أدخلوا المستشفى الحكومي في تبنين. وفي الطيري قالت مصادر اعلامية أن قوة من المليشيات الحدودية تسللت إلى البلدة ونسفت المنزل. وقد أكد هذه المعلومات ناطق باسم الأمم المتحدة (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢٥). وفي بيروت، أعلن ناطق باسم القوة الدولية في الجنوب «أن القيادة الدولية شكلت لجنة عسكرية تضم ضباطاً فرنسيين من المراقبين الدوليين العاملين في الجنوب للتحقيق في حادثة الطيري لأنها حصلت في منطقة واقعة ضمن صلاحية القوات الدولية وتتولى الكتيبة الايرلندية حفظ الأمن فيها» (**المصدر نفسه**)، في حين بثت الاذاعة الاسرائيلية تصريحاً لناطق عسكري اسرائيلي نفى فيه أن تكون للقوات الاسرائيلية أي علاقة بالحادث خلافا لما يتردد في بيروت، وأكد أن قوات الرائد سعد حداد هي التي نسفت المنزل في الطيري. ومن جهة أخرى، نفى ناطق باسم المليشيات علاقته بالحادث وقال: «إن بلدة الطيري تقع في منطقة هي تحت سيطرتنا ولا يمكن أن ننسف منزلاً لسكان يدعموننا» (**المصدر نفسه**). وعلى صعيد آخر، تجدد القصف المدفعي الاسرائيلي من داخل منطقة الشريط الحدودي، على مدينة النبطية والقرى المحيطة بها. وسقطت القذائف على خراج النبطية وقرية حبوش وكفر رمان، ثم امتد القصف إلى خراج بلدة دير الزهراني، وانتقل بعد ذلك، إلى قرية عرب صاليم فسقطت القذائف داخل البلدة وفي محيطها (**المصدر نفسه**). وبثت إذاعة «صوت الأمل» تصريحاً جاء فيه: «إن مواقع الفلسطينيين واليساريين فتحت نيرانها على قواتنا في مرجعيون والقليعة، ورددنا على النار بالمثل ولم تقع خسائر في صفوفنا» (**المصدر نفسه**).

وبعد أقل من ٢٤ ساعة على مجزرة الطيري، أقدمت المليشيات على نسف ٣ منازل في مجدل زون قضاء صور. ففي الساعة ٢١,٠٠، من ليل ١٩٨١/٣/٢٥، تسللت قوة كوماندوس قدرت بعشرين عنصراً، إلى بلدة مجدل زون الواقعة تحت سيطرة القوات الهولندية ونسفت ٣ منازل تخص ابراهيم حسن الزين. وأحمد ابراهيم الزين، وكمال ابراهيم الزين. وتصدع، نتيجة للحادث، عدد كبير من المنازل، كما نفق عدد من رؤوس البقر. وإثر انسحاب القوة المهاجمة، قامت طائرات هليكوبتر اسرائيلية باطلاق قنابل مضيئة فوق الطريق المؤدية إلى طير حرفا (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٦). ومن جهة اخرى، استمرت الأوضاع متدهورة، لليوم الثالث على التوالي، وبخاصة في جبهة مرجعيون – الليطاني. ففي الساعة ١٨,٣٠، من مساء ١٩٨١/٣/٢٤، فتحت مدفعية المليشيات تساندها المدفعية الاسرائيلية نيرانهما على مواقع القوات المشتركة شمالي الليطاني. وردت القوات المشتركة على مصادر النيران بقصف عنيف مركز على مواقع المليشيات في مرجعيون والقليعة، واستمر التراشق حتى الساعة ٢٣,٣٠ من منتصف الليل (**المصدر نفسه**). وفي صباح ١٩٨١/٣/٢٥، بثت إذاعة «صوت الأمل» بياناً جاء فيه أن مرجعيون تعرضت لقصف مدفعي من مواقع القوات المشتركة في القطاع الشرقي، أدى إلى أضرار مادية وانقطاع التيار الكهربائي عن قرى الشريط.

وذكرت الاذاعة أن القوات المشتركة قامت، ليل ٢٤ - ١٩٨١/٣/٢٥، بزرع عدد من الألغام المضادة للآليات على طريق الماري - السلامية - مرجعيون وقد اكتشفت هذه الألغام قبل انفجارها. ووجه سعد حداد تهديداً للقوات النرويجية، في القطاع الشرقي، واتهمها بالتواطؤ مع القوات المشتركة (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ١٩٨١/٣/٢٥، أيضاً، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق مناطق صور والنبطية والزهراني وصيدا وقامت بطلعات استطلاعية خرقت، أثناءها، جدار الصوت، وجوبهت بنيران أرضية مضادة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩، استأنفت المليشيات الحدودية قصفها لمنطقة النبطية وجوارها مستهدفة الطرقات الرئيسية التي تربطها بالقرى المجاورة. واقتصرت الأضرار على الماديات. بدأ القصف في الساعة ١٠,٠٠ من مرابض المدفعية في مرجعيون والقليعة، واستهدف أيضاً طريق كفر رمان - عرب صاليم ومنطقتي الميدنة والحارة الشرقية من كفررمان. وفي الساعة ١٤,٣٠ تجدد القصف ليطال مثلث حبوش - كفر رمان - النبطية فسقطت قذائف عدة جعلت حركة السير حذرة من وإلى النبطية. ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر فلسطينية، في مدينة صيدا، أن شخصين أصيبا بجروح، وتضررت خمسة منازل نتيجة قصف المليشيات لمدينة النبطية وأرنون وأربع قرى مجاورة. وكانت مدفعية المليشيات قد استهدفت، ليل وفجر، ١٩٨١/٣/١٩ مناطق العيشية والريحان واستمر القصف حوالي ٣ ساعات. وردت القوات المشتركة بقصف مواقع المدفعية الاسرائيلية والحدودية داخل الشريط الحدودي. ومن جهة اخرى، نشط الطيران الاسرائيلي، نهار ١٩٨١/٣/٢٩، وحلق في طلعات استطلاعية في عدة تشكيلات؛ حيث حلقت ٥ طائرات اسرائيلية فوق منطقة صور في ثلاث طلعات كانت الطلعة الأولى في الساعة ٨,٣٠ والطلعة الثانية في الساعة ١١,٠٠ والثالثة في الساعة ١٢,٠٠. كما حلقت الطائرات، صباحاً، فوق مخيمي البارد والبداوي ومدينة طرابلس في الشمال. وفي الساعة ١١,٠٠ عاودت فحلقت فوق منطقة العرقوب والبقاع الغربي وحاصبيا، (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٣٠). وبتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠، شهد الجنوب تصعيداً عسكرياً لليوم الثالث على التوالي، فقد أفاد أحد مراسلي الصحف المحلية أن التراشق المدفعي استمر حتى ساعة متقدمة من مساء ١٩٨١/٣/٣٠. وبثت اذاعة «صوت الأمل» بيانا ذكرت فيه «أن مرجعيون والقليعة وبرج الملوك وكفركلا كانت عرضة للقذائف» وذكرت «أن مدفعيتنا ردت على النيران بالمثل» (**النهار**، ١٩٨١/٣/٣١). وفي صور، تعرضت المدينة لقصف مدفعي مصدره مواقع المليشيات واستهدف مناطق الشواكير وشاطىء صور والرشيدية وجل البحر. وفي الليل، عاودت القوات الحدودية فقصفت مدينة صور ومخيمي البص والبرج الشمالي وأفادت التقارير عن سقوط قتيل وثلاثة جرحى والحاق خسائر كبيرة في احياء المدينة (**المصدر نفسه**).

٢ - انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وتحركات قوات الطوارىء الدولية

توفرت معلومات في القطاع الشرقي عن المحاولات والاتصالات الجارية لتوسيع انتشار الجيش اللبناني من كوكبا باتجاه المناطق الخاضعة لاشراف القوات الدولية. وبخاصة المناطق المتاخمة لمواقع المليشيات والقوات الاسرائيلية في الشريط الحدودي. وقد تأكدت بعض جوانب هذا الموضوع في اجتماع مشترك تم بين القيادة النرويجية وبين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية. حيث طرح الجانب النرويجي فكرة دخول وحدات من الجيش اللبناني إلى منطقة إشراف القوات الدولية في القطاع الشرقي. وقد جاء رد المقاومة والحركة الوطنية يقضي بضرورة مراجعة القيادات العليا المعنية قبل البت في هذا الموضوع، مع انهما يؤيدان هذه الفكرة إذا كانت نتيجتها طرد اسرائيل وعملائها من المنطقة (**السفير**، ١٩٨١/٣/١). وعلم أن خطة انتشار الجيش المقدمة تقضي، مبدئيا، بوضع مركز في بلاط وفي التلال الواقعة شماليها، وهو موقع يقع ضمن عمل القوات الغانية، على أن تتشكل عناصره، بأكثرها، من أبناء بلدة بلاط العاملين في الجيش. أما المركز الآخر، فيكون في تلال دبين الخاضعة لسيطرة قوات سعد حداد والقوات الاسرائيلية، عل أن تكون عناصر الموقع،

بأكثرها، من أبناء دبين المنخرطين في الجيش. كما تقضي الخطة بوضع عناصر من الجيش في إبل السقي وتلال الهرماس، وهناك احتمال يقضي بنقل قيادة كتيبة الجيش إلى إبل السقي إلى جانب القيادة النرويجية. وعلم أيضاً أن هذه المرحلة ستكون أولية، على أن تتبعها مرحلة ثانية تشمل تسلّم ثكنة الخيام والبلدة، على أن تكون عناصر الجيش من أبناء الخيام. ثم يتبع ذلك فتح الطريق بين ابل السقي والخيام مروراً بمواقع المليشيات عند مفرق الحمام ونبع ابل السقي والشريقة. ومن جهة اخرى، علم، من مصادر الحركة الوطنية في القطاع الشرقي، أن المجلس السياسي المركزي يجمع المعلومات حول الموضوع، ويقوم بدراسة الوضع بدقة مع مختلف الأطراف، وذلك بعد أن وضح أنَّ تنفيذ الخطة الموضوعة يعني وقوع مراكز الجيش تحت سيطرة حداد حكماً، لاسيما وأن الاعداد ستكون ضئيلة ومحدودة، اضافة إلى أن الكثيرين من عناصر الجيش لهم منازل وأملاك تقع في المناطق التي تسيطر عليها قوات الشريط الحدودي (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت، نقلت وكالة «رويتر» من المطلة تصريحاً للناطق الرسمي باسم المليشيات الحدودية في الجنوب يعلن «ان الرائد سعد حداد أبلغ قائد القوات الدولية الجنرال وليام كالاهان أن قواته ستمنع بالقوة انتشار الجيش اللبناني في المنطقة». وقال: «ان اجتماع حداد بكالاهان جاء في أعقاب وصول وحدة من الجيش اللبناني تتألف من عناصر يسارية مؤيدة للسوريين». وأضاف: «إن نحو ٤٠ جندياً لبنانياً اتخذوا مواقع لهم قرب قرية القنطرة التي تبعد ٤ كيلومترات عن الحدود الاسرائيلية. وتقع في منطقة تشرف عليها المفرزة النيجيرية العاملة في القوات الدولية» (**النهار**، ١٤/٣/١٩٨١). ويأتي الرد الانعزالي من جانب سعد حداد على عملية انتشار وحدة من الجيش اللبناني في الجنوب بمثابة تحد من التحالف الاسرائيلي – الانعزالي لقرارات القمة السورية – اللبنانية التي عقدت بين الرئيسين حافظ الأسد والياس سركيس. وفي يوم السبت ١٤/٣/١٩٨١ استمرت أجواء التوتر في منطقة القنطرة، في القطاع الأوسط، وذلك في أعقاب إقدام المليشيات على خطف ضابط و٣ عسكريين من الجيش البناني. وأعلنت القوات الدولية وقوة الجيش اللبناني الاستنفار في صفوفها وسيرتا دوريات للقوات الغانية العاملة في المحور، وبدت الحركة شبه مشلولة في القنطرة ومُنع الصحافيون من دخولها. وعقدت اجتماعات عدة لضباط الارتباط في الجيش والطوارىء للبحث في سبل الافراج عن المخطوفين (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨١) وبتاريخ ١٥/٣/١٩٨١، تعرضت بلدة القنطرة إلى قصف مدفعي من قبل المليشيات بسبب دخول قوة من الجيش اللبناني إليها. وسقطت ٣ قذائف في جوار البلدة، وعلى مقربة من مركز تجمع الجيش، ولم يبلغ عن سقوط ضحايا. وبثت اذاعة «صوت الأمل» تصريحاً لسعد جداد أعلن فيه عن رفضه لدخول الجيش إلى القنطرة. وقال أن هذا الجيش يكرس الاحتلال السوري – الفلسطيني وهو يعمل لتحقيق ما عجز عنه السوريون والفلسطينيون. وعلى صعيد آخر، ترددت معلومات صادرة عن جهات أمنية مفادها أن قوة من الجيش تمركزت في بلدة شقرا المواجهة لبلدة حولا التي تتمركز فيها المليشيات الحدودية والواقعة ضمن منطقة عمليات القوات الايرلندية (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٨١). وبتاريخ ١٦/٣/١٩٨١، واصلت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات قصف بلدة القنطرة لليوم الثالث على التوالي. وقد أوقع القصف الذي تركز على المواقع الدولية ومواقع الجيش اللبناني والأحياء السكنية اضراراً جسيمة في الأرواح. فاستشهد ثلاثة مواطنين واثنان من القوات النيجيرية. كما جرح ١١ جنديا من قوات الطوارىء، واثنان من الجيش اللبناني و٦ مدنيين، اضافة الى تضرر حوالي ١٦ منزلاً. كما سقط شهيد مدني في القصف المدفعي الذي طال، بعد الظهر، ياطر وحاريص. وقد سقطت حوالي ٦٠ قذيفة داخل البلدة وعلى الأماكن التي تتمركز فيها القوات النيجيرية وقوات الجيش اللبناني. واستمر سقوط القذائف بشكل متقطع من الظهر ولمدة ساعتين ووقعت اصابات بالأرواح في صفوف الكتيبة النيجيرية. فاستشهد قائد الموقع وهو ضابط برتبة نقيب، واصيب اثنان من كتيبة الجيش اللبناني. وأصاب القصف تجمعا للدبابات والملالات والسيارات العسكرية التي اشتعلت فيها النيران، وتعذر على طائرات

الهليكوبتر الوصول الى القنطرة، بسبب القصف العنيف، لنقل المصابين الذين تم نقلهم من الشهابية وتبنين. وأفادت المعلومات الرسمية أن المليشيات أعلنت انها ستستمر في قصف القنطرة حتى السادسة مساء من اليوم نفسه ١٩٨١/٣/١٦ بحجة أن قوة من الجيش اللبناني موجودة في البلدة وقد عززت في الآونة الأخيرة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٧). وعلى صعيد انتشار الجيش في الجنوب، قالت معلومات رسمية أن وحدات من الجيش اللبناني واصلت انتشارها في مناطق تواجد قوات الطوارىء الدولية. فبعد أن أنهت وحدة من الجيش تمركزها في بلدة القنطرة، توجهت قوة منها إلى بلدة القليلة في القطاع الغربي وتمركزت في نقاط عدة إلى جانب الكتيبة الفيجية العاملة في المنطقة، ومن المقرر أن تتمركز وحدات اخرى من الجيش أيضاً في بلدة شقرا في وقت لاحق، وأفادت المعلومات نفسها بأن خطة الانتشار ستتم خلال أيام على دفعات، وبخاصة في مناطق البياضة وبيت ياحون وبرعشيت ومجدل سلم وقبرين ومحور الطيري وتلة الياذون وجوار ياطر وزبقين. وستصل مجموعات يقدر عددها بـ ٢٤ عنصراً وضابطاً من ثكنة زغيب في صيدا ومعقل ارزون (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٦، شوهدت تعزيزات آلية كبيرة من قوات الطوارىء الدولية تتوجه إلى المناطق الساخنة في القطاعين الأوسط والغربي، وقد استدعت القوات النيجيرية عناصر اضافية ومعلالات عسكرية ومصفحة إلى بلدة القنطرة (**المصدر نفسه**). وعلى صعيد آخر، وصلت إلى ابل السقي دفعة جديدة من العناصر النرويجية ضمن عملية التبديل التي تقوم بها هذه القوات. وشهدت منطقة عمل القوات الغانية، في بلاط والهرماس، تعزيزات جديدة ودوريات مكثفة؛ وذلك في محاولة لمنع التسلل في هذه المنطقة، في حين سيرت القوات النرويجية دوريات مكثفة في منطقة راشيا الفخار والخريبة. وعقدت القيادة الغانية في بلاط اجتماعاً برئاسة قائد الكتيبة الكولونيل دوباتشي وذلك للبحث في قضية اعادة الحاجز التابع للدرك اللبناني إلى منطقة سوق الخان في ضوء المعلومات الجديدة التي حملها الميجور اوكين من الناقورة، بعد اجتماع عقده هناك مع القيادة الدولية، ولم تعرف بعد نتائج الاتصالات والاجتماعات (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، صرح المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة في لبنان تيمور جوكسيل للمراسلين الصحفيين العاملين في فرانس برس، في شمال غرب اسرائيل، ان اثنين من قوات الأمم المتحدة لقيا مصرعهما أمس، واصيب سبعة آخرون بجراح خطيرة، عندما فتحت الدبابات ومدافع الهاون التي تستخدمها مليشيات سعد حداد نيرانها على قرية القنطرة في جنوبي شرق لبنان. كما اصيب اثنان من جنود الجيش اللبناني ولكن اصابتهما كانت أقل خطورة، وقد نقل الجرحى بطائرة هليكوبتر إلى مستشفى الطوارىء في الناقورة. والقتيلان هما ضابط وعريف من الوحدة النيجيرية، ولم تعرف بعد جنسية المصابين السبعة الآخرين. وأوضح جوكسيل ان الرجال الأربعة الذين ينتمون إلى الجيش اللبناني والذين اختطفتهم المليشيات بتاريخ ١٩٨١/٣/١٣ من القنطرة هم طبيب واثنان من المرضين وسائق سيارة اسعاف. وذكر أنه لا يعرف عن المخطوفين شيئا منذ ذلك الحين. وأضاف أن سيارة الاسعاف اختفت ايضا. وأشار، أيضا، إلى أن مدفعية المليشيات اطلقت، خلال يومي السبت والأحد الماضيين ١٤ و١٩٨١/٣/١٥، حوالي ١٩ قذيفة على قرية القنطرة. وقال أن فصيل الجيش اللبناني المتمركز في القنطرة قد فرز من الكتيبة اللبنانية التي تعمل تحت اشراف القوات الدولية منذ عام، والتي توسع انتشارها تدريجياً مع عناصر القوات الدولية من أجل اعادة سلطة الحكومة اللبنانية إلى جنوب لبنان (**المصدر نفسه**). وفي القنطرة، خيم، يوم ١٩٨١/٣/١٧، بعد القصف الذي تعرضت له، جو من الهدوء الحذر على البلدة، وقد انسحبت وحدة الجيش اللبناني التي كانت قد دخلت القنطرة، يوم الجمعة ١٩٨١/٣/١٣، من البلدة تنفيذاً لأوامر قيادة الكتيبة اللبنانية في أرزون. وقال مصدر عسكري في أرزون أن القرار اتخذ رغبة في حقن الدماء في البلدة، ووقف نزوح معظم الأهالي الذين أخذوا ينزحون عن البلدة، خوفا من القصف، إلى المدن والقرى البعيدة. وتبين، في وقت لاحق، أن انسحاب القوة تم بناء على طلب من قيادة القوات الدولية، باعتبار أن القوة اللبنانية موضوعة تحت امرتها. وصرح مصدر في القوة اللبنانية أن القوة

امتنعت عن الرد على قصف المليشيات الحدودية تقيداً منها بأوامر القيادة الدولية. ولو عاد الأمر اليها لكانت قادرة على تدمير مرابض المدفعية المعادية (**النهار**، ١٨/٣/١٩٨١). ومن جهة اخرى، هدد سعد حداد، في تصريح بثته اذاعة «صوت الأمل»، أن مدفعيته ستقصف مواقع الجيش اللبناني في كوكبا والجنوب، اذا استمرت عملية انتشار الجيش في القنطرة والقطاع الأوسط (**السفير**، ١٩/٣/١٩٨١). واثر اذاعة التهديد قامت القوات الغانية في بلدة كوكبا بتعزيز مواقعها وشوهدت عناصر من الكتيبة تقوم ببناء الدشم وأكياس الرمل، كما أعلنت القوات الدولية في القطاع الشرقي حالة الاستنفار (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، قال مدير اعلام الأمم المتحدة في لبنان سمير صنبر: «ان عملية اعادة توزيع وحدات لبنانية في الجنوب، تنتظر اتصالات سيقوم بها قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان». وأضاف: «ان الجنرال كالاهان اجرى، اثر وقوع الحادث في القنطرة، اعادة تقييم للموقف على الساحة وطلب من العسكريين اللبنانيين الانسحاب من القرية لتجنب اراقة الدماء». وأكد صنبر «ان اعادة توزيع الوحدات ستستمر في ضوء قرارات جديدة ستتخذ وتتعلق بمهمة قوة الطوارىء الدولية في جنوب لبنان». وقال أيضاً: «ان الأحداث وقعت فوق أرض تعتبرها الأمم المتحدة خاضعة للسيادة اللبنانية، كما تعتبر أن مهمة القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان هي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي ينص، في أهدافه الرئيسية، على تأكيد عودة السلطة الشرعية الى المنطقة». وأضاف: «ان القيادة الدولية أرسلت تعزيزات هولندية وايرلندية الى منطقة القنطرة بعد مقتل جنديين نيجيريين وجرح ٢٠ آخرين»، (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨١). وأفادت معلومات حدودية أن الجنرال كالاهان قام بزيارة تفقدية، صباح ١٩/٣/١٩٨١، للمواقع الغانية في بلاط والهرماس والمواقع النرويجية في ابل السقي. كما وصلت إلى ابل السقي دفعة جديدة من القوات النرويجية بلغ عدد أفرادها مئة جندي، في اطار عملية التبديل بين الكتيبة النرويجية السادسة الحالية التي تضم ٦٠٠ جندي بقيادة الكولونيل هيغ ستاد والكتيبة النرويجية السابعة. هذا، وقد غادر الموقع، بالمقابل، ٨٠ جندياً من الكتيبة السابقة. ومن المتوقع أن تنتهي عملية التبديل بين الكتيبتين في نهاية الشهر (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨١).

وعلى صعيد انتشار الجيش، طرأت يوم ١٩/١/١٩٨١ تطورات جديدة، فقد أصدر قائد القوات الدولية في الجنوب الجنرال كالاهان أمراً الى وحدة الجيش التي كانت قد انسحبت من القنطرة، في وقت سابق، بالعودة مجدداً الى البلدة والتمركز فيها وفق خطة انتشار جديدة. وفي الساعة ٧,٠٠، من اليوم نفسه، تقدمت الوحدة باتجاه القنطرة مجدداً للعمل مع الكتائب النيجيرية والهولندية والايرلندية المتواجدة هناك. ولدى وصول الوحدة إلى وادي الحجير الذي يبعد عن القنطرة نحو كيلومترين، طلب منها التوقف. وقد انتشر الجنود اللبنانيون في الوادي واتخذوا مواقع مؤقتة لهم بانتظار اكمال تحركهم الى القنطرة. وفي الساعة ١٣,٠٠، وصل إلى وادي الحجير قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان وتفقد الوحدة اللبنانية المتمركزة في مواقعها وعرض مع ضباطها خطة التحرك الجديدة، وأكد كالاهان أن انتقال الجيش إلى القنطرة سيتم في خلال ساعات. ثم توجه كالاهان إلى القنطرة يرافقه قائدا الكتيبتين الهولندية والنيجيرية وضباط الارتباط في الجيش اللبناني (**النهار**، ٢٠/٣/١٩٨١). ثم ذكرت معلومات لاحقة أن وحدة الجيش اللبناني اتخذت مواقع جديدة لها في القنطرة في وقت ظل فيه أهالي البلدة النازحون خارجها. ولاحظ الصحافيون الذين زاروا القنطرة أن عناصر الجيش اللبناني انتشرت في مواقع، في التلال المحيطة بالبلدة، بعيدة عن الحاجز الذي تتمركز فيه القوات النيجيرية والايرلندية. وبعد ظهر ٢١/٣/١٩٨١، شوهدت، في صيدا، ٦ شاحنات عائدة للجيش اللبناني تحمل جنوداً و٣ سيارات متجهة صوب الجنوب. وعلم من مصادر عسكرية أن هذه القوات هي تعزيزات اضافية لكتيبة الجيش المتمركزة في أرزون لزيادة فعاليتها وقدرتها على العمل (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨١). وتواترت أنباء مفادها أن قيادة القوات الدولية تجري اتصالاتها مع قيادة الجيش اللبناني والجهات المعنية بخصوص انتشار الجيش اللبناني في القطاع الشرقي، انطلاقا من

كوكبا باتجاه المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الغانية، وأضافت المصادر ذاتها ان زيارة الجنرال كالاهان للمنطقة لها علاقة بعملية انتشار الجيش فيها. وأوضحت المصادر أن القوة اللبنانية سيتراوح عددها بين ٥٠ – ٧٥ جنديا، وأن هؤلاء سينتشرون في ٣ مواقع هي: مفرق سوق الخان والتلال الواقعة شمالي برغز ومنطقة بلاط. وفي حال نجاح هذه الخطة، سيتبعها تنفيذ الشق الآخر من الخطة الموضوعة والتي تنص على تقدم عناصر اخرى من الجيش إلى بلدة ابل السقي والى خطوط التماس مع قوات سعد حداد. هذا وعلم أن هذه الخطة سيبدأ تنفيذها خلال شهر في حال توفر الظروف الملائمة (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٢).

وفي الشريط الحدودي، لم يدل سعد حداد بأي تعليق على اعادة دخول الجيش اللبناني الى القنطرة. وقد بثت اذاعة «صوت الأمل» الخبر بشكل عادي ناسبة إياه الى مصادر أمنية. وحول دخول الجيش للجنوب قال سعد حداد «اننا لم نحمّل الجندي اللبناني مسؤولية قتالنا، لأننا نعلم أن هذا الجندي مغلوب على أمره وهو يقاتل فقط لكسب الراتب» (**المصدر نفسه**) ومن جهة أخرى، تسلمت القوات الدولية أسلحة جديدة بينها مدفعية متوسطة وكاشفات وأجهزة انذار. واجرت القوات الغانية مناورة بالذخيرة الحية في منطقة سوق الخان والهرماس، استعملت فيها الأسلحة الرشاشة والقنابل الدخانية. ومن جهة اخرى، غادر ابل السقي، في ١٩٨١/٣/٢٣، حوالي ١٥٠ جنديا من الكتيبة النرويجية السادسة، عائدين الى بلادهم بعد انتهاء مدة خدمتهم، وبالمقابل وصل الى لبنان عدد مماثل منهم. وقد بدأت القيادة النرويجية توزيع العناصر الجديدة على المواقع في سوق الخان وراشيا الفخار وكفر حمام (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٤).

وفي صيدا، أكدت قيادة الحركة الوطنية في الجنوب أن القوة العسكرية اللبنانية التي أرسلت إلى الجنوب منعت من الدخول الى مناطق القوات الدولية بموجب قرار اسرائيلي تم تنفيذه على الأرض بمدافع اسرائيلية ومدافع المليشيات. وقالت القيادة في بيانها: «ان التصعيد السياسي والعسكري الاسرائيلي – الانعزالي ما يزال قائما من خلال تصريحات نائب وزير الدفاع الاسرائيلي وقائد المنطقة الشمالية في اسرائيل وسعد حداد» (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، اطلقت الميليشيات سراح العسكريين الثلاثة الذين احتجزتهم يوم ١٩٨١/٣/١٣. وزار هؤلاء قيادة الجيش اللبناني وقابلوا قائد الجيش اللبناني بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢٤). وفي بيروت، اقيم، قبل ظهر ١٩٨١/٣/٢٤، احتفال في مطار بيروت لوداع جثمان الجنديين النيجيريين اللذين قتلا في بلدة الطيري في الاسبوع الماضي (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٥). أما في تل – أبيب، فقالت مصادر الأمم المتحدة أن جنديا نيجيريا توفي في أحد مستشفيات اسرائيل متأثرا بجروحه التي أصيب بها خلال قصف قوات المليشيات لبلدة الطيري في الاسبوع الماضي. وهكذا يبلغ عدد قتلى الكتيبة النيجيرية، منذ قدومهم للبنان، ١٩ عسكريا بينهم ٤ استشهدوا في القنطرة نتيجة قصف المليشيات لها. أما مجموع العسكريين الدوليين الذين قتلوا منذ دخول هذه القوات للبنان فهو ٦١ قتيلاً (**المصدر نفسه**).

وفي الشريط الحدودي، كرر يوم ١٩٨١/٣/٢٤ الرائد سعد حداد رفضه انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وقال: «ان أي توسع في اتجاه لبنان الحر سيعني توسيع رقعة المخربين وجعل لبنان جزءاً من سوريا الكبرى، ولن نقبل بأن يلقى بنا في أحضان سوريا والارهاب الدولي الذي تتبناه موسكو. وسنتصدى لهذه المؤامرة صراحة وبقوة، بالتعاون مع أكبر قوة في الشرق الأوسط». وتساءل: «لماذا يخضع المسؤولون اللبنانيون لأحابيل السوريين، وهل الجنوب فقط من القنطرة الى الحدود، أم أنه من جسر الأولي وما يليه من مناطق لا تزال تخضع لبندقية المخربين» (**المصدر نفسه**). ومن جهة اخرى، أعلنت اسرائيل مجدداً، بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦، انها لن تتخلى عن مليشيات الشريط الحدودي، وحملت على قائد قوات الطوارىء والجنرال وليام كالاهان بسبب تصميمه على اعادة المنطقة الى السيادة اللبنانية. أما الهجوم على الجنرال كالاهان، فجاء في بيان أصدره ناطق باسم الجيش الاسرائيلي ردا على تصريح كالاهان، وقد جاء فيه: «ان البيان الذي

نسب الى قائد قوات الطوارىء الدولية، فيما يتعلق بتصميمه على اعادة كل جنوب لبنان لسيطرة الجيش اللبناني بغض النظر عن الضحايا، يظهر عدم احترام للحياة البشرية ولا يساهم في تخفيف التوتر». وجاء في البيان الاسرائيلي أيضاً: «ان ملاحظات الجنرال كالاهان تناقض روح الصداقة التي ميزت اجتماعه مع رئيس الأركان الاسرائيلية الجنرال رفائيل ايتان في ١٩٨١/٣/٢٣، وإن النطاق باسم جيش الدفاع الاسرائيلي يشدد على أنه انسجاما مع الالتزام المعنوي منذ أمد بعيد ازاء سكان جنوب لبنان فإن قوات الدفاع الاسرائيلية لن تتخلى عن هؤلاء الناس الذين يعتمدون على اسرائيل في بقائهم». وجاء في البيان ايضا «ان الجيش اللبناني لم يكن فعالاً ولم يظهر أي دافع لمحاولة الحفاظ على القانون والنظام في شمال البلاد مما خلف فراغا ملأه السوريون والارهابيون الفلسطينيون». وجاء ايضاً «ونقيض ذلك يحدث في الجنوب حيث يتمتع السكان بحياة سليمة نسبيا في حين أن الشمال يعاني من أزمة مستمرة، وقد تفعل الحكومة اللبنانية خيراً في تطبيق النظام والقانون في الشمال قبل أن تحاول مواجهة الجنوب، وثمة شعور بأن انتشار الجيش في الجنوب لا يخدم سوى تصعيد التوتر في المنطقة، وان على كالاهان أن يتذكر أن وحداته موجودة هنا للمحافظة على السلام وأن يكف عن التصرف مثل حاكم استعماري». وورد في البيان ايضا «ان وحدات الجيش اللبناني التي ستدخل المنطقة تلقت تدريبها على أيدي السوريين الذين يحتلون قسماً كبيراً من لبنان، ولدينا أنباء تقول أن ما يسمى بالجيش اللبناني مليء بالسوريين والفلسطينيين بالاضافة الى بعض اللبنانيين» (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٧). ومن جهة أخرى، هاجم سعد حداد الجنرال كالاهان قائلاً: «اذا أراد كالاهان سفك الدماء فعليه أن يذهب الى ايرلندا، كما ان عليه أن يستعمل صلاحياته كقائد للقوات الدولية في لبنان من أجل مساعدة الجيش على الانتشار في بيروت والمناطق اللبنانية كافة». واتهمه في بيان بثته اذاعة «صوت الأمل» بأنه يسعى لتصفية ما يعرف بـ«جيش لبنان الحر» على حد قوله. وطالب حداد الرئيس سركيس بالاستقالة لأنه لم يتمكن من الدفاع عن وطنه وأبناء شعبه (**المصدر نفسه**). ومن جهة ثانية، قال وزير الدفاع اللبناني جوزيف سكاف: «ان قرار ارسال الجيش الى الجنوب اتخذ بالاتفاق مع القوات الدولية وان الانتشار سيكون في المرحلة الحالية في المناطق التي تتواجد فيها قوات الطوارىء الدولية، على ان يتم توسيعه في المستقبل»، ونفى الوزير سكاف ان تكون القوة قد دخلت الى الجنوب امس، وقال: «ان هذه القوة على استعداد للدخول، وان الموعد سيتقرر بالاتفاق بين قيادتي الجيش اللبناني والطوارىء الدولية» (**المصدر نفسه**). وفي ١٩٨١/٣/٢٦، هددت اسرائيل ومليشياتها في الجنوب بالاشتباك مع قوات الطوارىء الدولية، فيما لو نفذ قائدها خطته بنشر وحدة من الجيش اللبناني في منطقة تتواجد قواته (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٧). وفي اسرائيل، نقلت وكالة «الاسوشييتد برس» الاميركية عن عسكريين اسرائيليين يوم ١٩٨١/٣/٢٦ قولهم: «ان الجيش الاسرائيلي والطوارىء يسيران نحو التصادم حول من يسيطر على جنوب لبنان». كما نقلت عنهم قولهم: «انه ما لم ينته التوتر على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية فإن الوضع قد ينتهي الى قتال بين القوات الاسرائيلية وقوات الطوارىء الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٨). وقد نسبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» الاسرائيلية الى هؤلاء المسؤولين قولهم ايضا: «ان اسرائيل تفضل تجنب الصدام مع القوات الدولية» الا انهم أضافوا «اذا أصر قائد قوات الطوارىء على توتير الأوضاع في المنطقة أو اتاحة الفرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية لشن اعمال عدوانية ضد اسرائيل، فإنه لن يكون هناك بديل للجيش الاسرائيلي عن التورط بصورة مباشرة حتى لو عنى ذلك صداما مباشرا مع القوات الدولية». وقالت الصحيفة: «ان هذا الموقف يعكس وجهة النظر الاسرائيلية الرسمية». وقالت الصحيفة ايضا «ان اشارة كالاهان الى انه يعتزم مد سلطة الحكومة اللبنانية على الجنوب كله تجعل من الصعب على اسرائيل ضبط قوات سعد حداد» (**المصدر نفسه**). وكان ناطق باسم قوات الطوارىء قد نفى، يوم ١٩٨١/٣/٢٧، أنباء اسرائيلية عن اعتزام الأمم المتحدة استبدال القوات السنغالية المشاركة في القوة الدولية،

بحجة أنها تتعاون مع الفدائيين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**). وفي هذه الأثناء، دعا سعد حداد الجيش اللبناني الى العدول عن قرار الانتشار في الجنوب. وقال «ان لدى المليشيات القوة الضرورية لتصفية قوات الطوارىء الدولية وجميع اولئك الذين يساندونها». واضاف «انه لن يسمح بدخول الجيش اللبناني الى مناطق سيطرته اذا لم يطرد السوريون والفدائيون اولاً» واضاف: «اذا دخل الجيش الى مناطق الشريط الحدودي فإن الوطن سينهار خلال ٢٤ ساعة، لأن سوريا ستطلب من السلطة سحب القوات الدولية وسيقطع الفدائيون الطرق على الجيش الذي اما انه سيطلب عندها مساعدة اسرائيل او انه سيلتحق بالفدائيين» (**المصدر نفسه**). وفي اسرائيل، قال الجنرال ايتان: «ان اسرائيل كشفت بوضوح عن مصالحها في جنوب لبنان وستحدد سبل تجسيد هذه المصالح، وعلينا ألا نقلق من دخول الجيش اللبناني الى الجنوب، فاذا أدى دخوله الى تغيير في الوضع الأمني على حدودنا الشمالية أو في جنوب لبنان فسنرد على ذلك». ثم قال رداً على سؤال احد الصحفيين له عن أقوال كالاهان بأنه سيسلم المنطقة كلها الى الجيش اللبناني «لم أسمع هذه الأقوال، لكن ذلك نشر في الصحف وسنجري اتصالات معه لاستيضاح الأمر منه» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٤، ٢٩ و١٩٨١/٣/٣٠). وفي المنطقة الشمالية من اسرائيل، رفض قائد المنطقة الجنرال افيغدور بن – غال مطالب قائد القوات الدولية في جنوب لبنان بشأن منح القوات الدولية حرية أكبر للعمل في الجنوب اللبناني، كما رفض ايضا الدعوة لانسحاب قوات سعد حداد من أربع نقاط استراتيجية في المنطقة (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩، واصلت اسرائيل ومليشياتها الحدودية حملتها ضد دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، وضد قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان لاصراره على ضرورة دخول الجيش اللبناني. فقد نقلت وكالة «رويتر» قول حداد: «ان الانتشار المنوي للجيش في بلدتي برعشيت وشقرا سيكون سببا كافيا لنا لبدء عملية عسكرية، ولن نسمح بمزيد من الانتشار قرب منطقتنا، فليقيموا السيادة، اولا، في بيروت، واذا جاؤوا بعد ذلك فلن نقاومهم. والا فانه لدى قواتنا القدرة على مهاجمة هذه القوات المدعومة من السوريين وأولئك الذين يريدون مساعدتها». وحمل على الجنرال كالاهان وطالب باقالته وتعيين ضابط آخر مكانه، متهما اياه بأنه يريد تقسيم الشريط الحدودي وبأنه يدعم المصالح السورية في لبنان (**السفير**، ١٩٨١/٣/٣٠). وكانت اذاعة اسرائيل قد ذكرت، في وقت لاحق، قول حداد إنه مستعد للقبول بوجود الجيش في القنطرة ولكن استخدام مزيد من القوات سيقابل بالعنف (**المصدر نفسه**). غير أن مصادر اخرى ذكرت ان حداد نفى، في تصريح أدلى به، أن يكون قبل بانتشار الجيش في القنطرة، وقال ان الوحدة سحبت، وان أي محاولة لاعادتها ستقاوم بالقوة (**المصدر نفسه**). أما في اسرائيل، فقد قال مسؤولون اسرائيليون أن اي تحركات للحد من نشاط المليشيات الحدودية التي تعتبرها اسرائيل حاجزاً عازلا ضد الفدائيين قد تؤدي الى اشتباكات بين القوات الاسرائيلية وقوة حفظ السلام (**المصدر نفسه**). وحتى الآن، لم تعرف أسباب هذه المعلومات المتناقضة والمتعلقة بقبول الرائد سعد حداد واسرائيل دخول وحدة من الجيش اللبناني للمرابطة في القنطرة ومناطق عمليات القوات الدولية وعدم قبولهما ذلك. لكن يبدو من تسلسل الأحداث أنه ربما تكون بعض الدول الكبرى تمارس ضغوطا على اسرائيل لكبح جماح الرائد سعد حداد وبالتالي تسهيل عملية انتشار الجيش اللبناني في المواقع التي تم الاتفاق عليها بين قيادة القوات الدولية وقيادة الجيش اللبناني. والأيام القادمة ستميط اللثام عن حقيقة ما يدور وراء الكواليس وفي الخفاء.

٣ – نشاط رجال المقاومة في الداخل

في القدس، بث التلفزيون والاذاعة الاسرائيليان ان ثلاثة مسلحين فتحوا، مساء يوم ١٩٨١/٣/١٤، نيران أسلحة رشاشة وألقوا قنبلة يدوية على باص للنقل العام في ضاحية رامون في القدس، وان شخصاً واحداً اصيب بجروح طفيفة. وذكر أن الباص كان متوجها الى قرية بيت حنينا العربية وفيه ستة ركاب. وقد حدث الهجوم عليه عندما توقف لاصعاد جندي. وقد انفجرت القنبلة اليدوية امام مقدم الباص، ثم اطلقت باتجاهه رشقات رشاشة اصابت

النوافذ وحطمتها. وروى الركاب انهم شاهدوا ثلاثة مسلحين يبدو انهم من العرب وهم يهربون في خندق نحو قرية بيت حنينا. وقد طوقت وحدات من حرس الحدود والجيش الاسرائيلي المنطقة وبدأت حملة تفتيش (**النهار**، ١٥/٣/١٩٨١). وفي دمشق وزعت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» بيانا جاء فيه: «ان الفدائيين الفلسطينيين هاجموا باصا للركاب قرب مدينة القدس، مساء ١٤/٣/١٩٨١، وتمكنوا من ايقاع خسائر كبيرة في الأرواح». واضاف البيان: «ان الفدائيين هاجموا أحد الباصات الصهيونية التابعة لشركة ايغد المكلفة بنقل جنود العدو، أثناء مروره قرب منطقة النبي صموئيل شمال غرب مدينة القدس المحتلة. وقد استخدم ثوارنا، في هجومهم، القنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة واستطاعوا أن يوقعوا خسائر كبيرة في الأرواح وأن يدمروا جزءاً كبيراً من الباص». واشار الى «أن الفدائيين تصدوا لقوات اسرائيلية حاولت اللحاق بهم واوقعوا بينها المزيد من الخسائر» (**المصدر نفسه**).

وفي القدس، اعتقلت قوات الأمن الاسرائيلية، يوم ١٦/١٣/١٩٨١، ثمانية أشخاص آخرين في قرية بيت حنينا القريبة للاشتباه بأن لهم علاقة بالهجوم على الباص. وبذلك بلغ عدد المعتقلين العرب في هذا الحادث ثلاثة عشر شخصاً (**المصدر نفسه**، ١٧/٣/١٩٨١).

وفي قرية أنزا الواقعة قرب جنين، قتل يوم ١٦/٣/١٩٨١ فتى في الثالثة عشرة من عمره عندما انفجرت بين يديه قنبلة قديمة عثر عليها مطمورة وجرح رفيق له (**المصدر نفسه**).

وفي الأرض المحتلة، اتهمت المحكمة العسكرية في رام الله، في ٢٢/٣/١٩٨١، أربعة فلسطينيين من الضفة الغربية بقتل ستة يهود وجرح ستة عشر آخرين في مكمن نصبوه في مدينة الخليل في أيار (مايو) ١٩٨٠، والانتماء الى منظمة ارهابية. ويواجه المتهمون، في حال ادانتهم، عقوبة الاعدام. وكانت السلطات الاسرائيلية قد قبضت على المتهمين بعد أسابيع من تنفيذ العملية التي استهدفت مستوطنين يهوداً. وذكر ناطق عسكري أن الأربعة هم عدنان حمود جابر ٣٣ عاما، وياسر محمد الزيداد ٣١ عاما، ومحمد صلاح شوباكي ٣٦ عاما، وتيسير موسى طه ٢٧ عاما (**المصدر نفسه**، ٢٣/٣/١٩٨١).

وفي قطاع غزة المحتل، أعلن الجيش الاسرائيلي أن جنوداً اسرائيليين خاضوا معركة في مخيم الشاطىء قبل أن يتمكنوا من قتل مسؤول فدائي. وقال متحدث باسم الجيش الاسرائيلي أن رفيق سليمى، قائد مجموعة فدائية وأحد سكان مخيم الشاطىء في القطاع المحتل، لقي مصرعه على أيدي جنود الاحتلال الاسرائيلي، خلال اشتباك وقع داخل المخيم. ووصفت الاذاعة الاسرائيلية الفدائي بأنه من زعماء رجال المقاومة في قطاع غزة، وانه قاد عمليات عدة في شمالي القطاع وبخاصة عمليات ضد مركبات عسكرية اسرائيلية (**السفير**، ٢٨/٣/١٩٨١). وكانت الاذاعة الاسرائيلية، في نشرتها العبرية، قد ذكرت أن قوات الأمن الاسرائيلية نجحت مؤخراً في قطاع غزة في كشف الفدائي الذي قاد الخلية الفدائية التي نفذت عدداً كبيراً من الاغتيالات والعمليات في القطاع، هذه العمليات التي كان أبرزها اغتيال نائب رئيس المجلس المحلي في جباليا محمد أبو وردة، وقالت الاذاعة أن الفدائي قاوم بالسلاح فقتل، وأنه برتبة ضابط في حركة فتح وقد تلقى تدريباته في احدى دول الكتلة الشرقية، وتسلل الى قطاع غزة في بداية العام ١٩٨٠، ومنذ ذلك الحين، قاد واشترك في عدد من العمليات الفدائية التي كان من بينها القاء قنابل على سيارات الجيش الاسرائيلي (ر.إ.إ. العدد ٢٣٠٣، ٢٧، ٢٨/٣/١٩٨١). وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٨١، انفجرت عبوة ناسفة في أحد الباصات التابعة لشركة ايغد، لدى وصوله الى المحطة المركزية في تل – أبيب قادما من ناتانيا، وأدى ذلك الى اصابة ثلاث نساء وسائق الباص بجراح طفيفة، وعلى الأثر، اعتقلت الشرطة عشرة مشبوهين للتحقيق معهم وجميعهم من أبناء الأقليات. وكان الانفجار قد وقع بينما كان الباص يقف وسط الطريق وبدأ ركابه بمغادرته، وتبين أن القنبلة كانت موضوعة في مقصورة الحقائب (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٤، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

المقدم الطيار حسين عويضة

قضايا لبنان، والمجلس الوطني، وجهود الوساطة تستقطب النشاط السياسي الفلسطيني

مع أن شهر آذار (مارس)، من هذا العام، قد عج بنشاط سياسي وديبلوماسي فلسطيني متعدد الجوانب، إلا أن القضايا المشار إليها في العنوان، فضلاً عن عودة الدكتور حبش إلى بيروت، قد شغلت الحيز الأكبر من الاهتمام السياسي الفلسطيني، باعتبارها تمتّ بصلة جوهرية إلى مسار النضال الفلسطيني ووضع منظمة التحرير الفلسطينية بوجه عام، لذا يغطي هذا التقرير النشاط السياسي الفلسطيني مركزاً على تلك القضايا، ومبرزاً مفاصل تحرك منظمة التحرير الفلسطينية إزاءها.

١ - دور فلسطيني خاص في لجان المساعي الحميدة

إذا كانت الوساطة الشخصية التي قام بها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لوقف الحرب بين ايران والعراق لم تؤت ثمارها بعد، بسبب التباين الكبير في وجهات نظر الطرفين المتحاربين وشروطهما. فإن ذلك لم يدفع القيادة الفلسطينية للكف عن محاولاتها بهذا الصدد. والسبب بات معروفاً، فالنتائج الوخيمة لهذه الحرب لن تطول البلدين المعنيين فحسب، بل هي سوف تطبع بصماتها واضحة على الخارطة الأمنية والسياسية لجزء من المنطقة العربية، بما يعنيه ذلك من إخلال لعناصر في الموقف العربي كان أثرها ملموساً في مسار النضال الفلسطيني بوجه عام. هذا، فضلاً عن أن استمرار الحرب قد يحمل في طياته مخاطر التدخلات الخارجية التي تبتدىء، أساساً، من واشنطن رغم التلاوين المختلفة التي قد تتخذها هذه التدخلات، ورغم الأسماء المتنوعة التي قد ترصع قوامها وتحركاتها.

تأسيساً على هذه الرؤية، تابعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جهودها عبر مستويين رسميين، أولهما ضمن نشاط لجنة المساعي الحميدة الاسلامية، وثانيهما في اطار جهود لجنة الوساطة المنبثقة عن مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي، في الشهر الثاني من هذا العام.

وقد برز الدور الخاص للأخ ياسر عرفات في الجولات المكوكية للجنة المساعي الاسلامية الحميدة التي تضم، اضافة إليه، كلا من رئيس غينيا أحمد سيكوتوري ورئيس جمهورية غامبيا ورئيس جمهورية بنغلادش ورئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء تركيا ووزير خارجية السنغال والمبعوث الخاص لرئيس وزراء ماليزيا والسيد الحبيب الشطي أمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي.

ففي ١٩٨١/٣/١ إنطلقت اللجنة من جدة إلى طهران؛ حيث اجتمعت إلى الامام آية الله

الخميني، ورئيس الجمهورية السيد أبو الحسن بني صدر وأعضاء في مجلس الدفاع الأعلى الايراني، ثم توجهت في اليوم التالي إلى بغداد؛ حيث التقت الرئيس العُراقي صدام حسين لتعود في اليوم ذاته إلى جدة.

وفي يوم ١٩٨١/٣/٣، طار عرفات بمفرده إلى طهران «لمقابلة المسؤولين الايرانيين وابلاغهم أجوبة المسؤولين العراقيين» (**وفا**، ١٩٨١/٣/٣). ثم لحقت به اللجنة في اليوم التالي. وصرح السيد الحبيب الشطي، آنذاك، قائلا: «إن اللجنة تحمل مقترحات جديدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٤). وفي يوم ١٩٨١/٣/٥، قدمت لجنة المساعي الاسلامية الحميدة مقترحاتها إلى كل من إيران والعراق، وقد اشتملت المقترحات على «مبادىء» تنظم العلاقة بين الدولتين، و «عناصر للحل السلمي الشامل» بينهما. ونصت هذه العناصر على بنود عدة أهمها: «وقف اطلاق النار بين ايران والعراق يعتبر نافذ المفعول في الليلة الفاصلة بين الخميس والجمعة ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١ الساعة صفر. ويتم انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية يوم الجمعة ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨١ وينتهي خلال أربعة أسابيع ثم تعرض مسألة شط العرب على لجنة مكونة من أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يقبلها الطرفان، ويتم التفاوض لايجاد حل سلمي للخلافات الاخرى بعد انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٥).

وفي يوم ١٩٨١/٣/١٢، تلقى الأخ ياسر عرفات الرد الايراني الرسمي من الرئيس أبو الحسن بني صدر، وأبلغه إلى رئيس لجنة المساعي أحمد سيكوتوري والسيد الحبيب الشطي و«تباحث معهما في استكمال مهام اللجنة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢)، كما انتهز فرصة وجوده في بنغلادش، يوم ١٩٨١/٣/٢٧ ليجري لقاءً في دكا مع كل من الرئيس البنغالي ضياء الرحمن وأحمد سيكوتوري والحبيب الشطي «لمتابعة المشاورات حول جدول أعمال لجنة المساعي الحميدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٧). ثم توجه يوم ١٩٨١/٣/٢٨، مع الأخ صلاح خلف (أبو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إلى جدة للمشاركة في اجتماعات لجنة المساعي، تمهيداً للقيام بجولات جديدة بين ايران والعراق (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٨).

وعلى الرغم من تأكيد الحبيب الشطي أن مهمة اللجنة قد «دخلت مرحلتها الايجابية»، بعد أن «افترضت تعديلات على مشروع الحل الذي قدمته سابقاً» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٥)، فإنه ليس ثمة ما يشير إلى انفراج ملموس، وما يؤكد التوصل إلى حل قريب. بيد أن ذلك، بمجمله، لم يثن اللجنة عن عزمها بمواصلة الجهود.

من ناحية ثانية، تابعت منظمة التحرير الفلسطينية مساعيها من خلال مشاركة الأخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، في لجنة دول عدم الانحياز للوساطة بين ايران والعراق، التي تضمه مع وزير خارجية كوبا بالميركا، ووزير خارجية الهند ناراسيمها ووزير خارجية زامبيا. وأيضاً من خلال متابعة الأخ ياسر عرفات لنشاط اللجنة عبر اجتماعاته معها أو مع بعض أعضائها.

وقد عقدت لجنة وساطة دول عدم الانحياز اجتماعها التحضيري، يوم ١٩٨١/٣/١١، بمقر البعثة الكوبية في جنيف «وبحث أعضاؤها في مساعي الوساطة والمهمة التي تم تكليفهم بها من قبل مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٢). وفي يوم ١٩٨١/٣/١٥، التقى الأخ ياسر عرفات مع وزير خارجية كوبا «حيث نوقشت في الاجتماع أعمال لجنة الوساطة» (**وفا**، ١٩٨١/٣/١٥). وفي اليوم التالي التقى عرفات اللجنة بكامل أعضائها.

وستكون بداية النشاط الفعلي، للجنة وساطة دول عدم الانحياز، زيارة تقوم بها يوم ١٩٨١/٤/١١ إلى طهران، حيث قال متحدث باسمها: «إن اللجنة ستحاول حمل الدولتين المتحاربتين على حضور مؤتمر تحت رعاية حركة عدم الانحياز» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٦).

٢ - التحضير للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

من المحتمل أن تكون الدورة الخامسة عشرة

للمجلس الوطني الفلسطيني دورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أن تنصب جلّ الجهود على تجسيد هذا الشعار، وذلك من خلال الارتقاء بالعلاقات القائمة بين فصائل الثورة الفلسطينية نحو صيغة تنظيمية تضمن مشاركتها جميعها وتعمل على توحيد قواتها العسكرية وأنظمة الصرف المالي فيها، بما يؤدي إلى تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية وإلى استقلالية قرارها السياسي. وبغض النظر عن النتائج الفعلية التي ستتمخض عن أعمال هذه الدورة، فإن النشاطات الفلسطينية المتعلقة بالتحضير لهذه المناسبة تبدو متمحورة على الجانب المتعلق بالوحدة الوطنية من الزاوية التنظيمية، مع أن ثمة هامشاً ما زال واضحاً للنقاش حول بعض التفاوتات في الرؤية السياسية سيما إزاء مسألة تقييم تجربة العلاقة بالاردن والحوار معه، وإزاء قضية «المبادرة الاوروبية» والجدل الدائر حول ماهيتها وإمكان استقلاليتها، واحتمالات بروزها كمعطى سياسي محدد بين المعطيات السياسية الماثلة في المنطقة. لكنه من الضروري القول أن الجدل حول هذه القضية قد مال للخفوت وهو ما سيعكس نفسه بالطبع على مجريات دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة.

وقد اتخذ التحضير لهذه الدورة، من جانب فصائل الثورة، منحى عملياً عبر اجتماعات اللجنة التنفيذية والامناء العامين، بناءً على قرار المجلس المركزي، للاتفاق على نسب التمثيل في اللجنة التنفيذية الجديدة، ومنحى دعاوياً سياسياً. ولعل تفاصيل هذا المنحى تؤكد الاجماع في التركيز على مسألة الوحدة الوطنية من زاويتها التنظيمية أساساً. ويمكننا أن نثبت هنا التصريحات والآراء المنشورة والمعبرة عن هذا الاتجاه.

الأخ خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قال: «خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة سنعمل بكل طاقاتنا من أجل وحدة الصف الفلسطيني ووحدة فصائل الثورة وتوحيد قواتها العسكرية حتى لا ندع مرض القسمة والفرقة المتفشي في وطننا العربي من التسلل إلى صفوف شعبنا وثورتنا».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت مشروع برنامج للوحدة الوطنية الفلسطينية، تناولت فيه، بالتفصيل، المهام السياسية والتوحيدية الملقاة على عاتق دورة المجلس الوطني الفلسطيني هذه. وفي مقابلة مع السفير قال الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة: «إن فرصة المجلس الوطني المقبل من المفروض أن تشكل مناسبة لتصحيح أوضاع الثورة في الجانب التنظيمي، وقد سبق للمجلس الوطني، في دورته السابقة، أن حدد ورسم القواعد التنظيمية التي يجب أن تقوم الوحدة الوطنية على أساسها» (**السفير**، ١٣/٣/١٩٨١).

الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة قال في مقابلة مع الصحيفة نفسها: «القضية المطروحة، الآن، هي امكانية تحسين تركيب اللجنة التنفيذية، وهي واحدة من القضايا المطروحة على جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس. الذي يتضمن مجمل التطورات التي حدثت في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ و١ نيسان (ابريل) المقبل» (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨١).

وفي مقال له، قال الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب: «نرى ضرورة تمثيل كافة فصائل الثورة في اللجنة التنفيذية والحوار للانتقال الجدي نحو توحيد أداة الثورة كأهم شروط صيانة واستقلال القرار الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨١). ومن جهته أكد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الدكتور سمير غوشه أن «أبرز الصعوبات أمام المجلس الوطني الفلسطيني هي عدم انجاز الوحدة الوطنية وما يتركه ذلك من أثر على كيفية اتخاذ القرارات» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨١).

بيد أنه إذا كانت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن مسألة تأكيد الرؤية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ستشغل حيزاً جوهرياً في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، فإن ثمة قضايا أخرى سيجد المجلس نفسه، تلقائياً أمامها باعتبارها تتعلق بتوطيد شرعية المنظمة في تمثيلها للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، استناداً إلى الخبرات

الجديدة للمنظمة واستجابة للضرورات القاضية بتعزيز استقلالية القرار الفلسطيني في وجه محاولات التأثير النابعة من واقع العلاقات الفلسطينية-العربية بوجه عام.

وفي مقدمة هذه القضايا ستكون قضية فرض التجنيد الالزامي لمدة عام على جميع الفلسطينين المتواجدين في الأقطار العربية الخليجية، وفرض وتطبيق الاجراءات التعبوية والمالية على جميع الفلسطينين خارج الأرض المحتلة (راجع **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، ص ١٦٥).

٣ - تحرك «سياسي وأمني» في لبنان

مع أن الثورة الفلسطينية لا شأن لها، عملياً أو سياسياً، بالتفجير الأمني الذي حدث في لبنان، مؤخراً، إلا أن الحملة السياسية للجبهة اللبنانية قد تمحورت على اعتبار أن مرابطة قوات جيش التحرير الفلسطيني على خطوط التماس في بيروت هو سبب المشكلة. فمن الناحية السياسية، تحاول منظمة التحرير الفلسطينية تجميد الوضع اللبناني والحؤول دون انهياره؛ وهي، لذلك، تتخذ خطاً غير متشدد وتحاول الالتزام بالاتفاقات مع السلطة اللبنانية. وهذا يعني أن لا مصلحة للمقاومة بالتفجير طالما هو مطلب كتائبي - اسرائيلي مشترك هدفه الضغط على سوريا وأحكام الحصار على الثورة بعد القيام بمط الغيتو الانعزالي ليضم زحلة وليرتبط بالشريط الحدودي. ومن الناحية العملية، فقد انكشفت الفرية الكتائبية سريعاً، إذ تأكد للجميع أن ليس ثمة مشاركة فلسطينية في المعارك التي نشبت في بيروت وزحلة على حد سواء.

وإذا ما كان الأمر على هذا النحو من زاوية مدخل التفجير، فإنه ليس كذلك من زاوية خطره وأهدافه والنتائج النهائية التي يرمي إليها، لأن سياق هذا الخط ومضمون هذه الأهداف يمليان على الثورة الفلسطينية، في هذه اللحظة أو تلك، مواجهة ما لا يمكن تفاديه تحت وطأة الاصرار الأسرائيلي - الانعزالي المشترك على اشعال نار الحرب مجدداً. وهو ما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحرك بسرعة، على الصعيدين الأمني والسياسي، لمواجهة ما قد تحمله الأحداث الراهنة من تطورات وما يختفي في طياتها من مفاجآت.

أثناء تخريج إحدى دورات التعبئة العامة قال الأخ ياسر عرفات: «إن خطة الاكوورديون الاسرائيلية قد بدأ تنفيذها الآن في بيروت وزحلة والجنوب» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٩). وقال فاروق القدومي في تصريح له: «إن أعمال العنف في لبنان تأتي في نطاق خطة أميركية لممارسة ضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. إن التصعيد الحالي في الأعمال العسكرية الذي تقوم به الميليشيات الانعزالية ويترافق مع تصعيد مماثل في الجنوب هو دليل واضح على هذه الخطة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/٦).

وقد ردت الثورة الفلسطينية، بلسان أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح صخر (أبو نزار)، على المزاعم القائلة بأن وجود الفلسطينيين على خطوط التماس هو سبب الأزمة، فقال في تصريح لاذاعة مونتي كارلو: إن قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابط في خطوط التماس هي قوات تابعة لقوات الردع العربية وليس من سلطة للثورة الفلسطينية عليها (**النهار**، ١٩٨١/٤/٤).

وعلى صعيد آخر، باشرت الثورة الفلسطينية الاتصال والتنسيق مع سوريا ومع أطراف الصف الوطني والاسلامي اللبناني رداً على التصعيد الاسرائيلي - الانعزالي الواسع في بيروت وزحلة والجنوب. ففي يوم ١٩٨١/٤/٤، توجه وفد فلسطيني برئاسة الأخ ياسر عرفات، يضم عدداً من قادة المقاومة، إلى دمشق واجتمع بالرئيس حافظ الأسد. ومع أنه لم يعلن شيء عما دار في هذا الاجتماع، إلا أن المصادر أشارت إلى أنه يتعلق بالتنسيق لمواجهة التطورات الأخيرة في لبنان (**السفير**، ١٩٨١/٤/٥). وفي اليوم نفسه، التقى وفد مشترك من المقاومة والحركة الوطنية برئاسة الأخ ياسر عرفات، مع السيد عبدالحليم خدام وزير الخارجية السورية، ورئيس الاركان العام للجيش السوري العماد حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات العميد علي دوبا. وبعد الاجتماع، قال الأخ عرفات: «لقد اتخذ عدد من القرارات المهمة على كل الصعد تتعلق بمواجهة التصعيد العسكري في لبنان». وقال الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية الأخ عبدالمحسن أبو ميزر: «يجب اعتبار هذا الاجتماع

بمثابة منعطف حاسم فيما يتعلق بالتصدي لاسرائيل ومخططاتها في لبنان» (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨١). وفي يوم ٣/٤/١٩٨١، عقد اجتماع ضم الأخ ياسر عرفات، والسيد وليد جنبلاط وأعضاء التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، وذكرت المصادر أن ما دار في هذا الاجتماع تعلق بتوحيد المواقف بين أطراف الصف الوطني والاسلامي. وذكرت المصادر أن عرفات قال في هذا الاجتماع أن هناك موقفاً مشتركاً بين سوريا والثورة الفلسطينية، ولن يستطيع أحد اختراق هذا التحالف (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨١).

ومن جملة التدابير التي اتخذتها المقاومة الفلسطينية كان الاتفاق مع الحركة الوطنية اللبنانية، في اجتماع مشترك عقد يوم ٦/٤/١٩٨١، على القيام بتنفيذ سلسلة من الاجراءات وصفت بأنها «ذات أهمية بالغة تطال تأمين متطلبات التطورات المتلاحقة على الساحة اللبنانية بشقيها الأمني والسياسي» (**النهار**، ٧/٤/١٩٨١). وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان جاء فيه: «ترى الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية أن التصعيد الاسرائيلي في الجنوب كان وما زال أساس الأحداث الداخلية التي يشهدها لبنان، لأن التفجير الذي قام به الانعزاليون في زحلة، ثم نقلوه إلى بيروت، تم بقرار اسرائيلي يستهدف، في اطار كامب ديفيد وباستخدام القوى الفاشية المحلية، ضرب الوجود الوطني اللبناني وتصفية الثورة الفلسطينية والنيل من صمود سوريا». وجاء في البيان أن المجتمعين قرروا «اعتبار اجتماعات القيادة المشتركة للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية مفتوحة من أجل متابعة التطورات واستكمال الاجراءات التنظيمية التي جرى الاتفاق عليها وتأمين متطلبات هذه المعركة الوطنية المشتركة التي تمس مصير لبنان والشعب الفلسطيني في آن» (**السفير**، ٧/٤/١٩٨١).

من ناحية ثانية، باشرت اللجنة الأمنية العليا اجتماعاتها يوم ٦ نيسان (ابريل) بحضور حركة أمل «للحؤول دون حوادث تعكر الوضع الأمني في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية» وقالت المصادر: «تم الاتفاق على التنسيق في كافة المجالات عبر اسناد الدور الأساسي للجنة الأمنية العليا من أجل امساك المناطق كافة ميدانياً وعلى الأرض عبر غرفة العمليات المشتركة التي أنشئت في بيروت والضاحية والجنوبية» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨١).

٤ - عودة الدكتور حبش بعد شفائه

مع بداية شهر نيسان (ابريل)، وصل الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى بيروت، على أثر جولة قام بها إلى بعض بلدان جبهة الصمود، بعد أن شفي من العارض الصحي الذي ألم به. وقد اعتبرت فصائل الثورة الفلسطينية عودة الدكتور حبش مناسبة وطنية جرى فيها التعبير عن الاحترام الذي يكنّه الجميع لهذه الشخصية القيادية الفلسطينية البارزة. وقد قام الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يرافقه الأخوان صلاح خلف (أبو اياد) وفاروق القدومي بزيارة الدكتور حبش «مهنئين اياه بمناسبة شفائه وعودته إلى بيروت. وجرى خلال الزيارة عرض آخر التطورات السياسية في المنطقة والاعتداءات الصهيونية-الانعزالية المتصاعدة على المخيمات الفلسطينية والمناطق الوطنية وسبل مواجهتها» (**الهدف**، العدد ٥٣٢، ٤ نيسان - ابريل ١٩٨١).

«وأقام المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الأول من نيسان (ابريل)، حفل استقبال حاشد لمناسبة عودة حبش، حضرة قادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ورئيس مجلس قيادة حركة أمل وقائد جيش لبنان العربي وممثلو دول جبهة الصمود والتصدي ووفد من قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وسفراء كوبا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وممثلوا السفارات الاشتراكية الاخرى، وعدد كبير من الشخصيات السياسية والحزبية والمنظمات الشبابية والنسائية» (**المصدر نفسه**).

غسان حسام الدين

الليكود في سباق مع الزمن لتنفيذ مخططاته الاستيطانية قبل توديع الحكم

ما زالت خطط اريئيل شارون، وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، الرامية إلى تكثيف الاستيطان وزيادة وتيرته ومصادرة المزيد من الأراضي العربية المحتلة في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وعلى الأخص المناطق المكتظة بالسكان العرب من أجل خلق وقائع ثابتة فيها قبل انتهاء فترة حكومة الليكود القريبة، من أهم الأحداث التي شهدتها المناطق العربية المحتلة خلال الفترة الماضية. وسيتناول التقرير هنا تفصيل هذه الأحداث إلى جانب استعراض سريع لمواقف كل من الليكود والمعراخ تجاه السياسية الاستيطانية.

لقد افتتح رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن حملته الانتخابية بالقيام بجولة في عدد من مستوطنات الضفة الغربية، بينما افتتح شمعون بيرس زعيم حزب العمل «المعارض» حملته الانتخابية بالتعهد بأن «المعراخ» لن يخلي أي مستوطنة في المناطق العربية المحتلة إذا تسلم الحكم في حزيران (يونيو) القادم.

وقد تعمد بيغن ان تشمل جولته الاستيطانية - الانتخابية مستوطنة «ايلون موريه»، وهي أول مستوطنة كان قد زارها بعد توليه للسلطة في العام ١٩٧٧، حيث أعلن فيها: «سنقيم العديد من ايلون موريه في السنوات القادمة».

وتعمد بيرس، من ناحيته، وبالمقابل، أن يشير، في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الأول للمجلس الاداري لحزب المعراخ للانتخابات القادمة، إلى مستوطنات ضواحي مدينة القدس، وبشكل خاص إلى مستوطنة كريات أربع التي تقع قرب الخليل.

واكتفى بيغن في جولته هذه، بترديد جملة واحدة: «لقد تعهدت ووفيت». أما شمعون بيرس، فقد اهتم بأن يؤكد أمام ناخبيه، «بأن دفاع اسرائيل يبدأ من نهر الأردن».

اما تعهدات بيغن التي وفى بها، في الضفة الغربية المحتلة، فكانت على الشكل التالي: زيادة عدد المستوطنين والمستوطنات من ٥٠٠ مستوطن في ٣٠ مستوطنة سنة ١٩٧٧ إلى ١٨,٥٠٠ مستوطن في ٨٥ مستوطنة سنة ١٩٨١. أما شمعون بيرس، فعليه ان يطور هذه «الانجازات الكبرى» ويحافظ عليها؛ وهذا ما تعهد بأن يفعله بكل همة واخلاص في حال وصوله للحكم.

إقامة مجالس محلية ومحاكم في المستوطنات

يلاحظ ان السلطات الاسرائيلية سعت جادة إلى تقوية الجهود الاستيطانية في المناطق العربية. فبعد إقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، اتجهت إلى تنظيم أوضاع هذه المستوطنات القانونية كخطوة أولى على طريق ترسيخها.

فبعد ان كانت الشؤون الادارية والقانونية تبت

في المحاكم العسكرية عمدت سلطات الاحتلال إلى إقامة المجالس المحلية والمحاكم المدنية في تلك المستوطنات من أجل البت في هذه الشؤون داخل المستوطنات وفقاً للقوانين الاسرائيلية.

وواصلت السلطات الاسرائيلية، من جهة أخرى، تعزيز الاجراءات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار سياستها التي تستهدف تكريس الواقع الاستيطاني فيها. وفي هذا الاتجاه، أقيم يوم ١٩٨١/٣/٤ احتفال في مستوطنة «الكناه» بمناسبة تدشين أول مجلس محلي اسرائيلي في المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. وحضر الاحتفال وزير الداخلية الدكتور يوسف بورغ (مفدال) الذي قال: «ان هناك ٦٤ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وان عدد المستوطنين فيها يصل إلى ١٥ ألف نسمة». وصرح رئيس المجلس المحلي للمستوطنة التي أقيم الاحتفال فيها بأن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها، وهي تعد مقدمة لتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة.

وذكر التلفزيون الاسرائيلي انه سيجري، في القريب العاجل، تدشين عدد من المجالس المحلية في عدد من المستوطنات اليهودية بالضفة، كما ستقام عدة محاكم صلح، وذلك كي لا يحتاج المستوطنون إلى مراجعة المحاكم العربية، ويتوقع ان تقام أول محكمة في مستوطنة كريات أربع (**الفجر**، ١٩٨١/٣/٥).

كما ذكرت إذاعة اسرائيل ان ضابط العلاقات الداخلية في الحكم العسكري بالضفة الغربية المحتلة سيعلن قريباً بحضور وزير الداخلية والحاكم العسكري العام للضفة وعدد آخر من المسؤولين عن إقامة سلطة محلية في كل من مستوطنتي اريئيل ومعاليه افرايم. وتوقعت ان يبلغ عدد السلطات المحلية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة تسع سلطات خلال الأشهر القريبة القادمة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٢).

وأفاد مراسل «دافار» ان سلطات الحكم العسكري قررت إقامة محكمتي صلح في الضفة الغربية المحتلة، الأولى في مستوطنة كريات أربع والثانية في إحدى المستوطنات اليهودية في السامرة (الجزء الشمالي من الضفة الغربية).

وأضاف بأن السكان اليهود كانوا يحاكمون، حتى الآن، أمام المحاكم العسكرية بما في ذلك مخالفات السير وسداد الدين. وقد أعرب المستوطنون اليهود، في الضفة الغربية المحتلة، عن رضاهم التام للقرار، وهم يعتقدون بأن هذه الخطوة هي الأولى نحو تطبيق السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة (**دافار**، ١٩٨١/٣/٦).

إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع أخرى قائمة

في اطار خطط اريئيل شارون الرامية إلى تكثيف الاستيطان وزيادة وتيرته، أعلن وزير الاسكان دافيد ليفي، يوم ١٩٨١/٢/٢٢، في حفل وضع الحجر الأساسي للمباني الدائمة في مستوطنة بيت ايل، انه في السنوات الثلاث الأخيرة، تم بناء حوالي الفين وخمسمئة وحدة سكنية في المستوطنات الدائمة في المناطق المحتلة. وهذا الرقم يساوي عدد الوحدات التي بنيت في السنوات العشر التي سبقت ذلك. ومن المتوقع البدء ببناء ألف وحدة سكنية أخرى ومنها خمسمئة في مستوطنة «كرني شمرون» وخمسمئة في «جبعون».

اما **متتياهو** دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، فقد ذكر في جريدة معاريف، يوم ١٩٨١/٢/١٠)، انه حصل على دعم مالي كبير لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة. وأضاف دون ان يوضح مصدر هذا الدعم المالي، ان خطة إقامة هذه المستوطنات ستبدأ منذ الآن وحتى شهر تموز (يوليو) القادم، وستشمل توسيع المستوطنات الأخرى وتزويدها بالماء والكهرباء.

والمستوطنات المزمع اقامتها هي: مخيماس، يتير (ب)، شمرون (ب) في شمال الضفة الغربية المحتلة، تكواع (ب)، متسبيه غبرين، في اريحا والبحر الميت، ومستوطنة نسيني على سفوح منطقة الخليل (**معاريف**، ١٩٨١/٢/١٠).

كما علم ان وزارة المالية طلبت من اللجنة المالية التابعة للكنيست الموافقة على تخصيص ٥٠ مليون شيكل من الاحتياط العام للموازنة الحالية، وذلك لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والمستوطنات الست هي:

مخيمـــاس، شفي شمـرون (ب)، تكـواع (ب)، متسبيه غبرين، نيلي، يتير (ب). وستنفق هذه الأموال على تمهيد الأرض وشق الطرق، وبنـاء ٤٠ شقة سكنية في كل مستوطنة، واكمال شقق سكنيـة في مستـوطنـات قـائمـة (**هـــآرتس**، ١٩/٢/١٩٨١).

وبالمقابل، قررت اللجنة الاستيطانية المشتركة للحكومة والوكالة اليهوديـة التي يرئسهـا وزير الـزراعـة اريئيـل شـارون، يـوم ١/٣/١٩٨١، التعجيل في إقامـة ست مستوطنـات في الضفة الغربية المحتلة، كانت الحكومة قد اتخذت قراراً باقامتها مؤخراً وكانت اللجنة قد حصلت مؤخراً على قرار بانفاق ٥٠ مليون شيكل على اقامة هذه المستوطنات، وهي مخيمـاس وتقع بين كفارادوميم وريمونيم على طريق «الون»، يتير (ب) وتقع على منتصف طريق السامرة بين مستوطنة اريئيـل والكناه وسيشرع في اقامتهما في اليومين القادمين، وكذلك نيلي وتقع إلى الشمال الشرقي من متتياهو في منطقة مـوديعـين، وشفي شمرون (ب) وتقع غربي شفي شمرون على طريق طولكرم – نابلس، متسبيه غبرين وتقع بالقرب من بلدة ترقوميا، وتكـواع (ب) وتقع جنـوب تكواع عـلى حـدود صحراء يهودا، وسيشـرع باقـامة المستـوطنات الأربـع الأخيرة في الأسبـوع القادم (**المصدر نفسه**، ٢/٣/١٩٨١).

كمـا ذكـرت «معـاريف» انـه شـرع، يـوم ٨/٣/١٩٨١، باقامة سبع مستوطنات جديدة، في آن واحد، في الضفة الغربية المحتلة. وتوقع زئيف بن – يوسف، الناطق باسم اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، أن إقامـة هذه المستـوطنات ستتم خلال ثلاثة أشهر (**معاريف**، ٩/٣/١٩٨١).

وقد بدأ كل من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وشركة الصندوق القومي الاسرائيلي هذا الأسبوع بشق الطرق لهذه المستوطنات السبع. وبات من المؤكد أن يتم توطينها بالسكان اليهود حتى موعد أقصـاه شهر ايـار (مايـو) القادم. وستكلف إقامتها حوالي ١٥٠ مليون شيكل، وهذه المستـوطنات السبـع هي: مخيمـاس، حنيـانيت (ب)، يكير (ب)، شفي شمرون (ب)، نيلي تكواع (ب) ويركان.

كما سيتم انفاق مئة مليون شيكل على توسيع احـدى عشرة مستـوطنة قـائمة. وينـوي قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية اقامة ٤٠ وحـدة سكنية في هذه المستوطنات، وزيادة عدد الوحدات السكنيـة في كـل واحـدة منهـا إلى ٦٠ شقـة، والمستـوطنات الاحـدى عشرة هي مستـوطنـات قـديمة كـانت قـد اقيمت قبـل ثـلاث سنـوات (**هآرتس**، ١٢/٣/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، اكد مناحيم بيغن، في لقائه السنوي مع الصحافيين، يوم ٢٤/٢/١٩٨١، انه لا يـوجـد أي تغيـير في سيـاسـة حكـومتـه الاستيطانية... وأضـاف ان عشرة مستـوطنات جديدة ستقام خلال الأسابيع القليلة القادمة في الأراضي العربية المحتلة (**الفجر**، ٢٥/٢/١٩٨١).

كما صرح مسؤول اسرائيلي كبـير أنه، أثـر تنفيـذ حملة استيطـانية مكثفـة، سيزداد عـدد السكان اليهود في الضفة الغربية المحتلة هـذه السنة، بأكثر من ٤٠ ٪. وأبلغ متتياهو دروبلس، مؤتمراً صحافياً انه، بحلـول الصيف، سيتوطن ثمانية آلاف يهودي آخر في الضفة الغربية، مما سيرفع عدد اليهود فيها إلى ٢٦,٥٠٠. وأضاف ان المستوطنين الجدد سيقيمون في ستة مراكز أمامية جديدة ستقام في غضون الأشهر المقبلة، وفي ٤٠٠ وحدة سكنية إضافية تبنى حالياً.

وكانت الموازنة الاسرائيلية الجديدة التي يبدأ العمل بها في مطلع نيسان (ابريل) القادم سنة ١٩٨١، قـد خصصت ٧٣٩ مليون شيكـل، اي بنسبة ٤٥ ٪ من موازنة الزراعة، للاستيطان في الضفة الغربية. وقد قسم المبلغ ثلاثة أقسام، فتم تخصيص ٤٩٣ مليون شيكل لانشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة، و١٣٦ مليـون شيكل في الجولان، و١١٠ ملايين شيكل في قطاع غزة (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨١).

وفي اطار الحملة الانتخابية للكنيست العاشر، قال حاييم تسادوك، وزير القضـاء الاسرائيـلي السابق وأحد قادة المعراخ اليوم، انه يجب على حزب العمل صياغة لاءاته الخمس بشكل ايجابي، وذلـك لتوضيـح الفوارق القـائمة بـين المعـراخ والليكود. وقد تحدث تسادوك عن لاءات المعراخ

الخمس فذكر منها: «لا، للعودة إلى حدود ١٩٦٧؛ لا، للدولة الفلسطينية المستقلة؛ لا، لتقسيم القدس؛ لا، للانسحاب من هضبة الجولان». وأضاف تسادوك انه قد آن الأوان للاعتراف بوجود قضية فلسطينية لأنه توجد مجموعة من الناس تطلق على نفسها اسم «الشعب الفلسطيني» وليس بمقدور اسرائيل الغاء هذه الحقيقة. وأضاف انه لا توجد للمعراخ خطة لإزالة المستوطنات التي اقامها الليكود (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٧).

ومن جهة أخرى، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٢/٢٧، بجولة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وقال انه حقق وعوده التي التزم بها عند تسلمه منصبه فقام بإنشاء المستوطنات الجديدة. هذا، في الوقت الذي ذكرت فيه مصادر الحكومة الاسرائيلية انها تعتزم توطين ثمانية آلاف يهودي في الضفة هذا العام.

وأبلغ بيغن المستوطنين في ايلون موريه التي تطل على مدينة نابلس.. «انكم تستطيعون أن تعيشوا هنا إلى الأبد تحت العلم الاسرائيلي، ولا يخامرني شك في ان هذا المكان لكم ولابنائكم وأحفادكم».

وأضاف: «قلت لكم، آنذاك، اننا سنقيم مستوطنات عديدة، لقد فعلنا ذلك، وفي تلك الأيام لم تكن هناك مستوطنة واحدة في السامرة، اما الآن فان أضواء عشرات المستوطنات تضيء في السامرة خلال الليل».

ورافق بيغن، في جولته، وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير الداخلية يوسف بورغ ووزير المالية يورام اريدور. وقال شارون الذي يعد القوة الدافعة وراء حركة الاستيطان: ان هناك، الآن، ١٨,٥٠٠ يهودي في ٨٥ مستوطنة في الضفة، أي أربعة أضعاف العدد الذي كان قائماً عندما تولت حكومة بيغن السلطة. وأضاف ان هذه المستوطنات مهمة جداً لأمن اسرائيل ووجودها (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١).

كما نشرت جريدة الجيروزاليم بوست، يوم ١٩٨١/٢/١٧، نتيجة استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، اظهر ان ٧٠٪ من الاسرائيليين يؤيدون سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وان ٦٨٪ من هؤلاء يحبذون ضم هضبة الجولان السورية المحتلة (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٨).

مصادرة الأراضي العربية

وعلى صعيد مصادرة الأراضي، ذكرت هآرتس ان سلطات الحكم العسكري أبلغت رئيس بلدية طوباس عن عزمها القيام بمصادرة عشرات الهكتارات بدعوى الحاجة اليها لأغراض عسكرية. وقالت الصحيفة ان المصادرة تدخل في اطار قرار الحكومة الاسرائيلية القاضي بالاستيلاء على ١٥ الف دونم من أراضي شمال الضفة الغربية لإقامة مستوطنات جديدة عليها، أو لتوسيع نطاق المستوطنات المقامة حالياً. وذكرت انه قد تمت مصادرة ستة آلاف دونم من أراضي قرية سلفيت الواقعة جنوب غرب نابلس بهدف توسيع مستوطنة اريئيل.

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قراراً ببناء عشر مستوطنات جديدة وإقامة نحو ثلاثة آلاف شقة سكنية في المستوطنات السابقة، قبل الانتخابات العامة المبكرة، بحجة الخوف من تفريط حزب العمل بما اسمته الحقوق التاريخية لليهود في الضفة الغربية في حال تسلمه السلطة (**السفير**، ١٩٨١/٢/١٠).

ومن جهة أخرى، قال التلفزيون الاسرائيلي ان الرأي السائد الآن، هو ان هناك اتجاهاً لدى سلطات الاحتلال للاستيلاء الفعلي على جميع الأراضي الأميرية في الضفة الغربية، وهي الأراضي التي يطلق عليها اسم أراضي الدولة، والتي أشارت الأنباء إلى ان المستوطنين بدأوا حملة واسعة للبحث عنها تمهيداً للاستيلاء عليها (**القدس**، ١٩٨١/٢/١٠).

وتنفيذاً لمخطط بناء المستوطنات الجديدة وتوسيع رقعة المستوطنات القائمة، قالت هآرتس: ان الحكم العسكري في الضفة الغربية قد استولى، منذ شهر تشرين **الأول** (اكتوبر) سنة ١٩٨٠ وحتى اليوم، على ٢٠٦٠٥ دونمات من الأراضي الحكومية. وقال مصدر كبير في الحكم

العسكري يوم ٢٥/٢/١٩٨١، ان معظم الأراضي التي صودرت مخصصة للمستوطنات اليهودية القائمة في المنطقة، والمستوطنات العشر الجديدة التي تجري اقامتها في الضفة الغربية. وقد صرحت مصادر أمنية انه نشرت، مؤخراً أرقام خاطئة بالنسبة لمصادرة الأراضي في الضفة. وذكرت ان الأرقام الصحيحة، كما جمعت وسجلت في سجلات الحكم العسكري ووزارة العدل، هي: ٢٠,٠٠٥ دونمات للمستوطنات، و٢٥٠ دونماً لإقامة منشآت عسكرية في منطقة طوباس، وكذلك ٤٣٠٠ دونم كانت ملكاً لليهود في منطقة غوش عتسيون. وأضافت المصادر العسكرية ان المقصود، هنا، ليس مصادرة أراض من الناحية القانونية، وانما الاستيلاء على أراضي دولة. والجدير بالذكر، أن هذا الاستيلاء يتم وفق دراسة قانونية أجريت بحضور ممثل وزارة العدل. وفيما يلي قائمة بأسماء الأماكن التي تم الاستيلاء عليها، وعدد الدونمات المصادرة في كل مكان منها:

اسم المستوطنة	المساحة
متسبيه غوفرين	٢٠٠٠
هون كرمل	٤٠٠٠
افرات	٣٥
جبعون	٥٠
مجدال عوز	١٠٠
كروميم	٤٥٠
نبي صموئيل	٤٥٠
غيتيم	٤٠٠
تكواع (ب)	٢٣٥٠
مخيماس	١٦٠
الكناه (ب)	٥٠٠
جبعات حدشاه	١٨٠
غوش عتسيون	١٨٠
نيلي	٦٠٠
معاليه ادوميم	٣٥٠

(**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨١)

والقائمة المذكورة أعلاه لا تتضمن أي ذكر لقرار الحكم العسكري القاضي بمصادرة أحد عشر الف دونم من الأراضي الفلسطينية في قرى العيزرية وأبو ديس والعيسوبة، وذلك بهدف توسيع رقعة المستوطنة اليهودية معاليه أدوميم (ب) الغربية والتي يجري بناؤها حالياً. وتأتي هذه الخطوة التوسعية في وقت أبلغت فيه السلطات مخاتير قرية أبوديس قرارها القاضي بمصادرة الأراضي الواقعة بين القرية المذكورة ومستوطنة معاليه ادوميم (ب) واعتبار هذه الأراضي أراضي حكومية.

كما أصدر الحاكم العسكري العام للضفة الغربية أمراً عسكرياً، يوم ١٦/٢/١٩٨١، يقضي بالاستيلاء على أراضي قرية بيت سكاريا البالغة مساحتها عشرين دونماً. وقد وضعت قوات الحكم العسكري الاسلاك الشائكة حول منازل القرية، وزعم أن امر الاستيلاء تم لأغراض عسكرية (**الفجر**، ١٧/٢/١٩٨١).

وفي اطار محاصرة المدن والقرى العربية الواقعة في الضفة الغربية المحتلة، للحيلولة دون توسعها مستقبلاً، اصدرت سلطات الحكم العسكري امراً عسكرياً تمنع بموجبه البناء فوق أربعة آلاف دونم من أراضي مدينة البيرة في حوش شعاب كساب الواقعة شمالي المدينة. وبهذا تصبح مساحة الأراضي التي اغلقت، منذ سنة ١٩٦٧، عشرة آلاف دونم من بينها أراضي جبل الطويل الواقعة جنوب شرقي المدينة، والأراضي الواقعة حول مبنى قيادة الحكم العسكري شمالي المدينة. وبهذا، تكون امكانية التوسع العمراني في مدينة البيرة قد اغلقت لكون هذه المناطق تحيط بالمدينة من كافة الجهات (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٩، ١٥و١٦/٢/١٩٨١، ص ١٠ و١١).

كذلك، ذكرت جريدة «دافار» ان المستوطنين اليهود في كريات اربع بدأوا حملة جديدة للاستيلاء على الأراضي في منطقة الخليل، وأضافت ان المستوطنين المذكورين يقومون بشق طريق جديد بين مستوطنة كريات أربع والحي اليهودي الآخذ بالتوسع في مدينة الخليل. وقد قام عدد من المستوطنين بالاستيلاء على مساحة شاسعة من الأراضي العربية الواقعة في منطقة وادي أبو عياش في ضواحي الخليل بحجة شق الطريق المذكور (**دافار**، ٩/٣/١٩٨١).

وفي منطقة رام الله، اشتكى بعض المواطنين، في قرية ديرديوان الواقعة إلى الشمال من رام الله من انه قد تم، في الأيام الأخيرة، تسييج أراض تابعة لهم، على أيدي المستوطنين اليهود. كما قال مواطنون من قرية الجيب القريبة من مستوطنة جبعون ان السلطات الاسرائيلية صادرت مؤخراً خمسمئة دونم من أراضيهم لأغراض الاستيطان.

ومن الجدير بالذكر، انه جرت في الأشهر الأخيرة، حملة واسعة لمصادرة الأراضي الواقعة بالقرب من القرى العربية، وذلك من أجل إقامة مستوطنات يهودية عليها، وذلك بموجب أسلوب الاعلان عن الأراضي، أياً كانت، بأنها أراضي دولة. ففي كل يوم، يشتكي المواطنون العرب، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، من أن سلطات الحكم العسكري تقوم بتسييج عشرات الآلاف من الدونمات التي يمتلكونها (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٥).

اجراءات تعسفية لتضييق الخناق على المواطنين

وفي هذا الاطار، استدعى الحاكم العسكري في منطقة رام الله، يوم ١٩٨١/٢/١٨، مخاتير قرى منطقتي: رام الله والبيرة وأبلغهم بأن أية معاملات، أو مشاريع، يقدمونها سوف لن تنجز إذا لم يتم تقديمها عبر «يسمى بـ «رابطة قرى رام الله»، ويأتي هذا الاجراء التعسفي من قبل سلطات الحكم العسكري في محاولة يائسة لإلغاء دور البلديات الوطنية المنتخبة من قبل السكان، وجعل كافة الأمور الحياتية التي تخص السكان تمر عبر اطر الحكم العسكري، والاطر العميلة له (**وفا**، ١٩٨١/٢/١٩).

ومن جهة أخرى، قامت السلطات المحتلة، يوم ١٩٨١/٣/١، بإغلاق صحيفة القدس العربية لمدة خمسة أيام، بأمر من المراقب الرئيسي للصحف ووسائل الاتصال. وقد جاء هذا الاغلاق بسبب نشر الصحيفة خبراً يتعلق بالتنظيم السري الاسلامي في منطقة المثلث خلافاً لأوامر الرقابة. وقالت مصادر أمنية ان نشر هذا الخبر الحق ضرراً بأمن الدولة (**دافار**، ١٩٨١/٣/٢).

كما قررت لجنة الاستئناف العسكرية، في ١٩٨١/٢/٩، تمديد فترة الاقامة الجبرية المفروضة على محرري الصحف العربية الثلاثة وهم: مأمون السيد (الفجر)، أكرم هنية (الشعب) وبشير البرغوتي (الطليعة) ومنعهم من مغادرة أماكن سكنهم في رام الله، لمدة نصف سنة أخرى. ولم يرد تفسير لهذا القرار.

وقد أبلغ القرار إلى المحامية فيلتيسيا لانغر من قبل الحكم العسكري، بعد أن وافق قائد عام الضفة الغربية العسكري عليه. وعلم مراسل صحيفة عل همشمار، من مصدر عسكري، ان الهدف الرئيسي من هذا القرار يتمثل بمنع الصحافيين الثلاثة من مزاولة أية نشاطات سياسية لكونهم أعضاء في لجنة التوجيه الوطني (**عل همشمار**، ١٩٨١/٢/١٠).

كما مدد الحكم العسكري، يوم ١٩٨١/٢/١٧، فترة الاقامة الجبرية المفروضة على رئيسي بلديتي عنبتا والبيرة، وحيد حمد الله وابراهيم الطويل لمدة ستة أشهر أخرى، ومنعهما من مغادرة مدينتيهما، كما ان الاقامة الجبرية مفروضة أيضاً على معظم أعضاء لجنة التوجيه الوطني (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/١٨).

ومن جهة أخرى، علم ان مجموعة من الاكاديميين، في الجامعة العبرية في القدس، توشك على الانتهاء من اعداد تقرير حول الحرية الاكاديمية في الضفة الغربية المحتلة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا التقرير سيؤدي إلى احراج سلطات الحكم العسكري وخصوصاً القسم الخاص بالكتب التي يمنع تداولها في الأراضي المحتلة.

وأضافت المصادر ان التقرير يؤكد ان قائمة الكتب الممنوعة تتضمن نحو ثلاثة آلاف كتاب، بينما يصر المسؤولون في الحكم العسكري على أن الرقم الصحيح هو ستمئة كتاب فقط. وقد ادعى المتحدث باسم الحكم العسكري بأن قائمة الكتب الممنوعة تتضمن ستمئة كتاب فقط، ولكنه رفض، في الوقت نفسه، تقديم نسخة عنها إلى أية جهة محايدة (**القدس**، ١٩٨١/٣/٩).

مقاومة المواطنين للاستيطان واجراءات المصادرة

وقد أثارت عمليات مصادرة الأراضي في المناطق

المحتلة ردود فعل من قبل السكان العرب، كان أبرزها الاجتماع الذي عقده، يوم ١٨/٢/١٩٨١، أصحاب الأراضي المغلقة في البيرة بدار البلدية، وحضره رئيس البلدية ابراهيم الطويل. وقد تم، في هذا الاجتماع، بحث قرار السلطات العسكرية القاضي باغلاق أربعة آلاف دونم من أراضيهم، وأعربوا عن استنكارهم لاغلاق أراضيهم واحتجاجهم عليه، وقرروا المباشرة باتخاذ الاجراءات القانونية، ورفع قضية أمام محكمة العدل العليا الاسرائيلية لإلغاء الأمر العسكري (**المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨١).

كما استنكر الأخ ابراهيم سليمان الطويل، هذه الاجراءات التي اتخذتها سلطات الحكم العسكري، وأشار، في برقية احتجاج شديدة اللهجة بعث بها، يوم ١٥/٢/١٩٨١، إلى الحاكم العسكري، إلى أن هذه الاجراءات تخالف كافة الاعراف والقوانين الدولية، وتشكل عدواناً جديداً ضد أهالي مدينة البيرة. وطالب بضرورة الغاء هذه الاجراءات الجديدة، ووقف كافة القرارات التي من شأنها محاصرة المدينة (**وفا**، ١٦/٢/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة دافار ان لجنة استئناف تابعة للحكم العسكري في رام الله استجابت لطلب سكان قرية ترقوميا الواقعة في جبل الخليل، وأصدرت أمراً مؤقتاً بحظر الاستيلاء على أراضيهم. وأضافت أن اللجنة المذكورة منحت السكان العرب فرصة لتأكيد ملكيتهم للأراضي المصادرة، بينما أبرز المحامون الذين يدافعون عن أصحاب هذه الأراضي التي تبلغ مساحتها سبعة آلاف دونم الاثباتات والأدلة والمستندات التي تثبت ان هذه الأراضي ليست أملاكاً حكومية كما تدعي السلطات المحتلة، وانما هي اراض مملوكة لأصحابها الذين يستغلونها ويتوارثونها عن آبائهم وأجدادهم منذ أمد طويل (**دافار**، ٢٠/٢/١٩٨١).

كما بعث رئيس بلدية الخليل ببرقية إلى الحاكم العسكري في الخليل احتج فيها على السماح لليهود باداء صلاة صباحية في الحرم الابراهيمي. وأضاف: ان هذا اليوم هو يوم الجمعة الثالث على التوالي، الذي يقيم اليهود فيه صلاة صباحية في الحرم الابراهيمي وذلك في الوقت نفسه الذي يتجه فيه المسلمون للحرم لاداء صلاتهم. ويذكر ان مستوطني كريات أربع اقاموا، يوم الجمعة الماضي، الصلاة الصباحية في الحرم بعد استخدام القوة والخداع (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨١).

أما في منطقة القدس، فقد أكد وجهاء بلدة أبوديس الواقعة جنوب شرقي مدينة القدس ومخاتيرها، رفضهم لمصادرة أراضيهم، واستعدادهم للدفاع عنها بكافة الوسائل. وأشار الوجهاء والمخاتير إلى ان سلطات الحكم العسكري تحاول ابتزاز السكان والضغط عليهم لارغامهم على بيعها. وأكدوا ان هذه الأرض لهم، وهي المصدر الوحيد لرزقهم. وكانت سلطات الحكم العسكري قد بدأت، في أواسط شباط (فبراير) الماضي، باغلاق أراضي واسعة من بلدة أبوديس تقدر بحوالي خمسة عشر الف دونم، وقامت بتسييجها، وحظرت على السكان العرب استخدامها (**وفا**، ٢١/٢/١٩٨١).

وفي قضاء طولكرم، قام سكان بلدة عنبتا، يوم ١٢/٣/١٩٨١، بمنع الجرافات الاسرائيلية من شق طريق يؤدي إلى مستوطنة شفي شمرون (ب)، وذلك احتجاجاً على عدم منحهم مهلة كافية للاعتراض على قرار مصادرة الأراضي امام اللجنة الاستشارية التابعة للحكم العسكري.

وقد وصل إلى المكان رئيسا بلديتي عنبتا ونابلس وعدد كبير من المواطنين، حيث منعوا بأجسامهم الجرافات من مواصلة عملها. وقام الحكم العسكري، من جانبه، بارسال جنوده إلى المكان، حيث قاموا باعتقال عدد من المشتركين في مظاهرة الاحتجاج. ثم استدعي إلى الحكم العسكري رئيس بلدية عنبتا وحيد الحمدان، عضو لجنة التوجيه الوطني، الذي كانت الاقامة الجبرية قد فرضت عليه في مدينته. وبعد انتظار طويل، سمح له بالانتقال من منزله إلى دار البلدية فقط، وحددت له الطريق التي يتوجب عليه ان يسلكها ذهاباً وايابا. وحذره حاكم طولكرم العسكري من الاشتراك في المستقبل في أي نشاط سياسي. أما بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، فبعد عودته إلى نابلس اتصل به نائب الحاكم العسكري في قضاء نابلس هاتفياً وحذره من مغبة

الاشتراك في نشاط يتجاوز عمله كرئيس للبلدية، فأجاب الشكعة ان رؤساء البلديات ليسوا جنوداً في خدمة الحكم العسكري وانه يخدم شعبه فقط وأضاف: انني لم أقم بأي عمل يعد تجاوزاً للقانون.

ومن جهة أخرى، قدم المحاميان فيليسيا وعبد عسلي إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية اعتراضين حول موضوع أراضي منطقة الخليل. وكان أحد الاعتراضين مقدماً من قبل أصحاب الأراضي في بلدة ترقوميا، حيث بدأت الجرافات الاسرائيلية بتمهيد اراضيهم خلافاً لقرار لجنة الاستئناف العسكرية حول منع أية أعمال تطوير في هذه الأراضي إلى ان يصدر القرار النهائي. أما الاعتراض الثاني، فكان من قبل أصحاب الأراضي القريبة من كريات اربع وقد جاء فيه أن المستوطنين بدأوا بأعمال تمهيد الأرض استعداداً لتوسيع المستوطنة (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٣).

وفي عملية تصعيد المواجهة بين المواطنين العرب وسلطات الحكم العسكري ضد مصادرة الأراضي، قام الحكم العسكري، يوم ١٩٨١/٣/١٥، بمنع مظاهرة اشترك فيها حوالي ٣٠٠ شخص من أصحاب الأراضي في بلدة عنبتا قضاء طولكرم، الذين كانوا ينوون القيام بمسيرة سلمية نحو مستوطنة شفي شمرون (ب)، حيث تقوم الجرافات الاسرائيلية بشق طريق للمستوطنة. وذكرت الأوساط الأمنية ان رئيس لجنة التوجيه الوطني بسام الشكعة كان بين منظمي هذه المظاهرة.

وقد قامت قوات الحكم العسكري، فجر يوم ١٩٨١/٣/١٥، باغلاق جميع الطرق المؤدية إلى عنبتا وذلك بعد أن تلقت معلومات مسبقة عن الاستعدادات الجارية لتنظيم هذه المظاهرة. ولكن رغم الحواجز التي أقيمت على الطرق، وصل إلى بلدة عنبتا المئات من المواطنين وخرجوا بحضور مصوري التلفزيون، بما أسموه مسيرة سلمية احتجاجاً على الأعمال التي تنفذ في أراضيهم (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٦).

صلاح عبدالله

اسرائيليات

مباحثات الحكم الذاتي تدخل في مرحلة الانتظار
واسرائيل تخشى على دورها كشريك للولايات المتحدة

المسار بعد سنتين من اتفاق السلام

يبدو ان استئناف مباحثات الحكم الذاتي التي تدور في إطار اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي الذي ترعاه الولايات المتحدة، دخل في مرحلة الانتظار، وذلك ليس بسبب تناقض مواقف الأطراف أو بسبب الخلافات القائمة حول تشكيل قوة المراقبة في سيناء، ولا لأن الانتخابات الاسرائيلية القادمة ستحمل معها معطيات جديدة تفرض نفسها على مجريات الأمور. بل ، وبرغم الأهمية التي تتمتع بها العوامل السابقة ، لأن الادارة الاميركية الجديدة بحاجة لبعض الوقت لاعادة صياغة مخططاتها في المنطقة بما يتلاءم

وتوجهاتها، من خلال وضع الصراع في الشرق الأوسط في إطار نظرتها العالمية الشاملة، بحيث يكون النزاع العربي - الاسرائيلي أحد التناقضات الموجودة داخل «البيت الواحد»، وبحيث تتم معالجة هذا الصراع بشكل يضمن «وحدة الصف» داخل المعسكر الأميركي، أو، في أسوأ الحالات بحيث يتم تجاوزه لصالح التصدي لخطر «النفوذ السوفياتي الذي يهدد الجميع».

وبادىء ذي بدء نسأل: **ماذا بعد سنتين من اتفاق السلام؟**

في ندوة عقدت بجامعة تل - أبيب، تحت عنوان: «سنتان على اتفاق السلام مع مصر، الانجازات والفشل» باشراف معهد شيلواح، ومشاركة سياسيين ورجال علم وجنرالات من جيش الاحتياط في اسرائيل، لخص البروفسور شمعون شامير، من رؤساء معهد شيلواح، حصيلة السنتين بالاشارة إلى أن المصريين قالوا: «نعم لدولة إسرائيل، ونعم للتواصل بين اسرائيل والتاريخ اليهودي في أرض - اسرائيل، لكن: لا، مطلقة، للصهيونية» (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨١). وحسب تقدير الدكتور يعقوب غولدنبرغ، يوجد في الجانب الايجابي من الميزان، تغييرات في الأسباب والظروف التي دفعت العربية السعودية «للامتناع عن تأييد السلام الاسرائيلي - المصري. فحرب إيران - العراق، قللت الخوف من الخمينية، ومن تهديد السيطرة العراقية على الخليج. والعداء العراقي - السوري، خفف من قوة التحالف المعادي لمصر في العالم العربي. وبدأت سياسة اليد القوية التي ستتبعها إدارة ريغان توازن من عدم الثقة بالقدرة الاميركية التي نتجت في أعقاب سياسة الرئيس جيمي كارتر» (**المصدر نفسه**). وفي الجانب السلبي (بالنسبة لاسرائيل طبعاً)، كانت القائمة طويلة جداً؛ فرغم التنازلات الصعبة، قال غولدنبرغ، فان «وضعنا الدولي متدهور اليوم عما كان عليه قبل زيارة السادات للقدس» (**المصدر نفسه**).

أما سيمحه دينتس، سفير اسرائيل السابق في واشنطن، فقد أشار إلى المخاوف الاسرائيلية الأولى التي رافقت زيارة السادات للقدس، وهو ما تحقق اليوم. والذي يشير اليه دينتس يتعلق بالقلق على دور اسرائيل كشريك للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فقد تحولت اسرائيل، كما يقول، إلى «شريك صغير للولايات المتحدة، بينما أخذت مصر دورها. كما تشكل السعودية مركز اهتمام للولايات المتحدة» (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/٣/١٩٨١). وبالنسبة لمخاوف الولايات المتحدة، كما عبرت عنها اتفاقيات كامب ديفيد، فقد كانت أميركا بسبب «توجهات تكتيكية وليست استراتيجية»، قلقة من مسار الرئيس السادات. فقد رأت في اتفاقيات كامب ديفيد إطاراً لانجاز أهداف تكتيكية «لخلق تناغم بينها وبين دول النفط، والسعودية على رأسها. ورأت أيضاً، أن المشكلة الفلسطينية تعيقها في ايجاد هذا التناغم، لذلك فانها تستمر بالعمل على حلها» (**المصدر نفسه**). ويحذر دينتس اسرائيل من ممارسة الضغط على الولايات المتحدة في محاولاتها لحل المشكلة الفلسطينية، ويرى انه يجب عليها تسهيل العمل لها بالتنسيق مع سلم أولوياتها، فهو يقول: «فالطريق السليم هو، إيجاد دمج صحيح بين الحكم الذاتي، وبين الحل الاقليمي الوسط، في خط موجه نحو المرحلة النهائية، وسوف تجتهد الولايات المتحدة لحل هذه المشكلة بواسطة تخطي م.ت.ف. وتدميرها. وعلينا تنسيق المواقف معها بهذا الموضوع» (**المصدر نفسه**).

وكان الجنرال (احتياط) أهارون ياريف، رئيس معهد البحث الاستراتيجي في جامعة تل - أبيب، أكثر واقعية عندما اعترف بأن اتفاق السلام لم يؤد إلى إحلال الهدوء في المنطقة، وان الأخطار لا تزال متوقعة في المستقبل. وهو يقول هذا دون أن يفوته ذكر الميزات الايجابية للاتفاق مع مصر، فهو يقول: لكن الاتفاق مع مصر «يشكل مقدمة هامة لنا، ويحسن من وضعنا في العالم والولايات المتحدة. وان خروج مصر من دائرة الحرب، في هذه المرحلة، يضاف للميزان الايجابي للاتفاق» (**المصدر نفسه**). ويدعو ياريف اسرائيل إلى النظر بقلق لحقيقة مفادها انها انسحبت، حتى الآن، من ثلثي سيناء، ومن مصادر الطاقة هناك كلها «دون تلقي شيء فعلي بالمقابل. لذلك يجب منح الأولوية لمسار السلام مع مصر وللموضوع الفلسطيني؛ وإلا سينهار كل اتفاق السلام» (**المصدر نفسه**).

وماذا بالنسبة لمسار السلام؟ لقد عبر يوسف

بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، عن قلقه إزاء ما أسماه «المماطلة التي تقوم بها القاهرة وواشنطن» بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتي. وأضاف ان اسرائيل تواجه امتحاناً حقيقياً للسلام؛ فاذا كانت هذه المماطلات جزءاً من خطة سياسية للتخلص من إجراء المحادثات، فالأمر خطر، ويحتاج إلى إعادة النظر فيه على الصعيدين القومي والدولي. ودعا بورغ الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ قرار حول وجهة سيرها، حيث لا يمكن، كما قال: «رهن المفاوضات السياسية مرة بالانتخابات الاميركية، ومرة بالانتخابات الاسرائيلية، بينما نخسر الوقت الثمين» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٨٩، ١١ و١٢/٣/١٩٨١، ص١٦). ومن يقرأ تصريح الوزير بورغ السابق لا بد من أن يجد فيه انعكاساً للمعلومات التي نقلها اسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، إلى حكومته، في أعقاب زيارته الأخيرة للولايات المتحدة. ففي جلسة الحكومة، يوم ١/٣/١٩٨١، قرأ الوزير موشي نسيم، القائم بأعمال وزير الخارجية بالنيابة، تقريراً عن محادثات شامير في واشنطن. ومما جاء في التقرير: إن الادارة الأميركية «تتردد، في هذه المرحلة، في تحريك مفاوضات الحكم الذاتي. والسبب هو ترتيب الأولويات الجديدة للادارة الاميركية» (**هآرتس** ٢/٣/١٩٨١). ونقل عن لسان الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركي، قوله لزميله الاسرائيلي، انه يوجد لاسرائيل صديق في البيت الأبيض. وأكد أن المساندة الاميركية لاسرائيل لن تخفض في السنة المالية القادمة. وستعمل الولايات المتحدة لاقامة قوة إشراف حيادية في سيناء.

وأشارت المصادر الاسرائيلية المطلعة إلى ان ادارة ريغان نقلت إلى الحكومة الاسرائيلية توجهاتها التي تقضي بأن تستأنف محادثات الحكم الذاتي في تموز (يوليو) القادم، أي بعد الانتخابات الاسرائيلية. وقد حرصت الادارة الاميركية على نقل هذه التوجهات قبل اسبوع من زيارة هيغ للمنطقة. كما أن واشنطن لا ترى، في هذه اللحظة، «بديلاً لمسار كامب ديفيد؛ وهذا يستدعي استئنافها [محادثات الحكم الذاتي] لكي لا يخلق فراغ يؤدي إلى مبادرة روسية أو اوروبية» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٣/١٩٨١). ولكن يبدو أن هذه التوجهات لم تكن سوى مجرد تطمينات لا ترتبط بتوقيت محدد، بل انها تنتظر ظروفاً محددة تؤدي إلى تغييرات من المطلوب توافرها لاستئناف التحرك في هذا المسار. وقد كشفت المصادر الاسرائيلية عن مذكرة داخلية صادرة عن وزارة الخارجية الاميركية وموجهة إلى البيت الأبيض، وإلى بعض الدوائر الاميركية المختصة، جاء فيها؛ ان على إدارة ريغان أن تعطي درجة ضغط أقل الآن بالنسبة لمواصلة عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها. وبدلاً من ذلك، يجب التركيز على أمن الخليج الفارسي. لأن استئناف مباحثات الحكم الذاتي، وبذل الجهود لانضمام الأردن والفلسطينيين إلى المفاوضات ستؤديان إلى «احتكاكات غير مرغوب فيها بين الولايات المتحدة، والسعودية والأردن والعراق. وستمنع هذه الاحتكاكات، أي تعاون من جانب تلك الدول لتثبيت نظام للأمن في الخليج الفارسي، كما ترغب الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨١). وأوردت المذكرة أسباباً عدة تدفع الادارة الاميركية لتأجيل إستئناف مسار السلام، ومنها «الانتخابات الاسرائيلية القريبة، ومعارضة سوريا» (**المصدر نفسه**). وتؤكد المذكرة ان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية غير معنيتين بالانضمام لمسار السلام. ونظراً لهذه الاعتبارات و«أسباب أخرى» توصي المذكرة «بعدم الاستعجال والمبادرة باستئناف مسار السلام حتى تتغير الظروف في المنطقة، بحيث يمكن فعل ذلك في ظروف مريحة اكثر» (**المصدر نفسه**).

خلافات شكلية حول القوة الدولية

إن كان الأمر كذلك، وان كان لا بد من تأجيل مفاوضات السلام نظراً للاعتبارات السابقة؛ فان الولايات المتحدة ستتابع رعاية المباحثات حول تشكيل قوة الاشراف في سيناء، خصوصاً ان الادارة الاميركية الجديدة تبدي اهتماماً مغايراً لاهتمام الادارة السابقة بالنسبة لموقع سيناء في استراتيجيتها المقبلة، حيث انها تولي اهتماماً خاصاً للقاعدتين الجويتين: «ايتيم» و«عتسيون» اللتين سيتم اخلاؤهما. وتشير المصادر الاسرائيلية، في هذا الصدد، إلى ان الموقف الاميركي تغير الآن، فبينما كانت ادارة كارتر

ترفض إشراك وحدات اميركية في القوة الدولية، فان الادارة الجديدة لا تتردد في الموافقة على تواجد قوات لها في سيناء إضافة إلى قوات الدول الأخرى. ومن أجل هذه الغاية، يقوم مايكل ستيرنر، رئيس الطاقم الاميركي لمفاوضات تشكيل القوة، بالتنقل بين مصر واسرائيل، للوصول إلى اتفاق مشترك قبل نيسان (ابريل) القادم، وهو الموعد النهائي لانسحاب اسرائيل من سيناء. وتنحصر نقاط الخلاف بين الطرفين في حجم القوة، وانتشارها، والدول المشاركة فيها. لكن مصر واسرائيل كلتيهما «لا تعارضان اشراك قوات اميركية في القوة الدولية، إذا ما تطلب الأمر ذلك» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨١).

ورغم اعتراف الأطراف جميعها بأن المطلوب، الآن، ليس التوصل إلى اتفاق معين بشأن قوة الاشراف، إلا أن الطاقم الأميركي المفاوض يبدي نشاطاً ملحوظاً في الوصول إلى اتفاق. وربما نستطيع معرفة سبب ذلك من معلومات كتبتها مجلة «افييشن ويك» الاميركية ونقلها مراسل صحيفة هآرتس الاسرائيلية وقد جاء فيها: «ان اسرائيل أعلمت الولايات المتحدة، انها ستدمر قاعدتي [ايتيم وعتسيون] الموجودتين في سيناء قبل تسليمهما لمصر، إذا لم توافق الولايات المتحدة على استلامهما» (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨١). وأضافت المجلة ان اسرائيل تضغط على الادارة الاميركية والكونغرس في هذا الاتجاه. وهي تدعي ان وجود طائرات أميركية في سيناء يشكل حاجزاً بين اسرائيل وجيرانها، مما يمكنها من القيام بالاستطلاع المتقدم، الحيوي لأمنها، عقب تقليص المسافة بين الطرفين. وتعتقد اسرائيل ان هذا الاقتراح «مفيد للاميركيين بسبب ان القواعد المقترحة، مجهزة ومبنية جيداً» (**المصدر نفسه**). وأكدت المصادر الاسرائيلية ان الولايات المتحدة، تطالب، هي أيضاً بأن تدخل القاعدتين الجويتين في إطار «نظامها الاستراتيجي، وهي تنظر بأهمية كبيرة إلى مطار عتسيون» (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨١) وقد أشار ستيرنر، بدوره إلى استخدام المطارات من قبل الوحدات الاميركية، لكنه استدرك وقال ان المقصود ليس قواعد أميركية، إنما استخدامها في إطار «قوة المحافظة على السلام، ومن أجل هذا الهدف فقط» (**المصدر نفسه**).

ويبدو، من خلال تفحص نتائج مباحثات الطاقم الاميركي مع الأطراف المعنية، ان الخلافات التي يتحدثون عنها لا تتعدى بعض الشكليات المتعلقة بتبعية قوة الاشراف. فبينما تطالب مصر بأن تكون القوة تحت رعاية الأمم المتحدة، تطالب اسرائيل بأن يتم تشكيل القوة خارج إطار الأمم المتحدة «نظراً لموقفها السلبي من اتفاقيات كامب ديفيد، وخشية من الفيتو السوفياتي في مجلس الأمن الذي سيحبط هذا الاقتراح» (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٨١). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية الأسباب التي تدعو مصر لضم الأمم المتحدة وقالت: ان هذا الاقتراح هو، أولاً وأخيراً، «مسار تكتيكي، يستهدف التظاهر أمام العالم العربي، وأمام الأمم المتحدة بأن مصر تؤيد هذه المنظمة، وتلتزم بها» (**المصدر نفسه**).

والواضح أن اتفاقاً جرى بين الأطراف الثلاثة يقضي بالتوجه للأمم المتحدة، لفحص إمكانية تشكيل قوة مراقبة تابعة لها. وقد وافقت اسرائيل على «مشاركة مصر والولايات المتحدة في توجيه طلب كهذا حتى ولو كان واضحاً ان ذلك لن يؤدي إلى أية نتائج» (ر.إ.إ. العدد ٢٣٠٦، ٣١/٣/ و١/٤/١٩٨١، ص ١٠). وعزز دافيد كمحي، رئيس الطاقم الاسرائيلي، هذا الاتجاه عندما صرح، في ختام المباحثات مع الوفد الاميركي، بأن هناك نقاط التقاء أكثر من نقاط الخلاف، على الرغم من «تباين وجهات النظر في مسائل عدة، منها مقدار القوة، حيث لم يتم الاتفاق بشأنها بصورة نهائية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٣٠٧ و ٢/٤/١٩٨١، ص ٣). وبالنسبة لطلب مصر التوجه للأمم المتحدة، أوضح كمحي ان مصر ترغب في استنفاذ جميع الجهود المتعلقة بشأن امكانية تشكيل القوة عن طريق الأمم المتحدة، وقال: «لا نعتقد ان هناك أية امكانية لتشكيل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وانطلاقاً من اعتقادنا هذا... فاننا مستعدون لقبول أن يقوم المصريون أنفسهم بالتأكد من ذلك كله، طالما اعتقدوا أن هذا ضروري لهم» (**المصدر نفسه**).

الاستراتيجية الاميركية، والدور الاسرائيلي

مما لا شك فيه أن الادارة الاميركية الجديدة

تنظر إلى مصالحها بشمولية أكبر من نظرتها إلى مصالح أي طرف من الأطراف في المنطقة. ونظراً لرغبة الولايات المتحدة في إعادة رسم استراتيجيتها في المنطقة، فانها، بسبب العلاقات المركبة بين مصر والعربية السعودية واسرائيل، ستطور علاقاتها مع كل طرف في المنطقة دون أن تتأثر بالعلاقات الثنائية القائمة بين دول هذه المنطقة. وإزاء انهماك الادارة الاميركية الجديدة في اقامة نظام للتصدي «للنفوذ السوفياتي» يبرز السؤال: **أين دور اسرائيل في ذلك؟**

لقد تحرك الاسرائيليون نحو واشنطن مع بداية استلام الادارة الجديدة لمهامها، لتفحص دورهم في الاستراتيجية الاميركية للمنطقة؛ وذلك، انطلاقاً من اعتقادهم بأن هناك تناقضاً بين مصالح اميركا في اسرائيل وبين مصالحها في الدول العربية. وتؤكد المصادر الاسرائيلية، ان اسحاق شامير، وزير الخارجية، سمع في واشنطن، اللغة نفسها التي تصف اسرائيل بأنها «كنز استراتيجي». وترى تلك المصادر ان هذا التعريف فيه شيء من التغيير بالنسبة للمواقف الاميركية السابقة، التي كانت تؤكد على «المكانة الخاصة» لاسرائيل والناتجة عن «اعتبارات أخلاقية والتزامات تقليدية من جانب الدولة الكبرى تجاه الدولة الديمقراطية الصغيرة» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٦). وإضافة لذلك، فان الادارة الاميركية تريد أن تضع تعريفات جديدة «فالعلاقات مع اسرائيل لا تنبع من تقدير للحساسيات فقط، وانما، وأيضاً، من ناحية المصلحة الاميركية البعيدة النظر. وان أهمية الفكرة الجديدة، هي أنها مباشرة وعلنية» (**المصدر نفسه**). صحيح أن الرؤساء السابقين تلمسوا أهمية اسرائيل العسكرية، وانتماءها الغربي، إلا أن ادارة ريغان تضيف إلى هذه المفاهيم «بعداً جديداً». وهي، في الوقت نفسه، لا تنسى أن تكرر المفاهيم القديمة. فقد تحدث هيغ عن الالتزامات التاريخية للولايات المتحدة لأمن اسرائيل، والمحافظة على تفوقها النوعي، لأنها «عامل ردع هام في المنطقة، وعليها أن تقوم بدور رئيسي في مواجهة التهديدات من جانب الاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٩).

وكتب الجنرال (احتياط) متتياهو بيلد مقالاً هاماً شرح فيه أسس الاستراتيجية الاميركية الجديدة، والدور الاسرائيلي فيها، إضافة إلى الأطراف الأخرى، وقال: إن الانتظام الاميركي الآخذ بالتبلور، خلال الأشهر الأخيرة، يتألف من عاملين: محلي وخارجي. يستند الأول على قوة عسكرية متزايدة من قبل الدول الصديقة في المنطقة، ومن أجل أن تتصدى هذه الدول للقوى المرتبطة بالاتحاد السوفياتي يجب أن «تحصل على سلاح حديث، مع أطقم للتدريب، وجنود بهدف تأهيل الجيوش المحلية. ويتركز الجهد في هذه الأيام، أساساً، في العربية السعودية التي تشتري سلاحاً كثيراً وتستقبل المدربين من الدول المصدرة للسلاح» (متتياهو بيلد، **المصدر نفسه**). ويستند الثاني، وهو العامل الخارجي، حتى الآن، على قوة اميركا المتطورة بصورة سريعة في أرجاء الشرق الأوسط، والمحيط الهندي بواسطة القواعد لخدمة القوى الجوية والبحرية، وتدعمها وحدات من جيش الولايات المتحدة. وستعمل هذه القواعد عندما يتضح ان القوى المحلية «غير مهيأة للتغلب على التحديات التي تعترضها، أو عندما يحمل التهديد طابعاً خطيراً، في أعقاب استخدام قوات من خارج المنطقة، مثل قوات سوفياتية، كوبية...الخ» (**المصدر نفسه**). ويدعو بيلد اسرائيل إلى رؤية المعدات العسكرية المرسلة إلى دول المنطقة على أنها معدات ستوضع في تصرف الجيوش التي سترسل وقت الحاجة إلى الشرق الأوسط. وفي هذا الاطار، «لا يوجد تناقض بين اقامة قواعد اميركية في مصر، مثلاً، وبين تسليم معدات متطورة للسعودية، لأن كلا المسارين موضوعان في اطار بناء القوة في المنطقة من قبل الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**). وينتقد بيلد الاسرائيليين الذين يتحدثون عن الخلاف القائم بين مصر والسعودية بالنسبة لمسار السلام الاسرائيلي - العربي، لأن هذا الخلاف «لا يتعلق بالأهداف الاستراتيجية التي ستوضع في خدمتها جميع تلك الترتيبات العسكرية».

ويطرح بيلد، بعد ذلك، السؤال المتعلق بموقع اسرائيل في إطار هذا الانتظام الشامل، والآخذ بالتبلور بصورة سريعة. فاذا كانت اسرائيل تؤيد «الهدف العام للولايات المتحدة في موضوع تعاظم القوة الشاملة لها ولأصدقائها، فلا يمكنها

الاعتراض فعلياً على الخطوات المتبعة لتجسيدها» (**المصدر نفسه**). أما الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة فيجب ألا تتسبب في نشوب حرب يستخدم فيها السلاح الاميركي «المخصص للدفاع عن المنطقة أمام الأخطار المشتركة». وتساءل بيلد، كيف تستطيع الولايات المتحدة تطوير قوتها العسكرية الشاملة، التي يجب أن تقيمها، إزاء الأخطار المتوقعة؟ وهل الأفضل للولايات المتحدة أن تترك أعداء السعودية أمام هذه الأخطار حتى ينتهي النزاع العربي – الاسرائيلي؟ فاذا كان هذا حقاً هو موقف اسرائيل، عندها يمكن القول «انها تشكل عامل إزعاج لتركيز قوات الولايات المتحدة في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

لكن، كيف تنظر حكومة اسرائيل إلى هذا التناقض، وما هي الحلول التي تقترحها أمام الولايات المتحدة؟ يقول بيلد: ان اسرائيل تطالب باقامة حلف عسكري مع الولايات المتحدة، كما طرح صيغته مؤخراً موشي دايان، بحيث يساعد ذلك اسرائيل في الحصول على امتيازين: يتمثل أولهما باشراك اسرائيل في النظام الشامل للمنطقة وبتحقيق الفرضية القائلة ان اسرائيل هي «كنز استراتيجي» للولايات المتحدة. ويتجسد ثانيهما بتحصين اسرائيل أمام أي عمل عربي يمارس ضدها. وبرأي بيلد أن سبب طرح اسرائيل لهذا الحل هو «لمنع قبوله من جانب الولايات المتحدة. لأنه طالما استمر النزاع العربي – الاسرائيلي، لا توجد إمكانية لدمج اسرائيل في النظام الاقليمي» (**المصدر نفسه**).

هل اسرائيل هي الشريك الوحيد؟

يبدو أن الاسرائيليين يريدون الاحتفاظ بامتياز شراكة الولايات المتحدة دون غيرهم في المنطقة. لكن الادارة الاميركية تبحث، لها، عن «كنوز» أخرى، ربما لا تقل، في أهميتها، عن اسرائيل، لا من ناحية الموقع الاستراتيجي فقط، بل من ناحية الثروة أيضاً. وقد عبر مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، عن هذا الاتجاه الاسرائيلي عندما قال: «الواضح لاسرائيل، وللولايات المتحدة أيضاً، أن السعودية لن تكون ركيزة ضد الانتشار السوفياتي في المنطقة. ويبدو للدولتين انه إذا زودت الولايات المتحدة السعودية بالطائرات، فانها ستستخدم ضد اسرائيل فقط» (**هآرتس** ١٩٨١/٣/١٦).

وحقيقة الأمر، ان موضوع تزويد الولايات المتحدة للسعودية بمعدات متطورة لطائرات ف – ١٥، ومن ثم الاعلان عن تسليمها طائرات الاستطلاع من طراز «اواكس»، أثار ردود فعل واسعة لدى المسؤولين الاسرائيليين الذين تمايزوا، في مواقفهم، بين مطالب برد عنيف على هذا التصرف الاميركي، وبين داع لتفهم الدوافع الاميركية التي أدت إلى تسليح السعودية. ورغم الأجواء الصاخبة التي أثارها بعضهم ضد خطط تسليح السعودية، إلا أن الحكومة أصدرت بياناً، في نهاية اجتماعها يوم ١٩٨١/٣/٩، اعتبر معتدلاً نوعاً ما، ويحمل طابع التفهم للخطوة الاميركية ودوافعها، وجاء فيه: «ان الحكومة توافق على المعارضة التي أعلنها وزير الخارجية أمام الادارة الاميركية لتزويد السعودية بالسلاح الهجومي» (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٠). وأضاف البيان: «ان هذا السلاح يمكن أن يشكل خطراً على أمن اسرائيل. وإذا ما زودت السعودية بسلاح هجومي إضافي، فانه لا يخل بالتوازن الاستراتيجي فقط، وانما يخلق خطورة جديدة على السلام في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وكانت الحملة الاسرائيلية ضد صفقة الطائرات قد بدأت من واشنطن ذاتها، عندما وجه رئيس مؤتمر الزعماء اليهود رسالة إلى البيت الأبيض، يوم ١٩٨١/٣/١٢، جاء فيها: «ان صفقة السلاح المتطور للسعودية تشكل ضرراً على المصالح الاميركية، وخطراً على السلام في الشرق الأوسط، وتهديداً لدولة صديقة للولايات المتحدة مثل اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٣). وأشارت الرسالة إلى أن قرار تزويد طائرات ف – ١٥ بخزانات وقود إضافية يعارض ضمانات وزير الدفاع السابق هارولد براون، بعدم تزويد هذه الطائرات بمعدات تزيد من مداها وقدرتها الهجومية. واختتمت الرسالة قائلة، انه في الوقت الذي تهاجم فيه الادارة الاميركية الارهاب الدولي، فانها تعتزم إرسال السلاح للعربية السعودية التي «تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، وتمول أعمالها الارهابية».

أما في اسرائيل، فان التهويل من تأثير صفقة السلاح للسعودية كان يأخذ أبعاداً مختلفة تجمع كلها على أن «مصير اسرائيل» أصبح في خطر أكيد. فالسعودية، في رأي بعض الأوساط، إضافة إلى كونها حليفة لأميركا، هي، في الوقت نفسه، حليفة لكل الدول العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي تناضل ضد اسرائيل. والسعودية هي «خزان كبير» للمساعدة الاستخباراتية والمالية والعسكرية للدول العربية التي «تستعد دون توقف للقيام بحرب جديدة ضد اسرائيل في الثمانينات»، (حغاي اشد، **دافار**، ١٨/٣/١٩٨١). وهنا، تثير الأوساط الاسرائيلية القلق من الصفقة السعودية نظراً لاحتمال تراجع دور اسرائيل في إطار الخطط الاميركية المعدة للمنطقة. فاستناداً إلى استراتيجية «الخطوط المتقابلة» الاميركية، فان لكل الأطراف المعنية دوراً أساسياً في كل خط من خطوط المواجهة، ما عدا اسرائيل التي ستكون بمثابة «نقطة قوية، وليست خطاً؛ وربما يمكنها أن تنضم إلى مصر، كقاعدة احتياطية في المؤخرة» (**المصدر نفسه**). وتخفي فكرة استراتيجية «الخطوط المتقابلة» ضمانة عدم حصول تصادم وتشابك بين هذا الطرف وذاك. لذلك، فان زيادة الثقة الاميركية بالسعودية «أثارت الخوف والقلق في اسرائيل، سواء داخل الحكومة نفسها، أو داخل المعارضة، وفي أوساط الرأي العام» (**المصدر نفسه**).

وقيم أحدهم الاعتبارات والدروس التي يجب على الحكومة الاسرائيلية استخلاصها من قرار واشنطن القاضي بتزويد السعودية بالسلاح المتطور، وعدد أربعة منها هي:

١ – إن التسليم باتمام الصفقة يؤدي إلى سؤال هو: هل ستكون صفقة السلاح مع العربية السعودية للرد على مشاكل الأمن في الخليج، وعلى مسألة استقرار النظام في السعودية نفسها؟ وبذلك تساهم اسرائيل في المشاركة بتناسي درس تدفق السلاح الحديث لشاه ايران.

٢ – إن الامتناع عن خوض معركة ضد الصفقة يعطي موافقة على سابقة خطرة تتمثل بالوضع التالي: إن تقديم إحدى الادارات الاميركية بعض الالتزامات لا تفرض، بالضرورة، التزام الادارة الجديدة بما تعهدت به سابقتها، بدعوى ان الظروف قد تغيرت.

٣ – وبذلك، تكون اسرائيل قد وافقت على نهج مفاده انه يمكن تقديم السلاح كتعويض عن مشكلة سياسية في أساسها. فالعربية السعودية تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التي «تخدم الاتحاد السوفياتي» وتعارض مسار كامب ديفيد.

٤ – وأساساً، ان المعركة ضد تسليح السعودية بطائرات ف – ١٥ كانت في اطار العمل على عرقلة التوسع الاضافي في تزويد السعودية بالسلاح المتقدم والخطير. وقد جاء الصراع الذي خاضته الحكومة ضد بيع طائرات ف – ١٥، متأخراً وهزيلاً، ورغم انه لم يمنع الصفقة، إلا انه أدى إلى التزامات من جانب ادارة كارتر، بعدم تزويد هذه الطائرات بأجهزة هجومية. ويمكن الافتراض، انه لو اتبعت الحكومة، في الموعد المحدد، «نضالاً ضد نقض الالتزامات من قبل ورثة كارتر، فلن تكون الادارة الجديدة متسرعة في تزويد السعودية بطائرات [اواكس] وكل ما يمكن أن يأتي بعدها، سواء للعربية السعودية، أو للدول العربية الأخرى» (الياهو سلفطر، **هآرتس**، ١٥/٣/١٩٨١).

وتتوقع أوساط اسرائيلية أخرى، ان تشهد المرحلة القادمة تنافساً بين أصدقاء الولايات المتحدة، وبخاصة مصر والسعودية واسرائيل، لكسب ود أكبر من جانب واشنطن. وإزاء هذا الوضع وما ينتج عنه، تقدر تلك الأوساط، ان واضعي السياسة في اسرائيل، سيضطرون إلى ترجمة «أهمية اسرائيل الاستراتيجية إلى لغة عملية في نظر الاميركيين، وذلك من أجل إزالة التهديدات الناتجة عن حقيقة نظرة عداء المملكة السعودية تجاه اسرائيل» (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨١). وفي الاطار نفسه، تتساءل تلك الأوساط، هل ان القرار الاميركي المتمثل بتزويد دول المنطقة بالسلاح هو قرار «يتيم» أم ستتبعه قرارات أخرى في هذا الاتجاه؟ وهي تؤكد ان هذا الأمر سيتكرر من جانب الادارة الاميركية في المستقبل، مما سيضع اسرائيل أمام امتحان دائم «للنضال من أجل منع وجود روابط بعيدة المدى تشد علاقات الرياض

وواشنطن، ومن أجل تجنب الاخطار التي تهدد أمن اسـرائيل بشكـل مباشر، نتيجـة للتعـاظم العسكري والسياسي للملكة العربية السعوديـة» (**المصدر نفسه**).

ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية تحاول، في هذه المرحلة، أن تسبر غور الادارة الاميركية الجديدة بالنسبة لدورها في اطار الاستراتيجية الاميركية الجديدة. وقد مارس الاسرائيليون هنا، في ميدان العمل السياسي مـا يمكن أن يطبق في الحرب، حسب النظرية العسكرية التي تقـول: من أجل الاعتبار الاستراتيجي يجب، في بعض الأحيان، الـدخول في معـارك تبدو خـاسرة من النـاحية التكتيكية. وقد كـانت قضية تـزويد السعـودية بطائرات ف – ١٥، واواكس، نمـوذجاً سيـاسياً للمبدأ العسكري المذكور.

م.ع.

صدر حديثًا من
أوراق
مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة

- مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصّراع العربي ـ الإسرائيلي في الثمانينات
  تأليف أحمد صدقي الدّجاني
- ميزان القوى العسكرية بين الدّول العربيّة وإسرائيل في الثمانينات
  تأليف رياض الاشقر
- إسرائيل و" مشروع كارتر "
  تأليف الياس شوفاني
- إسرائيل في الاستراتيجيّة الأميركيّة في الثمانينات
  تأليف كميل منصور
- المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصّراع العربي ـ الإسرائيلي
  تأليف صبحي كحّالة

سعر النسخة 5 ل.ل

تطلب المنشورات من :
- كافة المكتبات الرئيسيّة
- قسم التوزيع في مؤسّسة الدّراسات الفلسطينية
  ص.ب : ٧١٦٤ - ١١ بيروت، لبنان - هاتف ٣١٩٦٢٧

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي في فلسطين
١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف
سميح شبيب

١٦٠ صفحة ١٢ ل.ل.

اليوميات الفلسطينية
المجلد الثاني والعشرون
من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي - الصهيوني

٧٧٢ صفحة ٥٠ ل.ل.

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخ الصهيونية، الجزء الأول

١٨٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يوميات الحزن العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

الدكتور تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان
وتُرسل القيمة الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧